عبد الوهاب شلالي

# المنظمة الخاصة
# و
# "مؤامرة تبسة"

## دراسة تاريخية موثّقة

المنظمة الخاصة و " مؤامرة تبسة"

دراسة تاريخية موثّقة.

عنوان الكتاب: المنظمة الخاصة و « مؤامرة تبسة »
تألـيـف : عبدالوهاب شلالي
الطبعة: الأولى.
الثلاثي الأول 2016
ردمك : 978-9947-0-4553-4

# إهداء

أهدي بكورة هذا العمل

إلى أمي .. معين حبي وحناني

إلى أسرتي .. منبع سعادتي وأمالي

إلى إخوتي وأخواتي .. مصدر عزتي وافتخاري

بسم الله الرحمن الرحيم

« إذا كنا نحن مناضلو تبسة قد ذهبنا ضحية من أجل الجزائر، فمرحبا بالضحية التي أتت بالزبدة، وصار الجميع يتمتع بالحرية. »

الطيب مسلم.

« Je crois en militant qui a apporté le canon et non en celui qui est emporté par le canon. »

المرحوم محمد بوضياف.
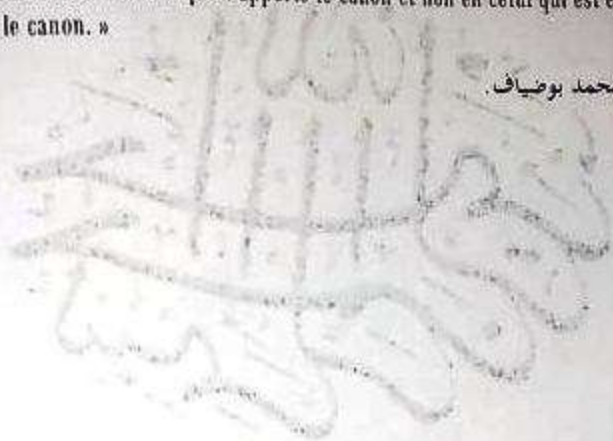
# قائمة المختصرات.

S. H. A. T : المصلحة التاريخية للجيش البري.

م.ع. أ.ع : المديرية العامة للأمن العام.

أ. و. م. ب : الأرشيف الوطني لما وراء البحار.

# مقدمة

في عشية يوم السبت 18 مارس 1950، عثرت سلطات الأمن الاستعماري في الجزائر، نتيجة شجار دار في تبسة، على رأس الخيط الذي أوصلها إلى اكتشاف التنظيم شبه العسكري السري، المعروف باسم: المنظمة الخاصة، وتفكيكه عبر كامل التراب الوطني.

حيث قمعت رجاله بشدة، واعتقلتهم بلا وجه حق، وعذّبتهم عذاب الهين، ثم سلمتهم للقضاء الاستعماري الذي أجهز عليهم بأحكام قاسية.

ويعلم العارفون بتاريخ الحركة الوطنية، أن جماعة من رجال التنظيم شبه العسكري قدِمت في ذلك اليوم من عنابة إلى تبسة، لاختطاف المناضل السياسي المستقيل من حزب حركة الانتصار: عبد القادر خياري، بغرض كما قالوا: «تأديبه وتحذيره من أي انتقاد علني للتنظيم شبه الثوري في المستقبل.» لكنها فشلت في مهمتها، وعادت أدراجها بخفي حنين.

ظلت هذه الحادثة مبهمة في حيثياتها، وحيّرت العديد من المهتمين بتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، وأثير حولها لغط كبير من دون أن يزيل عنها الغبار، وتتجلى حقيقتها.

وبعد الاستقلال، صدرت الكثير من المؤلفات، ونُشرت العديد من المقالات تناولت في طياتها هذه المسألة، ولكن من دون أن تكون لها الجرأة على ذكر أسبابها الحقيقية، وتقديم الأدلة التاريخية حولها، وتحديد المسؤولين الحقيقيين عنها.

بل نكاد كلّها تجمع على رواية واحدة، مفادها أن «مناضلا ثوريا من تبسة يدعى رخيم، تمرّد على القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة، وأبدى تصرفات هدّدت بكشف أمر المنظمة الخاصة مما حدا بتلك القيادة إلى اختطافه لتأديبه، وتخويفه. ولكنه تمكن من الإفلات من مهاجميه وفرّ إلى مخفر الشّرطة وكشف للأمن الاستعماري عن سرّ المنظمة.»

فقد خاض في هذا الحدث البارز في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، عسكريون، وشهود عيان فاعلين، وباحثين جامعيين في الجزائر وفي فرنسا، بشكل متفاوت في ذكر الحقائق.

فمن ناحية فرنسا، نجد أنّ روايات الفاعلين والشهود، وبالأخص منهم العسكريين، قد اتسمت في غالب الأحيان، بسوء النية، وفقدان الذاكرة أو بالنزعة المرضية إلى صياغة الأكاذيب، على حد قول الصّحفي الفرنكو-جزائري هنري علاق. كما أن المعلومات خضعت فترة طويلة للرقابة والغربلة، وإطباق صمت كبير على الأرشيف.

وأما من جهة الجزائر، فنجد أنه بالرغم من صدور مؤلفات وأبحاث تاريخية أكاديمية، ومذكرات بعض رجال المنظمة الخاصة في مناطق مختلفة من الوطن، تناولت في جزء منها "حادثة تبسة"، إلا أنها بحسب رأينا، ظلمت مناضلي تبسة الثّوريين، ولم تنصفهم، وذكرت الحادثة عرضا.

بل أن المؤلفات من أوردت معلومات مغلوطة تماما، جانبت الحقيقية التاريخية، وكانت جديرة بالصحافة منها بالتاريخ. في المقابل لا تزال المؤلفات ذات التحليل الموضوعي، والدراسة المعمقة ذات النوعية نادرة الوجود.

فقد أخطأ المرحوم محمد مشاطي، حينما ذكر في شهادته حول المنظمة الخاصة، أن اكتشافها المبكر وتفكيكها تم إثر حملة تأديبية ضد المناضل عبد القادر خياري لأنه اتهم بإفشاء سرها إلى الشرطة[1].

كما أورد السيد عمار بن عودة، أحد المشاركين في عملية اختطاف السيد خياري، معلومات خاطئة، في شهادته على تلك الحادثة، وأخلط في ذكر الأشخاص المعنيين بالعملية التأديبية.

حيث قال أن : «العملية تمت بأمر من الثلاثي في قيادة المنظمة الخاصة في قسنطينة : محند بوضياف، محمد العربي بن مهيدي ومراد ديدوش. ونفذت تحت الإشراف المباشر لهذا الأخير[2]... اتجهنا إلى تبسة لتأديب مناضلين هما : عبد القادر خياري، وأحمد مضوي المدعو "لورس"»[3].

فالمعلوم تاريخيا أن محمد بوضياف كان قد انتقل من عمالة قسنطينة إلى عمالة الجزائر في سبتمبر 1949. حيث عيّن ضمن أركان المنظمة الخاصة بمدينة الجزائر؛ وبالتالي فإن قرار التأديب يكون قد صدر عن خليفته بن مهيدي ومساعده ديدوش.

كما أن المدعو "لورس" لم يكن معنيا بمسألة التأديب، ولم تتعرض له جماعة عنابة بسوء. فابن عمه الهادي مضوي هو من كان في رفقة رحيّم وتعرض معه للاعتداء من قبل جماعة عنابة.

---

[1] MECHATI Mohamed, «*Rien ne justifiait l'expédition deTébessa*», in <u>le soir d'Algérie</u>, 11 novembre 2013.

[2] أنظر محمد عباس : ثوار... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2005، ص235.

[3] المرجع نفسه، ص 210.

وأشار المناضل السابق في حزب حركة الانتصار، ومحامي معتقلي المنظمة الخاصة، السيد عبد القادر أوقواق، بشكل خاطئ إلى أن عبد القادر خياري كان مناضلا وإطارا في المنظمة الخاصة[1].

كما أخطأ المحامي عمار بن تومي، عندما ذكر أن رحيم كان عضوا في المنظمة الخاصة. وأن الجماعة التي قادها ديدوش، اختطفته ووضعته في صندوق السيارة وسارت به مسافة معينة. لكن باب الصندوق فتح، وفرّ رحيم واختفى في الطبيعة[2]. ومثل هذا الكلام حري بسيناريوهات أفلام الحركة الأمريكية، وبعيد كل البعد عن الواقع وحقيقة ماجرى.

لم يقتصر الخلط في الحديث عما اصطلح عليه بـ : "مؤامرة تبسة" على المصادر الجزائرية، بل تعداه أيضا إلى الباحثين الأجانب. فقد ذكر مؤرخ فرنسي مختص في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، أن رحيم كان عضوا في المنظمة الخاصة؛ ثم عوقب من قبل قيادتها لأنه غضب لطرد القيادي محمد الأمين دباغين من الحزب[3].

فلا يمكن للفاعلين في الأحداث التاريخية، كما يقول المؤرخ محمد حربي، مشاهدة تجاربهم ومعايشتها مجددا إلا من خلال نظرة المؤرخين، الذين هم رجال مهنة. والتاريخ هو في حقيقة الأمر مهنة نبيلة.

لقد دفعني هذا الخلط و الالتباس إلى طرح التساؤل التالي : هل يمكن تحميل مناضلي تبسة وحدهم مسؤولية كشف أمر المنظمة الخاصة ؟ أم أن الأمر يتعداهم إلى بقية المناضلين الثوريين وقياداتهم ؟

---

[1] OUGOUAG Abdelkader, *Les grands procès*, E. N. A. G., Réghaia 2011, p. 60
[2] BENTOUMI Amar, *La défense des patriotes*, éditions Houma, Alger 2007, p45
[3] SIMON Jacques, *Le M. T. L. D., 1947 - 1954 (Algérie)*, L'Harmattan, Paris 2003, p. 59

وهل يعقل قبول مثل تلك الرواية السطحية، والمليئة بالأخطاء التاريخية، وإغفال الأسباب الحقيقية وراء وقوع "حادثة تبسة"، في ظل وجود شهود عيان من مناضلي التنظيم شبه العسكري من أبناء المدينة، عايشوا الأحداث بتفاصيلها، وتوفر الأرشيف البوليسي الاستعماري أمام الباحثين ؟

ثم ما علاقة المدعو رحيم بالمنظمة الخاصة أصلا، وهو لم يكن في يوم من الأيام عضوا فيها ؟

فالمعلوم بالضرورة أن المناضل الثوري كان يأتمر بأوامر قيادته، وينفذ ما يكلف به دون مناقشة أو تخمين. وبالتالي يتوجب علينا طرح السؤال التالي : من يتحمل فشل عملية اختطاف رحيم ؟ هل هو المنفذ الموجود في القاعدة؟ أم تراه المخطط والمدبر الموجود على رأس القيادة ؟

فبعد إطلاعي على الكتابات، والشهادات حول تاريخ المنظمة الخاصة، التي تناولت "قضية تبسة" بتضليل بائن، واختلاف كبير، وجهل مركّب، وجدت نفسي مقتنعا أكثر من أي وقت مضى، بضرورة تأليف هذا الكتاب الذي يقدّم دراسة تاريخية موثّقة، تشفي ضمأ الباحثين عن الحقيقة التاريخية حول هذه الحادثة ولو كانت نسبية، وتبين الأسباب، والمراحل، والنتائج التي انتهت إليها.

ديدني في ذلك البحث العلمي وأدواته، والمقاربة التاريخية وآلياتها، وقول ماذا حدث وكيف حدث بناء على مصادر متنوعة.

فالروايات المحرّفة والمزوّرة التي أحاطت بحادثة تبسة، صارت مع مرور الوقت، وفي ظل غياب الكتابات التي تدحضها هي «الحقيقة بعينها» !

فبتوفيق من الله عز وجل، وفضله علي، كُتب لي أن ألتقي مناضلين سابقين في المنظمة الخاصة بتبسة، هما : السيد الطيب مسلم، القائد السابق للتنظيم في المدينة، والعارف بكل حيثيات القضية؛ والسيد نور الدين سواعي قائد فوج في تنظيم تبسة، وشاهد العيان الوحيد من تبسة إلى جانب المرحوم الهادي مضوي على الشجار الذي دار بين الخاطفين ورحّيم وراء سور المدينة.

حيث أبدى كل منهما استعدادا كبيرا، للحديث عن كل ما عايشه من أحداث حول النضال الثوري في تبسة قبل 1954، وعرفه من حقائق حول ما اصطلح عليه باسم : "مؤامرة تبسة". كما بذلا أثناء اللقاء الذي جمعني معهما، جهدا كبيرا لكي يتذكرا ويجدا الكلمات التي يرويا بها الوقائع.

فما أفادني به من معلومات، وذكراه من حقائق، يدحض بشكل قطعي الروايات التي حمّلت مناضلي تبسة الثوريين عبر عقود، مسؤولية كشف أمر المنظمة الخاصة لسلطات العدو، ويقدّم أدلة دامغة على عدم صحة ما تناولته الأقلام.

بل ذكرا لي حقائق، تكشف لأول مرة بالدليل القاطع عن المتسبب الحقيقي في كشف أمر المنظمة الخاصة، وتبرئ مناضلي تبسة الوطنيين من تهمة التواطؤ التي لفقت لهم باطلا.

أضف إلى ذلك، المعلومات التي أفادني بها السيد سعد السعود أحمد شاوش، والتي استقاها بنفسه من السيد رحّيم بعيد الاستقلال. حيث روي له ما جرى من أحداث أثناء اشتباكه مع جماعة الخاطفين القادمة من عنابة، وما قاله للشرطة بعد فراره منها.

ناهيك عما وجدته في أرشيف شرطة الاستعلامات العامة الفرنسية، المفرج عنه مؤخرا، من سرد كرونولوجي للأحداث المتعلقة بالمنظمة الخاصة، ومعلومات أمنية مفصلة عن حادثة اكتشافها في تبسة في مارس 1950، وما تلاها من تداعيات في بقية أنحاء الوطن. وهي تمثل في نظرنا، مادة خبرية ذات قيمة تاريخية تساعد المؤرخ المتمرس، إذا ما أحسن توظيفها في إعادة تركيب الأحداث والوقائع بشكل موضوعي.

ففي ظل إتلاف المناضلين شبه الثوريين الناجين من الملاحقات الأمنية الفرنسية، كل وثائق المنظمة الخاصة بأمر من القيادات العليا[1]، يمكن للباحثين الجزائريين الاعتماد على مثل هذا الأرشيف الأمني الفرنسي، في تقديم دراسات تاريخية موضوعية جديرة بالثقة.

لأن مضمون هذا الأرشيف يتسم بالموضوعية والدقّة في ذكر الأحداث والوقائع، التي كانت تجري في مستعمرة الجزائر. فمصالح الأمن الاستعماري كانت تدوّن كل ما يحدث بالتفاصيل، وترفع تقاريرها إلى السلطات الأمنية العليا في فرنسا، وبالتالي كان عليها توخي المصداقية فيما تكتبه. وهو عين ما يبحث عنه المؤرخ.

فما يضفي قيمة على أرشيف الشرطة الاستعمارية، هو وضع الأحداث التاريخية التي أعيد تركيبها عبر هذه الوثائق ومقارنتها مع الرواية المذكورة من طرف الفاعلين أنفسهم. فالتقارير الأمنية تكون في الغالب جازمة، ومألوفة، وبعيدة عن الرواية الخيالية، وتقدّم عناصر ذات رؤية مكتملة عن خبايا الأمور.

---

[1] رفض حسين لحول، أمام حالة الهلع التي انتابت الحزب، الطلبات التي قدّمت من بعض الناجين بإعادة تشكيل المنظمة الخاصة على أسس جديدة. وأمر بإتلاف كل الوثائق وتدمير كل الأدوات. انظر: سيمون، المرجع نفسه، ص. 60

بعون من الله، اطلعت على تلك التقارير في العام ذاته الذي فتحت فيه أمام الباحثين[1]، ثم أجريت مقارنة بينها وبين شهادات بعض الشهود الجزائريين الفاعلين، سواء ممن أجريت معهم حوارات مباشرة، أو الذين دونوا شهاداتهم في مذكرات مطبوعة.

فاستخرجت من كل ذلك المعلومة الصحيحة، وأبرزت الوقائع كما جرت على أرض الواقع، وقدمتها بكل موضوعية للمهتمين بالتاريخ الوطني في هذا الكتاب الذي أسميته: **المنظمة الخاصة و "مؤامرة تبسة". دراسة تاريخية موثقة.**

قسمت الكتاب إلى مقدمة، وثمانية مباحث وخاتمة. وذيلته بمجموعة من الملاحق المفيدة. قدّمت في المبحث الأول نبذة تاريخية عن تأسيس المنظمة الخاصة في الجزائر، بين سنوات 1947 - 1950. وعن جذورها الأولى، ومراحل تأسيسها، وعرّفت فيه بأهم مؤسسيها.

كما أوردت فيه محتوى كراسة التدريب الخاصة بالمناضلين الثوريين، التي أعدها السيد **حسين آيت أحمد**، والتي كانت مفقودة ولا توجد منها نسخة واحدة منشورة. حيث ترجمت محتواها بالكامل من وثيقة شرطة الاستعلامات العامة.

وخصّصت المبحث الثاني بعنوان: " نشأة خلية المنظمة الخاصة في تبسة"، للحديث عن ظروف تأسيسها، ودور قائدها السيد **الطيب مسلم**. فقدمت ترجمة عن حياته، وتتبعت مراحل نضاله، ودوره في تكوين الأفواج

---

[1] في عام 2012، فتحت مصلحة الأرشيف الوطني لما وراء البحار بفرنسا، التقارير السرية لشرطة الاستعلامات العامة بالجزائر أمام الباحثين. وقد صادف أن تنقلت في تلك السنة إلى هذه المصلحة، في إطار منحة بحث قصيرة المدة من جامعة تبسة. فاطلعت على تلك التقارير، ونقلت منها ما تعلق باكتشاف المنظمة الخاصة، واعتقال رجالها.

الأولى في المدينة العتيقة، ولقاءاته الدورية في إطار التكوين والتدريب بقيادات المنظمة في القطاع القسنطيني، مثل **أحمد مهساس**، **ومحمد بوضياف**، **ومراد ديدوش**، معتمدا في كل ذلك على ما أدلى به إلي من معلومات، خلال اللقاءات العديدة التي أجريتها معه.

أما المبحث الثالث، فأفردته للحديث عن ملابسات ما اصطلح عليه باسم: " *مؤامرة تبسة*". وقد تتبعت فيه تفاصيل حادثة الاختطاف التي تعرض لها السيد **عبد القادر خياري**، على يد جماعة عنابة بقيادة المرحوم **مراد ديدوش**، وما جرى في مخفر شرطة المدينة بعد فرار الضحية، معتمدا من جهة، على روايات شهود عيان من تبسة تذكر لأول مرة، ومن جهة أخرى على الروايات التي وردت في بعض المذكرات المنشورة، وعلى أرشيف شرطة الاستعلامات العامة. وقد قارنتها وأخضعتها للنقد والمقاربة، بهدف إعادة تركيب عناصر تلك الحادثة المشؤومة، على ضوء معطيات جديدة، لفهم حقيقة ما جرى.

بينما أفردت المبحث الرابع الموسوم: " *حملة الاعتقالات في صفوف رجال المنظمة الخاصة*"، للحديث في تسلسل كرونولوجي، عن تلك الحملة التي طالت المناضلين الثوريين في مختلف أنحاء الوطن. وقد ذكرت فيه حقائق تاريخية لم يسبق لأحد أن نشرها من قبل.

أما المبحث الخامس، الموسوم " *محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة وردود الأفعال المختلفة*"، فتتبعت فيه سلسلة محاكمة المعتقلين الثوريين في محاكم كل من بجاية، عنابة، وهران والبليدة، وذكرت فيه الأحكام التي صدرت في حقهم، والقمع القضائي الذي سلّط عليهم.

ووضحت فيه استراتيجية هيئة الدفاع، التي قامت على تسيير المحاكمات، والوقوف في وجه تجريم القضية الجزائرية، والاحتجاج على الاحتجازات الاحترازية التعسفية، وممارسة التعذيب، خلال عمليات الاستنطاق، وفضح خرق حقوق الإنسان، والتعدي على روح الدستور الفرنسي نفسه، وتجاوز النصوص القانونية الخاصة بكيفية توجيه الاتهامات.

ووضحت في المبحث السادس بعنوان: " استراتيجية حزب حركة الانتصار في الدفاع عن المعتقلين الثوريين"، موقف قيادة التيار الاستقلالي من حملة الاعتقالات التي طالت المناضلين الثوريين وبعض السياسيين في الحزب.

فقد تبنت تلك القيادة، استراتيجية سياسية وقضائية لحماية الحزب من توريطه في قضية المنظمة الخاصة، قائمة على تثبيت أطروحة " المؤامرة البوليسية"، ومطالبة المعتقلين بالتراجع عن كل ما صرّحوا به للشرطة، والتنديد بالقمع الذي تعرضوا له خلال عمليات الاستنطاق. وبذلك تمكّنت من إجبار الإدارة الاستعمارية على التراجع عن مخططاتها الهادفة إلى حل الحزب.

وأما المبحث السابع بعنوان: "قضية بريد وهران"، فذكرت فيه بعض التفاصيل عن عملية السطو على البريد المركزي بوهران، التي دبرتها قيادة المنظمة الخاصة لتوفير المال، الذي كانت في أمس الحاجة إليه. واعتمدت فيه على ثلاث روايات. روايتان أدلى بهما عنصران شاركا في العملية لمصالح الأمن الاستعماري، هما: **أحمد بن بلة، وحمو بوتليليس**. ورواية ثالثة استقيتها من تقرير سري عن العملية، لشرطة الاستعلامات العامة الفرنسية.

وأخيرا المبحث الثامن، الموسوم: " *لمحة عن نشاط حزب حركة الانتصار في تبسة قبل الفاتح نوفمبر 1954*"، قدّمت فيه بعض المعلومات التي جمعتها عن نشاط مناضلي تبسة خلال الفترة بين 1950- 1954، بالاعتماد على

بعض الشهادات المحلية، وأرشيف مصالح الشرطة الاستعمارية، التي كانت تتتبع كل نشاطات المناضلين التبسيين بمختلف انتماءاتهم السياسية، وتستغل خلافاتهم السياسية، لتزيد في تشتيتهم وضرب بعضهم ببعض كما ذكرته في تقاريرها.

إن الهدف من تأليف هذا الكتاب، ليس تنميق الحقيقة التاريخية وتزويقها، ولا التعتيم أو الافتراء عليها، عبر تجربة شخصية مهما كانت فريدة، وإنما تجليتها بما لها وما عليها، من خلال القرائن الدالة، والاستنباط المعلوم، والاستنتاج المؤسس، عبر شهادات بعض الذين عايشوا الحدث بشكل مباشر، ولكنهم ظلوا صامتين عنه لوقت معلوم.

## المبحث الأول.

## نبذة تاريخية عن تأسيس المنظمة الخاصة: 1947 – 1950.

### أ). جذور المنظمة الخاصة.

تعود الجذور الأولى لتأسيس المنظمة الخاصة إلى اللجنة السرية التي أسسها في عام 1942، شباب من الوطنيين بمدينة الجزائر[1]، وأطلقوا عليها اسم: "لجنة شباب بلكور"[2]، وذلك بعدما فشلوا في مسعاهم لدى الألمان والإيطاليين في عام 1941، للتزود منهم بالسلاح لتحرير الجزائر.

فقد ذكر أحد أعضائها: **امحمد باشا تازير**، أن نزول قوات الحلفاء بمدينة الجزائر في الثامن من نوفمبر 1942، تسبب في توقيف الدراسة بالنسبة للتلاميذ الجزائريين، وتحويل مدارسهم إلى ثكنات لجنود الحلفاء[3].

الأمر الذي، أثار تساؤلات عدّة لدى أولئك الشبان المطرودين، حول مصيرهم، وأسباب الاضطهاد، والقمع الذي كانوا يتعرضون له من الاستعمار الغاشم. فاقتنعوا بضرورة البدء في تنظيم صفوفهم، وتوصلوا في نهاية المطاف إلى إنشاء هيئة خاصة بهم أسموها: "لجنة شباب بلكور".

---

[1] نذكر منهم: طالب محمد، أوعمارة رشيد، عيدون محمد، حاج شرشالي وسي لحسد باشا. أنظر:
KADDACHE Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, 2ème édition, t.2, ENAL, Alger, 1993, p. 622

[2] هذا بخلاف ما ذكره المرحوم قداش، من أن مؤسسي هذه المنظمة لم يطلقوا عليها اسما. أنظر، قداش، المرجع نفسه.

[3] أنظر شهادة السيد أمحمد باشا تازير في جريدة:
*El-Moudjahid*, n° du 14 janvier 2013.

وأضاف السيد **باشا تازير** أنهم كانوا لا يملكون أدنى فكرة عن برنامج هذه اللجنة، ولا عن وسائل عملها. غير أنهم كانوا متفقين على نقطة واحدة، هي ضرورة التحضير والإعداد السري للعمل المباشر في الوقت المناسب. وكان أهم شيء فعلوه هو تكليف كل شاب عضو فيها بتجنيد الحد الأقصى من شباب حيّه.

كما أفاد بأن الأعضاء المؤسسين للجنة بالإضافة إليه: **محمد بلوزداد**[1]، **أحمد مهساس، أمحمد يوسفي، حمودة لعراب**.

اختارت هذه الكوكبة من الشبان بالإجماع **محمد بلوزداد** منسقا للجنة، حيث أبدى موهبة غير مسبوقة في التنظيم، وبذل نشاطا مكثفا في الإعداد.

وفي أحد الاجتماعات، اقترح المرحوم **محمد بلوزداد** دمج اللجنة في حركة شباب حزب الشعب الجزائري، لأنه الحزب الوحيد الذي كان يطالب في برنامجه باستقلال الجزائر، ويوصي بالاعتماد على حركة الجماهير لبلوغ هذا الهدف. فوافقه الجميع.

وضع مخطط تنظيم شباب بلكور في أربعينيات القرن الماضي، يقوم على خلية في القاعدة، تتألف من 5 إلى 7 مناضلين. ثم لجنة محلية تتألف من 4 إلى

---

[1] **محمد بلوزداد** (1924- 1952)، ولد في 3 نوفمبر 1923 بمدينة الجزائر، عمل في مصالح مديرية الشؤون الإسلامية التابعة للحكومة العامة. انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري المنحل في عام 1943. استغل عمله في الإدارة الاستعمارية بنقل العديد من الوثائق والكثير من المعلومات إلى قيادة الحزب. أسس فرع "شباب بلكور". ارتقى سريعا وصار ضمن قيادة الحزب. ساهم في إصدار جريدة الحزب السرية: "الوطن"، والتي ظهر عددها الأول في مدينة الجزائر في جانفي 1944. كان ضمن قيادات الحزب التي قررت في ماي 1945، توسيع دائرة الانتفاضة، حيث تنقل عبر مختلف مناطق الوسط ليطلب من مسؤولي الحزب المحليين تكثيف النشاط لتفجير الانتفاضة. أعاد تنظيم فيدرالية الشرق الجزائري بعد أحداث 8 ماي 1945. انضم إلى المكتب السياسي لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعد مؤتمر فيفري 1947، حيث كلف بضمان التنسيق بين المنظمة الخاصة والمكتب السياسي. في 13 نوفمبر 1947، عقد في بيته بالقبة، أول اجتماع لهيأة أركان المنظمة الخاصة المشكلة من ثمانية أعضاء. أشرف على وضع أسس التنظيم شبه العسكري في المنطقة الوسطى للبلاد، وكون مجموعات شبه عسكرية في منطقة الشلف. أصيب بمرض السل، فنقل في ديسمبر 1949 إلى فرنسا للعلاج. توفي رحمه الله في 14 جانفي 1952 بفرنسا.

5 خلايا، ومنطقة تتشكل من 3 أو 4 لجان محلية. وعين كل واحد من أعضاء اللجنة قائد منطقة.

وابتداء من عام 1947، شرع في جمع الأسلحة من مخازن جيوش الحلفاء في الجزائر. حيث كلّف الشاب **أمحمد باشا تازير**، بالبحث عن مخابئ لإخفاء تلك الأسلحة[1].

أما مهندس الثورة التحريرية المرحوم **محمد بوضياف**، فذكر أن المنظمة الخاصة نشأت في الفترة بين 1947-1948، واختير مناضلوها من ضمن أعضاء المنظمة السياسية السرية لحزب الشعب الجزائري، بناء على مقاييس محدّدة مثل: القناعة، الشجاعة، القوّة البدنية، الكتمان والسرية[2].

وأفاد بأن مهمة قيادة التنظيم شبه العسكري قد أوكلت إلى هيأة أركان وطنية، ضمت كل من **محمد بلوزداد** منسقا وطنيا مع المكتب السياسي لحزب الشعب الجزائري[3]. حيث عيّن **عبد القادر بلحاج جيلالي** مدربا عسكريا، و**حسين آيت أحمد** مسؤولا سياسيا، إلى جانب تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق هي: منطقة الغرب، منطقة الوسط، منطقة العاصمة ومتيجة، منطقة القبائل، ومنطقة الشرق.

كما عُيّن مسؤولون إقليميون على كل منطقة من تلك المناطق الخمس. فعيّن **أحمد بن بلة** على منطقة الغرب؛ و**محمد ماروك**[4] على منطقة

---

[1] باشا تازير، المصدر السابق.

[2] محمد بوضياف، تحضير فاتح نوفمبر *1954*، تر. خضراء بوزايد. في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ-1954 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد ومآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1999، ص. 844

[3] خلال الفترة من فيفري إلى ديسمبر 1947، كان المرحوم محمد بلوزداد، قائد أركان المنظمة الخاصة، مسؤولا أمام الأمين العام للحزب السيد حسين لحول.

[4] **محمد ماروك المدعو " علال"**، من مواليد 8 ماي 1922 بقرية روينة. حائز على شهادة البكالوريا. انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري عام 1943. تولى مسؤولية حزب حركة الانتصار في دائرة مليانة في عام 1946. ثم تقلد منصب مستشار بلدي بالمدينة نفسها. استغل عمله كإداري في بلدية براز

الوسط؛ وجيلالي رجيمي على مدينة الجزائر ومنطقة متيجة؛ وحسين آيت أحمد على منطقة القبائل؛ ومحمد بوضياف على منطقة الشرق. وقسّم كل منطقة إلى نواح، والناحية إلى جهات.

وذكر أحد محاميي معتقلي المنظمة الخاصة، أن أربعة مسؤولين منها - محمد الأمين دباغين، مسعود بوقادوم، حسين آيت أحمد، ومحمد بلوزداد- عرضوا بعد لقاء جمع بينهم، اقتراحين خاصين بأمور تنظيمية، على المكتب السياسي للحزب فأقرهما. تعلّق الاقتراح الأول باستخلاف القائد محمد بلوزداد، بعدما تدهورت صحته بالحسين آيت أحمد.

بينما خصّ الاقتراح الثاني، تقسيم الجزائر إلى خمس قطاعات عملياتية، وتعيين مسؤول على رأس كل قطاع. فعيّن محمد ماروك على قطاع وسط الجزائر، وجيلالي رجيمي على قطاع مدينة الجزائر وضواحيها؛ ومحمد بوضياف على القطاع القسنطيني؛ وعمار ولد حمودة على قطاع القبائل؛ وأحمد بن بلة على القطاع الوهراني[1].

وبحسب السيد عبد السلام حباشي، فإن المرحوم بلوزداد هو الذي سهر على تأسيس المنظمة الخاصة في قسنطينة، ثم ترك القيادة بعد انسحابه لدواعي صحيّة، إلى محمد بوضياف، الذي اختار محمد العربي بن مهيدي نائبا له، وعيّن مراد ديدوش مساعدا له، وكلّفه بالإشراف على التنظيم في

---

المخططة ليؤسس فيها المنظمة الخاصة. ثم صار عضوا في قيادتها على مستوى منطقة الوسط في 13 نوفمبر 1947، عين بفضل تكوينه الهندسي مسؤول شعبة الاتصال والهندسة في التنظيم. عاش في السرية بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة. حكم عليه غيابيا في ماي 1950 بالسجن مدة ست سنوات. أرسلته قيادة الحزب في عام 1953 إلى فرنسا لحمايته من الاعتقال. وقف خلال أزمة الحزب الشهيرة إلى جانب مصالي الحاج وعارض التوجه الإصلاحي للمركزيين. صار بعد اندلاع الثورة عضوا بالمكتب السياسي لحزب الحركة الوطنية الجزائرية. اعتقل في عام 1956 وأودع السجن في فرنسا. حيث حكم عليه بسنتين حبس و80 ألف غرامة مالية. اختار العيش في المنفى بعد خروجه من السجن في عام 1958.

[1] عمار بن تومي، الجريمة والقطاعة. الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين. مذكرات سياسية *(1923 - 1954)*، تر. عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص. 555 - 556.

مناطق عنابة، سوق أهراس وتبسة. بينما عيّن **عبد الرحمان غيراس** مراقبا على مناطق سكيكدة، جيجل وميلة[1].

وذكر لي القائد السابق لفرع المنظمة الخاصة بتبسة، **السيد الطيب مسلم**[2]، أن مسألة إعداد الكفاح المسلح وتوفير وسائله، قد أثيرت في المؤتمر الأول لحزب حركة الانتصار المنعقد في 15 – 16 فبراير 1947، بمدينة الجزائر.

حيث تبنى المجتمعون تأسيس منظمة شبه عسكرية باسم المنظمة الخاصة للإعداد للثورة، لكي لا يتفادوا الخطأ الذي وقعوا فيه عام 1945، عندما وجد الحزب نفسه مجردا من جهاز شبه عسكري مماثل، يمكنه من الانتقال إلى العمل المسلح، ردا على المجازر غير الإنسانية التي ارتكبتها القوات الاستعمارية في الثامن ماي من العام نفسه، في حق الجزائريين في كل من قالمة، سطيف وخراطة.

أوكلت هذه المهمة إلى **بلوزداد**، الذي بدأ بتجنيد حوالي 300 عنصر، اختارهم من بين المناضلين الذين رشحتهم قيادة الحزب.

وأضاف محدثي، أن بعد تزوير الحاكم العام الجديد **نجلان**، انتخابات أبريل 1948 التشريعية، وتضييقه الخناق على الحزب، أكدت اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار، في اجتماعها الذي عقدته في نهاية ديسمبر 1948، داخل مزرعة والد **بلحاج جيلالي** في بلدية زدّين بولاية عين الدفلة الحالية، قرار لجنة إدارة الحزب القاضي بمنح الأولوية لتحضير العمل المسلح من خلال

---

[1] HABBACHI Abdesslem, *Du mouvement national à l'indépendance. Itinéraire d'un militant*, Casbah éditions, Alger, 2008, p. 117

[2] لقاء أجريته مع السيد الطيب مسلم في بيته بتاريخ 24 جوان 2006، واستمر لعدة أيام.

تأسيس المنظمة الخاصة، وتزويدها بمناضلين منتقين، وكل ما يلزم من الأموال والوسائل المادية.

وأفاد بأن المكلفين بتحضير ذلك الاجتماع والحفاظ على سريته، اهتدوا إلى حيلة وفرت له أسباب الأمن، وأخفته عن أعين الأمن الاستعماري. حيث أقاموا عرسا صاخبا بالتزامن مع عقد الاجتماع، حتى لا يتم التفطن إلى وجود غرباء في المنطقة[1].

أما المرحوم **حسين لحول**[2]، فذكر أن المشاركين في اجتماع زدّين رفعوا إلى اللجنة المركزية مطلبين أساسيين هما: مزيدا من الدعم المادي؛ والسماح بالقيام ببعض التدريبات شبه العسكرية. فوافقت عليهما مباشرة وبلا مناقشة[3].

وحسب *تقرير لشرطة الاستعلامات العامة*، فإن حزب حركة الانتصار، قرّر تشكيل منظمة شبه عسكرية سرّية داخل كل قسمة، اصطلح عليها بين

---

[1] المصدر نفسه.

[2] حسين لحول (1917- 1995). ولد في 17 ديسمبر 1917 بسكيكدة. تعرف في عام 1936 إلى فوج نجم شمال إفريقيا في مدينة الجزائر. اختير لما شرع في عرس النجم بمدينة الجزائر، منسقا بين شعبه. كان أول إطار في الحزب يعمل بشكل دائم ويتفرغ للنشاط النضالي. كما شغل منصب رئيس تحرير جريدة "الأمة"، وتولى مسؤولية قطاع حزب الشعب بمدينة الجزائر. سجن خلال عام 1937 لمدة سنتين. وحكم عليه بعد مجازر 8 ماي 1945 بعشرين سنة أشغالا شاقة، ولكنه استفاد من العفو العام الصادر في أبريل 1946. كان القيادي الوحيد الذي عارض في اللجنة المركزية، اقتراح مصالي الحاج القاضي بضرورة المشاركة في الانتخابات التشريعية للتنديد بالظلم الاستعماري، وطرح قضية الاستقلال علنا. حيث اعتبر وجود نواب من الحزب في البرلمان الفرنسي يتعارض مع مطلب الاستقلال الذي يناضلون من أجله. انتخبته اللجنة المركزية في جانفي 1949، أمينا عاما للحزب، باقتراح من مصالي وهي المرة الأولى التي استحدث فيها هذا المنصب. وافق على تنفيذ فكرة أيت أحمد الخاصة بالسطو على بريد وهران في عام 1949، لتعويض النقص المالي الذي كان يعاني منه الحزب. عين في عام 1950، أمينا عاما لحزب حركة الانتصار، وفي عام 1953 عوضه بن يوسف بن خدة، وضمه إلى فريقه، كما عينه ضمن أعضاء اللجنة المكلفة بإعادة بعث المنظمة الخاصة. انضم في جانفي 1955 إلى الثورة. وقع في مارس 1976 على عريضة مع بعض الشخصيات السياسية الوطنية، تعارض الخيارات السياسية التي تبناها الرئيس هواري بومدين في إدارة شؤون البلاد. توفي رحمه الله في 8 أبريل 1995.

[3] انظر شهادته في محمد عباس، المرجع السابق، ص. 70

قادته باسم "المنظمة الموازية أو القوة الثالثة" تارة، و "المنظمة شبه العسكرية والسرية" تارة أخرى.

كما « قرّر تأليفها من رجال ثقاة، أقوياء وغير معروفين، يخضعون لتدريب عسكري بغرض تشكيل إطارات المجموعة المدعوة إلى تفجير الثورة المسلحة[1].»

وجاء في منشور لحزب حركة الانتصار بعنوان: "**مناضلون أقوياء في حزب قوي**"، عثرت عليه مصالح الأمن الاستعماري في عنابة في شهر أبريل 1950، ما يلي:

***« منذ حوالي سنة، انخرط الحزب بعزيمة في أهم مرحلة للمقاومة الثورية. الأمر يتعلق بالمرحلة الثانية، أي المرحلة التي تسبق وتهيئ المرحلة الحاسمة ... بما أنها مرحلة التنظيم والتربية فهي طبيعيا الفترة التي تُصقل فيها وتُتقن المعدات الإنسانية، والجهاز التنظيمي. يجب بعبارة أخرى وجود مناضلين أقوياء في حزب قوي، جدير بأن يعالج مسألة استقلال الوطن بكل الوسائل[2].»***

كانت المنظمة الخاصة عبارة عن تنظيم مغلق، ضمّ عددا محدودا من المناضلين، بلغ وفقا لشهادة المرحوم **محمد بوضياف** بين 1000 و1500 مناضل، مع الاستقرار عند العدد الألف في نهاية فترة التأسيس[3].

بينما قدّر المكتب الثاني في مصالح الأمن الاستعماري، عددهم بين 500 إلى 1000 عنصر[4].

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12582، الجزائر في 4 أبريل 1950. ترجمة المؤلف.
[2] المصدر نفسه.
[3] بوضياف، المصدر السابق، ص. 843
[4] SHAT, synthèse du 15 juin, *1 H 2856. (ترجمة المؤلف)

واستنادا إلى شهادة المرحوم بوضياف، فإن المنظمة الخاصة أتم تكوينها شبه العسكري في أواخر عام 1949، ولقد صبر مناضليها، لأن القاعدة كانت تريد المرور إلى مرحلة الكفاح المسلح بدلا من الركود إلى لعبة الانتخابات التي انغمس فيها الحزب.

وذكر بأن: « **قيادة الحزب قد أعلمت بهذه الصعاب والمخاطر حول غموض المهام المستقبلية للمنظمة الخاصة ... لكن وكما جرت العادة فإن إجابات القمة ظلت غامضة ولم تقدم اي حل. فعم التذمر وأصبح من الصعب الحفاظ على التماسك. ولم يعد تجنيد المناضلين أمرا ممكنا إذا لم تحدد النشاطات أو الأعمال**[1]. »

وأضاف أن مسؤولي المنظمة الخاصة قدموا إشعارا للحزب عندما بدأت حملة الاعتقالات في تبسة منذ مارس 1950، وطلبوا منه المشورة، فأمروا بحرق الوثائق، ووضع قيادة المنظمة في مأمن، ثم التريث.

غير أن: « **سلبية قيادة الحزب – كما قال – لم تتوقف عند هذا الحد. إذ اختارت بحكم كونها بورجوازية صغيرة وبيروقراطية، طريق الاستسلام لتفادي التفكك بصورة ظاهرة أمام المناضلين المعتقلين. وكانت هذه الأطروحة الشهيرة للمؤامرة المدبرة من قبل اللجنة المركزية، والتي تتمثل في الاعتراف بأن المناضلين المعتقلين، ينتمون للحزب مع إنكار وجود منظمة خاصة تتوفر على أسلحة، واتهام الشرطة بأنها دبرت مؤامرة كاملة ... وبعد سنة من الاجترار لإنهاك الردود المحتملة**

[1] بوضياف، المصدر السابق، ص 845

**للقاعدة، قرر الحزب ويكل بساطة حل المنظمة الخاصة وإعادة دمج أعضائها في المنظمة السياسية[1]».**

عندئذ قرر قادة المنظمة الخاصة المتخوف من الملاحقة، بعد التشاور في الأمر فيما بينهم: «**الانتظار مع وضع الأسلحة جانبا ... وعدم إدماج بعض العناصر الأمنية في المنظمة السياسية مثل أمناء المخازن، وأعوان الاتصال والمنظمة الخاصة، والالتجاء للأوراس التي لم يمسها القمع[2].**»

وأشار القيادي **الحسين آيت أحمد**، في شهادته حول بداية تأسيس المنظمة الخاصة، إلى أن «**ضغط الأحداث، الدولية منها والفرنسية، أدى في نهاية المطاف إلى فرض إنشاء المنظمة الخاصة على جناح السرعة، في نوفمبر 1947[3].**»

وأضاف، أن هدفها كان محصورا في الإعداد للكفاح المسلح، بينما تمحورت انشغالات قادتها وقادة الحزب حول نقطتين أساسيتين: تحديد استراتيجية للمنظمة. ماذا نفعل بها ؟ وما هي مهمتها ؟ وكيف نبني فريقا ونؤسس قيادة أركان على المستوى الوطني ؟

وبحسبه، واجه المناضلون الثوريون إلى جانب تلك الصعوبات، نقصا في الوسائل، مما تسبب في تأخير إنشاء التنظيم لعدة أشهر. أيضا أشار إلى أنه كان على اتصال وثيق بالقائد **بلوزداد**، وأنهما شرعا معا في اختيار أفضل العناصر.

---

[1] المصدر نفسه، ص. 846
[2] المصدر نفسه، ص. 847
[3] أنظر شهادته في جريدة "لو كوتديان دوران"، عدد 18 جوان 2012.

حيث كلفا شابا في اللجنة المركزية يدعى **مراد ديدوش**، بإنشاء هيكل عسكري على مستوى مدينة الجزائر. في حين شكّل المكتب السياسي للحزب لجنة اختار لها أربعة أشخاص لتوفير الوسائل اللازمة للتنظيم، هم: **الأمين دباغين**، **مسعود بوقادوم**، **محمد بلوزداد** و**الحسين آيت أحمد**، وطلب منهم تقديم اقتراحات حول هيكلة المنظمة الخاصة[1].

فقد تشكلت قيادة الأركان الأولى للمنظمة الخاصة، خلال إشرافه عليها التنظيم من سبع قيادات على النحو التالي: قائد أعلى؛ مدرب؛ وخمسة قواد مناطق، اختيروا من بين المناضلين الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي. حيث اقترح **محمد بوضياف** على رأس منطقة الشرق الجزائري، و**محمد ماروك** على رأس منطقة الوسط، و**جيلالي رجيمي** على مدينة الجزائر وأحوازها، و**عمار ولد حمودة** على منطقة القبائل، و**أحمد بن بلة** على منطقة الغرب الجزائري. كما اقترح المرشح في الجيش الفرنسي **بلحاج جيلالي**، مدربا عسكريا.

عُرضت هذه الاقتراحات على المكتب السياسي للحزب في اجتماعه المنعقد في 13 نوفمبر 1947، فوافق عليها، وعيّن **آيت أحمد** قائدا وطنيا للتنظيم، خلفا **لبلوزداد** الذي أنهكه مرض السل، وأجبره على الانسحاب من النضال الوطني[2].

وأورد محامي معتقلي المنظمة الخاصة، السيد **عمار بن تومي**[3]، رواية أخرى مفادها أن لجنة الأربعة التابعة للمنظمة الخاصة والمشكلة من **حسين لحول**، **محمد الأمين دباغين**، **مسعود بوقادوم**، و**حسين آيت أحمد**، اقترحت

---

[1] المصدر نفسه.
[2] المصدر نفسه.
[3] أنظر تصريحه لجريدة "ليي كوتيديان دلجيري"، عدد 16 ماي 2011.

بعد تخلي بلوزداد عن قيادة المنظمة الخاصة، على المكتب السياسي للحزب تعيين أحمد بن بلة خلفا له في قيادة التنظيم.

وكان المناضل الذي كان يلتحق بصفوف التنظيم ملزما بـ: « **مغادرة التنظيم الشرعي للحزب، لمنعه من تلاعب الحسابات السياسية، والتنازلات التي يمكنه التعرض لها إذا ما بقي متصلا بالهياكل الشرعية للحزب**[1]. »

وجاء في منطوق حكم محكمة وهران في حق المعتقلين الثوريين السبع والأربعين أن الهدف من تأسيس المنظمة الخاصة، وفقا لما صرحوا به لمصالح الأمن الاستعماري، هو: « **إعداد ثورة الشعب العربي من أجل استقلال الجزائر، تدريب المناضلين على استعمال الأسلحة لطرد الفرنسيين من الجزائر، تكوين مجموعات سرية موجهة لتحرير الجزائر، تكوين الجيش السري لتحرير الجزائر، الحصول على الاستقلال التام للجزائر ضد القمع الفرنسي**[2]. »

بينما صرّح معتقلو تلمسان بأنهم: « **انتموا فعلا إلى مليشيا وادعوا بأن هدفها كان التصدي للقوى المناهضة لحزب حركة الانتصار**[3]. »

---

[1] حياتي، المصدر السابق، ص. 105

[2] أوقواق، المصدر السابق، ص. 141

[3] المصدر نفسه.

**ب). لمحة عن تطور نشاطها.**

بذل قادة المناطق كل جهدهم في تشكيل العناصر القاعدية للتنظيم الجديد، باختيار مناضلين واعدين، ووضعوا شروطا صارمة في اختيار العناصر وتجنيدها، وحدّدوا خمس خصال يجب توفرها في المرشح هي: 1. الكتمان وحفظ اللسان؛ 2. الوفاء للحزب؛ 3. الشجاعة؛ 4. الشباب؛ 5. الذكاء.

وكان العنصر المرشح للالتحاق بصفوف المنظمة الخاصة، يخضع لعدة تجارب متنوعة قبل قبوله بشكل نهائي. وبعد انضمامه لا يسمح له بالانسحاب بعد ذلك.

وذكر السيد **الطيب بولحروف**[1]، المسؤول الأول عن تنظيم حزب حركة الانتصار في الولاية الأولى، والمؤسس الأول للمنظمة الخاصة بتبسة،

---

[1] **الطيب بولحروف** (1923 - 2005). ولد في 9 أبريل 1923، بوادي زنتي في أسرة متواضعة. كان يحضر بمعية خاله الاجتماعات التي كان ينظمها في منطقته حزب الدستور الجديد، ضد الاحتلال الإيطالي لليبيا. في سن 15 كلف ببيع جريدة " الأمة" الصادرة عن حزب الشعب الجزائري، مما تسبب له في الطرد من المدرسة. ساهم خلال اندلاع ح. ع. 2، مع بعض الوطنيين في تأسيس خلايا الحزب في عنابة وقالمة. تولى الإشراف على بعض الجمعيات مثل جمعية " الشباب البوتي". نشط في العمل السري خلال فترة الحرب، حيث أجرى اتصالات مع الجزائريين المقيمين في تونس، ودعم الإضرابات التي عرفتها مدينة بنزرت التونسية، وتظاهرات سكان الجنوب التونسي. كما كان يخط المناشير التي كانت توزع في منطقته. شارك في تأسيس شعب " أحباب البيان والحرية". تمكن قبيل مظاهرات 8 ماي 1945، من إيصال مناشير حزب الشعب الجزائري إلى مدينة عنابة؛ وفي يوم المظاهرة كان على رأس المتظاهرين يحمل الراية الوطنية. ألقي عليه القبض إثر موجة القمع الاستعماري التي طالت المتظاهرين، وسجن في عنابة، ثم رحل على سجن قسنطينة. أطلق سراحه بعد ثلاثة أشهر من صدور العفو العام. في عام 1946 أجرى اتصالات مع بلوزداد، وعاد إلى منصبه الدائم في الحزب. انتقل إلى قالمة، وسعى في إعادة تنظيم صفوف المناضلين الوطنيين، الذين بددهم القمع الاستعماري الذي طال المنطقة، إثر حوادث 8 ماي 1945. شارك في اجتماع إطارات الحزب المنعقد في ديسمبر 1946. كلف بعد تأسيس المنظمة الخاصة بالمسؤولية عن التنظيم شبه العسكري في المنطقة التي تغطي عنابة – سكيكدة – عين البيضاء، وعن الجزائريين المقيمين في تونس. اعتقل في عام 1948، وأودع سجن بربروس. وبعد اطلاق سراحه، انتقل إلى غرب البلاد لممارسة مسؤوليات سياسية فيها. ثم دخل اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار في عام 1949. اعتقل إثر تفكيك المنظمة الخاصة، وعذب، ثم أخلي سبيله في نهاية عام 1951. انتقل إلى فرنسا في عام 1952. اتخذ خلال انقسام الحزب موقفا مضادا لمصالي الحاج، وتبنى وجهات نظر الجناح الثوري. عاد إلى الجزائر في عام 1954، حيث التقى بكل من بن بولعيد وديدوش، وساهم معهما في وضع اللمسات الأخيرة لتفجير الثورة. عاد في 30 أكتوبر 1954، إلى فرنسا ونشط في السر حيث اتخذ كنية " الصادق". أعاد في 1957، تنظيم لجنة فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. مثل في عام 1958، الحكومة المؤقتة في روما، ونجا من العديد من محاولات الاغتيال التي دبرتها له منظمة " *اليد الحمراء*"

بأن: « ***تكوين المنظمة الخاصة تم وفقا لمقاييس صارمة منها التجربة النضالية، التمتع بصحة جيدة، صغر السن، التكتم والسرية ...الخ***[1]».

تميزت المرحلة الأولى للتنظيم شبه الثوري، والتي امتدت من نوفمبر 1947 إلى ديسمبر 1948، بتوفير الوسائل الضرورية للشروع في التكوين والتدريب شبه العسكريين، وإعداد الإطارات القادرة على قيادة العمل الثوري. حيث حررت القيادة إضبارة للتدريب العسكري، في شكل كتيب موجز خاص بالتكوين القاعدي لعناصر المنظمة الخاصة في درب المقاومة المسلحة. فكان المناضل يتعلم من خلال الإضبارة كيفية استعمال السلاح، والمتفجرات، والتدرب على القتال الفردي[2].

وخلال عام 1949، بلغت المنظمة الخاصة مرحلتها النهائية في التكوين والتدريب، ولم يعد أمام قيادتها سوى الانتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح. حيث وزعت على المناضلين الإضبارة الأخيرة، التي حددت للمناضل كيفية التصرف إزاء الشرطة الاستعمارية، وفتحت باب الانخراط لمناضلين جدد للرفع من عدد المنخرطين.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها السيد **آيت أحمد** خلال فترة قيادته للتنظيم، إلا أنه أبعد من قيادته في تلك السنة، بسبب تورطه فيما عُرف باسم: *"الأزمة البربرية"* التي هزت كيان الحزب، واستُخلف **بأحمد بن بلة**، الذي بقي على رأس التنظيم حوالي ثمانية أشهر.

---

الفرنسية الإرهابية. ساهم في مختلف المساعي التي أفضت إلى توقيع مفاوضات ايفيان. عين بعد الاستقلال، سفيرا للجزائر في العديد من الدول الأجنبية. توفي بالجزائر في 26 جوان 2005.

[1] أنظر شهادته في عباس محمد، *رواد الوطنية. شهادات 28 شخصية وطنية*، دار هومة، الجزائر 2004، ص. 161- 162.

[2] وضع حسين آيت أحمد بمعية مع بلحاج جيلالي، كتيبا في التكوين القاعدي حمل عنوان: *كتيب التدريب العسكري*. ثم أعد بمفرده كتيبين للمناضلين في مارس 1948. الأول بعنوان: *كتيب التكوين النضالي*، والثاني بعنوان: *كتيب حول موقف المناضل إزاء الشرطة*.

ج). هيكلتها الداخلية.

يتبين من خلال المستندات والوثائق التي عثرت عليها شرطة الاستعلامات العامة، أثناء حملتها ضد المناضلين الثوريين في مختلف ربوع الوطن، أن المنظمة الخاصة كانت مهيكلة بشكل جيد، وأن عدد مناضليها كان قليلا، بسبب طبيعة عملها، والحرص على الحفاظ على سرية أنشطتها.

وسوف نتتبع فيما يلي هيكلتها في مختلف النواحي التي تواجدت فيها.

1.) **في ناحية عنابة.** كانت ناحية عنابة تضم فصائل للمنظمة الخاصة في كل من مدن عنابة، قالمة وسوق أهراس. وكان قائدها هو السيد **بن زعيم محمد،** المدعو **حسين بن عيسى.** أما قائد الفصيلة بالمدينة فكان **بن عودة بن مصطفى** المدعو **عمار.**

كانت فصيلة عنابة تضم 48 مناضلا؛ وكانت مقسّمة إلى أربعة أفواج، كل فوج يتشكل من 10 أعضاء أو استثنائيا من 12 عضو، كما هو الشأن بالنسبة للفوج الثالث. وقسّم كل فوج إلى نصف فوج به 3 أعضاء. وكان على رأس كل فوج مسؤول، وعلى رأس كل نصف فوج قائد.

2.) **في ناحية قسنطينة.** يتبيّن من خلال تصريحات المناضلين الثوريين للشرطة في قسنطينة، أن المنظمة الخاصة قامت على الهيكلة التالية:

تشكل كل عمالة ولاية تخضع لقيادة مسؤول، وتتألف الولاية من عدة دوائر، وتنقسم الدائرة إلى قسمات، وتتشكل القسمة من لجان مماثلة تماما للجان المكتب السياسي للحزب. وكانت ولاية قسنطينة تضم أربع دوائر هي: قسنطينة، بسكرة، باتنة وتبسة.

كان رؤساء الدوائر يجتمعون مرتين في الشهر بقسنطينة، في مقر حزب حركة الانتصار، ويقدمون تقارير أخلاقية ومالية لمسؤول الولاية، ويحصلون منه على التعليمات. ولتجنب أي فضول، كانت كل قسمة تأخذ تعليماتها مباشرة من عامل الارتباط أو العامل الموظف، الذي كان يُعرف لدى القاعدة باسم مستعار فقط.

عدد عمال الارتباط كان يتغير بشكل دوري، وأجورهم كانت تدفع لهم مباشرة من خزينة الحزب. قد يأتي عامل الارتباط من الولاية، أو من لجنة الإدارة وفقا لأهمية المواضيع الخاصة بالمعالجة. وأما إذا ما جاء من لجنة الإدارة فإن الأمر كان يخص عملية مراقبة وتفتيش[1].

كانت كل قسمة تضم لجنة القسمة، وشعب مقسمة إلى ثلاثة مجموعات. وكان الفوج يضم خمس خلايا ومسؤول، وكانت الخلية تتشكل من عشرة مناضلين ومسؤول[2].

كما كانت تضم ثلاثة تشكيلات مختلفة ومفصولة بوضوح عن بعضها البعض، ويشكل مسؤول التنظيم العامل المشترك بينها. فمنذ إعادة تنظيم حزب حركة الانتصار، أسس القادة داخل كل قسمة تشكيلا من المناضلين القاعديين مختارين من قبل قائد المنظمة الخاصة.

وكانوا لا يباشرون أي نشاط سياسي، وليس لهم أي اتصال بالتشكيلة السياسية. كانوا يدفعون اشتراكاتهم، ويحصلون على التعليمات، والمعلومات الداخلية للحزب مباشرة من مسؤول التنظيم داخل القسمة.

---

[1] م ع أ ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12582، مؤرخ في 4 أبريل 1950.
[2] المصدر نفسه.

وذكر لي السيد نور الدين سواعي، أن المناضلين الثوريين، كانوا يتصرفون أمام السياسيين بشكل يجعلهم يشكون فيهم، ويشهرون بهم، ويتهمونهم بالخيانة والعمالة لفرنسا، فيبعدون بذلك عن أنفسهم رقابة الإدارة الاستعمارية ويتجاهلهم الناس، وبالتالي يضمنون السرية التامة لنشاطاتهم[1].

وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير، حيث كان أهل تبسة يقولون عن الاستقلاليين أنهم مساكين وبلهاء، وكانوا يتساءلون باستهزاء عن كيفية تحقيقهم الاستقلال وهم لا يملكون حجرا يضربون به المحتل. غير أنهم دهشوا واندهشوا، لما علموا بوجود أسلحة ومتفجرات، بعد حملة الاعتقالات التي طالت رجال المنظمة الخاصة.

## د). طبيعة العمل النضالي شبه الثوري.

كان العمل النضالي في المنظمة الخاصة، بحسب شهادة السيد الطيب مسلم، يعتمد على ثلاث مراحل. يتم في المرحلة الأولى اختيار المناضلين وانتقائهم. بينما يشرع في المرحلة الثانية في التكوين النظري لحرب العصابات. أما المرحلة الثالثة فيتم فيها التكوين التطبيقي لما تم تعلّمه في المرحلة الثانية.

وفيما يلي تفصيل عن تلك المراحل الثلاث.

**- المرحلة الأولى. كيفية اختيار عناصر المنظمة.**

قال السيد مسلم بخصوص هذه المرحلة: « ***أما نحن المغامرون، قادة المنظمة الخاصة، فكنا كلما بدا لنا مناضل سياسي نشط وحيوي، ومستعد للقيام بأي مهمة تسند إليه، إلا واستدرجناه إلى تنظيمنا السري.***

[1] لقاء أجريته مع السيد نور الدين سواعي في بيته، بتاريخ 18 أكتوبر 2014.

ثم نامره بعد أن يصير عضوا معنا، بإخفاء انتماءه الجديد عن رفاقه السياسيين، والتظاهر بالاستمرار معهم في النضال، حتى وإن سبوا وشتموا المناضلين الثوريين.

وكنا نطلب من العضو الجديد، أن يتوضأ الوضوء الأكبر، حتى وإن لم يكن يصلي، لأنه كان ملزما على المصحف الشريف بالولاء والطاعة. فنظامنا كان قائما على الطهارة، وعلى مبادئ الدين الإسلامي الحنيف.

وبعد أن يتوضأ، نطلب منه الجلوس حول طاولة فوقها مصحف شريف ومسدس. فيجلس هو في جهة وأجلس أنا و ديدوش، الذي كان يحضر اللقاء واضعا قناعا على رأسه، في الجهة المقابلة.

فيبادره ديدوش بالاختيار بكل حرية بين الانضمام إلينا أو الانسحاب، ويُعلمه أنه إذا ما فضّل الاختيار الأول وأدى القسم، فإنه لا يستطيع التراجع أو الانسحاب فيما بعد من التنظيم. لأنه ببساطة سوف يصفّى جسديا.»

وأضاف، أن العنصر الذي يقع عليه الاختيار، كان إذا ما فضل النضال وقبل بشروطه، يُطلب منه القسم على المصحف الشريف. حيث يضع يده اليمنى على المصحف الشريف، ويردد القسم التالي: « أقسم بالله، وبحق كلمات الله، ألا أخون النظام الذي أنا فيه. ولا أفشي سرهالأحد، كأبي أو أخي أو كائن من كان، مهما كانت طبيعة الظروف، وكان لون العذاب.»

استطرد محدثي كلامه عن الإخلاص للنظام، والتزام المناضلين السر والكتمان، بالقول: « ذات مرة أسرّ والدي لأمي – رحمهما الله – لما

اختلط عليه أمر نضالي السري، وعجز عن إدراك سبب تحركاتي

الغامضة، بأنه يعتقد في أنني أتعاطى المخدرات، وبالتالي صرت في نظره

من الحشاشين. لقد كنت في ذلك الوقت أتقلد مسؤوليات جسام، ومع

ذلك لم يستطع أحد أن يكشف أمري.»

وواصل حديثه بانفعال، وهو يردد عبارة: "يا من آمنت حين قلَّ

المؤمنين".

«لقد كنت في ذلك الوقت أتقلد مسؤوليات جسام، وكان يصعب

على المرء تقلدها بأمانة وإخلاص. فنشاطي كان يتم في ظروف يرثى لها.

فعلى سبيل المثال، كنت عندما أسافر إلى قسنطينة في مهمة، ارتدي

قشابية [جلابة] رثّة حمراء، ثم امتطي حافلة السيد الشنني، التي كانت

تربط بين مدينتي تبسة وقسنطينة، وأتظاهر بالتسول كي أبعد الشبهات

عني.

وما أن أصل إلى قسنطينة حتى أتوجه إلى مقصدي، فأؤدي مهمتي

على أحسن ما يرام، ثم أعود إلى تبسة، من دون أن أثير من حولي

الشكوك، أو ألفت الانتباه. وكنت في بعض الأحيان أجلب معي إلى

تبسة بعض قطع السلاح.»

وعندما سألته، كيف كان يتدبّر أمره لينجو من المراقبة الأمنية

الاستعمارية في الطرقات وفي محطات النقل، أو من أعوان الأمن والمخبرين،

أجابني بالقول: «كنت أجلب المسدس مفككا إلى قطع عديدة، أضعها

في جيوبي، وعندما أصل إلى تبسة أعاود تركيبها.»

- **المرحلة الثانية: التكوين النظري**:

قال السيد **مسلم** بخصوص هذه المرحلة، أنه كان يجتمع بالمناضلين الثوريين في تبسة ليشرح لهم ما حوت عليه الإضبارة من دروس في المقاومة وحرب الكر والفر، والتي كان يحفظها عن ظهر قلب، ويشرح لهم مضمونها، ويسهر على تدريبهم وفقا للتعليمات الواردة فيها. وقد استغرقت منه مرحلة الإعداد والتحضير النظري مدّة ثلاث سنوات.

وقد ذكر لي السيد **نور الدين سواعي**، رئيس فوج في المنظمة الخاصة بتبسة، أن حفظ المسؤول للاضبارة عن ظهر قلب، ثم شرح محتواها للمناضلين عند الاجتماع بهم، كان أمرا معمولا به من قبل القادة ومسؤولي الأفواج في المنظمة الخاصة، ، وذلك كاحتراز من أي مداهمة فجائية لهم من قبل السلطات الأمنية.

وأضاف أن الاجتماع بالمناضلين، كان يتم إما في المنازل حول فنجان شاي، أو مائدة طعام، أو في الغابات في إطار نزهة. وإذا ما داهمتهم المصالح الأمنية لا تجد عندهم أية وثيقة أو مطبوعة قد تقيم بها عليهم الحجة[1].

وكانت الإضبارة التي أعدّها، وفقا لرواية السيد **مسلم**، القائد **الحسين آيت أحمد**، تبدأ بدرس الرماية، وتنتهي بدرس كيفية احتلال المدن. كما تضم دروسا مفصّلة في كيفية خلق ازدحام في الطرقات، والهجوم على القوافل، والسير في حال الضباب، والهجوم على المدرعات، وإعداد الكمائن، ومحاصرة العدو.

وكانت مصالح الأمن الاستعماري، قد عثرت أثناء حملة المداهمات والتفتيش التي طالت مناضلي المنظمة الخاصة، على نسخة من إضبارة تتألف

---

[1] سواعي، المصدر نفسه.

من أكثر من 20 صفحة: « **تبين الظروف التي يجب أن تحضر فيها "حرب العصابات" الهادفة إلى تحقيق الاستقلال الكامل للإقليم الجزائري**[1]»، وتضم عشرة دروس في حرب العصابات، اقتبست من تجارب مقاومة الشعوب الأوربية والآسيوية للاستعمار الأجنبي.

طبعت من الإضبارة نسخ، ووزعت على قيادات المنظمة الخاصة عبر الوطن؛ وهي مطابقة بحسب تقرير شرطة الاستعلامات العامة[2]، للتعليمات الدقيقة التي طبقتها المقاومة الفرنسية ضد الاحتلال النازي لفرنسا، وتكشف عن الطابع الثوري للعمليات التي أعدّ لها رجال المنظمة الخاصة.

كما عالجت جميع المسائل التي تخص كيفية تجنيد الثوار، وإعدادهم الإعداد التقني والأخلاقي، وكذا استخدامهم التكتيكي في جميع مراحل المقاومة؛ مع توضيح مقتضب للتفاصيل؛ حيث ذكرت فيه كل الأوضاع المتوقعة في حرب العصابات، ووضحت لها الحلول المناسبة.

كما احتوت دروسا في الرياضة البدنية، والقنص؛ واختُتِمت بـ: « ***تقديم مبادئ في التكتيك، وتصميم خاص بأوامر وتقارير مقتبسة من دليل تعليم معد لاستعمال فرق المغاوير الحديثة***[3]».

وفي ظل عدم توفر الإضبارة الأصلية أو نسخة منها لدى الباحثين في تاريخ الحركة الوطنية، والمهتمين بتاريخ المنظمة الخاصة، فإننا نورد فيما يلي ترجمة لمحتوى النسخة المشار إليها أعلاه[4].

---

1 م.ع.أ.ع، "ملخص يومي للاستعلامات"، رقم: 11530، الجزائر في 25 مارس 1950.
2 م.ع.أ.ع، "ملخص يومي للاستعلامات"، رقم: 12582، الجزائر في 4 أبريل 1950.
3 م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11522، الجزائر في 24 مارس 1950.
4 المصدر نفسه، ترجمة المؤلف.

«ا- حرب العصابات والحرب.

حرب العصابات هي شكل من أشكال العودة إلى وسائل بسيطة تمثل بدقة للمبادئ الأولية لمهارة تدمير العدو. المفاجأة تعوض عن العدد. إنجاز الأعمال الثورية لا ينتظر رد فعل الخصم.

يتطلع عمل حرب العصابات إلى جلب مساعدة ذات معنى وخاصية عسكرية بوجه خاص لتنظيمات المقاومة. ويهدف إلى تحديد الحركة المعاكسة عبر حالة انعدام الأمن التي تحدثها. فهو يستخدم العدو من خلال عمليات التخريب، وتعدد الكمائن.

ب- شروط ناجعة.

يجب أن تودي درجة النجاعة في حرب العصابات إلى غاية إثارة هاجس المحارب لدى العدو. كما يجب أن تستغل الأعمال الثورية الأولى للامبالاة العدو وأخطائه إلى أبعد حد.

...

تقوم اللعبة الدامية في حرب العصابات على عدم القبض على الثوار. يجب أن يتصرف الثوار بمباغتة، وعدوانية، وإتقان، وخفّة. ثم أن خصائص الثوري هي أن يكون: جريئا كالبعوضة في الليل، ومتحركا كالفراشة في الفضاء. لا يدرك كثعبان البحر في الماء، وسريع كنمر جائع.

- انشغالات القائد:

- على القائد الاهتمام بإثبات شخصيته،

- والشعور بسعادة المبادرة في المقاومة،

- وتمرين القيادة،

- والشعور بأداء عمل نافع؛

- وجلب تقدير أتباعه أو لربما عطفهم؛

- غير أن أفضل تأثير في شخصه هو عدم ترقب مكافآت إلا من ضميره أو من عدالة أكبر؛

- **المهمات.**

توجد نوعان من المهمات: مهمات عامة، ومهمات خاصة.

تشتمل المهمات العامة على تحطيم الاتصالات والإتحاك داخل منطقة مخصصة لفوج أو مفرزة ثوار.

ويتوقع من وراء المهمات الخاصة حدوث عمليات لفائدة انتفاضة أو في إطار عمل استراتيجي محدّد. هذه المهمات تكون مدروسة بتفاصيلها.

"الأهداف الناجعة" في المهمات العامة ستكون على سبيل المثال:

منشآت سكك الحديد أو وسائل النقل الكبرى؛ مراكز الاتصالات؛ الأنفاق؛ الجسور؛ مستودعات القاطرات والصينيات الدوّارة؛ الآبار؛ مستودعات المحروقات (بنزين، فحم، زيوت، أخشاب)؛ محطات القطار الصغيرة؛ مخازن البضائع؛ المرائب والورش؛ تموين الجيش.

يضم هذا النوع من التدمير أو التخريب: خروج قطارات السلع والفرق العسكرية عن الخط داخل نفق، تفجير قطار في محطة، تدمير جسر عند مرور قطار، تدمير جسر بري عند مرور قافلة عسكرية. وبالتالي فإن المهام الخاصة محدّدة كما يلي:

أ- **من أجل الانتفاضة.**

تتجهز أفواج الثوار وتنسق فيما بينها، وتدرب فصائل الأنصار وفصائل المقاومة، وتحصل على العتاد سرا ثم توزعه.

ب- **من أجل عملية استراتيجية محددة:**

تساهم أفواج الثوار أو الصدام في المناورة: إما بتسهيل دخول أو هجوم وحدة صديقة أخرى؛ وإما بشل قيادة العدو؛ وإما بالإحاطة بحركات العدو؛ وإما بتنفيذ بعض مهام التدمير، والتخريب أو مهام الاستعلامات أو تحرير أسرى.

وتخضع شروط التنفيذ للأسس التالية:

المباغتة التي هي العنصر الغالب في عمليات حرب العصابات. ولا يمكن أداؤها بفعالية إلا بفضل العمل الجيد للاستعلامات والاتصالات. من الأفضل أن يتم التصرف ليلا بخصوص التنقلات أو الترتيبات. القواعد الأولى للمفاجأة هي السرية والصمت.

تسمح سلاسة العمل بتأجيل مدة ومكان وساعة العمل إذا كان النجاح غير مؤكد، ويُنصح بتجنب كل مواجهة غير منتظرة، والاقتصاد في استخدام الوسائل. بناء عليه، تُعد حرب العصابات سلاحا حادا ودقيقا وفعالا.

ج- **اختيار منطقة حرب العصابات**. يجب أن تتوفر الشروط التالية.

1) موقف السكان المحليين.

2) جغرافية المنطقة المتوقعة من جهة جوانبها الإستراتيجية، والتكتيكية والعسكرية.

3) الأهداف الممكنة.

3.1. بالنسبة لموقف السكان المحليين، يستوجب على الأقل أن يكونوا حيادين،

3.2. وبالنسبة لجغرافية المنطقة المتوقعة، يتطلب الأمر توفر الخصائص التالية: وفرة في المياه والمؤونة، يمكن لقوة عددية أن تجد فيها موارد، سهولة التنقل والنفاذ، الاتجاه العام للأنظمة الجبلية، ما مدى مناسبة المنطقة لعمليات الإنزال بالمظلات، ما مدى ملاءمة السواحل لعمليات الإنزال السري، ترتيبات العدو بالقرب من المنطقة، الظروف المناخية، ملاءمة المنطقة من الجانب الصحي،

4) أما بالنسبة للتكتيك الجغرافي فيجب: أخذ صور لمراكز العدو الحساسة داخل المنطقة أو في جوارها، التوفر على خرائط أرضية، دراسة مسألة ميدان التخييم والملاجئ، التعرف على طبيعة الأرض، والمزروعات المحلية، ونباتات الغابات، والجبال.

## د)- التاريخ العسكري للمنطقة.

هل استخدمت المنطقة من قبل المقاومة ؟ النتائج، أسباب النصر، أسباب الفشل، الاستعلامات، الأحداث الجديدة والراهنة.

## هـ) – أهداف ممكنة.

هل سيكون عمل المقاومة مكلف ؟ يتم بعد ذلك فحص تنظيم منطقة المقاومة من حيث:

1) الأمن: إنشاء منطقة نفوذ وتطوير شبكة الاستعلامات.

### 1.1. شبكة النفوذ:

ضرورة كسب الزعماء والقادة لصالح قضيتنا. البحث عن الاتصال المباشر بتجنب الألفة.

### 2.1. شبكة الاستعلامات:

إنشاء الخلايا، والوسائط، وصناديق البريد. هذه الشبكة متميزة عن شبكة الاستعلامات العامة التي تعمل لصالح القيادة. لا يمكن للمقاومة أن تعمل في الاستعلامات العامة تحت طائل التقليل من نشاطها.

ستنشأ مصلحتان متميزتان للاستعلامات. واحدة ترسل تعليماتها مباشرة إلى مركز قيادة المقاومة، والأخرى تعمل من خلال دوريات. إنشاء نظام أمن داخلي يُراقب من خلاله كل شخص بمنطقة المقاومة، ويقيم من خلال المساعدة التي يمكنه تقديمها للدوريات أو لدرجة الثقة التي يمكن أن تمنح له. يجب أن يعامل كل شخص يُشك في أنه عميل للعدو بقسوة شديدة.

### 2) منطقة الملاذ الآمن:

يجب قبل كل عمل بقصد التدمير والتخريب أو الإزعاج، تهيئة ملاذ داخل منطقة النفوذ. ستكون هذه المنطقة على مسيرة 20 إلى 30 كلم. من المفيد أن تكون هذه المنطقة كبيرة. يجب أن تشمل منطقة الملاذ على الأقل قاعدة مهيأة من خلال الأفواج.

وسينجم عن أمن هذه القواعد:

- ندرة مسالك الولوج التي يجب أن تكون كلها مراقبة،
- حواجز ومخاطر المسالك،

- طبوغرافيتها التي يجب أن تلزم العدو على الانقسام إلى مفارز صغيرة؛

- ساكنة تكون صلبة بالقدر الممكن وفي كل الأحوال تحت السيطرة،

- متاهة المسلك وآثار كاذبة لتضليل العدو.

يجب دراسة النقاط الأساسية التالية بشكل دقيق: الأمن أثناء السير؛ السلوك الواجب إتباعه في حال الهجوم؛ التنقلات والتوقف؛نقاط التلاقي (نهائية، بعيدة، قريبة)؛ إشارات صوتية، وبصرية، بواسطة الإشارات؛ تخطي عبور المجاري المائية، بناء ممر؛ الحياة السرية في المعسكر (المعتمد، الطبيعي، الطبوغرافيا)؛ الهجمات المفاجئة والكمائن (تشكيل أفواج، وفرق)؛ قسم مكلف بالحراس؛ قسم تغطية؛ قسم استقصاء؛ قسم تخريب؛ الأوامر؛ معرفة القادة؛ كمائن معدّة (اختيار الميدان، والوقت، والوسائل الواجب استعمالها؛ تعلم الرمي، والقتال المغلق؛ وسيلة تحليل وضع معين؛ أوامر التنفيذ.»

وكشفت كتابة مخطوطة باليد[1]، عثرت عليها مصالح الأمن الاستعماري لدى مناضلي عنابة، أنه كانت توجد " **شبكة سرية ونشطة**"، لم تتوصل بعد تلك المصالح إلى معرفة اسمها الحقيقي، كانت موضوعة تحت تصرف حزب الشعب الجزائري، مكلّفة بتحرير الجزائر.

وكان هناك مكتب يدار من قبل لجنة إدارية منتخبة بالاقتراع السري من قبل أعضائها، لمدة سنة. وكان يُشترط فيمن يريد الانخراط في المنظمة الخاصة:

- أن يكون مسلما جزائريا،

- أن يكون متمتعا بصحة تتماشى مع طبيعة الحياة النشطة،

---

[1] م ع ا ج، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11831، الجزائر في 28 مارس 1950.

- سبق له وأن كان قائد فوج في حزب الشعب الجزائري،

- أن يقسم على المصحف الشريف،

- أن يتعهد بمواصلة تكوينه النشيط في مجال التجسس.

كما احتوت الكراسة على تعليمة خطية حول "**القتال المعلق**"، وهو قتال يتم على مقربة بواسطة أسلحة المظليين البيضاء؛ و"**تدرج عسكري**" عبارة عن جدول زمني.

- ***تربية المناضلين.***

كان مناضلو المنظمة الخاصة يتوفرون على نصوص تتعلق بتربية المناضل سواء من وجهة النظر السياسية أو البوليسية والعسكرية. وكان الهدف المرجو من التربية هو تكوين إطارات ثورية. وكانت نصوص التربية الخاصة بتكوين الإطارات تشتمل على خمسة دروس.

- ***الدرس الأول.***

نص الدرس الأول على أن: « ***تكوين الإطارات يفرض نفسه إذا ما كنا نريد الحصول على مناضلين طلائعيين في مستوى الأحداث*** ». أي مناضلين مؤهلين لتفجير الثورة التحريرية.

كان التكوين الموجه يشتمل على مرحلتين:

1- مرحلة الكفاح من أجل تجسيد الوعي الوطني.

2- ومرحلة تحقيق الاستقلال.

كانت قيادة المنظمة الخاصة تتطلع، خلال هذه المرحلة الأخيرة، إلى: « ***دفع الشعب برمته إلى الشعور، والاعتقاد في هذه الحقيقة التاريخية***

التي عقادها: الحل [ بالنسبة لخلاص الجزائر] يكمن في القوة وحدها.»

وكانت تطلب من الثوار إعطاء معنى كامل لعبارة "القوة". فالرجال، بحسب اعتقادها- هم من يصنعون القوة ويدمّرون قوّة العدو، التي ليس مجرّدة، وإنما مجسّدة في نظام القمع، والجيش، والشرطة، والإدارة.

كما كان تصورها قائما على مواجهة القوة المادية البحتة التي يتوفر عليها العدو الفرنسي بقوة أخرى إيديولوجية. وترى أنه حتى يتم تحقيق ذلك، يجب مطاردة العناصر الثقيلة في الحزب، وأن يطهر هذا الأخير نفسه بنفسه.

فحل القوة الذي كانت تنصح به هو: « **حل العمل المباشر، والمدمّر الذي حرّر كل الشعوب المضطهدة.**»

**- الدرس الثاني.**

يُعالج الدرس الثاني، التنظيم وفقا للذهنية التالية: للتنظيم الثوري دور التنفيذ (تنفيذ أمر أو مهمة) وليس دور التفكير أو الحديث عن ملاءمة المهام من عدمه.

**- الدرس الثالث.**

يتعلم المناضل الثوري في هذا الدرس، كيفية الاضطلاع بمهام خاصة، مثل الرصد، الكشف، السعي، الاتصال.

فكل نوع من هذه الاختصاصات، يتطلب تدريبا مفصلا، وهو مقلّد بوضوح عن التنظيمات الفرنسية الخاصة بالمشاة.

- *الدرس الرابع:*

يتم في هذا الدرس؛ الفحص المفصل لوسائل الحماية الفردية من الرصاص والقنابل. كما يتعلم فيه الثوري السمك الضروري لتوقيف الرصاصة، وفقا لطبيعة المواد.

كما يدرس فيه أيضا كيفية استعمال الميدان، وتهيئة المخابئ؛ وفقا للطرق المستعملة من قبل الجيوش.

- *الدرس الخامس:*

ويخص تعلم حماية الأشخاص والعتاد ضد الألغام والكمائن، والطائرات. هذا بالإضافة إلى نصوص تعليمية تتعلق بمواضيع متنوعة. نصوص عن تعلّم الرماية؛ الانضباط العام؛ الطاعة؛ القيادة؛ المسؤولية؛ السلطة؛ الواجب؛ الإجازات والعقوبات؛ الرجال ( تحية القائد، والتحية الوطنية).»

- **المرحلة الثالثة: *التكوين التطبيقي:***

كان المناضلون الثوريون يتدربون على الرماية باستخدام أسلحة متنوعة بذخيرة حية، في مواقع بعيدة عن العمران. فمثلا في عنابة، كانوا يتدربون على الرماية في شاطئ مهجور بوادي بغرة الواقع على بعد 7 كلم من بلدية سرايدي الحالية[1].

وفي قسنطينة، كان التدريب يحتوي على دراسة كيفية عمل السلاح الناري وبخاصة البندقية الحربية، من نوع البندقية القصيرة. حيث كان يتدرب عليها المناضلون بشكل معمّق في غابة بضواحي قسنطينة، وكان يشرف على التدريب المكثّف والمقدّم لمجموعات الأمن، شخص يحضر دوما مغطى الرأس

---

[1] م.ع.ا.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11936، الجزائر في 29 مارس 1950.

بقناع ويرتدي ثوبا أسودا[1]. نرجح أن يكون هذا الشخص هو القائد مراد ديدوش.

وفي السياق نفسه، عثرت مصالح الشرطة الاستعمارية في 28 أبريل 1950، على مستندات خاصة بالتنظيم في بلدة سيدي عكاشة بالشلف، منها وثيقة تسمى: "بيان تدريب شهر فيفري 1950"، حملت عنوان: "ما هي وسائل نضال حزبنا في الوضع الحالي ؟".

**«ركز فيها صاحبها على "قانون المراحل الثلاث" وهي: التصور - التكوين - التنفيذ، والذي كان يجب أن يسيّر تطور الكفاح من أجل البقاء. وخلص إلى نتيجة أساسية لهذه الدراسة وهي أن: "الوسيلة التي يجب على الحزب إتباعها حاليا هي الفوضى المحضة"[2].»**

أما فيما يخص نشاط المنظمة الخاصة بتبسة خلال المرحلة الثالثة، فإن الأفواج بعد أن أتمت السنوات الثلاث من التكوين النظري، والتي قضتها في استيعاب الدروس التي اشتملت عليها الكرّاسة، والتدرب في المرتفعات المحيطة بالمدينة على بعض الأعمال شبه العسكرية، انتقلت وفقا لرواية السيد **الطيب مسلم**، إلى مرحلة التكوين التطبيقي.

ففي ربيع عام 1949، استدعي السيد **مسلم** من قبل القيادة الجهوية في قسنطينة، بصفته المسؤول الأول عن التنظيم في تبسة، إلى حضور تربص مغلق في غابات "كندي سمندو[3]"، التي كانت تقع ضمن منطقة القائد **زيغود يوسف**.

---

[1] م. ع. أ. ج، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12684، الجزائر في 5 أبريل 1950.

[2] م. ع. أ. ج، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13305، الجزائر في 29 أبريل 1950.

[3] تعرف اليوم باسم بلدية زيغود يوسف.

وكان الهدف من الدعوة الشروع في العمل التطبيقي، بعد الانتهاء من التكوين في الجانب النظري.

أقيم مخيّم التدريب في وادي بوكركر، تحت إشراف المدرب والقائد، **مراد ديدوش**، وشارك فيه المسؤولون المحليون التابعون لقيادة قسنطينة الجهوية. وهم على التوالي: **الطيب مسلم** مسؤول محلي عن التنظيم في تبسة؛ **يوسف زيغود** في كندي سمندو؛ **سليمان بركات** في وادي الزناتي؛ و**عبد الرحمان قيراس** في قسنطينة.

احتوى برنامج التدريب على دروس تطبيقية في المقاومة، وحرب العصابات، والتدرب على الفنون القتالية خاصة منها رياضة الجودو، وكيفية زرع الألغام، والتمرن على استعمال السلاح الأبيض، والأسلحة النارية الخفيفة ... الخ.

وبما أن فترة التدريب كانت عبارة عن تربص قصير المدّة، فإن أول من أنهى التربص بامتياز، وفقا لشهادة السيد **الطيب مسلم**، هو القيادي **يوسف زيغود**.

كُلّف مناضلو التنظيم في منطقة سمندو بإعداد الطعام للمتربصين طيلة فترة التربص. وكانوا يأتون به إلى المخيم، ثم يتركونه في مكان محدّد على بعد 200 متر، حتى لا يحدث اتصال مباشر بهم أو يتم التعرف عليهم.

قال لي السيد **مسلم**:

« ***أود أن أشير هنا، إلى معلومة مهمة تخص مراد ديدوش رحمه الله. لقد كان بدينا وأقوى مني جسديا. وكان بارعا في تمارين الفنون القتالية الخاصة بالدفاع عن النفس.***

حيث كان يمنحني سكينة، ويطلب مني أن أهاجمه، وما إن أهاجمه حتى ينتزعها مني، ويطرحني أرضا. وأتذكر أن في إحدى المرار طرحني أرضا، وسبب لي كسرا في كتفي.

أصبت في اليوم الثالث والأخير من التدريب، بحمى قوية. فبعد الانتهاء من التدريب توضأت لأداء صلاة العصر - كنت الوحيد في الجماعة الذي كان مواظبا على صلاته - ثم افترشت معطفي فوق ربوة وأقمت الصلاة.

وبما انني كنت أتصبب عرقا، أصابتني نزلة برد، رفعت من حرارة جسدي إلى 40°.

لاحظ علي ذلك " سي عبد القادر"، وسألني عن صحتي. ولما أخبرته بأن درجة حرارة جسمي مرتفعة، وأنني أصبحت غير قادر على السير، حملني فوق ظهره أثناء عودتنا من مخيم التدريب، وسار بي مسافة حوالي كيلومترين.

وبعد أن أنزلني من على ظهره، خيرني بين أن يأخذني إلى قسنطينة ليداويني أو أن أعود إلى أهلي في تبسة ؟ فاخترت العودة إلى تبسة.

عندئذ قال لي: " آمرك بأن تمتثل للراحة مدّة شهرين؛ وأن تختار من رجالك من ينوب عنك في قيادة المنظمة، على أن تضعه تحت المراقبة. وأضاف، " أمامك شهرين، بعدها لن تكون لك أية حجة عندما نأتي لنصطحبك إلى الثورة. واعلم أنك مُنحت رتبة رائد".

انشغلت بعد عودتي إلى تبسة، بالبحث عمن سيخلفني، وكان من الصعب علي اختيار نائبا لي، لسبب بسيط هو أن أغلب المناضلين كانوا

**أمين. فالمناضلان جاب الله بوزيدي وعلي عزيزي، العضوان في الفوج الأول كانا لا يحسنان القراءة والكتابة.**

**أما ساكر خمام والهادي مضوي فكانا لا يعرفان اللغة الفرنسية، وكانا بالكاد يتهجيان الحروف العربية.**

**غير أنني، وجدت ضالتي في الفوج الثاني حديث النشأة. حيث كان به شاب متعلم، يمكنه قراءة التقارير وتحريرها، هو المرحوم يحي فارس، اخترته لتولي قيادة المنظمة بدلا عني خلال فترة امتثالي للشفاء[1].»**

وأضاف أن نائبه **يحي فارس**، كان ينشط من قبل في صفوف الكشافة الإسلامية بالمدينة؛ وكان من الشباب المنخرطين حديثا في صفوف المنظمة الخاصة. فهو كان يمثل على حد قوله: « ***الجيل الثاني من المناضلين.*** »

تنقل القائد الجديد بالنيابة أربع مرات إلى قسنطينة في مهمات سرية، نجح في ثلاث منها، وأخفق في الرابعة. فخلال غيابه اكتشف أمر المنظمة الخاصة في تبسة، وعرف رجالها، وبدأت عمليات ملاحقتهم واعتقالهم.

وعند رجوعه إلى تبسة، وجد في انتظاره حاجزا أمنيا عند المدخل الغربي للمدينة بقيادة مفتش شرطة يدعى لامي. فاضطر لكي لا يُلقى عليه القبض، ويكتشف ما يحمله من وثائق وسلاح يخص المنظمة، إلى الفرار منهم والالتجاء إلى دوار عين شبرو، ليختبأ عند المناضل **ساكر خمام**.

---

[1] نفسه، المصدر السابق.

غير أن رجال الأمن الاستعماري، تبعوا أثره واكتشفوا مخبأه واضطر

إلى تسليم نفسه. عندئذ أمر القائد ديدوش السيد مسلم بتولي قيادة المنظمة

الخاصة في تبسة من جديد.

وفي إجابته عن سؤالي، حول الطرق والأساليب التي كانوا يتبعونها للحصول

لشراء السلاح وتخزينه استعدادا ليوم الحسم، ذكر محدثي أن المسألة كانت

صعبة للغاية، نظرا لقلة توفر المال الكافي لدى المنظمة. ودلّل على ذلك

بتجربة حدثت له عندما كان مسؤولا ثوريا.

حيث روى لي قصة تكليفه من قبل ديدوش لجلب كمية من السلاح

الحربي للتنظيم. وبعد أن رتّب أموره مع مهرّبي التونسيين، الذين كانوا

ينشطون بين تونس - تبسة - بئر العاتر، ووفّر صناديق بنادق نوع بيريتا

الإيطالية تعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية. فطلب من ديدوش الحضور على

جناح السرعة إلى تبسة لأمر مهم.

قدم ديدوش إلى تبسة، واستفسر صاحبه عن الأمر. فسلّمه ورقة كتب

عليها: « ***لقد وجدت عند بعض إخواننا التونسيين القاطنين في الحدود،***

***سبعة صناديق بها أسلحة إيطالية من نوع بيريتا، دبّروها من مخزون***

***الجيش الألماني الذي تركه بليبيا بعد مغادرته شمال إفريقيا.*** »

ثم طلب منه توفير مبلغ 252 ألف فرنك، لأن سعر الصندوق الواحد

يساوي 36 ألف فرنك.

عاد القائد ديدوش إلى قسنطينة ليدبّر المال، ثم عاد بعد فترة حاوي

الوفاض، وفاجأ السيد مسلم بالقول: « ***اعلم يا سي الطيب، انني لم***

***استطع توفير المبلغ المطلوب. وعليك أن تسعد لأننا قررنا الهجوم على 200 مركز بريدي عبر التراب الوطني، بما في ذلك بريد تبسة !»***

استغرب السيد مسلم من مثل هذا القول، وقال لي: ***«لم أكن أدري بالضبط أين توجد هذه المراكز المائتين؟ لعلها كانت تنتشر في مناطق تواجد المنظمة الخاصة؟»***

يستفاد من هذه الشهادة الحيّة، أن فكرة الهجوم على مراكز البريد لتوفير المال كانت متداولة بين جميع قادة المنظمة الخاصة، ولم تكن حكرا فقط على الجماعة التي نفذت في عام 1949، سطوا على بريد وهران المركزي[1].

كما أنها تؤكد مدى معاناة قادة التنظيم من نقص الوسائل المادية في الإعداد للثورة والاستعداد لتفجيرها، وبخاصة منها المال والسلاح، اللذان يعدان عصب أية ثورة تحريرية في العالم، وضمان استمرارها إلى غاية تحقيق هدفها.

وقد أكد هذه الحقيقة، القيادي **محمد خيضر**، في شهادته حول هذه الحادثة. حيث ذكر أن: ***«قيادة أركان المنظمة الخاصة، كانت قد عرضت على اللجنة المركزية في اجتماع ديسمبر 1948، القيام ببعض العمليات لاختبار كفاءة المنظمة، فأذنت لها بصعوبة. وهكذا تقرر مهاجمة البريد المركزي بوهران[2].»***

أما المرحوم **بن يوسف بن خدة**، فأعاد أسباب السطو على بريد وهران إلى افتقار خزينة الحزب للأموال، وحاجة المنظمة الخاصة لها لتنفيذ برنامجها الطموح. وذكر أن مسؤولي التنظيم شبه الثوري هم الذين خططوا لتلك

---

[1] أنظر المبحث السابع في هذا الكتاب.

[2] أنظر شهادته في عباس، المرجع السابق، ص 341

العملية، بعد موافقة قيادة الحزب عليها. فوفروا بذلك مبلغا فاق ثلاثة ملايين فرنك، ودُفعت الأموال لخزينة الحزب[1].

فالإيرادات المالية الوحيدة للحزب، كانت تحصّل بالأساس من التبرعات والاشتراكات الشهرية المدفوعة من المناضلين المتعاطفين. وقد ظهر ذلك جليا لما تراجع عدد المنخرطين في الحزب بعد موجة القمع، التي تعرض لها خلال شهري أبريل وماي 1948، على أيدي الأجهزة الأمنية للإدارة الاستعمارية. إذ تراجع عدد مناضليه من 20 ألف مناضل إلى حوالي 12 ألف. وبالتالي تأثرت إيرادات الحزب المالية بشكل كبير[2].

---

[1] BEN KHEDDA Benyoucef . *Les origines du 1er novembre 1954*, éditions Dahlab, Alger 1989, p. 148

[2] المصدر نفسه، ص 146

## المبحث الثاني:

## نشأة المنظمة الخاصة في تبسة.

### أ. الطيب مسلم قائد المنظمة الخاصة في تبسة.

#### 1) المولد والنشأة.

هو الطيب بن علي مسلم، كان والده يمتهن الفلاحة في تبسة. نشأ في أسرة فقيرة الحال تتألف إلى جانب الوالدين من خمسة أطفال. ثلاثة أخوة وأختان. استشهد إخوته الثلاثة: **الطاهر، عبد المجيد ومحمد**، خلال الثورة التحريرية.

ذكر لي أنه سجل في الحالة المدنية بتبسة بتاريخ 9 ديسمبر 1931، وأنه كان يشعر بأن سنه أكبر من تاريخ ميلاده. لذا سأل ذات مرة والده عن تاريخ ميلاده الحقيقي، فأخبره بأنه سجله في دفاتر الحالة المدنية بعد مرور ثلاث سنوات عن ميلاده؛ وذلك حتى يكون راشدا إذا ما استدعي لخدمة العلم الفرنسي، وبالتالي لا يُقبل. فاستنتج أنه من مواليد سنة 1928.

التحق في صباه بالكتاب في مدينة تبسة. حيث حفظ حزبين من القرآن الكريم. ثم زاول تعليمه الابتدائي في المدرسة الوحيدة الكائنة آنذاك بالمدينة، والتي تعرف اليوم باسم: *أكمالية ابن باديس*. وكانت مقسمة إلى قسمين: قسم أكبر خصص لأبناء المستوطنين، وقسم أصغر خصص لأبناء الجزائريين.

كان السيد مسلم نشطا ومتفوقا على زملائه في الدراسة، حيث كان دوما يحتل المرتبة الأولى في قسمه.

واصل دراسته إلى غاية السنة السادسة ابتدائي، لكنه طرد من المدرسة خلال الحرب العالمية الثانية، مع بقية التلاميذ الجزائريين بسبب إيقاف السلطات الاستعمارية الدراسة فيها، ومنح أقسامها المخصصة لهم إلى قوات الحلفاء التي حلت بمدينة تبسة في عام 1943، لتعسكر فيها. بينما أبقت على الأقسام المخصصة لأبناء المستوطنين، وعلى استمرار تعليمهم[1].

في ظل تلك التطورات، انتهت الدراسة بالنسبة لمحدثي بشكل نهائي واضطر إلى دخول غمار الحياة العملية وهو طفل يافع، ليساعد والده الطاعن في السن على شظف العيش. فعمل في تعبئة أكياس دخان العاطوس (الشمة) في معمل يقع بالقرب من مسكنه في حي بوحبة، يملكه أحد أعيان المدينة يدعى **حوّاس**.

وبالرغم من أنه كان يعمل في ظروف صعبة، إلا أنه كان راضيا بالأجر اليومي الذي كان يتقاضاه، والذي كان يتراوح بين خمسة إلى ستة دورو[2].

اشتغل بعد ذلك في مخبزة أخيه الأكبر **الطاهر**، التي كانت توجد في الطريق المؤدية إلى حي باب الزياتين، وتعرف بـ*مخبزة الطاهر*. كان مكلفا بمراقبة العمال الذين يأتون ليلا لإعداد خميرة الخبز وعجينته قبل طهيه في الصباح.

[1] في 8 نوفمبر 1942، أنزل الحلفاء قواتهم بالسواحل الغربية والوسطى الجزائرية، ثم تقدموا نحو الحدود الشرقية، في إطار حربهم ضد قوات المحور المتمركزة في تونس وليبيا. وقد اتخذت تلك القوات معسكرات لها في مدينة تبسة وفي ضواحيها.

[2] الدورو: عملة إسبانية فضية قديمة، كانت متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني. ولا تزال هذه الكلمة إلى اليوم تطلق بين الجزائريين على أصغر وحدة نقدية في العملة الوطنية. واحد دورو يساوي 5 سنتيم.

وبعد إطلاق سراحه من سجن عنابة، عاد إلى تبسة، وسعى إلى العمل مجددا في مشغل النيغ، لكن صاحبه رفض تشغيله بحجة أنه مراقَبٌ من قبل مصالح الأمن الاستعماري، وأنه يشكّل خطرا على كل من يحتك به. ولكن مع مرور الوقت، غيّر رأيه ووافق على تشغيله سرا داخل قبو بالمشغل.

2) النضال السياسي والعسكري.

وأما فيما يخص نضاله السياسي، فقد ذكر لي بأنه بدأ مشواره بالانخراط في عام 1943، في فرع أحباب البيان والحرية بتبسة، ولم يكن عمره يتجاوز سن الخامسة عشر. ثم ناضل في صفوف حزب الشعب – حركة الانتصار إلى أن انخرط في صفوف المنظمة الخاصة في عام 1947.

وفي ردّه على سؤالي حول احتفال تبسة من عدمه بمناسبة الثامن ماي 1945، وهل وقعت اضطرابات بين مناضليها والسلطة الاستعمارية ؟ ذكر لي بأن قيادة التيارات الوطنية في تبسة، نظمت في 8 ماي 1945، الذي صادف يوم السوق الأسبوعية للأغنام، مسيرة سلمية جابت شوارع المدينة.

وأضاف أن: « *في ذلك اليوم، انتقل مناضلو حزب الشعب في الصباح الباكر إلى الأحياء الشعبية خارج أسوار المدينة، مثل حيي الزاوية، وبوحبّة، للقاء سكان البادية، الذين كان عليهم العبور من تلك الأحياء لدخول السوق. فطلبوا منهم التخلي عن عصيهم، وكل ما يحملونه من أسلحة بيضاء، والتوجه في مسيرة سلمية صوب وسط المدينة.*

*تقدّمت الجماهير في موكب مهيب، من دون أن ترفع أية رايات أو شعارات. جابوا وسط المدينة إلى غاية الساحة التي كانت توجد وراء*

البريد المركزي، ثم نصبوا طاولة جيء بها من إحدى المقاهي، اعتلاها بشير جدري أخ الشيخ العربي التبسي، والمناضل في حزب الشعب، حيث ألقى خطابا حماسيا على مسامع الحاضرين،

بعد ذلك تفرقت الجماهير من دون وقوع أي مشكل. أعتقد أنه لو كان يوجد في تبسة عدد كبير من المستوطنين، مثل سطيف أو عنابة أو غيرها، لحدث ما لا يحمد عقباه، ولتعرضت تبسة لأكثر مما حدث في قالمة، سطيف وخراطة.»

في حين ذكر السيد حامد روابحية، المناضل في حزب الشعب، وقائد مسيرة الثامن ماي 1945 الوطنية بتبسة، رواية مختلفة قليلا عن رواية السيد مسلم، حيث قال أن: «... بعد تجمعٍ تناول فيه الكلمة بشير جدري، وقد تخلّلت المسيرة مشادات مع الشرطة الاستعمارية التي انقضت على العلم الوطني؛ تريد افتكاكه من كوكبة المناضلين التي كانت تحمله وتحميه. أسفرت في النهاية عن اعتقال بعض المناضلين.

وقد تبع ذلك في الأيام الموالية موجة اعتقالات واسعة بالناحية، بعد تناقل أصداء الأحداث الرهيبة التي عرفتها نواحي سطيف وخراطة وقالمة. وانصبت هذه الموجة بالدرجة الأولى على "الرسميين" من ممثلي حركة أحباب البيان والحرية؛ نظرا لنشاطاتهم المعلنة ومعرفة إدارة الاحتلال بهم[1].»

[1] أنظر شهادته في عباس، المرجع السابق، ص. 282

وقد تسبّب القمع الذي سلّطته الإدارة الاستعمارية على أحزاب الحركة الوطنية وقادتها التاريخيين في توقف نشاط المناضلين، وإحجام المناضلين الاستقلاليين في تبسة عن النشاط السياسي.

ثم عادوا في عام 1946، للنضال مجددا في صفوف حزب الشعب، الذي عاد إلى الساحة السياسية تحت اسم: حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. وقد غلب على نشاطهم في هذه المرحلة الجديدة - كما يذكر السيد مسلم - العمل بالمناشير اللاصقة.

« *قمت بهذا العمل لأول مرة* - يقول السيد مسلم- **عندما كلفني مسؤول قسمة الحزب، بلصق مناشير داخل محافظة الشرطة بتبسة، تحمل شعارات الحزب، وعبارات معادية للاستعمار. فوفقت في أداء مهمتي تلك، بل أنني تجرأت وعلقت منشورا لاصقا داخل مكتب محافظ شرطة تبسة. فبحكم صغر سني كنت أدخل إلى المحافظة، وأتجول بين مكاتبها، وأتحين الفرصة لألصق المناشير كما أمرت، ثم أنسحب بهدوء**[1].»

وبالنظر إلى نجاحه في تلك المهمة، وحيوية نشاطه، وانضباط سلوكه، وإخلاص نضاله، والتزامه بأوامر مرؤوسيه أسندت إليه في عام 1946، وهو لم يبلغ بعد سن 16، مهمّة أخرى تتعلق بكتابة بعض شعارات الحزب على جدران المدينة لكي تعلم بها الساكنة، وتتعرف عليها سلطة الاحتلال.

يقول محدّثي: « ***بعد أن تدربت جيدا على كتابة الجملة التي كلّفت برسمها على الجدران، زودني مسؤولو القسمة بعلبة طلاء بني، وفرشاة كبيرة وعريضة.***

---

[1] مسلم، المصدر السابق.

توجهت على بركة الله، في منتصف ليلة عيد الفصح المسيحي إلى قاعة الأفراح (سينما المغرب حاليا) واصطحبت معي المناضل عز[يزي]، ليؤمّن لي المكان ويراقب حركة المستوطنين، الذين كانوا يرقصون ويخمرون داخل القاعة، حيث كان في كل مرة يخرج أحد منهم لقضاء حاجته وراء الجدران.»

أمر السيد مسلم زميله أن يتخذ موقعه فوق كم من التراب كان قريبا من المكان، ويراقب حركاتهم جيدا، وأن يعْلمه عند خروج أحدهم من القاع[ة] بواسطة رميه بحصاة.

تسلّل خفية إلى أن وصل إلى حائط قاعة الأفراح، ثم شرع في كتاب[ة] الجملة التي كانت تعبر عن شعار الحزب آنذاك، والتي لا يزال إلى يومنا هذ[ا] يحفظها عن ظهر قلب. تقول الجملة: « ***جمعية تأسيسية سيادة منتخبة بالاقتراع العام من دون تمييز عرقي أو ديني***[1].»

وبعد أن أنهى مهمته بنجاح وانسحب بأمان، انتاب السيد مسلم شك في ارتكاب خطأ نحوي فيما كتبه، فعاد أدراجه ليتأكد من الأمر، وعندما طلب من المناضل عزيزي العودة معه رفض رفضا قاطعا، واحتج عليه بالقول: « ***لا أرى أية فائدة في ذلك. هل أنت بصدد التعلّم في مدرسة، وتريد أن تحصل على علامة كاملة ؟*** »

---

[1] لقد لخص حزب الشعب، حركة الانتصار، برنامجه السياسي خلال انتخابات أكتوبر 1947. في هذ[ه] العبارة، التي كان نصها الكامل: « **جمعية تأسيسية جزائرية سيدة، منتخبة من هيئة انتخابية واحدة وبالاقتراع العام والمباشر. وستكون هذه الجمعية تعبيرا عن إرادة الشعب الجزائري، وستمارس السيادة وتترجمها ضمن دستور سيحدد أسس الدولة الجزائرية في النظام السياسي، والاقتصادي والاجتماعي**» ورد في:

*Bulletin intérieur* P.P.A., n° 3, 20 janvier 1947, cité par KEDDACHE, op-cit., p. 761. (ترجمة المؤلف)

فقال له: "*لا أريد أن يسخر منا المستوطنون عندما يجدون أخطاء إملائية، فيقولون هل هؤلاء الأميون هم الذين يريدون استقلال الجزائر غدا؟*". ثم عاد بمفرده ليتأكد من الأمر.

في حدود الساعة العاشرة ليلا، أنهى السيد **مسلم** مهمته بسلام، وتوجه إلى بيته الكائن بحي بوجبة، بعد أن تسلل عبر أزقة المدينة في الظلام الدامس، وخرج من باب سيدي بن سعيد.

وما أن بلغ باب كراكلا في سور المدينة، وهمّ بالخروج منه حتى التقى وجها لوجه مع أحد أعوان الشرطة من أبناء المدينة يدعى *ليمام البوليسي*، فانتابه خوف شديد، لكن الشرطي بادره بالقول: « *كان الله في عونك يا ولد عمي علي*.»

فعاد مسرعا إلى بيته، والخوف يمتلكه من اكتشاف أمره واعتقاله. مكث بالبيت ولم يبرحه مدّة ثلاثة أيام. لكن الأمور مرت بسلام ولم يحدث أي شيء مما كان يدور في خلده.

قال لي السيد **مسلم** عن ذلك العون الأمني: « *أعترف اليوم بأن ذلك الشرطي كان شهما، وسأظل أتذكر موقفه الوطني هذا ما حييت*.»

كان هذا النجاح في أداء المهمة، سببا أساسيا في ترشيح قيادة القسمة السيد **مسلم** للنضال في المنظمة الخاصة لما تأسست.

### 3) *ظروف لقائي به*.

في ثمانينيات القرن الماضي، أجرى الصحفي بأسبوعية جريدة *الجيري أكتياليتي* "*Algérie actualité*"، **لطفي محرزي** حوارا مع السيد الطيب **مسلم**، فقال له باندهاش: « *يا سي الطيب، أنت تملك ذاكرة فيل. يا*

إلهي ! إنك تحدثني عن أشياء مضى عنها حوالي خمسون عاما، وكأنك عايشتها البارحة ! كما أنك تحيي حياة بسيطة بالرغم من تاريخك الحافل بالأمجاد[1].»

فرد عليه: « ذلك لأنني حافظت على أسلوب عيشي ولم أغيره ولو أنني غيرته لنسيت البؤس والشقاء.»

هو ذا الطيب مسلم، المسؤول السابق عن المنظمة الخاصة في تبسة، وأحد أعضاء القيادة الجهوية لهذا التنظيم شبه العسكري بالشرق الجزائري.

لقد أطال الله في عمره حتى اجتمعت به في ظروف جيّدة؛ وسمحت لي طيبة قلبه، ووطنيته الصادقة أن أجري معه حوارات امتدت لأيام. فكان كلما سألته عن حدث تاريخي يعلم عنه شيئا إلا وأجابني عنه بكل ما يدري، وروى لي تفاصيله وكأنه عايشه البارحة.

خاصة وأنه كان شاهد عيان على الكثير من الأحداث التي عرفتها مدينة تبسة، خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وإلى غاية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، وهي في نظري أحداث لا تزال مجهولة للكثير من المهتمين بالتاريخ الوطني، وقد تصحح الكثير من المعلومات الخاطئة المتداولة بين الكثير من المؤرخين حول " مؤامرة تبسة".

لقد كان السيد مسلم صريحا معي في حديثه عن الماضي إلى أبعد الحدود، ودفعته صراحته تلك، إلى أن يثير أكثر من تساؤل حول ما قيل ويقال عن الكثير من المسائل التي تخص المنظمة الخاصة.

---

[1] مسلم، المصدر السابق.

ولما اقترحت عليه جمع المعلومات التاريخية الثمينة التي زودني بها، في كتاب نخرجه للمهتم بتاريخ المنظمة الخاصة، رحّب بالفكرة، وتمنى أن يوصل صوته إلى كل الناس؛ وبخاصة كما قال: « ***إلى جيل الاستقلال، الذي يجب علينا أن ننير دربه، ولا نكذب عليه، ونقدّم له تاريخ شعبه، ووطنه خاليا من كل الشوائب، وبعيدا عن كل تحريف وتزييف، حتى لا يلعننا مع اللاعنين حين يكتشف الحقيقة.*** »

تعرفتُ عن طريق الشيخ **العيد سلامة** مقدّم الطريقة التيجانية بتبسة، على السيد **سعد السعود أحمد شاوش**، المدعو سعدان، فاستوضحني في بعض المعلومات التي وردت في كتابي الذي كنت قد ألفته حديثا[1]، ودعاني إلى زيارته في مسكنه الكائن بحي الجرف، للحديث في بعض الأمور التاريخية.

زرته في ظرف أسبوع، وتحدثت معه حول بعض المسائل الواردة في الكتاب. ثم تحدثنا عن تبسة ونضال أبنائها قبل ثورة التحرير.

سألته، بحكم أنه رجل وطني، شارك في الثورة التحريرية، عن أسباب وملابسات اكتشاف المنظمة الخاصة بتبسة، فأجابني بما يعرفه وسمعه من بعض الفاعلين، مثل السيد **عبد القادر خياري** المتهم زورا في القضية، والسيد **الطيب مسلم** قائد المنظمة الخاصة بالمدينة.

وكانت هذه أول مرّة أسمع فيها عن اسم هذا الرجل. فطلبت منه أن يخبرني إذا ما كان حيا أم ميتا، وأين هي مضاربه، فقال لي أنه لا يزال حيا يرزق، وأنه يقطن في تبسة. فطلبت منه أن يدُلني عليه، ويُرتب لي معه لقاء.

---

[1] الكتاب موسوم: *نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها خلال القرن 19 م*، دار الهدى، عين مليلة، أبريل 2006.

وبعد بضعة أيام، اتصل بي هاتفيا، ليبلغني أنه رتّب لي معه موعد
واضحا اتفقا أن يكون اللقاء يوم السبت 24 جوان 2006.

مررت في صبيحة ذلك اليوم بالسيد سعدان فوجدته في انتظاري أمام
بيته. امتطينا سيارة أجرة إلى وسط المدينة. ثم ترجلنا عبر ساحتها الرئيسية
وقطعنا زقاق الطباخين، حيث يقطن صديقه وصهر السيد مسلم، السيد
حموشان فاصطحبناه معنا، وانتقل ثلاثتنا إلى بيت السيد الطيب مسلم بحي
بوحبة.

انتظرناه في مقهى كراكلا لفترة قصيرة، فحضر إلينا وألقى علينا التحية
ثم دعانا بعد أن تعرّف علي، إلى بيته القريب من عين المكان. يقع بيته في
زقاق حاد بحي بوحبة العتيق. يتم الدخول إليه عبر بستان كبير، به أشجار
عنب وتين ورمان وبرتقال.

السيد الطيب مسلم رجل قصير القامة، أسمر البشرة، صحيح البنية
الجسدية بالرغم من بلوغه سن السبعين. يكسو الشيب شعره المتجعد، ويبدو
على محياه الوقار، وترتسم على وجنتيه ابتسامة لا تفارقه، تحس معها عند
لقائه للوهلة الأولى، بالأمان والطمأنينة.

ولكن ما أن يبدأ في استحضار ماضيه النضالي المشرق والمشرف في
صفوف المنظمة الخاصة، ولقاءاته المتكررة مع كبار مسؤوليها، من أمثال
أحمد مهساس، ومحمد بوضياف، ومراد ديدوش، وكيفية إعداده الخلايا
الثورية الأولى في تبسة، وعقد الاجتماعات السرية مع رؤساء الأفواج، أو
الخروج مع المناضلين في رحلات استطلاعية، واستكشافية وتدريبية في شعاب
المدينة ووديانها، حتى تتغير فجأة ملامح وجهه، ويبدو عليه القلق والانفعال.

كما تتغير نبرات صوته، وينكمش جبينه، ويرتفع حاجباه، ويحدق مليا بعينه، فتشعر وكأن الرجل في حال انفعال وحداني مع الأحداث، وفي لحظة معايشتها.

بعد أن ألقيت على أهل الدار تحية الإسلام، أخذ بيدي، واقتادني إلى شجرة برتقال تقع في وسط البستان، وقال لي: « *هنا كنت أخفي مراد ديدوش كلما جاءني من قسنطينة في مهمة. لم يكن المكان مثلما هو عليه اليوم، لقد كانت توجد هنا بيوت نحل تقليدية داخل جذوع أشجار، مغطاة بالحلفاء، والحصير وصفائح الزنك.*

*كنا ندخل عشيا إلى البستان خلسة، ومكثنا وراء المنحلة مختبئين إلى أن ينام والدي. فنتسلل إلى غرفتي بعد العاشرة ليلا، بفضل المفتاح، الذي كانت والدتي رحمها الله، تتركه لي في كل مرة أسفل الباب.*

*فهذا المكان عزيز على نفسي، وتربطني به ذكريات جميلة، لذا لا أزال أحافظ عليه. ولقد عاهدت نفسي ألا أبيعه أو أغير ملامحه. وأنا مستعد اليوم لأتنازل عنه للسلطات العمومية إذا ما أرادت أن تتخذ منه معلما تاريخيا. من معالم المدينة.* »

بدوري أضم صوتي إلى صوته، بدعوة السلطات المحلية بمدينة تبسة إلى الاهتمام بهذا البيت، وإدراجه ضمن المعالم التاريخية للمدينة العتيقة. خاصة وأنه شهد على مرحلة نيّرة من تاريخ النضال الوطني.

كيف لا وهو البيت الذي آوى الشهيد البطل **مراد ديدوش** في العديد من المرات التي كان يحل فيها بتبسة في مهمات خاصة للقاء المناضلين الثوريين

التيسيين، وتوجيه الأوامر، والتعليمات لهم، وضبط الترتيبات الخاصة بالعمل
شبه العسكري مع السيد الطيب مسلم.

بعد أن أخذت صورا تذكارية للمكان، دعانا عمي الطيب إلى غرفة صغيرة في أول المنزل، كان قد أعدها من قبل لإجراء الحوار فيها. وبعد أن قدّم لنا ما طاب ولذّ من الحلويات وشاي وعصير، بادرني بالقول:

**« أنت اليوم يا سيد عبد الوهاب محظوظ جدا. لأنك تقف عند معلم تاريخي شامخ، وتشم عبق التاريخ الوطني. فهذه الغرفة كنت أبيت فيها خلسة عن والدي، برفقة "سي عبد القادر". لكن اليوم ليست كسالف عهدها. فقد خضعت لبعض الترميم والتوسعة.»**

بعد هذا اللقاء الأول، اجتمعت به مرات عديدة في أماكن مختلفة من المدينة، أجابني فيها عن كل الأسئلة التي طرحتها عليه حول المنظمة الخاصة وطرق عمل مناضليها في تبسة. حضر بعض تلك اللقاءات ثلة من أصدقائه من قدماء مناضلي المنظمة الخاصة، ومجاهدي ثورة التحرير الوطني. الأمر الذي جعلها أكثر حيمية.

ما لفت انتباهي وأنا أحاوره، قوّة ذاكرته وأسلوب روايته للأحداث واهتمامه بذكر أدق التفاصيل. حيث تشعر وأنت تستمع إليه، وكأنك تعيش حيثياتها. مما أضفى على رواياته المصداقية والموضوعية، وشجعني على استئذانه في جمعها في كتاب، يلقي الأضواء على جزء من تاريخ مدينتنا المشرقة والمشرف، ويفيد الباحثين والمهتمين بتاريخ الحركة الوطنية.

### 4) الطيب مسلم العضو المغيب في مجموعة 22 التاريخية.

ذكر لي السيد مسلم، أن خلال فترة وقف القتال، دعاه السيد محمد بوضياف إلى إقامته بالعاصمة تونس. وجد في استقباله السيد كريم بلقاسم وشخص آخر لا يعرفه.

أخبره كريم أن بوضياف، كان دائم الحديث عنه، بينما هو لم يتشرف بمعرفته من قبل. وأعلمه أن " سي محمد"، بعدما أدى صلاة الصبح، وعاد ليخلد إلى النوم، طلب منه إيقاظه عندما يحضر السيد مسلم.

وبينما هما يتبادلان أطراف الحديث، إذ بالسيد بوضياف يدخل عليهما ويسلم على ضيفه، ثم أغلق النوافذ والأبواب، ويطلب من بقية الحاضرين مغادرة الصالون وتركه مع صديقه.

دار بين الصديقان حديث حميمي، تذكرا فيه أيام النضال في المنظمة الخاصة، وتحدّثا فيه عن مواضيع متنوعة تخص مستقبل الجزائر. وبينما كانا يتجاذبان أطراف الحديث، نظر بوضياف إلى ضيفه مليا ثم قال له:

*" اسمع يا سي الطيب. نحن الآن على وشك الاستقلال، وارجو من الله أن يلاقينا مستقبلا في ساعة خير، ولكن أطلب منك أن تسامحني لوجه الله.»*

فرد عليه باستغراب: *" على ماذا أسامحك ؟ فأنت فيما أعلم، لم تسيء إلي أبدا، سواء خلال فترة النضال شبه الثوري أو في سنوات الثورة السبع. كما أننا لم نلتق منذ مدة طويلة. فولا أضن أنك أسات إلي".*

فقال: "أتدري يا سي الطيب أنني أرسلت إليك في يوم 14 جويلية 1954، المناضلين السعيد ورشيد[*] من قسنطينة ليبلغوك دعوة لحضور الاجتماع الخاص بالتحضير لاندلاع الثورة، الذي عقدته مجموعة 22. لكنهما عادا من منتصف الطريق، وقالا لي أن تبسة بعيدة والطريق إليها محفوف بالمخاطر، وأنهما خافا أن يكشف الأمر الاستعماري أمرهما، وبالتالي لم ينجزا المهمة وعاد أدراجهما!"

إن من شأن هذه المعلومة الفريدة، إثارة تساؤلات حول أسباب إبعاد تبسة عن التحضير للثورة، وعدم إشراكها في هجمات الفاتح من نوفمبر 1954، التي أذنت باندلاع ثورة التحرير المباركة؟!.

حيث قال لي السيد مسلم: « ماذا فعلنا نحن مناضلو تبسة حتى نقصى من المشاركة في تفجير الثورة؟ هل أفشينا سرا؟ أو كشفنا أمرا؟ وهل هذا هو جزاؤنا بعد النضال الطويل الذي عملنا فيه بصدق وإخلاص طيلة ثلاث سنوات لتفجير الثورة؟ لماذا نذهب ضحية خطأ شخص؟»

5) عبرة في وفاته.

توفي السيد الطيب مسلم إلى رحمة الله، يوم الأحد 9 نوفمبر 2014، بعد أن صلى فريضة الفجر، وعاد إلى فراشه، حيث أحس بألم شديد في قلبه، وما هي ثوان حتى فارق الحياة عن عمر ناهز 76 سنة.

وقد أثارت وفاته، استغراب لدى سكان حي الوئام، الذي استقر فيه حديثا، حيث اهتزوا لسماع صفارات سيارات الشرطة والدرك الوطني

---

[*] لقد اعتقلا هذان المناضلان في قسنطينة ضمن حملة الاعتقالات التي طالت المنظمة الخاصة، وسجنا في سجن عنابة حيث التقى بالسيد مسلم الطيب وصارا يعرفانه ويعرفهما.

والإسعاف، وسيارات مسؤولي ولاية تبسة، التي أحاطت بالعمارة التي يقطن فيها، من كل الجهات. ثم قدوم ابنته السيدة منية مسلم وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، في الحكومة الحالية.

فاستغرب جيرانه، لما علموا بأن جارهم المتواضع البسيط، كان من الشخصيات الوطنية السامية في الدولة الجزائرية، ووالد معالي الوزيرة المذكورة، وكذا والد السيد علي مسلم الضابط السامي حاليا في رئاسة الجمهورية.

فقد كان جارهم العجوز المتواضع، عمي الطيب، يخرج في كل يوم من بيته الكائن في إحدى عمارات حيهم سيرا على رجليه إلى موقف الحافلات. فيستطي الحافلة إلى وسط المدينة، فيتبضع ثم يعود إلى داره من دون أن يثير فضول أحد.

ولكن من يعرف السيد الطيب مسلم عن قرب، لا يستغرب من تواضعه وبساطته بالرغم من مكانته الوطنية الكبيرة. لأنه ببساطة كان يعيش على المبدأ الذي تعلمه خلال فترة نضاله في صفوف المنظمة الخاصة، والذي مفاده أن: « *المناضل الحقيقي يجب ألا يكون انتهازيا.* »

## ب). ظروف تأسيس المنظمة الخاصة في تبسة.

روى لي السيد مسلم أن أول من أشرف على تأسيس التنظيم شبه العسكري في مدينة تبسة وتولى مراقبته، كان السيد **الطيب بولحروف**[1]،

[1] الطيب بولحروف من مواليد وادي الزناتي في 9 أبريل 1923. نشأ في عنابة، وتعلم في مدارسها لبعض الوقت ثم طرد منها في فترة مبكرة. التحق بحزب الشعب خلال الحرب العالمية الثانية. وسجن إثر حوادث 8 ماي 1945. عُيّن عضوا في اللجنة المركزية للحزب في عام 1949، وبذلك صار مسؤولا للحزب بالولاية الأولى التي كانت تمتد من الحدود التونسية شرقا إلى جيجل شمالا وإلى تبسة جنوبا. لعب دورا هاما في تكوين "المنظمة الخاصة" ومد فروعها في كامل تراب الولاية. ألقي عليه القبض إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وأودع السجن إلى غاية 1951. التحق في عام 1952 بالتحادية الحزب بفرنسا، وهناك

وذلك في سنة 1947. وأضاف أن تبسة شكلت ناحية في التقسيم المقرر

الأول للمنظمة الخاصة، تابعة لمنطقة عنابة التي كانت تحت قيادة محمد بن

زعيم، وأسندت قيادتها لـ: **عبد الله زعيبي**. وكان هذا الأخير يتلقى الأوامر

مباشرة من قيادة عنابة.

كان السيد **زعيبي** كلما سافر إلى عنابة قضى ليلته عند خاله، الذي

كان يملك بالمدينة حماما شعبيا. وقد لعب خاله دورا كبيرا في ربطه بمسؤول

الولاية الأولى لحزب حركة الانتصار، السيد **الطيب بولحروف**. حيث استقبله

في بداية إشرافه على تأسيس المنظمة الخاصة، وكلّفه رسميا بتولي المسؤولية عن

بعث التنظيم شبه العسكري في ناحية تبسة.

أتبعت دائرة تبسة خلال الفترة من مطلع سنة 1948 وإلى غاية شهر

مارس 1950، إلى القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة في قسنطينة، وذلك

بخلاف ما ذكره بعض الفاعلين في مذكراتهم[1].

اختار القائد **عبد الله زعيبي** السيد **الطيب مسلم**، نائبا له على رأس

التنظيم شبه العسكري في تبسة، لما كان يعرف عنه خلال نشاطه السياسي

من نشاط وحيوية، وإقدام وشجاعة في القيام بالمهام المسندة إليه. بالإضافة

إلى مستواه التعليمي الابتدائي، الذي كان يؤهله آنذاك لتولي مثل هذه

المسؤولية.

---

أشرف على إدارة صحيفة "الجزائر الحرة" لسان حال الاتحادية. وقف ضد مصالي خلال أزمة حزب
حركة الانتصار. انضم إلى الثورة التحريرية عند اندلاعها في نوفمبر 1954، وصار عضوا في اللجنة
الفيدرالية لجبهة التحرير الوطني بفرنسا بين 1956-1957، ثم ممثل الجبهة في سويسرا في عام 1958،
وفي روما خلال سنوات 1959-1962. توفي رحمه الله في 26 جوان 2005. قارن بين عباس، المرجع
السابق، ص. 157-161، وحربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر
داغر، ط 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص. 333

(1) ذكر المرحوم عبد السلام هباشي خطأ، أن فرع المنظمة الخاصة في تبسة كان يتبع قيادة المنظمة في
عنابة. انظر: المصدر السابق، ص. 116

وكان كلما عاد بتعليمات محددة من عنابة، إلا وكلّفه بعقد اجتماع لرؤساء الأفواج في تبسة، وتبليغها لهم بالنيابة عنه.

وفي إحدى المرات اقترح على قيادة التنظيم شبه العسكري في عنابة، استخلافه بالسيد **مسلم** في قيادة المنظمة الخاصة في تبسة، وذلك نتيجة المرض الذي ألم به، وألزمه الفراش.

وبعد أن حصل على الموافقة، عقد اجتماعا لرؤساء الأفواج في تبسة، وأبلغهم الأمر؛ فقالوا له على لسان رجل واحد، وفقا لشهادة محدثي: «*أحسن ما اخترت، على كل حال فإن السيد مسلم، هو الذي كان يجتمع بنا في أغلب الأحيان.*»

كان السيد **أحمد مهساس**، أول مسؤول جهوي يتولى الإشراف على تكوين السيد **الطيب مسلم** باعتباره مسؤول التنظيم في تبسة. كما شارك منذ توليه هذه المسؤولية في عملية فرز عناصر التنظيم شبه الثوري بعمالة قسنطينة[1].

أشرف المرحوم **مهساس** خلال زياراته المتكررة لتبسة، على تكوين وتدريب السيد **مسلم الطيب** على المبادئ الأولى لحرب العصابات. حيث كان يزوره مرّة في كل 15 يوم.

وفي أحد الأيام زار تبسة بحكم كونه مراقب للتنظيم، فاصطحب السيد **مسلم** إلى الغابة المحيطة بالمدينة من جهة الجنوب، ليلقنه دروسا في المقاومة وحرب العصابات. وبعد الانتهاء من التدريب جلسا معا عند جذع شجرة،

---

[1] أنظر شهادة عبد القادر العمودي في محمد عباس، المرجع السابق، ص. 259- 260

وتناولا بعض الطعام البسيط الذي كان يتكون من حبات زيتون وقطعة من

وبعض الشاي.

ترك مهساس قفازه عند شجرة من دون أن ينتبه إليه تلميذه مسلم، ثم

غادر معا المكان، وبعد أن سارا مسافة معيّنة في طريق العودة، أراد المدرب

اختبار تلميذه في درس: "كيف يتعرف المناضل الثوري على طريقه داخل

الغابة"، فطلب منه أن يعود إلى حيث تناولا غداءهما ويأتيه بقفازه الذي نسي

عند الشجرة.

فما كان من الممتحن إلا أن توغل مجددا في الغابة وعاد بالقفاز

عندئذ أخبره قائده أنه أخضعه لامتحان ونجح فيه.

لم يستمر السيد مهساس طويلا في مهمته المزدوجة تلك، إذ سرعان ما

عاد إلى مدينة الجزائر بسبب مرض ألم به، نتيجة الجهود المضنية التي بذلها في

تجديد هياكل الحزب، والإشراف على مراقبة خلايا المنظمة الخاصة في شرق

البلاد[1].

فاستخلف بكل من محمد بوضياف الذي عيّن مسؤولا تنظيميا،

ومراد ديدوش الذي عين مسؤولا عسكريا.

ارتبط ديدوش، الذي كانت له معرفة جيّدة بكامل أرجاء الشرق

الجزائري، بعلاقات وثيقة مع السيد الطيب مسلم، وظلا يعملان معا في

توطيد دعائم التنظيم بتبسة إلى غاية اكتشاف أمر المنظمة الخاصة.

---

[1] انظر شهادة أحمد مهساس في عباس، المرجع السابق، ص. 145

### ج). لمحة عن نشاطها.

كان مقر المنظمة الخاصة يتألف من غرفة واحدة توجد في نفس البناية التي يوجد بها مقر حزب حركة الانتصار، والكائنة بساحة " *الديوانة* ". حيث كانت تعقد فيها من حين إلى آخر اجتماعات لمناضلي التنظيم، ورؤساء أفواجهم بحضور المسؤول الأول **الطيب مسلم**، والمشرف العام **مراد ديدوش**. والملفت هنا أن بعض المناضلين السياسيين في الغرفة المقابلة، كانوا لا يعلمون شيئا عما كان يجري داخل تلك الغرفة[1].

وفي هذا الصدد، روى لي السيد **مسلم** نادرة طريفة، ذكر فيها أنه التقى عندما كان في سجن عنابة، إثر حملة الاعتقالات التي طالت أفراد المنظمة الخاصة، بأحد السياسيين التبسيين المعتقلين، فأسر له بأنه كان يصادفه أحيانا في درج البناية، ولم يكن يعيره اهتماما، ولم يكن يدور في خلده يوما أن هذا الشاب الأسمر النحيف، هو المسؤول الأول عن التنظيم شبه العسكري في تبسة.

مما يدل على شدّة الالتزام بالسرية، وقمّة الإخلاص في العمل بالنسبة لمناضلي المنظمة الخاصة.

يؤكد محدثي، أن جميع مناضلي المنظمة الخاصة بناحية تبسة، كانوا من سكان المدينة فقط. فالعمل شبه العسكري اقتصر بشكل خاص عليهم[2].

---

[1] مسلم، المصدر السابق.

[2] ذكر لي السيد **الطيب مسلم**، أن أحد المهتمين بتاريخ تبسة (يعمل محاميا حاليا)، طلب منه ذات مرة تزويده بأسماء المناضلين الذين كان يشرف عليهم في المنظمة الخاصة، لأنه بصدد إعداد مداخلة في ملتقى وطني بولاية قريبة حول التنظيم الثوري في تبسة، فزوده بما طلب. ولكنه عندما اطلع على مضمون مداخلته اكتشف أنه زيف بعض ما أخبره به. حيث أضاف إلى القائمة اسم شخص من عشيرته كان يقطن في البادية، لم تكن له أية علاقة بالتنظيم السري، وذلك حتى يقال أنها شاركت في الإعداد الثوري. فاحتج عليه بشدة السيد مسلم، وخاطبه قائلا: " *لماذا كتبت على التاريخ، وزيفت الحقائق ؟ أتريد أن يلعن أبناؤنا وأحفادنا تاريخهم عندما يكتشفون الحقيقة ؟* "

لأن بقية المناطق، بحسب رأيه، لم تكن على درجة كبيرة من الوعي السياسي
وكان يصعب التنقل فيها من مكان إلى آخر دون إثارة شكوك الإدارة
الاستعمارية، وأعوانها من الشيوخ والقياد والدواير. ناهيك عن تأثير الطرق
الصوفية والتيار الإصلاحي على سكانها.

ومما يؤكد هذا القول الوعاء الانتخابي في تبسة. حيث كان وعاء التيار
الاستقلالي متمركزا في المدينة وفي بعض القرى القريبة منها، مثل رأس العيون
والكويف. بينما كان الوعاء الانتخابي لبقية التيارات الوطنية يتواجد في بقية
القرى، والدواوير، والمداشر والمراكز الاستيطانية.

كما أن مناضلي تبسة الثوريين كانوا من البسطاء وكانت أوضاعهم
المادية مزرية. حيث كانوا عاجزين حتى عن دفع الاشتراكات التي كانت تقدر
ببضع فرنكات. وفعلى سبيل المثال روى لي السيد مسلم أنه كان يجد صعوبة
كبيرة في توفير مبلغ 300 فرنك للسفر إلى قسنطينة، لحضور اجتماعات
القيادة التي كانت تتم مرة في كل 15 يوم.

صار السيد مسلم بعد تعيينه على رأس المنظمة بالمدينة، يجتمع برؤساء
الأفواج، ويركز في تكوينهم على الجانب النظري الذي حددت له القيادة
الوطنية مدة ثلاث سنوات.

كانت القاعدة الهرمية للتنظيم شبه العسكري تقوم على نصف الفوج
الذي يتألف من ثلاثة مناضلين، وكان الفوج يتكون من ثلاثة أنصاف أفواج
وقائد، وأما الفصيلة فتتكون من عدة أفواج.

وكان السيد مسلم هو المسؤول الأول على التنظيم في تبسة، والذي
كان يتشكل من ثلاثة أفواج. على رأس كل فوج قائد مسؤول أمامه، ويشرف

على مجموعة من المناضلين. وكان كل مناضل في الفوج مسؤول بدوره عن نصف فوج يضم شخصين في القاعدة.

وكان يتبع في تدريبهم وتكوينهم دروسا نظرية وتطبيقية. حيث كان يجمع بقادة الأفواج الثلاثة في مقر المنظمة الخاصة ليلقنهم دروسا نظرية حول حرب العصابات، التي اتبعتها حركات التحرر في أوروبا، وآسيا.وكانت مدوّنة في اضبارة، معدّة من قيادة التنظيم[1].

بعد ذلك يتولى كل قائد فوج، الاجتماع بمناضلي فوجه لتعليمهم بدورة ما تلقنه من دروس على يد القائد الطيب مسلم.

طلبت من محدثي أن يذكر لي أسماء مناضلي أفواج التنظيم شبه العسكري الثلاثة، وما هي الأعمال أو الوظائف التي كانوا يعيشون منها لكي أكوّن صورة واضحة عن انتماءاتهم الطبقية. فذكرهم لي على النحو التالي:

فوج أول بقيادة ساكر حمام وكان فلاحا في عين شبرو؛ فوج ثان بقيادة نور الدين سواعي وكان يعمل خياطا في ورشة أخيه الأكبر؛ وفوج ثالث بقيادة الهادي مضوي وكان يشتغل عاملا في ورشة نجارة.

وأما بقية المناضلين فهم: شريف عبد الوهاب، وكان يعمل بورشة مصطفى ميدة للتبغ؛ علاوة قويدري وكان صاحب محل لبيع الحلويات الشرقية؛ الوردي حناشي وكان يمتلك بعض العقارات؛ علي بن علي معلم وكان صائغ حلي؛ أحمد علاق، جاب الله بوزيدي وعلي عزيزي، وكانوا

---

[1] أشار حربي إلى أن كراسة التدريب العسكري أعدها كل من آيت أحمد وبلحاج جيلالي، وسُحبت منها 50 نسخة مرقنة. اشتملت على 12 درس، منها دروس في استخدام الأسلحة، والقتال الفردي، ومبادئ حرب العصابات؛ وكانت تسلم لقادة المغارز دون غيرهم. أنظر، حربي، المرجع السابق، ص. 70

ثلاثتهم يعملون بورشة مبيدة للمبيع؛ يحي فارس[1]، وكان يشتغل في الرد... السيد مكي الصادق للتجارة؛ محمد كشرود[2]؛ ومحمد الصالح عليو، محمد مناع[3] المدعو رشيد، عبد الله بن جدو، نور الدين تومي، بلقاسم مزهودي، وعبد الله زعيبي.

ولما سألته عن الكيفية التي كانوا يعقدون بها اجتماعاتهم، والعمل الذي كان يؤديه كمسؤول على التنظيم في تبسة، أجابني بالقول: «كنت أحمل أمانة ثقيلة؛ ومن أراد أن يكتب التاريخ فما عليه إلا أن يكون صادقا ويقول الحقيقة. لأن المرء سوف يحاسب على كلامه أمام الله يوم القيامة.

أما عملنا فكان يقوم على اختيار المناضلين، والتردد كثيرا على الجبال المجاورة واستكشاف مغاراتها، ومنابع المياه فيها.»

ثم روى لي حادثة ليستدل بها على طاعته لأوامر مسؤوليه، وكيفية تنفيذ أمره في تنفيذها. فقال لي أن: «في إحدى المرات طلب مني القائد مراد ديدوش، أن أوفر له خريطة تضاريسية لضواحي تبسة. فقصدت وسط المدينة، وعندما اقتربت من مكتبة يهودي يدعى "اليمي"، التقيت بشاب من أفراد الكشافة الإسلامية كان ببزته الخاصة فتبادرت إلى ذهني فكرة الدخول إلى المكتبة بزي الكشافة.

---

[1] يحي فارس من مواليد 2 أبريل 1928 بتبسة. التحق بصفوف الثورة التحريرية في عام 1956، واستشهد في عام 1957.

[2] محمد كشرود من مواليد 1924 بتبسة. التحق في عام 1955، بالمنظمة المدنية خلال الثورة التحريرية ثم استشهد في عام 1956.

[3] هو محمد مناع بن بشير، المدعو "رشيد". ولد في 16 جوان 1930 بتبسة. اتهمته محكمة عنابة «بالمساس بالأمن الخارجي للدولة» في قضية المنظمة الخاصة، وحكمت عليه بالحبس سنتين نافذتين وغرامة مالية قدرها 100 ألف فرنك. أنظر: محافظ شرطة تبسة، مذكرة استعلامات رقم 3029، مؤرخة في 14 نوفمبر 1955. أ. و. م. ب. أرشيف خاص.

طلبت من الكشاف الصغير إعارتي ربطة عنقه مدة خمس دقائق، وانتظاري حتى أخرج من المكتبة. فوافق ولم يبد أي اعتراض.

وضعت ربطة العنق ثم دخلت المكتبة، وطلبت من صاحبها خريطة جغرافية لدائرة تبسة.

سأله صاحب المكتبة عن مراده من الخريطة، فرد عليه بحنكة كبيرة، حيث قال له: « أنا كشاف، ويحتاج فوجنا إلى التعرف على المسالك المحيطة بمدينتنا.»

نظر التاجر من حوله، ثم دخل إلى مخزن خلف المكتبة، وأحضر الخريطة ملفوفة بشكل اسطواني، وطلب منه دفع 20 فرنك. فدفع له المبلغ، وخرج من المحل مسرعا. أعاد ربطة العنق إلى صاحبها، وأخذ الخريطة إلى قائده مراد ديدوش الذي كان في انتظاره بالخارج.

قال لي: « ارجو من الله ان يلاقيني في يوم ما بذلك الفتى الكشاف لأقدم له كل عبارات الشكر والعرفان.»

اجتمع مع ديدوش بعد غروب الشمس، خلف بيوت النحل في البستان، وأطلعا على الخريطة على ضوء شمعة. ركزا فيها على تحديد أماكن ينابيع الماء، مثل نبع عين البقرة وعين الحلوف. ثم قررا زيارة تلك الينابيع في اليوم الموالي، والتأكد إذا ما كانت بها مياه. ومثل هذا العمل كان يدخل ضمن إطار التحضير والإعداد للثورة.

« أثناء انشغالنا بقراءة الخريطة، خرج والدي في حدود الساعة الثامنة والنصف مساءا من الدار، قاصدا المسجد لأداء صلاة العشاء،

فلمح ضوء شمعة عبر أشجار التين، التي كانت تغطي البستان، وتتقدم

نحوه،

طلب مني ديدوش منعه من الاقتراب حتى لا يتعرف عليه، لأن كان باسكالي لا يحب أن يعرفه أحد في تبسة. عندئذ، توجهت مسرعا نحو والدي، وسعيت لمنعه من التقدم أكثر إلى مكاننا. فبادرني بالسؤال: "أتريد أن تحرق بيوت النحل بشمعتك ؟ "

فرد عليه: "كلا يا أبتي، إنني أبحث فقط عن بعض الأوراق التي خبأتها هنا."

فسأله: " أي أوراق تبحث عنها هنا ؟"

ولما هم بالتقدم إلى المخبئ، اعترض طريقه بوضع رجله أمامه. فما كان منه إلا أن عاد أدراجه وهو يردد لفظة الحوقلة: **لا حول ولا قوة إلا بالله.**

ارتأى السيد **مسلم**، بعد هذه الحادثة إرسال القائد **ديدوش**، إلى المبيت في منزل أحد المناضلين حتى يبدد شكوك والده. وبالفعل بعد أن أنهى اجتماعهما اتصل بالمناضل **محمد مناح**، وأمره أن يستضيف **ديدوش** في بيته، من دون أن يكشف له عن شخصه.

وفي صبيحة اليوم الموالي، التقى القائد **ديدوش** بالسيد **مسلم** في وسط المدينة، حيث توجه كل واحد منهما بمفرده إلى مقهى" كنيزارو CANIZARO"[1]، وتناول فنجان قهوة، ثم قصدا معا محل حلويات شرقية وتناولا بعض الفطائر، من دون أن يكلم أحدهما الآخر.

[1] كانت هذه المقهى توجد في المقر الحالي لشركة الخطوط الجوية الجزائرية في وسط المدينة.

اتجه السيد **مسلم** بعد ذلك، صوب باب "شاله" قاصدة مقبرة الأمريكان، الواقعة خارج المدينة، فتبعه **ديدوش** تاركا مسافة فاصلة بينهما. وبعد أن التقيا في المقبرة، توجها معا صوب الجبال القريبة، للتعرف على ينابيع الماء التي حدّداها من قبل على الخريطة.

أثناء سيرهما بين الجبال بادره **ديدوش** بالقول: « ***في المستقبل لا ترسلني إلى أحد، ولن أبيت إلا عندك.*** »

فسأله عن السبب، وهل حدث له مكروه لا قدّر الله ؟

فأخبره بأن صاحبه الذي أرسله إليه ليبيت عنده نزل عنده البارحة كان فضوليا فوق اللزوم. حيث لمحه في مرآة الحمّام أثناء غسل وجهه، يفتّش في ثيابه، ويستخرج بطاقة تعريفه ليعرف هويته.

عاد الرجلان عصرا إلى دار السيد **مسلم**، وبعد أن دخلا إلى مخبئهما، استدعي السيد **علي** ابنه **الطيب**، وطلب منه أن يتمشى معه قليلا في البستان ليحدثه في بعض الأمور. ولما بلغا شجرة زيتون كانت في آخر الجنان، أمره بالجلوس عندها وقال له: « ***أتدري أن البارحة لم يغمض لي جفن، وبت أفكر في تصرفاتك ؟! لقد تبيّن لي أنك تخالط السياسيين ! هل تدري أنني كلما توضأت في الجامع الكبير، والتفت خلفي إلا ووجدتك مع بولحية*** »، في إشارة إلى المناضل الثوري **الهادي مضوي**.

فقال له: "***لا يا أبتي، أنت مخطئ في حكمك***".

فردّ عليه بالقول: " ***الطير ما يلعب على المقرنس***[*]". ***اسمع يا ولدي، إن الولد نسخة من أبيه، فما يختلج في خاطرك من أفكار تجد***

---

[*] هو مثل شعبي متداول في تبسة، يعني أن العصفور لا يستطيع مراوغة الصقر.

مثلها في خاطري، ولكن سيأتي اليوم الذي ستقف فيه عند كلامي وتتأكد منه. فإذا ما أطال الله في عمري، سأتين لك صدق ما أزعم، وإذا ما أدركت أجلي، فستقف عند قبري ذات يوم، وتتذكر ما أقوله لك الآن.

اسمع يا بني، إنك تعمل وتكد، لا أقول أكثر من بقية الجزائريين ولكن أكثر من جميع التبسيين، غير أنك في نهاية المطاف سوف لن تنال شيئا."

فسأله: "ومن سينال الثمرة حينئذ ؟"

فأجابه: "إن الثمرة ستكون من نصيب اثنين لا غير. المثقفون وأصحاب المال. بينما أنت رميت محفظتك وتوقفت عن الدراسة، وأنا كما تعلم فقير لا أملك مالا قد ترثه من بعدي. فكيف تطمع في الظفر بالثمرة؟"

فسأله: "برأيك من سينالها من أبناء تبسة ؟"

فأجابه بأنها ستكون من نصيب أولاد فلان وعلان، وذكر له أسماء بعض العائلات التبسية ميسورة الحال.

وبالفعل، أضاف محدثي: "قطف ثمرة الاستقلال أغلب أقراني من أبناء تلك العائلات، ممن اهتموا بمزاولة دراساتهم، وواصلوا مشوارهم إلى النهاية، سواء في تونس أو في المدارس الفرنسية الكبرى بفضل ثروة أهاليهم".

فبعد الاستقلال، أهلتهم شهاداتهم العليا لتقلد مناصب وزارية أو دبلوماسية أو غيرها من الوظائف السامية في الدولة. أما أنا فكان قدري

*أن أعيش، كما كان ينصحنا ديدوش رحمه الله: « نحن نعيش في الظل وعلى هامش الرصيف. لأن المناضل الحقيقي لا يمكنه أبدا أن يكون من المتطفين.»*

*انظر إلى كلام الناس الصادقين مع الله، الذين كانوا ينظرون إلى الأمور ببصيرة. حقا لقد أصدقني القول، حيث أنني رأيت ما أخبرني عنه آنذاك، رأي العين.»*

توقف قليلا عن الكلام وتأملني مليا ثم قال لي أن المرحوم محمد بوضياف بادره ذات مرة بالقول: « *أسمع يا سي الطيب. أتدري لو أن الدولة كانت بحق دولة وتعرف قيمة رجالها، فأنت من الناس الذين يجب وضعهم في المتحف كي يتبرك بهم الشعب. لأنك كنت من الذين ضحوا بحقهم في التعليم، وغادروا المدرسة، وناضلوا في سبيل القضية الوطنية إلى أن استقلت الجزائر. فقد مارست السياسة، وانخرطت في النظام شبه العسكري، ودخلت السجن، وفي آخر المطاف التحقت بصفوف الثورة.*»

كما روى لي قصة أخرى، تدلّ على التزام المناضلين الثوريين بتنفيذ كل ما تطلبه منهم القيادة من مطالب دون تردد. ففي إحدى المرات طلب منه ديدوش، في إطار الإعداد لتفجير الثورة، جمع معلومات عن القبائل في تبسة، وعن عدد أعراش وفرق قبيلة النمامشا الكبيرة، وعدد القياد الذين كانوا يحكمونهم.

فاتصل ببعض أصدقائه من أبناء تلك القبيلة، وجمع منهم ما كان يريده من معلومات عن قبيلتهم. وفي لقاء تالي معه، أخبره بعدد أعراشها الذي

يصل الى 16 عرشا، وعدد القياد الذين يحكمونهم، والذي يبلغ 14 قايد، وأن هناك عرشان يحكمهما قايدان.

كلفه أيضا، أن يجمع له معلومات دقيقة عن عدد أفراد الجيش والشرطة والدرك الفرنسي في تبسة، وكذا عدد العملاء المتعاونين معهم من أبناء المدينة كما طلب منه معرفة المكان الذي يخزن فيه السلاح داخل دار الحاكم في تبسة.

وبالرغم من بساطة امكانيته، إلا انه اهتدى بعد تفكير في الأمر، إلى حيلة لجمع بعض تلك المعلومات. حيث أدى زيارة لأحد أقاربه يعمل في مخبزة أحد المستوطنين، كانت تزود الثكنة العسكرية بالخبز. تحدث معه في بعض أمور العائلة ثم بادره بالسؤال التالي:

"تبدو لي انك متعبا كثيرا. فما هو السبب ؟"

قال له: "**حقا لقد أرهقت هذه الأيام، بسبب مضاعفة العمل في المخبزة. فقد طلب منا صاحبها خبز قنطار ثانٍ من القمح اللين، لتلبية حاجيات جنود الثكنة الذي زاد عددهم مؤخرا**".

فسأله: "**كم كنتم تخبزون من قنطار قبل ذلك ؟**".

أجابه: "**كنا نخبز قنطارا واحدا**".

سأله: "**وكم يصنع القنطار الواحد من رغيف صغير ؟**"

أجابه: "**220 رغيفا صغيرا**".

أيضا سعى إلى معرفة كمية اللحوم التي كانت تستهلكها الثكنة يوميا، فكلف المناضل **الهادي مضوي** بجمع المعلومات من جزار تبسي يدعى **عثماني**، كان يتعامل مع العسكر.

وبعد أن حصل على المعلومات، أجرى عملية حسابية بسيطة، افترض فيها أن الجندي الواحد، يستهلك في اليوم رغيف خبز من الحجم الصغير، و125 غرام من اللحم. وبعملية قسمة بسيطة عرف عدد الجنود داخل الثكنة. كما جمع معلومات عن عدد أفراد الشرطة والدرك، وسلمتها **لديدوش**.

وفي ردّه على سؤالي حول الكيفية التي كان يجتمع بها القائد **ديدوش** مع المناضلين التبسيين، قال لي:

***« كان ديدوش عندما يزورنا في تبسة، في مهمة تفتيشية أو غيرها، يلتقي بي أولا، ثم أرتب له لقاء جامعا مع قادة الأفواج. فيجتمع بنا وهو يضع على رأسه قناعا أسودا مثقوبا عند العينين، وفي يديه قفازات سوداء حتى لا يتعرف عليه أحد منهم، إذا ما التقى به في الشارع[1].***

***وكانت تلك اللقاءات تختلف من حيث الزمان والمكان. ففي إحدى المرات اجتمع بنا في الساعة الواحدة ليلا في مرآب بحي الزاوية، على ضوء شمعة. فأخبرته عن صعوبة توفير كامل مبلغ الاشتراك***

---

[1] ذكر لي السيد نور الدين سواعي، أن في أول اجتماع حضره برئاسة مراد ديدوش، لاحظ بحكم عمله خياطا، أنه كان يرتدي سروالا عسكريا أخضر اللون. وفي اليوم الموالي بينما هو في دكانه في وسط المدينة حتى مرّ أمامه شخص يرتدي السروال ذاته فخرج مسرعا ليعرف شكله الحقيقي، ذلك لأنه كان يضع قناعا على رأسه عندما يجتمع بهم. فحدّق فيه مليا ثم عاد إلى دكانه، وبعد بضعة دقائق جاءه ديدوش مراد وقال له: هل عرفتني؟ فأجابه: نعم أنت سي عبد القادر. فقال له كيف تعرفت علي؟ فقال: كنت ترتدي نفس هذا السروال في اجتماع الأمس. ومنذ ذلك التاريخ صار يلتقي به في تبسة، ويبيت عنده أحيانا. سواعي، المصدر السابق.

من المناضلين بسبب ظروفهم المادية الصعبة للغاية – كان مبلغ الاشتراك محددا بعشرين فرنك عن كل شخص.

وكنت اقتطع من اجرتي في معمل التبغ ومن نفقات اسرتي الفقيرة التي اعيلها لأدفع عنهم-فسأل الحاضرين من لم يدفع اشتراكه، فرفع المناضل الوردي حناشي يده. وبالرغم من أن هذا الأخير اخبره عن وضعه الاجتماعي المزري، وأنه عاطل عن العمل، ومسؤول عن إعالة سبعة أطفال، ولا يجد حتى ثمن الخبز، إلا أنه امره أن يتدبر امره ويدفع اشتراكه في الغد قبل الساعة الثامنة.

وبعد أن انتهى الاجتماع، وانصرف الجميع، احتار السيد حناشي في أمره، وطلب من صديقه شريف عبد الوهاب أن يساعده في الأمر فأخذه إلى أحد بساتين المدينة، وتسلّقا جداره خلسة، وجمعا حزمات من البقدونس والنعناع ثم توجها مع طلوع الفجر إلى سوق المدينة لبيعها. فحصلا على مبلغ خمسين فرنك. وقبل أن تدق عقارب الساعة الثامنة صباحا، دفع السيد حناشي نصيبه من الاشتراك.»

إن مثل هذه المواقف الطريفة تعبّر عن تعامل القيادة العليا للتنظيم شبه العسكري بصرامة مع المناضلين، والتزام هؤلاء بالطاعة الكاملة لها.

ذكر السيد الطيب مسلم أنهم كانوا أيضا يستغلون، السينما في تعلم حرب العصابات. حيث روى لي أنه لما عُرض في دور سينما تبسة، الفيلم الأمريكي الموسوم: "*From whom the Bell tolls*"[1]، طلب منه السيد

[1] الفيلم من إنتاج السينما الأمريكية. عنوانه في اللغة العربية: «لمن تقرع له الأجراس»، إخراج "سام وود". مقتبس عن رواية الكاتب والروائي الأمريكي الكبير "ارنست همنغواي". يروي قصة انضمام أحد الشبان الأمريكيين إلى الثوار الجمهوريين الأسبان، وتنفيذه عملية فدائية ضد قوات فرانكو الوطنية، خلال الحرب الأهلية الإسبانية 1936-1939. عرض الفيلم لأول مرة في عام 1943. يضم مشاهد عن الأعمال الفدائية للمقاومة الإسبانية.

ديدوش أن يدفع لعناصر المنظمة الخاصة في تبسة حق التذاكر لمشاهدته، ويجعلهم يكررون المشاهدة أكثر من مرّة.

وقال عن كيفية الاتصال بين مسؤولي المنظمة الخاصة في تبسة وقادتهم في قسنطينة: « **من بين الأشياء التي كنا نقوم بها في فترة النضال، هي أن المناضل عندما تسند إليه مهمة بمدينة غير مدينته، سواء لحضور اجتماع، أو لتلقي تدريبات، أو لإيصال أموال الاشتراكات إلى قيادة التنظيم، كان عليه تحمّل نفقات سفره وغدائه من ماله الخاص. وعليه الأكل في المطاعم الشعبية، وارتياد المقاهي.**

**لكن مبيته كان على حساب مناضلي التنظيم في المدينة التي حل بها. وذلك حتى لا يدوّن اسمه في دفاتر النزل أو الحمامات الشعبية، وبالتالي عند الشرطة الاستعمارية.**

توقف السيد مسلم برهة، ارتشف فيها بعض القهوة، ثم استطرد حديثه قائلا: « **ساروي لك يا سي عبد الوهاب حادثة مهمة في هذا الشأن. في أول اتصال لي بديدوش مراد بتبسة في عام 1949، طلب مني، بعد أن أجريت معه التدريب والتكوين، السفر إلى قسنطينة، لحضور اجتماع.**

قلت: "**ولكن أنا لا أعرف قسنطينة جيّدا**".

قال: "**ما عليك سوى وضع علامة مميزة في جيب سترتك الأعلى، وحفظ كلمة السر التي سأعطيها لك، وعندما تصل إلى قسنطينة ابحث عن " مقهى الشرق " وامكث بها إلى أن يأتيك شاب من لدنا، وعندما يتعرف عليك من خلال العلامة، سيقول لك كلمة السر، ويمضي طريقه، فأتبعه إلى حيث يقودك.**»

مع بزوغ الفجر، امتطى عدشي الحافلة الوحيدة التي كانت تربط بين تبسة وقسنطينة، وفي حدود الساعة الرابعة والنصف زوالا، وصل إلى مدينة الجسور المعلقة. فتش عن المقهى المذكور، ولما وجدها جلس عند إحدى طاولاتها وطلب فنجان قهوة.

وما هي إلا دقائق، حتى تقدم نحوه شاب يافع وجلس بالقرب منه، وذكر له كلمة السر، ثم خرج وتبعه السيد مسلم عن كثب. قاده إلى دكان صغير للخياطة، كان صاحبه يمثل نقطة الاتصال بين المناضل الزائر وقيادة التنظيم في قسنطينة. وقد علم فيما بعد أن ذلك الخياط كان هو السيد عبد السلام حباشي.

وبعد ذلك، صار يسافر إلى قسنطينة مرة في كل خمسة عشر يوما، ويلتقي بالقيادة الجهوية للتنظيم، في أماكن مختلف.

علم في المرة الثانية من زيارته، أن **محمد بوضياف** صار هو مسؤول التنظيم في المنظمة الخاصة بعمالة قسنطينة، و**مراد ديدوش** مسؤول التنظيم العسكري. ومنذ ذلك الحين صار يجتمع مع المسؤول الأول ليتلقى منه التعليمات الخاصة بالجانب التنظيمي، ثم يجتمع بالمسؤول الثاني ليتلقى منه التعليمات الخاصة بالجانب العسكري. وكان بدوره يسهر على تطبيق تلك التعليمات مع المناضلين في تبسة.

لم يحضر السيد مسلم في زيارته الأولى لأي اجتماع، رغم أنه أقام ثلاثة أيام في مدينة الجسور المعلّقة. حيث أمره القائد **ديدوش**، بتدبر أمر عودته إلى تبسة بنفسه، وحذّره من عمليات مراقبة وتفتيش، كانت تقوم بها السلطات الأمنية الاستعمارية في محطات القطار والحافلات، وطلب منه أخذ كل الحيطة والحذر، وتفادي الوقوع في شباكها.

كما نصحه بالتودد على الأماكن المشبوهة كي لا يجلب انتباههم. لقد كان السيد مسلم يحمل معه "محفظة كبرى" على حد قوله، في إشارة إلى مسدس. فما كان أمامه سوى تدبير حيلة تنجيه من مراقبة مصالح الأمن الاستعماري.

فقد صادف ذلك اليوم، تواجد عناصر فريق كرة القدم التبسي المعروف باسم:

« الشباب الرياضي المسلم التبسي *Jeunesse Sportive Musulmane Tébessienne* » في قرية الخروب، فقصدهم واتصل بلاعب منهم كان مناضلا في المنظمة الخاصة، هو **نور الدين سواعي**، وطلب منه ضرورة تدبير أمره ليعود معهم في الحافلة إلى تبسة. وبالفعل كان له ما أراد وعاد مع الفريق الرياضي، وفلت من تفتيش الشرطة في الطرقات[1].

وأضاف أنه أقام في مناسبة أخرى، بعد أن أتم مهمته، عند أحد المناضلين القسنطينيين، كان يقطن داخل مدرسة ابن باديس التي يحرسها. وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، ودخوله سجن عنابة، التقى به هناك.

كما ذكر أن بعض الشخصيات السياسية الكبرى في حزب حركة الانتصار، مثل الدكتور **محمد الأمين دباغين**، حاولت ضمه إلى صفوفها، والاستفادة من حيوية نشاطه، وصرامة انضباطه. حيث طلب منه مغادرة

---

[1] أكد لي السيد نور الدين سواعي هذه الواقعة بنفسه. حيث قال لي أن السيد مسلم طلب منه أن ينقله معه في الحافلة لأنه كان يحمل وثائق هامة تتعلق بالمنظمة الخاصة، وأن شرطة تبسة كانت تقيم حاجزا عند مدخل المدينة الغربي، وبالتالي يخاف أن يكتشف أمره وأمر التنظيم. ولما طلب من مسؤول الفريق اصطحاب زميله معه رفض رفضا قاطعا، بحجة أنه لا يوجد مكان شاغر في الحافلة، ولما ألح عليه بقوة، وافق خاصة وأن السيد سواعي كان أحسن لاعب في الفريق. لقاء أجريته معه في بيته بتاريخ 30 أكتوبر 2014.

المنظمة الخاصة والالتحاق به للنضال في الحزب. إلا أنه رفض ذلك الطلب رفضا قاطعا[1].

في حين هناك من المناضلين من ترك النضال شبه الثوري واختار النضال السياسي، مثل **أحمد مضوي** المدعو: "**لورس**".

ذكر أيضا أن القائد **شيحاني بشير**، زاره في تبسة مرّة واحدة خلال عام 1949، وأبلغه بأن التنظيم السري على وشك تفجير الثورة. لذلك أمره بأن يطلب من كل مناضل من مناضليه أن يبلغه إذا ما غير عنوان سكناه، أو سافر أو هم بالغياب.

كما طلب منه إحضار المناضلين الثوريين إلى المكان المعروف بسيدي محمد الشريف، لحضور اجتماع في الساعة 10 ليلا. وبالفعل جمع له المناضلين العشرة، وعقد الاجتماع في المكان والزمان المحدّدين.

بعد اندلاع الثورة التجأ السيد **مسلم** إلى تونس، وتخلص من الرقابة البوليسية التي كانت مسلطة عليه، والتحق بقيادة الثورة فيها. عمل بوزارة التسليح والاتصالات العامة التابعة للحكومة المؤقتة. حيث كان ضمن المسؤولين 16 الذين كانوا تحت الإشراف المباشر للقائد **عبد الحفيظ بوصوف**.

كما أسندت إليه المسؤولية على مخزن البارود، الذي كان يزوّد أفراد جيش التحرير بالمتفجرات. كما أشرف على فرق صناعة قنابل البنغالور المخصصة لتفجير الأسلاك الشائكة المكهربة في الحدود، وبقي في هذا المنصب إلى غاية الاستقلال.

---

[1] أشار حربي في كتابه عن جبهة التحرير، إلى نماذج مماثلة عن إغراء القادة السياسيين بعض قادة المنظمة الخاصة للالتحاق بأجنحة الحزب، وتدعيم صفوفه. أنظر، المرجع السابق، ص. 50

بعد إعلان وقف القتال، وبدء عودة اللاجئين الجزائريين من تونس إلى أرض الوطن، طلب منه السيد **عبد المجيد بوزبيد** البقاء في منصبه بتونس مدّة شهرين، والعمل على منع التونسيين من الاستيلاء على المؤن العسكرية والغذائية لجيش التحرير الوطني، التي كانت تحت مسؤوليته، من خلال السماح لكل شاحنة جزائرية عائدة إلى أرض الوطن، شحن كل ما أمكنها نقله من سلع إلى الشعب الجزائري.

ونظرا لمكانة السيد **مسلم** في النضال الوطني، وإخلاصه في نشاطه شبه العسكري، وعلاقاته المتينة بقادة المنظمة الخاصة في الشمال القسنطيني، استنجدت به بعض قادة الثورة في تونس، لحل الخلافات التي كانت قائمة بين الزعماء الخمس.

قال في هذا الصدد: « ***في فترة وقف القتال، جاءني البعض من قادة الثورة في تونس، وقالوا لي: "يا سي الطيب، نعلم أن علاقتك جيدة مع سي بوضياف، وأنت تعلم أن الزعماء الخمس خرجوا من معتقلهم وهم مختلفون. فنرجوا منك أن تتصل به، وتحدثه في الأمر، وتحاول أن تقلص من مساحة الخلاف بينه وبينهم".*** »

فقصد إقامة المرحوم **بوضياف** في دار صالح بن يوسف بنهج الساحل بالعاصمة تونس. وبعد أن رحب به وأحسن وفادته، دار بينهما حديثا أخويا وصريحا دام لأكثر من ساعتين، تناولا فيه مواضيع عدّة تخص الجزائر.

قال له السيد مسلم: " ***علمت أنكم اختلفتم أنتم الزعماء الخمس مباشرة بعد إطلاق سراحكم. فماذا حدث بينكم ؟*** "

فأجابه: "أصارحك القول يا سي الطيب. يجب أن تعلم أنني مكثت معهم في السجن مدة شهرين فقط. ثم قضيت بقية المدة في سجن الفرادي."

سأله: "فلماذا أنتم مختلفون إذا، وغير متفاهمين ؟"

فأجابه: "إعلم أنني أثق في المناضل الذي حمل السلاح، ولا أثق في المناضل الذي ذهب به السلاح."

سأله مجددا: "لماذا لا تتفقون الآن خاصة ونحن في مرحلة توقيف القتال، وكل شيء قد انتهى؛ ونعيش أوقاتا سعيدة، وما عليكم سوى اختيار الصفوة من الرجال لتبنون الجزائر ؟"

فأجابه: "هو الذي فعلها، في إشارة إلى الزعيم أحمد بن بلة."

قال له: "أنتم بصدد فتح الأبواب على مصراعيها أمام كل من هب ودب، وبالتالي سيزيد كل واحد منكم من مناصريه، وستكون الجزائر غدا في غبن."

يتضح من هذه الشهادة النادرة، أن الصراع بين الزعماء الخمس، قد تشكل أثناء اعتقالهم وسجنهم في فرنسا. حيث أدى سكون نشاطهم إلى غلبة الأنانية على نفوسهم، وسيطرة حب الزعامة على قلوبهم، وسيادة الفرقة بينهم. الأمر الذي سبب للجزائر المستقلة مشاكل عويصة، عرفت بأزمة صيف 1962، كادت لولا لطف الله، أن تعصف بالبلاد والعباد[1].

[1] ذكر المرحوم بوضياف، في لقاء صحفي مع التلفزيون الوطني الجزائري، أثناء توليه رئاسة مجلس الدولة، أن نقاشا دار بين أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد أثناء سجنهم بفرنسا، اختلفا فيه حول من منهما يحق له حكم الجزائر بعد الاستقلال. فطلب الاثنان من بوضياف أن يقول رأيه بصدق في المسألة. فعلق من أمرهما وقال لهما: « كيف تتخاصمان على الكرسي ونحن معزولون عن العالم، ولا ندري حتى ما يدور خارج أبواب السجن. فما بالكما ما يحدث في الجزائر ؟.» ثم أكد أنهما كانا مريضين بحب الزعامة.

## المبحث الثالث.

## ملابسات "مؤامرة تبسة".

لقد تمكنت بفضل من الله وعونه، من جمع روايتين عما عرف باسم: "مؤامرة تبسة"، من قائدين سابقين في المنظمة الخاصة بتبسة. كما حصلت على روايتين للسيد **عبد القادر خياري**، أدلى بهما بعد الاستقلال لمناضلين تبسيين من التيار الاستقلالي. أضف إلى ذلك، ما وجدته في أرشيف شرطة الاستعلامات العامة، الذي فتح مؤخرا أمام الباحثين في الأرشيف الوطني لما وراء البحار بفرنسا.

فبعد ترجمة ما ورد في الوثائق الأمنية الفرنسية، أجريت مقارنة ومقاربة بينها وبين شهادات وتصريحات بعض الفاعلين الذين شاركوا في عملية اختطاف **رحيم**، لاستخلاص الحقيقة التاريخية، ورفع اللبس والغموض عن تلك الحادثة، وتقديم معلومات تتسم بالموضوعية يستفيد منها الباحثون والمهتمون بالتاريخ الوطني.

ولقد وجدت في شهادة السيدين **الطيب مسلم ونور الدين سواعي** نسبة كبيرة من الصدق في الطرح والدقة في المعلومات.

وسأورد في هذا المبحث كل تلك الروايات، في محاولة مني لإبراز حقيقة ما جرى من أحداث، أثناء التخطيط والتنفيذ لاختطاف **رحيم**، وما نتج عنها من اكتشاف أمر المنظمة الخاصة.

## الأسباب غير المباشرة لاكتشاف المنظمة الخاصة

### أ) الأسباب غير المباشرة

كشف لي السيد الطيب مسلم، عن أسباب غير مباشرة أدت إلى تفطن مصالح الأمن الاستعماري إلى وجود ذراع مسلح داخل حزب حركة الانتصار قبل حادثة تبسة، وقال لي أنه يتوجب على الباحثين معرفتها والتحقق منها بدلا من الخوض فقط في أمر السبب المباشر المتمثل في "حادثة تبسة". وذكر لي سببين.

السبب الأول، أن القائد مراد ديدوش طلب منه في أواخر عام 1948، أن يجند مناضلين ثوريين جددا، ويرفع في عدد أفواج المناضلين الثوريين بتبسة، حيث كان بها فوج واحد. وأكد له أن التنظيم على وشك تفجير الثورة، وحدد تاريخها بعام 1950.

فأعد السيد مسلم قائمة بأسماء عناصر من أبناء البلدة، اختارهم لمعرفته الجيدة بهم. وسلمها لديدوش في تبسة. فحملها إلى القيادة الجهوية في قسنطينة، ثم أرسل إليه قائمة معدلة، حملت أسماء بعض الأشخاص لم يوافق عليهم محدثي.

فقد اقترح السيد مسلم كل من: مختار زُرقان؛ بشير بابا؛ حناشي الوردي، ولكن أسماؤهم شطبت من القائمة، واستبدلت بأسماء أخرى، كان من ضمنها: نور الدين سواعي؛ رشيد مناح؛ أحمد علاق؛ يحي فارس؛ عبد الله بن جدو؛ علي بن علي معلم؛ محمد الصالح عابر؛ محمد كشرود.

اشتملت القائمة المعدّلة على 17 مناضل سياسي في قسمة حزب حركة الانتصار بتبسة، اختارهم السيد رحيم، ونالوا ثقة القيادة بقسنطينة[1].

ولما استدعاهم السيد مسلم لحضور أول اجتماع، حضر منهم سوى 12 عنصرا، حيث لبى دعوته كل من **نور الدين سواعي؛ محمد مناع؛ احمد علاق؛ يحي فارس؛ عبد الله بن جدو؛ علي بن علي معلم؛ محمد الصالح عابر؛ محمد كشرود؛ محمد ولد سي سالم**، وعناصر أخرى لم يتذكر أسماءها.

فالنخبة التي اختيرت في القائمة الثانية، وكان يعوّل عليها لتصبح سندا للمنظمة، ضبطت بحسب السيد مسلم من قبل مسؤول سياسي: « ***فنحن على مستوى قيادة المنظمة الخاصة في تبسة، لم نفاتح السيد رحيم في أمر المناضلين الجدد، ولم نطلب منه إعطاءنا أسماء. فتعاملنا كان يتم مباشرة مع مراد ديدوش.***

***فالمناضل السياسي يتعامل مع القيادة الحزبية، والمناضل الثوري يتعامل مع القيادة العسكرية. وبالرغم من ذلك، لما جاءتني قائمة مغايرة لما اقترحته من أسماء وأمرت باعتمادها، قبلت بها على مضض. لأنني كنت ملزما بالامتثال للأوامر، وعدم مناقشتها.*** »

يكشف هذا الموقف عن توتر العلاقات بين التيار السياسي، والتيار الثوري داخل حزب حركة الانتصار في تلك الأثناء. وقد بيّن السيد **عبد القادر العمودي**، في شهادته سبب هذا التوتر بالقول: «... ***مر في تلك الأثناء بأزمة سياسية داخلية عرفت بأزمة "الدكتور الأمين"، كانت لها***

---

[1] أكد لي السيد نور الدين سواعي أن رحيم هو الذي جنده في صفوف المنظمة الخاصة. سواعي، المصدر السابق.

مضاعفات على مستوى شرق البلاد، نظرا لمكانة الرجل في الهيئة الحزبي، كما أن قرار الثورة المسلحة الذي وجدت المنظمة الخاصة من أجله لم تتهيأ الظروف لاتخاذه من قبل القيادة الوطنية[1]».

أما السبب الثاني، فيكمن في إصرار السيد مسلم على أن اكتشاف أمر المنظمة الخاصة لدى مصالح الأمن الاستعماري قد حدث في عام 1949، بشكل غير مباشر وبعيد عن تبسة. أي أنه وقع سنة قبل حدوث ما عرف بـ: "**قضية رحيم**"؛ ويستدل في ذلك بما شهد له به المرحوم ديدوش نفسه.

فقد قال له في إحدى المرات: « ***أريد أن أكشف لك حقيقة تاريخية، حتى أخلّص تبسة من تهمة المؤامرة التي ألصقت بها. في عام 1949، وقبل حدوث "مؤامرة تبسة" بسنة، تأكدت سلطات الاحتلال من وجود تنظيم سري شبه عسكري بالجزائر كان يعد العدّة للثورة عليها***[2]».

وأضاف أنه لا يزال يتذكر جيدا اليوم، الذي سافر فيه في تلك السنة إلى قسنطينة، لحضور اجتماع دوري مع القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة. فلما وصل المدينة في حدود الساعة الحادية عشرة ليلا، وجد في انتظاره أحد المناضلين الثوريين. فاصطحبه إلى بيت مناضل آخر ليبيت عنده.

---

[1] أنظر شهادته في عباس، المرجع السابق، ص. 260

[2] نشرت وثيقة للأمن الاستعماري بعنوان: " ملخص استعلامات حول الوضع في الجزائر وحالة السكان" خلال شهر أوت، صادرة عن المكتب الثاني بالناحية العسكرية 10، مؤرخ في 6 سبتمبر 1947، أن « الكثير من الإفادات تتحدث عن تأسيس " جيش سري" وفرق "صدام"، و"مغاوير" ووجود "قوائم سوداء" بأسماء خونة للقضية الوطنية، أ بأسماء شخصيات فرنسية مكلفة بالحفاظ على الأمن».
كما عثرت مصالح الأمن الاستعماري بمطار الجزائر في 15 مارس 1948 على وثيقة لدى 3 طلبة من مناضلي حزب حركة الانتصار أثناء عودتهم من فرنسا، تضمنت معلومات عن مشروع الثورة ضد المحتل، كان من ضمنها: «سيهتم الحزب في ظل قيادة اللجنة العليا بالكفاح المسلح عبر: ... تشكيل جيش سري». أنظر نص الوثيقة في: سعداوي مصطفى، المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد للثورة نوفمبر، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البويرة، 2005 - 2006، ص. 419

« طلب مني مضيفي – يقول السيد مسلم – انتظاره لدقائق امام باب المنزل، ثم خرج الي وادخلني إلى غرفة نومه. كان بيته يتألف من غرفة واحدة ومطبخ. فنام هو وزوجته في المطبخ، بينما بت أنا في غرفة نومه. وعندما وضعت يدي على الفراش وجدها دافئا، ففهمت أن زوجته كانت نائمة فيه قبل قدومي، وأنه آثرني عليها.أنظر إلى تضحيات الوطنيين المخلصين.

كان من المفروض أن اجتمع في اليوم الموالي مع القيادة الجهوية، لكن ديدوش أمر مضيفي بان يبقيني عنده مدة ثلاثة أيام. كان يذهب في الصباح إلى عمله، ويتركني بمفردي في غرفة نومه، وزوجته في المطبخ، الأمر الذي يعطيك فكرة عن الثقة الكبيرة التي كانت موجودة بين مناضلي التنظيم، ومدى إخلاصهم وانضباطهم واطاعتهم أوامر القيادات العليا.

بعد انقضاء الأيام الثلاثة، اخبرني مضيفي، أن ديدوش في انتظاري في مقهى الشرق. فتوجهت إلى المقهى، ووجدته هناك.

قال له ديدوش بعد أن ألقى عليه التحية: " اسمع يا سي الطيب: لقد اكتشف أمرنا، في إشارة إلى تنظيم المنظمة الخاصة، فاحذر كل الحذر. وتدبر أمرك في العودة إلى تبسة من دون أن تنكشف. فكل الطرقات صارت مراقبة من قبل السلطات الأمنية الفرنسية، والحافلات والقطارات تخضع حاليا لتفتيش دقيق."

فسأله: "كيف اكتشفت ؟ وما هي الأسباب؟"

فأجابه: " لقد اكتشف أمرها في الحروش بسكيكدة. فخلال
اجتماع بعض مناضلي تلك الجهة في مقبرة القرية لتدارس مضمون كراسة
التدريبات شبه العسكرية، خرج عليهم فجأة شرطي فرنسي، فما كان
منهم إلا أن فروا من أمامه، وتركوا كراستهم، فأخذها منهم".

فالكراسة، كما قال السيد المسلم، لم تكن تحتوي على مناشير
سياسية، أو تتحدث عن مقاومة الأمير، أو تشتمل على قرارات اجتماع
الحزب الفلاني أو العلاني، وإنما كانت تضم شرحا وافيا ومستفيضا عن حرب
العصابات، وكيفية شنها. وفيها دراسة نظرية شبه عسكرية عن الثورة
والإعداد لتفجيرها في مدة ثلاث سنوات.

كما أن بها تحليلا وافيا عن الثورات الفرنسية، والفيتنامية، والأسبانية
ودروسا ثورية، وبالتالي فإن كل ذلك كان يشكل خطرا حقيقيا على
الاستعمار.

فلذلك شدّدت سلطة الاحتلال، مراقبتها منذ ذلك التاريخ على
الجزائريين، وقادت حملات تفتيش ومراقبة واسعة في محطات القطار،
والحافلات، ووضعت الكثير من نقاط التفتيش في مختلف الطرقات الهامة.

« *لقد أدركت*– يقول السيد مسلم – *أن الأمر لم يعد يتعلق كما
في السابق بالكتابة على الجدران، وتوزيع المناشير. بل تعداه إلى ما هو
أخطر.*

*فمن وجهة نظري، صارت السلطات الأمنية الفرنسية، منذ
اكتشاف الكراسة في الحروش، أكثر حذرا ويقظة من ذي قبل. مما
أوصلها في نهاية المطاف إلى اكتشاف أمر التنظيم في الجزائر* ".»

وقال بشأن قضية رحيم: « رحيم كان مسؤولا سياسيا في الحزب، وكان على علم بأمر المنظمة الخاصة، كما أنه ساعدها من قبل في تجنيد فوج من المناضلين السياسيين في تبسة وضمهم إليها.

كان بإمكانه أن ينجي تبسة والمناضلين من كل ما حدث، بأن يروي للشرطة أي كلام، كأن يقول أن أناسا مجهولون تهجموا عليه وأنه لا يدري السبب، وبالتالي لا يورط الهادي مضوي، بالرغم من فعلته فنزعته الوطنية تحتم عليه أن يذهب ضحية الواجب ولا يفشي بالسر.

لكن العكس هو الذي حدث. حيث بعد فراره من جماعة عنابة والتجائه إلى الشرطة، حمّل الهادي مضوي الاعتداء الذي تعرض له. وبذلك ساعد بشكل غير مباشر، في كشف أمر المنظمة الخاصة.

فالهادي لم يصمد أمام التعذيب الذي تعرض له في مخفر شرطة تبسة على يد محققي الأمن الاستعماري، الذين قدموا من قسنطينة وعنابة، وكشف لهم عن التنظيم ورجاله في تبسة.

هذا وقد ذكر المرحوم محمد مشاطي، في حوار صحفي، معلومات تؤكد صحة الرأي القائل بتنبه الأمن الاستعماري للنشاط الثوري السري داخل الحزب. حيث أشار إلى أن عملية تأديبية جرت قبل حادثة تبسة ضد أحد المناضلين في بسكرة لكنها فشلت، وكادت أن تتسبب في اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، في وقت مبكر[1].

---

[1] أنظر حواره مع جريدة "ليبرتي" الجزائرية، عدد 1 نوفمبر 2012.

كما أكد هذا الرأي، القيادي السابق في التنظيم شبه العسكري، السيد عبد القادر العمودي، حيث قال: « المناضلين الثوريين طال بهم الانتظار، وضاق بعضهم بحياة السرية والحرمان. وقد ترتب عن هذه الوضعية ظهور حالات عدم الانضباط هنا وهناك عبر عمالة قسنطينة ... لقد درس بن مهيدي ورفاقه من مسؤولي النواحي هذه الحالة، وقرروا تأديب بعض الخارجين على الانضباط، ليكونوا عبرة لغيرهم، وذلك في الأماكن التالية: قسنطينة، وبسكرة، وتبسة[1]. »

وقال السيد عبد السلام حباشي، في إشارة إلى بلحاج جيلالي الذي اعتقل أسابيع قليلة قبل اكتشاف أمر المنظمة الخاصة: « يجب علي القول أنه إذا كان بعض الملاحظين لا يزالون متأكدين من أن حادثة تبسة كانت وراء حل المنظمة الخاصة، فإنني أقاسم آخرين القناعة بأنها وَرَّطت فاعلين من الطراز الأول في أوساط منظمتنا ذاتها[2]. »

في حين أفاد السيد بن عودة، في إحدى شهاداته، بمعلومات تتوافق مع هذا الرأي، حيث ذكر بأن أمر اكتشاف المنظمة الخاصة قد تم سنتين قبل حادثة تبسة.

حيث قال: « كان بإمكان الحركة العسكرية السرية، في تلك الفترة، أن تقوم بدور فعال، وكان يمكن أن تكون انطلاقة وبداية الثورة في الجزائر ... لكن الاستعمار الفرنسي، أو المخابرات الفرنسية كشفت في عام 1948 المنظمة السرية العسكرية، بعد عملية قام بها الأخ سويداني بوجمعة رحمه الله في فلفلة بمنجم الرخام هناك ... ونتيجة

---

1 انظر شهادته في عباس، غوار، المرجع السابق، ص. 260
2 حباشي، المصدر السابق، ص. 115

لذلك التحق بعض الإخوة من النظام [ شبه الثوري] في عزابة، وسكيكدة بالجبل، حتى لا يلقى عليهم القبض[1].»

وقال في مقام آخر أن: « الأمن الاستعماري اصبح على علم بوجود تنظيم سري استنادا إلى عمليات سابقة منها: اكتشاف عملية جمع المفرقعات من مناجم الونزة، وفلفلة وهي العملية التي كان يشرف عليها الشهيد بوجمعة سويداني؛ عملية بريد وهران سنة **1949**[2].»

ويجد الرأي ذاته في إحدى شهادات المرحوم **محمد خيضر**، عندما ذكر أن مصالح الأمن الاستعماري في الجزائر، اكتشفت بين أبريل – ماي 1949 أمر المنظمة الخاصة، إثر عملية بريد وهران الجريئة، وليس في مارس 1950، كما هو شائع بين الناس.

حيث بين أن حادثة تبسة، كانت مجرّد ذريعة للانقضاض على التنظيم شبه العسكري، بعد أن كشفت معظم خلاياه في الغرب والوسط والشرق[3].

وذكر **عمار بن تومي**، أحد أعضاء هيئة الدفاع عن معتقلي المنظمة الخاصة، أن: « **الشرطة الاستعمارية بدأت خلال مارس – أبريل 1949 تحقق في قضية المنظمة الخاصة... ذكر المفتش العمالي "كوستس" لابن بلة أثناء التحقيق معه أنه علم من بلحاج جيلالي، المفتش العام للمنظمة، بكل شيء عن المنظمة الخاصة**[4].»

---

[1] أنظر شهادته في: حزب جبهة التحرير الوطني، "الطريق إلى نوفمبر، كما يرويها المجاهدون. المقاومة الوطنية والحركات السياسية، حتى ليلة نوفمبر 1954"، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بلا تا، ص. 219

[2] أنظر شهادته في محمد عباس، ثوار ... عظماء، المرجع السابق، ص. 210

[3] أنظر شهادة محمد خيضر في عباس، رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 350

[4] تومي، المصدر السابق.

وفي ديسمبر 1947، أشار الجنرال "أولري Olleris" في تقرير

المرفوع إلى الحاكم العام في الجزائر، إلى واقعة اعتداء ذراع الميزان، من ...

بسيطا. وهي واقعة تتعلق بأول عمل مسلح قام به كريم بلقاسم، ...

مقاطعة في حزب الشعب بمنطقة القبائل[1].

حيث اعتبر ذلك الاعتداء، من الأعمال التي تدخل ضمن تصف...

حسابات كانت تجري منذ جويلية 1945، بمنطقة القبائل[2].

وقد وجدت في تقارير شرطة الاستعلامات العامة بالجزائر، ما يؤكد ...

الرأي القائل بتركيز مصالح الأمن الاستعماري أعينها على نشاط حزب حركة

الانتصار قبل 1950، حيث توفرت لتلك المصالح معلومات أمنية عن توجه

بعض المناضلين الوطنيين نحو الراديكالية والتطرف، والإعداد للكفاح المسلح

فقد ورد في التقرير الأمني، الذي أشار إلى اكتشاف المنظمة الخاصة،

أن: « **النتائج التي توصلت إليها التحقيقات سمحت بتوفير أدلة ملموسة للمعلومات الكثيرة المقدمة سابقا من طرف مصالحنا، والتي تمس استعدادات العمل المباشر المدفوعة بنشاط من الوطنيين المتطرفين المسلمين**[3].»

أما المؤرخ الفرنسي ش. ر. أجيرون، فقد ذكر أن بعض تقارير "المكتب الثاني"، الخاصة بالوضع في الجزائر في عام 1947، أشارت إلى حصول المكتب

---

[1] JAUFFRET Jean-Charles, « Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'œil du cyclone (1946-1954) », [en ligne]. Colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne,* 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007. Disponible sur <http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie / communication. php3? id_article=246> (Page consultée le 2 janvier 2007).

[2] S.H.A.T, *La Guerre d'Algérie par les documents,* tome 1, Château de Vincennes, 1998, p. 461

[3] م.ع.أ.ج ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 1311، الجزائر في 23 مارس 1950.

على معلومات من الدرك الفرنسي، حول تأسيس منظمة عسكرية سرية مستقلة عن حزب الشعب الجزائري. ولكن المكتب شكّك في المعلومات، وظلّ يراقب الأوضاع إلى غاية مارس 1950، حين تفاجئ بوجود المنظمة الخاصة[1].

في حين أشار خليفة السيد **عبد القادر خياري** في رئاسة دائرة حزب حركة الانتصار في تبسة، السيد **أعمر غزالي** في مذكراته، إلى الخطأ الذي ارتكبه مسؤول المنظمة الخاصة **يحي فارس**، أسبوعا قبل اكتشاف المنظمة الخاصة، عندما نزل في مقعده بالحافلة التي كانت تقله من قسنطينة إلى تبسة، ملفا به وثائق مهمة على التنظيم، ونزل لتناول فنجان قهوة بمحطة الحمامات، واكتفى بتغطيته بسترته[2].

وحين صعد شرطيان فرنسيان إلى الحافلة لاحظا أوراقا بارزة من جيب السترة، فسحباها وقرآ محتواها، ووجدا أنها كانت عبارة عن: « **منشور داخلي موجه لاجتماع ذكرى تأسيس حزب الشعب الجزائري**[3]».

كما عثرا على بطاقة هوية. فأجرت الشرطة تحقيقات في القضية، ولم تتوصل إلى السيد **فارس** الذي فرّ من عين المكان، وأكمل رحلته إلى تبسة سيرا على الأقدام، في حين اعتقلت السيد **غزالي**، مسؤول الحزب.

وأضاف: « **كنتيجة لتوقيفي والتحريات التي قامت بها الشرطة للعثور عن فارس، اتهم مسؤولو تبسة المحليون، في المنظمة السياسية، وكذا المنظمة الخاصة إدانة خياري بتهمة الخيانة**[1]».

---

[1] AGERON Charles-Robert, *À propos des archives militaires de la guerre d'Algérie*. In: Vingtième Siècle, Revue d'histoire, n°63, juillet-septembre 1999. p 128

[2] GHEZALI Amor, *Fragments de mémoire*, Palais du livre, Alger, 2003, pp. 46 - 47

[3] المصدر نفسه

وأضاف أنهم اشتكوه من دون وجه حق إلى قيادتهم في قسنطينة، ولكن بدورها اعتبرته خائنا من دون أن تحقق في الأمر، وأرسلت إليه جماعة عنان لتؤدبه، كما اعترف بذلك بن مهيدي لما أثار معه السيد غزالي تلك المسألة في وهران عام 1953.

فمن المؤكد أن مثل تلك الأخطاء، قد جلبت انتباه مصالح الأمن الاستعماري لوجود نشاط سري مناهض للوجود الفرنسي في الجزائر، كان يقوم له مناضلون في حزب الشعب - حركة الانتصار. وجعلتها تفتح تحقيقا حولها وتشدد الرقابة على الحزب، حتى وأنها لم تهتد إلى أمر المنظمة الخاصة إلا بعد حادثة تبسة.

وذكر أحد المهتمين الفرنسيين بتاريخ الثورة الجزائرية، أن في 25 ديسمبر 1947، نصّب كريم بلقاسم كمينا لكل من القايد سليمان دحمون ابن عمه، والحارس البلدي محمد أوعمار، على الطريق الرابط بين تزي وزو وذراع الميزان[2].

في حين أعاد مؤرخ آخر، سبب اكتشاف المنظمة الخاصة إلى: «اختراق **المنظمة الخاصة من طرف مصالح العقيد" شون"، والاعترافات الدقيقة لكل من بن بلة، وبلحاج جيلالي**[3].»

وورد في تقرير *المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي* '*S.H.A.T*'، أن قيادة " *المكتب الثاني*"، انشغلت خلال شهر مارس 1948، بقضية تشكّل ما أسمته: " **فرق قتالية**"، و" **جيش سري مشكل من أفواج صدام**

---

[1] المصدر نفسه، ص. 47

[2] COURRIÈRE Yves, *Les fils de la Toussaint*, lib. Fayard, Paris, 1981, pp. 58-60

[3] سيمون، المرجع السابق، ص. 59

ومعاونه" داخل حزب الشعب – حركة الانتصار، على إثر حجزها وثائق لدى ثلاثة طلاب جزائريين.

لكنها لم تشر إلى اسم المنظمة الخاصة، التي تأسست منذ بضعة أشهر، ولم تجر أي تحقيق إضافي حول الحادثة، وذلك بسبب: « ***أهمية الرهان السياسي لانتخابات الجمعية الجزائرية، التي كانت ستجري يومي الرابع والحادي عشر من شهر ابريل***[1]. »

وأشار أحد التقارير الأمنية إلى أن الشرطة الاستعمارية، صادرت في 11 أبريل 1948، نصا مرقونا لدى بلحاج جيلالي بعنوان: « **حزب الشعب الجزائري:** – ***تصرف مناضل حزب الشعب الجزائري أمام الشرطة***[2]. »

ويعد هذا النص كما هو معلوم، من دروس المنظمة الخاصة التي كانت تلقن للمناضلين الثوريين. ومما يدلّل على جهل المصالح الأمنية الاستعمارية حقيقة المنظمة الخاصة، اعتبار "*المكتب الثاني*"، السيد **عبد القادر خياري** عضوا مناضلا بالذراع المسلح لحزب الشعب[3]، وهو إدعاء باطل.

فالمصالح الأمنية لم تدرك أهداف المنظمة الخاصة، وتهتدي إلى حقيقتها إلا في حوالي 1950. حيث اعتقد "المكتب *الثاني*" خطأ، أن الهدف الأساسي مما أسماه "مؤامرة حزب الشعب الجزائري"، هو: « ***حركة تمرد في الشمال القسنطيني أولا ثم في بقية الجزائر وأقاليم الجنوب.*** »

[1] SHAT, *1 H 1430.

[2] و ع ا ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12582، المصدر السابق.

[3] SHAT,*1 H 3399 ; et CAOM, *81 F 781.

كما أشار إلى أن عناصر الكشافة الإسلامية الجزائرية، هي التي أنشأت ما أسماه "جيشا سريا وطنيا"[1].

وبناء على ما ذكر أعلاه، يحق للباحث في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية طرح الكثير من التساؤلات، وإثارة العديد من الإشكالات، حول الدوافع الحقيقية الكامنة وراء التغطية عن الأخطاء التي ارتكبها رجال المنظمة الخاصة قبل حادث تبسة ؟

ثم لماذا يتم التركيز، عند تناول مسألة اكتشاف المنظمة الخاصة على السيد عبد القادر خياري، وجعله كبش فداء ؟

فلو كان الرجل "خائنا" بالفعل، كما يحلو للبعض قوله وترديده عن جهالة، فلماذا لم يصفَّ جسديا خلال فترة الثورة التحريرية، أو يعتقل ويحاكم في عهد الاستقلال ؟

## ب). شهادات مناضلي تبسة.

### 1). شهادة السيد الطيب مسلم.

تختلف رواية السيد مسلم عن أسباب حدوث ما اصطلح عليه في تاريخ الحركة الوطنية باسم: "**مؤامرة تبسة**" المتعلقة بالمنظمة الخاصة، بشكل جذري عما قيل عنها ودوّن حولها لحد الآن في مختلف الشهادات الحية والمذكرات المطبوعة.

فقد ذكر لي بشأنها معلومات، من شأنها أن تغيّر فيما قيل أو كتب عنها لحد الآن، سواء من قبل المؤرخين الجزائريين أو الأجانب.

---

[1] SHAT, synthèse du 15 juin, op-cit.

فشهادته تقوم على معايشة الحدث، والإحاطة بمختلف حيثياته. كيف لا، وهو الذي كان على رأس التنظيم شبه الثوري في تبسة. الأمر الذي يجعلها تحظى في نظرنا بكثير من المصداقية التاريخية، ويجعلنا نثق فيها ونعتمد عليها في إعادة كتابة هذا الجزء من تاريخ الحركة الوطنية.

استهل السيد مسلم حديثه بالقول: « **اسمع يا بني عبد الوهاب، يجب أن تعلم أن تبسة قُدّر لها أن تحدث فيها هذه المؤامرة. فقد صرحت في حوارات أخرى بأننا: "كنا ضحية الواجب".**

**فكل المناضلين التبسيين، وبالتحديد الثوريين منهم، كانوا في تلك الفترة ضحايا الواجب الوطني. وأكرر هذا الكلام لأنني أعلم الحقائق، ولكن مرحبا بالواجب الذي حقق الاستقلال اليوم. كل شيء يهون في سبيل الوطن، والحمد لله.**

**لقد ضحينا من أجل هذا الوطن بزهرة شبابنا، ولازلنا مستعدين لأن نضحي من أجله بما بقي من أعمارنا.**

**ومع ذلك كوفئت تبسة وأهلها بالعزلة التامة والتهميش الكامل. في حين كانت كلها نضال. وقد شهد على ذلك القائد المرحوم محمد بوضياف حين قال لي ذات مرّة: « اعلم يا سي الطيب، أنني عندما آتي إلى تبسة أجد المناضلين الحقيقيين. »**

**بقي شيء يجب أن أقوله: "لقد بقينا نحن مناضلي تبسة الوطنيين نعيش في الظل وعلى الهامش."**

**أصغي إلي جيدا يا سي عبد الوهاب. أريد أن أعود بك إلى مسألة التضحية التي تحدّثت عنها سلفا، وأطرح على ديدوش، وهو الآن في**

السؤال: "لقد قلت لي بالحرف الواحد عندما كنا بدار الحق، هذا السؤال: "لقد قلت لي بالحرف الواحد عندما كنا بدار الحق، بمنطقة كندي سمندو، وأمرتني بالامتثال للشفاء مدة في نهاية 1949، بمنطقة كندي سمندو، وأمرتني بالامتثال للشفاء مدة شهرين، واختيار من ينوب عني في قيادة المنظمة الخاصة بجبسة:

"اسمع يا سي الطيب، إذا كنت متزوجا فطلق زوجتك، وإذا كنت مدينا فسدد ديونك، وإذا كنت مريضا فعالج مرضك، ويجب ألا يكون عندك أي عذر إذا ما طلب منك في يوم من الأيام المشاركة في تفجير الثورة، واستعد مع رجالك للالتجاء إلى جبال جرجرة حين يأتيكم الضوء الأخضر، وإني منحتك من الآن رتبة رائد.

سؤالي إليه هو: "لماذا لم يحدث ذلك ؟"

أضيف إليك معلومة أخرى: لقد اتفقنا كمسؤولين على المنظمة الخاصة بمقاطعة قسنطينة، على تفجير الثورة في عام 1950 بجبال جرجرة ... فبعد أن تباحثنا في أي الأقاليم الجبلية أصلح لتفجيرها، اخترنا في المقام الأول جبال جرجرة، ثم جبال الأوراس.

فهل كان بن طوبال، أو بن عودة أو غيرهم من قادة التنظيم على علم بهذه الحقائق ؟»

توقف السيد مسلم بعد هذا الاستطراد، ليرتشف فنجان قهوة، ثم عاد للحديث عن "مؤامرة تبسة"، قائلا: « عندما تقرر الانتقال إلى عملية الاختطاف، قدمت من عنابة سيارة من نوع أدلر، كان على متنها كل من عمار بن عودة، إبراهيم عجامي، عبد الباقي بكوش، محمد بن زعيم.»

كما أثار تساؤلا مشروعا بالقول: « هنا أريد أن أفتح قوسين كبيرين، وأتساءل بعيدا عن كل سوء نية: لماذا تكلّف جماعة عنابة للقيام بهذه المهمة، بينما كنا نحن مناضلي تبسة نتبع قسنطينة ؟

كما أتذكر أن في تلك الأثناء، وقبل أن تحل تلك الجماعة بتبسة، مررت بزقاق بني ميزاب، فشاهدت أحمد لورس، ورحّيم، وحامد روابحية في دكان السيد إبراهيم بن قرفي للحلاقة. فانتابني شك، خاصة وأنني كنت على علم بما كان يُدبّر لرحّيم بليل.

وبعد الاستقلال سألت السيد أحمد لورس عن سبب ذلك الاجتماع، وأفصحت له عن الشك الذي انتابني آنذاك، قال لي: "شكك كان في محله. لقد حذّرنا رحّيم وأكدنا عليه أن يأخذ حذره من ابن عمي الهادي مضوي.»

يوم وقوع الحادثة، التقى السيد مسلم بالقائد ديدوش في حدود الساعة الثالثة زوالا بزقاق بني ميزاب، وطلب منه إلغاء العملية، وأمر الخاطفين بالعودة أدراجهم. لكنه رفض الانتصاح، وتحجج بأن الأوان قد فات، وأن الجماعة في طريقها إليه.

ذكر لي السيد مسلم، أن جماعة عنابة كمنت للسيد خياري، بعد وصولها إلى تبسة، عند نصب فرنسي قديم يعرف باسم: نصب ضحايا الحرب[1] (*Monument aux morts*)، كان يوجد بالقرب من باب شاله[2].

[1] أنظر صورة عن هذا النصب في ملاحق الكتاب.

[2] باب شاله، سمي كذلك نسبة لنبع مائي يسمى عين شاله كان يوجد خارج السور من الجهة الجنوبية. وهو الباب الجنوبي لسور تبسة البيزنطي. يتم عبره التوجه إلى مقر البلدية الحالي، وحي "لاكومين". أزالته السلطات البلدية غداة الاستقلال. أنظر صورة له في ملاحق الكتاب، ص. 339.

طلب السيد **الهادي مضوي** من رفيقه **رحيم** اصطحابه إلى بيت
بدعوى حضور حفل ختان ابنه، واختار به مسلكا يمر بمكمن الجماعة، وما
إن اقتربا منه حتى هاجمت الجماعة رحيم، وضربه أحد عناصرها بذراع مدو
السيارة، فاختل توازنه وانقضوا عليه، ثم جروه إلى السيارة، لينقلوه إلى خارج
المدينة ويعززوه، غير أنه سرعان ما استرد وعيه، وتصدى لهم ببسالة ودافع عن
نفسه دفاعا مستميتا، خاصة وأنه كان يحسن فن الملاكمة.

لكن كما قالت العرب قديما: "***من قلّ ذلّ ومن أمِرَ فَلّ***". حيث
تمكنوا منه مجددا، ووضعوه داخل السيارة لينقلوه إلى وجهتهم.

اضطرب سائق الجماعة أثناء الانطلاقة، وبدلا من أن يتوجه إلى الأمام
رجع إلى الخلف، وصدم زميله **إبراهيم عجامي**[1]، الذي استدار وراء السيارة
ليمتطيها. صاح الأخير صياحا شديدا، فهرع إليه زملاؤه لإغاثته، ونسوا أمر
ضحيتهم، فاستغل السيد **رحيم** الفرصة وفرّ من السيارة.

لكنهم لحقوا به وهاجموه مرة أخرى، وحاولوا تخديره بواسطة مادة
"كلوروفورم" المخدرة، لكنهم فشلوا في السيطرة عليه.

شاهد أحد المستوطنين العراك، فوقف غير بعيد ودوّن رقم تسجيل
السيارة. صاح رحيم بالفرنسية لما رآه: "*أنقذوني، أنقذوني*". عندئذ خافت
الجماعة من أن يكتشف أمرها، وانسحبت من المكان على جناح السرعة
تاركة وراءها ضحيتها.

---

[1] ذكر السيد محمد قعاص المناضل السابق في المنظمة الخاصة بوادي الزناتي، أن بن زعيم صدم بالسيارة عجامي، أثناء الفرار وأصابه في فخذه. أنظر شهادته في سعداوي، المرجع السابق، ص. 398

**2) شهادة السيد نور الدين سواعي:**

السيد **نور الدين سواعي**، كان قائدا سابقا لأحد أفواج المنظمة الخاصة بتبسة، وهو أخ الشهيد البطل **علي سواعي** قائد الولاية التاريخية الأولى. بعد إلى جانب المرحوم **الهادي مضوي**، الشاهدان الوحيدان على عملية اختطاف رحيم. فقد تطوع كما ذكرنا من قبل لاستدراج **رحيم** إلى مكان المختطفين، ولكن **ديدوش** كلّفه بمهمة أخرى.

أفادني السيد **سواعي** بمعلومات قيّمة وجديدة عن الحادثة لم يسبق أن ذكرها أحد قبله أو نشرها[1]. حيث قال بأن **الهادي مضوي** هو الذي كتب تقريرا إلى القيادة الجهوية للمنظمة الخاصة بقسنطينة، ندّد فيه بتصرفات رحيم، الذي كان يُشاهد دوما في أحد الدكاكين بوسط المدينة[2]، برفقة بعض السياسيين من حزب حركة الانتصار، مثل **الهادي فضل الدين** و**مضوي أحمد**، وهم يقدحون في رجال المنظمة الخاصة، بصوت عال يمكن لأي مار سماعه، كما كانوا يصفونهم بالخونة، بعد انسحابهم من الحزب.

عندئذ قررت قيادة المنظمة الخاصة في قسنطينة، اختطاف **رحيم** مع مناضل سياسي آخر يدعى "ق. ع"[3] لتأديبهما.

زار **ديدوش** تبسة للتخطيط للعملية، والاجتماع بالمناضلين الثوريين ليطلعهم على مخططه. التقى قبل تنفيذ عملية الاختطاف بيومين، بالسيد **سواعي** عند "جامع المورابو" أو الكنيسة الواقعة في وسط المدينة. كلّفه

---

[1] سواعي، المصدر السابق.
[2] ذكر لي السيد نور الدين سواعي أن الدكان كان عبارة مكتبة صغيرة تبيع الأدوات المدرسية في مدخل زقاق بني ميزاب، صاحبه مناضلا سياسيا في الحزب يدعى محمد الهادي دربلي. المصدر نفسه.
[3] كان هذا الشخص من كبار مناضلي الحزب في تبسة، وكان مثل رحيم كثير الانتقاد للمناضلين الثوريين، وقد اكتفيت بالإشارة إلى اسمه هنا بحرفين، نزولا عند طلب السيد سواعي بألا أذكر اسمه لأحد.

باستدراج السيد "ق. ع" إلى الجماعة في حدود الساعة السادسة والنصف
وأخبره بأن الهادي مضوي تكلف باستدراج رحيم اليهم.
أعلمه السيد سواعي بأن الهادي ورحيم متخاصمان ولا يكلمان بعضهما البعض، وبالتالي كيف سيتمكن من استدراجه. فقال له بأن الهادي وعده بالتصالح معه قبل استدراجه إلى الكمين.

في مساء يوم السبت 18 مارس 1950، تقدّم السيد سواعي بصحبة أحد المناضلين السياسيين المحليين يدعى "ق. ع"، نحو المكان الذي كان ينتظرها فيه الخاطفون. بينما تقدّم السيد **الهادي مضوي** برفقة رحيم وكان يسير أمامه على بعد بضعة أمتار. ولما بلغ الأخيران باب شاله، وقبل أن يصلا إلى غاية السيارة المركونة على مسافة خمسة أمتار عند نصب ضحايا الحرب، تسرّع السيد الهادي وهجم على رحيم من الخلف ليشل حركته ويقتاده إلى الجماعة.

«لكن رحيم- يقول السيد سواعي - كان صحيح البنية الجسدية وكان ملاكما متمرسا. حيث دافع عن نفسه بشراسة وتمكن من الإفلات من قبضة صاحبه. عندئذ هرول إليه كل من عبد الباقي بكوش، ابراهيم عجامي وبن عودة وانقضوا عليه ووضعوا كمامة على فمه بها مادة "كلوروفورم" لتخديره وشل حركته.

أثناء المشاجرة، كان موظفو دائرة تبسة، التي كان مقرها قريبا من مكان الحادثة، قد أنهوا دوامهم وانصرفوا في جماعة. تخوف الخاطفون من أن يتدخل الموظفون في العراك وينقذون رحيم، الذي كان يصارع أكثر من رجل، فقرروا تركه والفرار على جناح السرعة. اصطدمت

سيارتهم أثناء الانطلاق بعمود، ثم عادت إلى الخلف قليلا وانطلقت بسرعة فائقة.

شاهدتُ ديدوش واقفا فوق ممتص صدمات السيارة، ويُمسك بإحدى يديه سطح السيارة، ويُشهر باليد الأخرى مسدسا. لما بلغت السيارة المدارة، لفت ذلك المشهد الهوليودي انتباه مستوطن يدعى نافارو، كان من كبار تجار الحلفا في تبسة، فدون رقم تسجيل السيارة، ولعله أعطاه للشرطة وأخبرها عما شاهده.

وبذلك نجا رحّيم بأعجوبة من جماعة عنابة، وتوجه مباشرة إلى محافظة الشرطة القديمة في وسط المدينة.

أما فيما يخصني فقد عدت بشكل عادي مع رفيقي " ق. ع" إلى وسط المدينة، ثم افترقنا. ولكي لا يشك أحد في أمري، مررت بدكان بيع الملابس لشخص يدعى بلقاسم كانت له علاقات جيدة مع المستوطنين، فمكثت عنده قليلا لكي يراني الجميع، وتحدثت معه لبعض الوقت، ثم عدت إلى بيتي.»

وفي ردّه على سؤالي، حول ما إذا كان يعتقد أن رحّيم هو من أفشى سر التنظيم للسلطة الاستعمارية ؟ قال لي السيد **سواعي** أنه سأل بعد الاستقلال كل من رحّيم والهادي مضوي، عما ذكراه للشرطة من معلومات لما التجآ إليها.

فأجابه الأول، أنه أخبرهم أن أناسا مجهولون هاجموه، وأنه أحس بالدوران والغثيان، واحتاج إلى الإسعاف. ولم يزد عن ذلك كلمة واحدة.

وأما الثاني، فأخبره بأنه اختلق لهم رواية، مفادها أن الجماعة التي هاجمتهما قدمت من قالمة، وجاءت لتصفية حسابها مع صهرها رخيم.

وبالتالي يمكننا الجزم بأن جماعة عنابة، هي أول من أفشى سر المنظمة الخاصة للأمن الاستعماري، وليس رخيم أو رجال التنظيم بتبسة، كما هو متداول خطأ بين المؤرخين.

وبحسب السيد سواعي، فإن مراد ديدوش كان ضمن جماعة الخاطفين، وهذا بخلاف الروايات التي قالت بعدم مشاركته في العملية، وإنه اكتفى فقط بمراقبة العملية عن بُعد.

### 3). شهادة السيد سعد السعود أحمد شاوش[1].

ذكر لي السيد سعد السعود أحمد شاوش، أنه استوضح بعد الاستقلال، من السيد رخيم مسألة "مؤامرة تبسة". فأخبره أنه طلب الانضمام إلى صفوف المنظمة الخاصة عند نشأتها، لكن طلبه قوبل بالرفض فاغتاظ من ذلك كثيرا. خاصة وأنه كان يتوفر على مميزات تؤهله للانخراط في

---

[1] هو سعد السعود أحمد شاوش بن البرحي. ولد في الفاتح جويلية 1932 بدوار تازبنت دائرة بئر مقدم ولاية تبسة. نشأ في أسرة بسيطة ومتواضعة، كانت تعيش على تربية الأبقار وبيع الحليب، الذي تعتمد عليه في معاشها. تعلم قبل سن السادسة في الكتاتيب فحفظ القرآن وتعلم الكتابة والقراءة. التحق بمدرسة تهذيب البنين والبنات التابع لجمعية العلماء في مدينة تبسة، وبعد تكوين جيد في اللغة وآدابها والفقه، التحق بمعهد ابن باديس في قسنطينة. حيث زاول به مرحلة التعليم الثانوي. لكن ظروف أسرته المادية لم تسمح له بمواصلة الدراسة واضطرته إلى التوقف والعودة إلى تبسة ودخول عالم الشغل لمساعدة والده. مارس في البداية حرفة إسكافي، ثم ساعاتي وأتقنهما واتخذهما وسيلة لكسب عيشه.
التحق بالثورة بعد اندلاعها بصفة مسبل في مدينة تبسة. واعتقل من قبل ضباط المفرزة العملياتية للحماية (D.O.P) في تبسة، وسجن في مقرها لمدة شهر. حيث تعرض للتعذيب. تمكن من الفرار من زنزانته، والتحق بالثورة في تونس، حيث عمل في السلك المدني التابع لها. ثم التحق بجيش التحرير ككاتب عام للفيلق والكتيبة بالناحية الرابعة، كما التحق بمكتب تكوين الإطارات بالكاف. وبعد إصابته بكسر في رجله اليسرى التحق بقسم التمريض بقيادة الطبيب محمد الصغير نقاش. تلقى في القسم، تكوينا في التمريض ثم التحق بمصلحة الصحة العسكرية بالكاف، وعمل بالعاصمة تونس ممرضا مع الطبيب التيجاني هدام إلى غاية الاستقلال. عين بعد الاستقلال مسؤول التنظيم بقسمة جبهة التحرير الوطني في تبسة، ثم كاتبا عاما للاتحادية ومنسق مكتب التنشيط لمكتب تكوين الإطارات في بودواو. التحق بعد ذلك للعمل بالمكتبة الوطنية بالعاصمة. ثم عاد إلى تبسة، وعمل عضوا في التوجيه والإعلام في محافظة حزب جبهة التحرير الوطني بالمدينة إلى غاية تقاعده. توفي رحمه الله في 04 فبراير 2012

التنظيم، حيث كان يضطلع بمهمة سكرتير في قسم حزب حركة الانتصار بالمدينة، وكان يحسن اللغتين العربية والفرنسية، ناهيك عن ممارسته رياضة الملاكمة[1].

ولما استفسر من بعض القيادات عن سبب رفضه الالتحاق بالتنظيم، أخبروه أن الرفض كان بسبب ضعف بصره، حيث كان يضع نظارات طبية.

وذكر بخصوص الاعتداء الذي تعرض له في تبسة على يد جماعة عنابية، أنه كان في خصام وقطيعة مع **الهادي مضوي**. وأنه تفاجأ في الفترة التي كان سيختطف فيها، من إلحاح السيد **الكامل مضوي** على تحقيق الصلح بينهما، ومن طلب **الهادي** مصاحبته إلى وسط المدينة، ثم الانتقال معه عشيا إلى داره، لحضور عزومة عائلية.

وعندما هما بالخروج من داخل سور المدينة عبر باب شاله. اعترضت طريقهما السيارة القادمة من عنابة، ونزل منها أربعة أشخاص، فتشاجر معهم ودافع عن نفسه. لكن أحدهم ضربه بذراع تدوير السيارة فأفقده وعيه.

صادف أن مر بالمكان في تلك الأثناء، عون أمن فرنسي كان في طريقه إلى بيته بحي "لاكومين"، فشاهد ما حدث، وسجّل رقم السيارة المتوقفة، ثم مر في حال سبيله.

وأضاف السيد **رحّيم**، أن **الهادي مضوي** تظاهر بأنه هو أيضا كان ضحية الاعتداء، وصرخ بأعلى صوته: " النجدة ! النجدة !". ثم انطلق مسرعا إلى مقر محافظة الشرطة القديم في حي الكنيسة، وأبلغ عن الهجوم الذي تعرض له.

---

[1] لقاء أجريته مع السيد سعد السعود أحمد شاوش في بيته في الفاتح جوان 2006.

استنطقت الشرطة السيد حياري في المستشفى، كما ذكر للسيد سعد السعود، ولكنه لم ينطق ببنت شفة. ولما اقتيد إلى محافظة الشرطة، وجد عودة ممطي بيطالية، فنظر إليه وهمس له بالفرنسية: « لم ترد أن تعرفني.»

وأما موقف الإدارة الاستعمارية في المدينة، فقد عبّر عنه تقريرا صادر عن بلدية تبسة، بالقول: « **الاعتداء الذي نفذه حزب الشعب الجزائري في تبسة [الاعتداء على رحّيم] تم التعليق عليه وسبب انطباعا على سكان غليظي الطبع ولكنهم حساسين لتجلي القوة. لقد عادم ذلك الحادث حركة الانتصار ومن المؤسف أن الصحافة لم تبدو في هذا الظرف متحفظة أكثر. فهذه المنظمة السرية التي كانت مجهولة لدى العامة لم تثر لديها سوى شعور بالتعاطف نحو الذين ينظمون أنفسهم جيدا لاستعادة الاستقلال والحرية**[1].»

## 4). ماذا حدث بعد الهجوم على رحّيم ؟

بعد النجاة من الاختطاف، قصد السيدان **رحّيم والهادي** محافظة شرطة تبسة، وقدّم كل واحد منهما شكوى فردية إلى مفتش الشرطة لامي، حيث أبلغا عن الاعتداء الذي تعرضا له. عندئذ فتحت شرطة تبسة تحقيقا في الأمر، وأبلغت جميع مخافر الشرطة على المستوى الوطني عن نوع السيارة ولونها.

ووصفت جريدة ليكو دلجي "*L'Echo d'Alger*"، حادثة تبسة في أحد أعدادها بالقول: « **اختطف قادة في حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في تبسة، أثناء حملة تأديبية، أحد العناصر المستقيلين من**

---

[1] تقرير بلدية تبسة المختلطة –تقرير شهري، 01 – 31 مارس 1950.

هذا الحزب، ونقلوه إلى مكان لإعدامه. تعرضت السيارة التي كان بداخلها "الفدائي" لحادث خطير وتمكن المتمرد من الفرار. حيث ذهب إلى محافظة الشرطة وقص عليهم مغامرته[1].»

وبحسب رواية السيد مسلم، فإن رحيّم: « في البداية، حاول عدم الكشف عن حقيقة الجماعة، خاصة وأن السيد أحمد لورس حذّره قبل ذلك من خطر تعرضه لاعتداء. فذكر للشرطة أن المعتدين عليه إما لصوصا أو مخمورين.

ولكنه صرّح، أمام ضغط مفتش الشرطة عليه، بأن ما حصل له كان من تدبير مضوي الهادي.»

وأضاف: « لقد أثار فشل الجماعة في تنفيذ مهمتها ضجة كبيرة في المدينة. كنت من قبل، أنفذ عمليات اختطاف مع ديدوش لتأديب بعض العناصر في تبسة، ولم يكن يعلم بأمرنا أحد من الناس.»

اتصل السيد مسلم إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، بديدوش ليأخذ منه التوجيهات والتعليمات حول كيفية التصرف إزاء هذه الأزمة، وانتظر منه: « أن يأمرنا بالالتجاء إلى جبال الأوراس أو جرجرة لتفجير الثورة، كما كان يقول لنا ذلك من قبل، ولكنه طلب مني ومن مناضلي تبسة الثوريين بدل من ذلك، الصمود أمام ضربات الشرطة !»

استغرب محدثي من هذا الرد، وقال: « عندئذ تساءلت بيني وبين نفسي، كيف نطالب بالصمود أمام ضربات الأمن الاستعماري، والثورة

---

[1] L'Echo d'Alger, n° 14175, du 21 avril 1950.

كما أكدته لنا القيادة أثناء وجودنا في معسكر كندي سملندو. لم يبق على تفجيرها سوى شهران؟

من هنا يمكنني القول، كما ذكرت آنفا، أننا لم نكن مستعدين أي الاستعداد لتفجير الثورة في عام 1950. ولو فجرناها في مثل تلك الظروف لكانت العواقب وخيمة، ولحلّت بنا كارثة عظيمة، ولعنينا بخيبة أمل كبيرة. فالإمكانات المادية كانت شبه معدومة، والتنظيم كان عاجزا عن توفير السلاح.

فاليوم، عندما أراجع الماضي وأفكر في تلك الفترة بهدوء، وأحلل ظروفها الذاتية والموضوعية، أحمد الله كثيرا على أن الثورة لم تندلع في تلك السنة. كما أعتبر أن حادثة تبسة كانت في صالح الثورة وليس ضدها. حيث أنقذت الشعب الجزائري من كارثة محققة، لأنه كان في ذلك الوقت، غير ناضج بما فيه الكفاية لاحتضان الثورة.»

وذكر المرحوم **محمد بوضياف**، أن مسؤولي المنظمة الخاصة قدّموا حين بدأت حملة اعتقال المناضلين في تبسة، إشعارا لقيادة الحزب، يطلبون في المشورة، فأمرتهم بحرق الوثائق، ووضع القيادة في مأمن ثم الانتظار. فاعتبر تصرفهم هذا تصرفا سلبيا.

وأضاف أنه قرر بعد التشاور مع كل من **مصطفى بن بولعيد**، و**محمد العربي بن مهيدي**، و**مراد ديدوش**، حول العمل الواجب فعله في تلك الظروف، « **الانتظار مع وضع الأسلحة جانبا ... كما قررنا عدم إدماج بعض العناصر الأمنية في المنظمة السياسية مثل أمناء المخازن، وأعوان**

**العمالة، وعناصر المنظمة الخاصة بالأوراس التي مستها أعمال القمع**[1].

وهذا يعني أن قيادة المنظمة الخاصة، لم تكن قادرة على اتخاذ قرار بتفجير الثورة، بالرغم من استكمال المناضلين الثوريين فترة التدريب والتكوين. فالقرار كان في الحقيقة بيد السياسيين وليس بيد الثوريين.

وفي رده على سؤالي عما جرى بعد حادثة تبسة، ذكر السيد **سواعي**، أن القائد **ديدوش** جاء إلى تبسة في اليوم الموالي لحادثة الاختطاف، واتصل به وطلبت منه أن يهيأ نفسه، لأنه سوف يمر به ليلا في حدود الساعة العاشرة والنصف ويصطحبه إلى الأوراس.

### 5). رواية شرطة الاستعلامات العامة بالجزائر.

ورد في تقرير أمني لشرطة الاستعلامات العامة، أن **عبد القادر خياري** والهادي **مضوي**، قد تعرضا لاعتداء من قبل خمسة أشخاص: « ***في مساء يوم 18 مارس 1950، وفي حدود الساعة السادسة والنصف... حاولوا اختطافهما على متن سيارة قوية بعد ضربهما وتخديرهما***[2]».

وأضاف التقرير أن شرطة قسنطينة توصلت، بعد التحقيق في مسألة الاعتداء الذي تعرضا له إلى اكتشاف: « ***منظمة شبه عسكرية في عمالة قسنطينة، وأسلحة حربية ومصالح مفصلية تابعة لها في مناطق مختلفة من العمالة*** ».

كما كشف أن السيد رخيم صرّح لشرطة تبسة بعد خروجه من المستشفى، وتلقيه الإسعافات الأولية للجروح والكدمات التي أصابته نتيجة

---

[1] وضايف، تحضير لفاتح نوفمبر 1954. المصدر السابق، ص. 846-847

[2] د.ع.أ.ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11311، المصدر السابق.

المشاجرة، أنه: « بعدما قدر الموقف، دافع عن نفسه إلى آخر طاقته، حيث ظن أنه كان سيُغتال من قبل مختطفيه. واعتبر من دون شك أنهم ينتمون لحزب مصالي [1]».

ذلك أن السيد رحّيم، كان قد اتخذ موقفا مماثلا لموقف الدكتور محمد الأمين دباغين، ضد سياسة الحاج مصالي المعتدلة في مواجهة الغطرسة الاستعمارية، واستقال مثله من الحزب خلال عام 1949.

وحسب محامي التيار الاستقلالي، السيد عمار بن تومي، فإن بن زعيم وعجامي، العضوين المشاركين في عملية اختطاف رحّيم، قد أقرا بعد اعتقالهما وإخضاعهما للتعذيب والتنكيل بكل ما يعرفانه من وقائع.

وأكد أن بن زعيم قدّم لمحافظ الشرطة لاكوست اعترافات عن المنظمة الخاصة وأفشى له بأسرارها مما سمح له « بتنفيذ اعتقالات واسعة النطاق عبر التراب الوطني [2]».

تؤكد هذه الإفادة بما لا يدع مجالا للشك، أن رحّيم لم يتهم المنظمة الخاصة ولا رجالها، ولم ينبس ببنت شفى عمن يعرفهم من رجالها في تبسة، واكتفى باتهام حزب حركة الانتصار، لأن الشرطة تعلم أنه انسحب منه ووقف إلى جانب الدكتور محمد الأمين دباغين في معارضته لمصالي فمهاجميه كانوا مجهولين بالنسبة إليه.

فالقول بأن رحّيم هو الذي أفشى سر التنظيم للأمن الاستعماري، كلام غير مؤسس وغير موضوعي، ولا يقوم على حجّة أو برهان.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] بن تومي، المصدر السابق، ص. 576

أما السيد **الهادي مضوي**، فقد صرّح للشرطة، بحسب ما ورد في التقرير المذكور: « ...**انه مُكلّف بالبحث عن عياري في متجره والتوجه معه إلى ممر خالٍ ومظلم خارج أسوار تبسة، حيث كان يمكث فوج المعتدين**... **وكشف مضوي أيضا، انه يعرف شخصا يدعى يحي فارس يمكنه تقديم معلومات مفيدة عن المعتدي الخامس**[1]. »

بعد هاتين الإفادتين، أنذرت كل مصالح الشرطة الاستعمارية في الجزائر، وأقام رجال الدرك الاستعماري حواجز في الطرقات، ونُصّبت أجهزة مراقبة.

حاول المسؤول بالنيابة السيد **يحي فارس**، التخفي عن أنظار الأمن، غير انه لم يفلح. حيث اعتقل في يوم 19 مارس 1950، في مشته تبعد ثمانية كلم عن مدينة تبسة. وبعد التحقيق معه: « **اعترف بلا صعوبات تذكر انه عنصر اتصال، ومسؤول التنظيم العسكري والسري للحزب** [في تبسة][2]. »

لم يفصح السيد **فارس**، بالرغم من تعرضه للتعذيب، عن قائد العملية **مراد ديدوش**. حيث ضلّلهم وقال لهم أن اسمه **بن يوسف**. الأمر الذي جعل الشرطة تعتقد أنه السيد **بن يوسف بن خدّة**، وتذكره في تقريرها بهذا الإسم.

لكنّه كشف لهم أن المشتبه به **بن يوسف**، سلّمه بندقيتين قصيرتين، و 140 خرطوشة مخبأة في صندوق، وأن السيد **الهادي مضوي** جلب إليه خمسة خراطيش متفجرة من نوع شدّيت، وخمسة صواعق، وفتيل بكفورد. وكشف أن العتاد خبّأه عند السيد **علي عزيزي** أحد عناصر التنظيم.

---

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.

اقتحمت الشرطة منزل هذا الأخير في حي الزاوية الشعبي، ووجدت الذخيرة في صندوق مطمور. كما عثرت لديه على: « **تعليمة واضحة جدا عن أساليب حرب العصابات، كانت تلقن لفرق حزب الشعب الجزائري** ».

أسفرت حملة التفتيش والاعتقالات في تبسة، بحسب إفادة الشرطة[1]، عن اعتقال 21 مناضل، واحتجاز بندقيتين قصيرتين، ومائة وأربعين خرطوشة، وخمس خراطيش نوع شدّيت، وخمسة صواعق، ومسدس آلي عيار 6/35.

أما بالنسبة للسيد **الطيب مسلم**، فقد اعتقل هو أيضا بعد مدة من قبل رجال أمن تبسة، وعُذّب مثل بقية زملائه للإدلاء بكل ما يعرفه عن التنظيم الثوري. أثناء تواجده في الحجز بمحافظة شرطة تبسة، أخبر زملاءه بأنه قرر الفرار، وطلب منهم اللحاق به إلى جبل قريبة من المدينة، يعرفونه جيدا. وذلك بالرغم من تعليمات **ديدوش** إليهم التي أمرهم فيها بضرورة الصمود أمام الشرطة.

تمكّن السيد **مسلم** بفضل ما تعلمه من دروس نظرية، وخاصة منها درس كيفية التعامل مع الشرطة، من الخروج من مخفر أمن تبسة دون أن يتنبه إليه أحد، ثم اعتصم بالجبال منتظرا التحاق زملائه به. حيث طبّق بنجاح المبادئ الثلاثة وهي: أين ؟ ومتى ؟ وكيف ؟

انتظر زملاءه طويلا في الجبل، لكن لا أحد منهم استطاع الفرار واللحاق به.

---

[1] محافظ شرطة تبسة، مذكرة استعلامات رقم: 3029، مؤرخة في 14 نوفمبر 1955. أ. و. م. ب.

في هذه الأثناء، لجأت سلطات الأمن، نظرا لصغر سن السيد مسلم، إلى اعتقال وسجن والده بدلا عنه، وذلك بالرغم من كبر سنه، وإجرائه عملية جراحية حديثة. فقرّر تسليم نفسه، وإخلاء سبيل والده.

## المبحث الرابع.

## حملة الاعتقالات في صفوف رجال المنظمة الخاصة.

تحركت مصالح الأمن الاستعماري بعنف، بعد كشف أمر المنظمة الخاصة إثر حادثة تبسة، وشنّت حملات اعتقال واسعة في صفوف المناضلين، وداهمت مساكنهم بدون وجه حق، بناء على الظن أو الوشاية.

وبحسب تقديرات أحد المؤرخين الفرنسيين، فإن مصالح الأمن اعتقلت في حملتها تلك 363 مناضلا في المجموع، بينما أجرى القضاء الاستعماري محاكمات جماعية لنحو 252 مناضل[1].

وأشار المحامي **عمار بن تومي**، إلى أن مصالح الأمن الاستعماري تمكنت في ظرف شهرين ونصف، من اعتقال 500 مناضل ثوري من ضمن 1500 مناضل. أي أنها اعتقلت فقط ثلث رجال المنظمة الخاصة[2].

وكان من بين المعتقلين، خمسة من الأعضاء السبع في القيادة العليا للمنظمة، و28 إطارا من ضمن إطاراتها الخمسة والأربعين[3].

فقد سمح الاستغلال الفوري للإفادات المنتزعة عبر الاستجوابات العنيفة للعناصر الموقوفة، بشن مصالح الأمن الاستعماري ابتداء من 19 مارس 1950، حملات اعتقال في صفوف المناضلين الثوريين، وعمليات تفتيش

---

[1] ELBAZ Sharon, *L'avocat et sa cause en milieu colonial. La défense politique dans le procès de l'Organisation spéciale du Mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)*, in: Politix. Vol.16, n° 62. Deuxième trimestre 2003, p. 67

[2] بن تومي، الدفاع ...، المصدر السابق، ص. 50

[3] بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 578

واسعة لمساكنهم، ومصادرة أسلحة ووثائق خاصة بالمنظمة الخاصة شملت في البداية مدن عنابة، قالمة، سوق أهراس، وادي الزناتي، سكيكدة، كما سمندو وميلة.

اعتقل خلال تلك الحملات، العديد من الوطنيين؛ وصودرت كميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة الحربية، ووثائق مهمّة. الأمر الذي مكّن شرطة الاستعلامات العامة من فك ألغاز التنظيم شبه العسكري، وكشف مخططاته التي كانت تهدف إلى اقتلاع جذور الاستعمار الفرنسي من الجزائر.

ذكر السيد **سواعي**، أن جماعة عنابة المكلفة باختطاف رحّيم، اتجهت بعد فشلها في مهمتها، صوب قرية وادي الزناتي عبر طريق عين البيضاء. ولما وصلتها اختبأت عند أحد مسؤولي التنظيم المحليين، وركنت السيارة أمام منزله.

في أثناء ذلك، مرّت دورية للشرطة راجلة بالقرب من المنزل، فشاهدت السيارة، وبعد أن تأكدت من تطابق مواصفاته مع مواصفات السيارة المبلّغ عنها من أمن تبسة، اختبأت في مكان غير بعيد وراقبت المنزل جيدا.

بعد وقت طويل، فُتح باب المنزل، وخرجت العناصر المختبئة، باستثناء **ديدوش** الذي انشغل بحديث مع صاحب المنزل. وما أن صاروا داخل السيارة حتى هاجمتهم الشرطة، وأوقفتهم.

ظل **ديدوش** في المنزل ولم يبرحه، إلى أن غادرت الشرطة المكان ونقلت المعتقلين إلى عنابة. وأثناء التحقيق معهم كشفوا عن أسماء رجال المنظمة الخاصة في كل من تبسة، عنابة، ووادي الزناتي[1].

---

[1] سواعي، المصدر السابق.

وقد أكدت مصلحة شرطة الاستعلامات العامة، هذا القول في تقرير ذكرت فيه أن مناضلين من عنابة اعتقلتهما بالقرب من وادي الزناتي، كشفا لها عن أسماء باقي المشاركين معهم في عملية تبسة، وعن مكان تواجدهم.

وقد مكّنها ذلك، من اعتقال كل من **محمد بن زعيم، وبن عودة** في عنابة، والعثور: « ***... في مسكنيهما على العديد من النصوص التي تهم المنظمة شبه العسكرية للحزب، وكذا ملاحظات عن مصالح الشرطة، والدرك، والحرس الجمهوري أو الجيش***[1]. »

فقد ذكر التقرير أن دورية لرجال الدرك، اكتشفت في الساعة العاشرة والربع من ليلة 18 مارس 1950، سيارة من نوع *أدلر*، متوقفة بالقرب من مفترق طرق وادي الزناتي. فأوقفت اثنين من الرجال كانوا على متنها، وبعد التأكد من تطابق مواصفات السيارة مع مواصفات السيرة المبلغ عنها، اعتقلوها وأرسلوهما إلى تبسة لاستكمال التحقيق.

عثرت الدورية بداخل السيارة على: « ***قارورة كلوروفورم، وقارورة محلول النشادر، وقطن ومِبْرَد كبير استعمل في ضرب خياري***[2]. »

أفصحا الموقوفان بعد التحقيق معهما في تبسة، عن هوية بقية أفراد الجماعة، الذين شاركوا في الهجوم على **عبد القادر خياري**.

وبناء على هذه الإفادة، اعتقل المناضلان العنابيان الفاران، وأرسلا بدورهما إلى تبسة لاستكمال التحقيق. وبعد تعريضهما للضرب المبرح، أفصحا عن اسم زميلهما الخامس، الذي فرّ بمفرده إلى وجهة مجهولة.

---

[1] م ع أ ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11530، المصدر السابق.
[2] المصدر نفسه

اعترف الموقوفون الأربعة بعد الضغط عليهم في مخفر شرطة ... بمشاركتهم في الهجوم على رحيم، وبرّروا تصرفهم بتنفيذ أوامر قيادة حركة ... وادعى أحدهم أنه حصل على مبلغ خمسة آلاف فرنك قدم لتنفيذ المهمة.

من المعلوم أن عناصر المنظمة الخاصة، قد تعلموا أثناء تكوينهم النظري درس: «**كيفية تصرف المناضل أمام الشرطة**»؛ لأجل ذلك سعى المعتقلون أثناء استجوابهم، إلى إقحام حزب حركة الانتصار في القضية، وادعاء البحث عن المال، لكي يتستّرون على المنظمة الخاصة، ولا يكشفون أمرها.

ففي عنابة احتجزت الشرطة القضائية، عند مناضل يدعى رفاس رحوال، ثلاث بنادق قصيرة إيطالية، و320 خرطوشة.

واحتجزت عند مناضل آخر يدعى **علي بن سيد**، بندقية قصيرة. بينما وجدت عند نجار أثاث يدعى **بومزباري**، رشاش ألماني، ومشط مسدس كامل ومائتين وخمسين خرطوشة، وعلبة صيدلية للعناية بالإسعافات الأولية.

كما عثرت على: « ***العديد من الوثائق التي تهم التنظيم الخاص بالمدينة، والتدريب شبه العسكري للمناضلين، وإفادات تهم مصالح الشرطة، والجندرمة، والحرس الجمهوري، والجيش.*** »

بينما وُجدت لدى المسؤول المحلي لحزب حركة الانتصار في وادي الزناتي، بندقية حربية إيطالية، وبندقية قصيرة، وخمسة مسدسات مع الذخيرة.

وقادت في سكيكدة، عمليات بحث: « ***...عن خمس بنادق قصيرة من نوع ستاتي وأربع مئة خرطوشة حصل عليها مؤخرا قائد الفوج شبه العسكري لمنطقة سكيكدة والقل وعزابة - بينما واصلت - التحريات***

---

[1] و.ع.إ.ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11311، المصدر السابق.

بنشاط في كل من كندي سمندو، وتبسة، وبسكرة، وميلة، على ضوء الوثائق التي عُثر عليها وتصريحات المعتقلين المسجلة[1]».

ويتضح مما سبق أن مصالح الأمن الاستعماري ظلت بالرغم من صيدها الثمين، جاهلة لما حققته من إنجاز. فلم تشر في تقاريرها الأمنية إلى اكتشاف المنظمة الخاصة إلا بعد مرور خمسة أيام.

كما يؤكد أن الإفصاح عن سرية التنظيم شبه العسكري لم يكن من مناضلي تبسة، وإنما حصل من مناضلي مناطق أخرى، وردت أسماؤهم في تقاريرها.

## 1). حملة الاعتقالات في الإقليم الشرقي.

في يوم الخميس 23 مارس 1950، اعتقل خمسة مناضلين في قسنطينة، وستة في وادي الزناتي، وعشرون في عنابة، واثنان في سكيكدة، وستة عشر في تبسة، وعشرة في قالمة. وبعد التحقيق معهم في مخافر الشرطة، وانتزاع اعترافاتهم، عرضوا في اليوم 30 من الشهر، على النيابة العامة.[2]

وفي يوم الجمعة 24 مارس، اعتقلت مصالح الأمن بمدينة عنابة كل من محمد بن زعيم، وبن عودة بن مصطفى[3].

ووفقا لتقرير شرطة الاستعلامات العامة المذكور أنفا، فإن شرطة عنابة عثرت، بعد تفتيش مسكنيهما، على العديد من النصوص التي تهم المنظمة شبه العسكرية، وكذا ملاحظات عن مصالح الشرطة، والدرك، والحرس الجمهوري والجيش الاستعماري.

---

[1] المصدر نفسه.
[2] م.ع أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 11936، المصدر السابق.
[3] المصدر نفسه.

وذكرت من بين تلك الوثائق: «كراس مخطوط باليد موسوم: "قضايا سرية ونشطة" تحت تصرف الحزب، مخصصة لتحرير الجزائر».

وفي اليوم نفسه، اكتشفت الشرطة القضائية بالتنسيق مع شرطة الاستعلامات العامة المحلية تنظيم المنظمة الخاصة بدائرة بجاية؛ وذلك إثر عمليات تفتيش لمنزل المدعو رشيد علي باشا، مسؤول دائرة بجاية عن حزب حركة الانتصار.

وقد كانت دائرة بجاية تتبع ولاية سطيف في التقسيم الإقليمي للحزب، وتضم أربع قسمات هي: قسمة جيجل، قسمة بني وغليس، قسمة تازمالت وقسمة مشدالة.

فاعتقلت أعضاء المجموعة شبه العسكرية لقسمة تازمالت التي كان يديرها المستشار البلدي تيتوح. في حين فرّ من قبضتها شخص يدعى صالح كان مكلفا بالاتصال مع الهيئات العليا للمنظمة في مدينة الجزائر[1].

وأشارت إلى أن التعرّف على هيكلة المنظمة شبه العسكرية في دائرة بجاية، قد تم بفضل إفادات المعتقلين وبخاصة منهم المسؤول السيد رشيد علي باشا. حيث حدّد درجة التدريب العسكري التي بلغها المناضلون الثوريون، وكشف عن التقنيات المختلفة التي تدربوا عليها في عمليات التمويه وحرب العصابات؛ وتمارين الرماية التي كانت تتم عادة ليلا، في كل 15 يوم أو 20 في ناحية تازمالت. كما عثرت لديهم على أسلحة حربية.

ووفقا لتقريرها، فإن هيكلة المنظمة الخاصة في دائرة بجاية، كانت تتشكل من قسمتين، واحدة في تازمالت والأخرى في بني وغليس.

---

[1] م. ع. أ. ج، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12786، الجزائر في 6 أبريل 1950.

وكانت قسمة تازمالت مقسمة إلى تازمالت وسط، وتضم شعبة، وفوجان، وثمانية خلايا. ثم ناحية تازمالت التي كانت بها شعبة واحدة، وثلاثة أفواج، وعدد غير محدّد من الخلايا.

بينما كانت قسمة بني وغليس مقسمة إلى بني وغليس وسط، وتضم شعبة واحدة، وثلاثة أفواج، وعدد من الشعب. ثم ناحية بني وغليس، وتتكون من مجموعتين مرتبطتين مباشرة بالقسمة، تضم سبع خلايا[1].

كما اكتشفت تحريات الأمن تنظيما شبه عسكريا في ناحية آذكار بجاية. حيث اعتقل مسؤول الفوج ويدعى **العربي بن محمد معسول**، واثنان من نوابه وثلاثة مناضلين. وأودع الجميع الحبس بتهمة "*المساس بالأمن الخارجي للدولة*"[2].

وفي نهاية شهر مارس، اعتقل عشرة مناضلين ثوريين ينتمون لقسمة المنظمة الخاصة في تازمالت[3].

وفي يوم الثلاثاء 4 أبريل، اعتقل ستة من مناضلي المنظمة الخاصة بجيجل، بتهمة "*دسائس ضد مصلحة الأمة*"، وجهها لهم قاضي تحقيق محكمة عنابة، الذي كُلّف بتركيز الملاحقات من هذا النوع في منطقة الشمال القسنطيني.

وبعد استجوابهم، تم التعرف على قادة المنظمة شبه العسكرية بجيجل، وهيكلتها القاعدية. حيث كشفوا عن أن التنظيم كان يشرف عليه مساعد طبيب أسنان، بمساعدة مناضلين اثنين. وكان يتشكل في قرية الشقفة من فوج

---

1) م ع ا ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، الجزائر في 15 ابريل 1950.
2) م ع ا ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12279، الجزائر في 1 ابريل 1950.
3) المصدر نفسه

وخليتين، وستة عشر مناضلا، وفي قرية الطاهير من ثلاثة أفواج وتسع ... وقيادة وأربعون مناضلا[1].

وبالتزامن مع حملة الاعتقالات في جيجل، اعتقل رجال الأمن الاستعماري مناضلين ثوريين بقسنطينة هما: **رشيد عجالي، وملاح سليمان**، وعثر لديهما على أسلحة حربية.

وقد صرح الأول، وفقا لتقرير الشرطة، بأنه « **ينتسب إلى منظمة الأمن بالحزب، وأنه تلقى بالنظام دروسا عن حرب العصابات** ».

وواصلت مصالح الأمن تحرياتها، وملاحقاتها لرجال المنظمة الخاصة في مناطق عديدة من شرق البلاد، حيث اعتقلت بعد أكثر من نصف شهر 104 مناضلين ثوريين، وصادرت خمس عشرة بندقية، وثلاثة رشاشات، وشاحن رشاش، وسبعة عشر مسدسا، وخمس خراطيش نوع شيديت، وعشر صواعق، وسبع مائة وتسعون خرطوشة بندقية. بالإضافة إلى مصادرة كمية معتبرة من الذخيرة في سكيكدة.

وفي وادي الزناتي أوقفت في الرابع من أبريل، ستة مناضلين ثوريين وصادرت بندقيتين حربيتين، وثلاثة مسدسات.

واعتقلت في اليوم السادس من الشهر نفسه، خمسة مناضلين آخرين اعترفوا بحسب تقاريرها: « **بمتابعتهم تدريبا عسكريا سريا نظمه حزب الشعب، بهدف إعداد جيش لتحرير الجزائر**[2] ».

كما اعترف اثنان منهما بأنهما: « **كُلفا بحفر خنادق وفقا لتصميمات محدّدة، مخصّصة لاستقبال الأسلحة والذخيرة. وأن من**

---

[1] م ع ا ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13021، الجزائر في 13 أبريل 1950.
[2] م ع ا ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12684، المصدر السابق.

المقرر أن تنفذ التصميمات في شهر ماي. وقد قام نصف فوج في إطار هذه العملية، بالتعرف على المواقع ثلاث مرات:

أ) حفر خندق لتخزين السلاح في جبل النسل، داخل بستان عبد الرحيم.

ب) حفر خندق الكفاء ودفاع ضد الدبابات في رأس العقبة، بالقرب من مزارع بولدروعة وشعدان.

ج) حفر خندق الكفاء في عين رقادة، على بعد 1,5 كلم من القرية، لتخزين المؤن.

د) حفر خندق آخر لحشد الجيوش، وتخزين المؤن الغذائية فوق مزرعة "دزوان"، فوق أرض المؤسسة الجزائرية.»

وأضافا، أن أفراد التنظيم كان عليهم عندما يحين وقت تفجير الثورة، مغادرة المدن، والالتقاء في هذه المناطق المختلفة، لتسلّم لهم الأسلحة والمؤن. بعد ذلك، يقومون بفرض حصار على المدينة، وينفذّون فيها هجوما مسلحا للاستيلاء على مكتب البريد، ومخفر رجال الدرك لقطع الاتصالات الهاتفية، والاستيلاء على ما به من أسلحة.

عُرض المعتقلون الخمسة، بعد التحقيق معهم وانتزاع اعترافات منهم، على وكيل الجمهورية بمحكمة عنابة. فأمر بحبسهم بالتهمة ذاتها التي كانت توجه للمناضلين الثوريين، وهي " *المساس بالأمن الخارجي للدولة*"[1].

---

[1] و.ع.أ.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، المصدر السابق.

وفي عنابة، اعتقل أربعة وثلاثون شخصا، واحتجزت أربع بنادق لصيد، و320 خرطوشة، ورشاش ألماني، ومشط مسدس معبأ، و250 خرطوشة ومسدسا.

بينما اعتقل مناضلان في قسنطينة، وصودر منهما مسدسان. أحدهما نوع كولت. واعتقل مناضلان في سكيكدة، وصودرت منهما أربع بنادق قصيرة، ورشاشان، وثمانية مسدسات، وكمية كبيرة من الذخيرة. كما اعتقل تسعة عشر مناضلا في قالمة، وصودر منهم مسدس عيار 35/6.

وفي بلدية كندي سمندو، اعتقل أربعة مناضلين؛ وفي بجاية اعتقل أربعة عشر مناضلا؛ وفي جيجل اعتقل ستة مناضلين. بينما صودر مسدس في بلدة وبندقية حربية وثمانون خرطوشة في سوق أهراس[1].

وفي اليوم الخامس من شهر ماي، عثرت مفرزة درك عنابة في حملة التفتيشية، على صندوق حديدي به 473 خرطوشة عيار 12 ملم لمسدس نوع كولت طومسون؛ وست خراطيش عيار 9 ملم لرشاش نوع ستين؛ وتسع وعشرون خرطوشة عيار 6 ملم، وبندقية حربية إيطالية في حالة سيئة للغاية.

كما عثرت في أخدود غير بعيد عن مكان وجود الصندوق، على بندقية حربية إيطالية عيار 6,5 ملم، محفوظة في حقيبة[2].

وفي 11 من ماي، داهم رجال الأمن مخزنا لأحد المناضلين يدعى عمار جرودي، فاعتقلوه مع اثنين من أبنائه. وبعد التفتيش، عثروا في أرضية المخزن على صندوق خشبي كان مطمورا، وجدوا بداخله قطع أسلحة وذخيرة مؤلفة من: رشاش أمريكي نوع طمسون، ومسدسان نوع كولت، ومسدس

---

[1] م ع أ ج: ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12786، الجزائر في 6 أبريل 1950.
[2] م ع أ ج: ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17198، الجزائر في 28-29-30 ماي 1950.

ونس نوع سانت إتيان، وشاحن مسدس فارغ، وشاحنا رشاش بجهاز نوع طمسون، مع 660 خرطوشة[1].

كما اعتقل في اليوم ذاته ببسكرة، مناضل يدعى **محمد عساني**، كان يعمل خياطا، ويضطلع بمهام مسؤول على لخلية حزب حركة الانتصار. حيث وجهت له تهمة الانتساب لـ: «*تنظيم عسكري سري*[2].»

وفي اليوم 24، نفذت الشرطة عمليات تفتيش طالت منازل سبعة مناضلين ثوريين بسكيكدة، « **بناء على تفويض من قاضي تحقيق محكمة المدينة وفي إطار العمليات الجارية حاليا بهدف الكشف عن المنظمة شبه العسكرية لحركة الانتصار – حزب الشعب**[3].»

وبعد التحقيق والتفتيش، عثرت لدى ثلاثة منهم على مسدسات وصواعق، بينما وجدت مستندات تخص حزب حركة الانتصار لدى الأربعة الباقين. أحيل الجميع على القضاء الاستعماري، وحكم قاضي التحقيق المفوض، على الثلاث الأولين بالسجن النافذ، بتهمة "*حيازة أسلحة خاصة غير شرعية*". في حين لم يتخذ أي قرار في حق البقية[4].

واصلت الشرطة المحلية تحرياتها في مدينة سكيكدة، للبحث عما أسمته: «*أنشطة شبه عسكرية وطنية في الجزائر*». فاعتقلت في 25 من ماي، ستة مناضلين ثوريين بتهمة " *حيازة أسلحة غير شرعية*"، وبعد التحقيق معهم، عرضتهم على القضاء الاستعماري، فسجن منهم خمسة، وأخلى سبيل واحد

---

(1) م ع أ ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15487، الجزائر في 12 ماي 1950.
(2) المصدر نفسه.
(3) م ع أ ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17021، الجزائر في 25 ماي 1950.
(4) المصدر نفسه.

منهم لأنه بحسب ما ورد في التقرير الأمني: « كان من كبار مقاتلي الحرب العالمية الثانية.»

كما اعتقلت أربعة مناضلين آخرين، كان من بينهم مستشاران ببلدية سكيكدة هما: تومي، وحمر العين. وذكرت في تقريرها أنها عثرت على مستندات تخص المنظمة الخاصة لدى ثلاثة منهم، وبعد التحقيق معهم أحالتهم على النيابة العامة التي وجهت لهم تهمة " المساس بأمن الدولة"، وقضت بسجنهم[1].

وفي اليوم 26، اعتقل المدعو: **موسى بوغراسة**، الذي كان على علم بتهمة « الانتساب للتنظيم شبه العسكري للحزب»؛ وبعد التحقيق معه أحيل على القضاء الذي حكم بسجنه بالتهمة نفسها[2].

وفي 27 جوان، أودع المناضل **بلقاسم بن أحمد مزهودي**، القاطن بقرية أوكس الحمامات التابعة لبلدية تبسة، السجن بتهمتي: « المساس بأمن فرنسا»، و « الانتساب إلى المنظمة الخاصة[3].»

كما اعتقلت مصالح الأمن المحلية بقرية الذرعان في اليوم ذاته بعنابة، مناضلا في حزب حركة الانتصار من تلك القرية، بحجة حيازته منشورا بعنوان: « القمع الحالي سيفشل مثل سابقيه».

وبعد التحقيق معه كشف لها عن تشكيلة خلية الحزب، وعن مسؤولها الذي كان يعمل مستشارا بالبلدية. كما كشف عن اجتماعات كانت تُعقد بانتظام في القرية برئاسة المستشار، الذي: « **كان يوصي المناضلين**

---

[1] م ع إ ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17065، الجزائر في 26 ماي 1950.
[2] م ع إ ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17198، المصدر السابق.
[3] م ع إ ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23054، الجزائر في 28 جوان 1950.

**بالامتناع عن التحدث إلى الفرنسيين، وبوجوب الاتحاد لطردهم، وأنهم سيضطرون قريبا إلى الرحيل بالقوة.»**

كما كشف أن: « **الأموال التي جمعها الحزب كانت مخصصة، وفقا لتأكيدات القادة المحليين، لشراء أسلحة سوف تُستعمل عندما تأتيهم الأوامر**[1].»

وعلمت شرطة الاستعلامات العامة بباتنة من أحد مخبريها، أن قيادة الحزب في المدينة، كلّفت مناضلين وطنيين بربط اتصالات مع العسكريين في النواحي، وبخاصة منهم المجندين الشباب، بهدف الحصول على معلومات عسكرية متنوعة.

حيث طرحوا عليهم بعض الأسئلة الدقيقة مثل: « ***ما هو تجهيزك ؟ ما هو عدد السيارات المصفّحة التي هي في الخدمة حاليا ؟ ما هو عدد الجنود في الفوج ؟ ما هو طول موجة جهاز راديو المقاطعة***[2].»

كما أنهم سعوا إلى الحصول على خرائط من نوع خرائط قيادة الأركان، ومناظير ... الخ. وقد وضعت تحت تصرفهم أموالا للسماح لهم باقتناء ما يحتاجونه.

وبحسب مصالح الأمن الاستعماري، فإن المناضلين الثوريين في ناحية باتنة، كانوا يتوفرون على العديد من المراجع العسكرية الخاصة بالتدريب على الأسلحة ومعارك الالتحام، جُلبت من مدرسة ضباط الصف بشرشال. حيث نقلت أولا إلى مدينة الجزائر ثم إلى باتنة عبر شبكة من الوطنيين.

---

(1) م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23157، الجزائر في 30 جوان 1950.

(2) المصدر نفسه.

وكانوا منظمين فيما أسمته "خلية إرهابيين"، قائدها بات معروفا لدى مصالح شرطة الاستعلامات العامة، لكنها لم تذكر اسمه، مما يجعلنا نرجح أن يكون هذا الكلام مراوغة من مسؤولي هذه المصلحة لطمأنة قياداتها العليا بأنها متحكمة في الوضع.

وأشار أحد التقارير الأمنية إلى وجود: « مركز سري للمنظمة في العسكرية» في الأوراس، كان يعمل بشكل منتظم جدا بالقرب من ناحية منعة؛ وأن مناضليه كانوا يجتهدون في تطوير معارفهم العسكرية، تحت غطاء النشاط الكشفي في تلك الناحية[1].

وتوقع أن يتولى في القريب العاجل، مسؤول حزب حركة الانتصار بخنشلة قيادة المنظمة الخاصة في ناحية باتنة – خنشلة.

حيث أشارت مصالح الأمن الاستعماري أنها حصلت على معلومة مفادها أن: « *رقيب مدفعية ميدان من سكان ناحية باتنة، كان قد شارك في حرب الهند الصينية، ربط اتصالات مع عناصر وطنية، وزودها بنموذج لقنبلة تخريبية، من النوع المستعمل من قبل جيش الفيات-منه*[2]».

واختتم التقرير بالتأكيد على عدم العثور على أي مخزن للأسلحة في ناحية باتنة – لمبيز.

يؤكد هذا الاعتراف من مصلحة شرطة الاستعلامات العامة، بعدم عثورها على أية أسلحة في تلك الجهة، نجاح القائد **مصطفى بن بولعيد** في

---

[1] م ع ا ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25249، الجزائر في 21 جويلية 1950.
[2] المصدر نفسه.

جماعة الثوار الذين أعدهم ليوم الحسم مع المحتل الفرنسي في منطقة نفوذه بالأوراس، وتأمين مخابئ الأسلحة التي جمعها لتفجير الثورة[1].

وزع رجال المنظمة الخاصة في ناحية قسنطينة، بعدما التجؤوا إلى معاقل الأوراس فرارا من الملاحقات الأمنية، بين مختلف دواوير المنطقة. فعلى سبيل المثال وضع رابح بيطاط في إقليم قبيلة الطوابة، وعبد السلام حباشي و الأخضر بن طوبال في فرقة بني بوسليمان[2].

## 2. موقف الفاعلين السياسيين في تبسة من حملة الاعتقالات.

عرفت تبسة بعد حملة الاعتقالات التي طالت رجال المنظمة الخاصة، نشاطا سياسيا كبيرا، نتيجة حملة الانتخابات البلدية والنيابية التي جرت في عام 1951. فقد استغل المشاركون في الاجتماعات الخطابية، سواء من المرشحين أو من الحاضرين البارزين، الفرصة للتنديد بحملة الاعتقالات، والدعوة إلى إطلاق سراح المناضلين التبسيين الواحد والعشرين.

وبالرغم من امتناع حزب حركة الانتصار في بداية الأمر، عن المشاركة في الانتخابات، إلا أن مناضليه في قسمة المدينة حضروا مختلف فعاليات تلك اللقاءات السياسية بكثافة. واستغل بعض المسؤولين المحليين الفرصة، للتعبير عن رأيهم فيما كان يتعرض له حزبهم من مؤامرة، على أيدي السلطات الأمنية الاستعمارية.

---

[1] ذكر أحد المؤلفين الفرنسيين أن مصلحة درك باتنة أبلغت في أحد تقاريرها مؤرخ في 27 جوان 1947، عن تورط بن بولعيد في شراء أسلحة، ولكنها لم تقدم أدلة دامغة عن الإدعاء. أنظر:
MORIZOT Jean, *L'Aurès ou le mythe de la montagne rebelle*, L'Harmattan, Paris 1991, p. 200

[2] Daho Djerbal, « Dissonances et discordances mémorielles. Le cas des Aurés (1930-1962)» , L'Année du Maghreb [En ligne], IV | 2008, mis en ligne le 01 octobre 2011, consulté le 06 mars 2014. URL : http://anneemaghreb.revues.org/438 ; DOI : 10.4000 / anneemaghreb.438

كما دافع الحزب الشيوعي خلال حملته الانتخابية، عن معتقلي المنظمة الخاصة من أبناء تبسة، وفضح السياسة القمعية للإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين. ونجد في تقارير شرطة الاستعلامات العامة، الكثير من المعلومات عما دار في تلك الاجتماعات، التي جرت في قاعة سينما "كوليزي" بتبسة.

فقد أشار محافظ شرطة تبسة في أحد تقاريره، إلى أن السيد أحمد نقريشي، رئيس قسمة الحزب الشيوعي بالمدينة، **« ذكر في الكلمة التي ألقاها في الاجتماع العام، الذي نظمته القائمة الشيوعية في 28 ماي 1951، بمؤامرة حزب الشعب التي تركت 21 أسرة حزينة في تبسة، وطالب بالتظاهر للحصول على إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووزع مناشير على الحاضرين تطالب بإطلاق سراح المعتقلين الـ 143 في عنابة[1]. »**

كما عاتب في كلمته، التي ألقاها أمام وزير العدل الفرنسي السابق "روني مايير"[2]، خلال تنشيطه حملة لصالحه في تبسة، على إبقائه 147 سجينا سياسيا جزائريا في سجن عنابة، منهم 21 مسجونا من تبسة إثر اكتشاف المؤامرة المزعومة كما قال[3].

وأما مرشح الحزب الشيوعي السيد العيد العمراني، فقد اتهم الأمن الاستعماري بالكيد لمعتقلي تبسة الثوريين. حيث قال: **« لن نكون رجالا إذا ما تركنا رجالا ماكرين لا إيمان لهم يرتكبون مظالم، ونترك 143 من بين**

---

[1] محافظ شرطة تبسة، تقرير خاص رقم: 53/S، مؤرخ في 29 ماي 1951، أ. و. م. ب.

[2] روني جويل – سيمون مايير (1895 – 1972)، رجل أعمال وسياسي فرنسي من أسرة بورجوازية يهودية. ناضل في صفوف الحزب الراديكالي الاشتراكي. انتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن عمالة قسنطينة خلال الفترة 1946 – 1955، ورئيس مجلس عام قسنطينة ( بين 1949-1951 و 1953-1955) تولى عدة مناصب وزارية منها المالية والدفاع والداخلية. عين رئيسا لمجلس الوزراء الفرنسي خلال الفترة من 8 جانفي 1953 إلى 28 جوان 1953.

[3] محافظ شرطة تبسة، تقرير خاص رقم: 54/S، مؤرخ في 31 ماي 1951، أ. و. م. ب.

**أفضل شبابنا في السجن، والذين سيحالون عما قريب على محكمة عنابة من السهل أيضا إخفاء أسلحة وذخيرة، واتهام شبابنا الذين تحتاجهم الجزائر كثيرا، بأنهم أصحاب هذه المخزونات**[1] ...».

وأشار تقرير أمني آخر، إلى أن مرشح الحزب الشيوعي الجزائري لانتخابات الجمعية الوطنية، المدعو **بالومبا**، ضمن **قائمة الاتحاد الديمقراطي المناهض للفاشية**، ندّد أثناء إلقاء كلمته في الاجتماع العام الذي جرى بتبسة في 2 جوان 1951، بنسج النظام الاستعماري، مؤامرة مزعومة ضد 143 مناضلا ثوريا بشرق البلاد، بما فيهم المناضلين التبسيين الـ: 21، وتعريضهم للقمع في السجن.

وتوقّع أن يعرفوا نفس المصير الذي عرفه المناضلون المعتقلون في بجاية ووهران[2].

وكان يهدف من وراء هذا الكلام، إلى إدانتهم بالتهمة ذاتها التي اجتهد القضاء الاستعماري، في إلحاقها بالمناضلين الثوريين المعتقلين وهي: "*المساس بالأمن الخارجي للدولة*"، والحكم عليهم بالسجن لمدّة لا تقل عن سنتين، ودفع غرامة مالية فردية بمئات آلاف الفرنكات.

بينما طالب قيادي شيوعي آخر، يدعى **عمار محجوبي** في اجتماع محلي للحزب في جوان 1951، من الحضور الذين بلغ عددهم بحسب تقرير الشرطة 1200 شخصا، « ***الموافقة برفع اليد اليمنى كدليل على إرسال***

---

[1] المصدر نفسه.

[2] محافظ شرطة تبسة، تقرير خاص رقم: S/55، مؤرخ في 3 جوان 1951، أ. و. م. ب.

لله زعيمنا ... أطلب منكم جميعا أن تكونوا على رأي واحد للمطالبة بإطلاق سراحهم[1].»

لم تقتصر حملة الاعتقالات في تبسة على المناضلين الثوريين، بل طالت أيضا بعض المناضلين والقادة السياسيين في حزب حركة الانتصار بالمدينة.

حيث اعتقل مناضلان سياسيان من تبسة، هما: **أحمد مضوي**، **وشعبان سعداني**، ونقلا إلى سجن عنابة.

كما اعتقل المسؤول عن قسمة حزب حركة الانتصار بتبسة، والفائز في الانتخابات البلدية لعام 1947، السيد **محمد العمري**، المدعو حمه[2].

---

(1) محافظة شرطة تبسة، تقرير خاص رقم: S/ 60، مؤرخ في 12 جوان 1951، أ. و. ج. ب.

(2) محمد العمري بن السعيد، يدعى "حمه". ولد في 13 نوفمبر 1899 بتبسة. يشبه كثيرا في سحنته الحاج ... لتسعة أطفال. كان يقطن في حي البازيليك. زاول تعليمه الابتدائية بمدينة تبسة. جند بعد نشوب الحرب العالمية الأولى لمدة 3 سنوات (1918-1921). اشتغل رئيس فرقة أساسي بمؤسسة سكك حديد الجزائر. كان يستغل وظيفته في تسلم صحافة حزب الشعب - حركة الانتصار، التي كانت ممنوعة من التداول بقرار من السلطات الاستعمارية، وتوزيعها على المناضلين في تبسة.
انتخب في عام 1935 مستشارا بلديا بتبسة وظل إلى غاية حل المجلس البلدي في عام 1939. وفي عام 1936 انخرط في صفوف الحزب الشيوعي وناضل فيه لبضعة أشهر. انخرط في صفوف تكتل أحباب البيان والحرية منذ تأسيسه. انتخب في عام 1946، عضوا في المجلس البلدي لتبسة. انخرط في صفوف حزب حركة الانتصار منذ تأسيسه وصار عضوا في مكتبه المحلي. وفي عام 1947، انتخب رئيسا لبلدية تبسة عن حزب حركة الانتصار، وكان من الجزائريين القلائل الذين بلغوا هذا المنصب. ثم صار مسؤول قسمة الحزب في تبسة.
أثار نجاح السيد العمري، وتوليه منصبا حساسا في إدارة شؤون الجزائريين، مخاوف السلطات الاستعمارية، لذا عمدت إلى حل مجلس بلدية تبسة في العام الموالي. لكنه لم يفشل، وترشح مجددا في عام 1948 لعضوية مجلس الشيوخ الفرنسي، غير أن الحظ لم يحالفه. نظم السيد العمري خلال سنوات 1948 - 1950 اجتماعات ومظاهرات باسم حزب حركة الانتصار في تبسة وشارك في أخرى بعنابة وقسنطينة. تنازل عن أحد المساكن الثلاثة، التي كان يملكها في تبسة، لصالح " مدرسة الهدايا" التابعة لحزبه. عينته قيادة الحزب في عام 1952، على رأس ولاية قسنطينة التابعة لها. وفي شهر نوفمبر من السنة ذاتها، قاد مظاهرة أمام محافظة شرطة تبسة احتجاجا على اعتقال 4 من المناضلين المحليين بسبب لصقهم إعلانات تنديد ... صار في عام 1954، عضوا باللجنة المركزية للحزب، ومسؤول قسمته بتبسة.
بحثت عنه مصالح الأمن الاستعماري في جوان 1954، واتهمته بـ: " *الإشراف على شبكة إرهابية* تنشط بين تبسة وتونس، وربطه اتصالات في جويلية، بين حزبه وبين الثوار التونسيين، وترتيبه اتصالا مباشرا أوليا في ديسمبر من السنة نفسها، بين مجاهدي الأوراس والثوار التونسيين في المنطقة الحدودية" الذين اعتقل في 6 نوفمبر 1954، في إطار إجراءات أمنية احترازية استهدفت المسؤولين الوطنيين المحليين. كما اعتقل في مطلع شهر ديسمبر 1954 للتحقيق معه، ثم أخلي سبيله بعد خمسة أيام. اعتقل ثانية في يوم 22 من الشهر نفسه، في إطار عملية أمنية باسم: " برتقالة مرة" بتهمة " *المساس بالأمن الخارجي للدولة*" مثل في 28 جويلية 1955، أمام محكمة جنايات قسنطينة ضمن القضية التي اصطلح عليها باسم: "قضية الـ 53". حيث اتهمته مصالح الأمن الاستعماري بتنظيم أول اتصال في ديسمبر 1954 بين

"المساس بالأمن الخارجي للدولة"، فيما عرف بـ "قضية 53"، وأودع السجن، ولم يخرج منه إلا في 11 أوت 1955[1].

حيث أدين بتهمة

**3) حملة الاعتقالات في الإقليم الأوسط.**

تكلف مسؤول شرطة الاستعلامات العامة بمدينة الجزائر، بعد عمليات الاعتقالات والمصادرة، التي نفذتها مصالح الأمن في شرق البلاد، بإجراء سلسلة تحقيقات في الدوائر الست لعمالة الجزائر، بهدف البحث عن مناضلي المنظمة الخاصة، ومخازن السلاح، وأدوات الدعاية ووسائلها التي قد تكون بحوزتهم.

وقد أسفرت العملية ميدانيا، بحسب تقرير للشرطة، عن اعتقال أربعة مناضلين ثوريين في دائرة الجزائر، كان من ضمنهم **علي عبد الحميد**، المدعو **سيد علي**[2]، الذي عُثر لديه بعد تفتيش دقيق لمسكنه على المستندات والوثائق التالية:

- قوائم بأسماء المناضلين في التنظيم شبه العسكري؛ وثيقة مرقونة أثبتت اهتمامه بـ: "رجال المقاومة" في بلاد القبائل - كرّاس به ورقة من كتاب فرنسي موسوم: "*النظام الشيوعي في ألمانيا وتاريخه*"، تحدّد بعض تقنيات العمليات التخريبية - ثلاثة بيانات استعلام عن مجمّعات مراقبة الكهرباء اللاسلكية.

ثم السيد **عبد القادر بودة**، الذي كشف للشرطة بعد اعتقاله بأنه **« مناضل نشط في حزب الشعب السري، الذي كان يتزعمه كما ذكر،**

---

مجاهدي الأوراس وثوار الحدود التونسية. أخلي سبيله في 11 أوت 1955. توفي رحمه الله في 5 جوان 1964.

[1] محافظ شرطة تبسة بالنيابة، تقرير رقم: S/197، مؤرخ في 16 أوت 1955. أ. و. م. ب.

[2] سجن هذا المناضل في سجن البليدة، ثم أطلق سراحه مؤقتا في مطلع شهر سبتمبر 1950.

**كل من احمد بودة، عبد الحميد سيد علي، وحسين لحول. كما افصح عن وجود مختبر لصنع بطاقات تعريف مزورة في شارع "دي شرتر"، يستعمل أختاما جلبها منتخبو الحزب من بلدية الجزائر.»**

وأضاف أنه عمل في تهريب السلاح والذخيرة لحساب الحزب، حيث اشترى خمسة رشاشات، منها واحدة اقتناها حديثا، سلمها كلها لقادة المنظمة الخاصة؛ وأنه شارك في نقل صناديق احتوت على قنابل يدوية وأسلحة متنوعة.

وذكرت شرطة الاستعلامات العامة أنها عثرت، إثر عملية تفتيش مباشرة قامت بها بالقرب من مقبرة إسلامية، على الأسلحة والمعدات التالية: رشاش نوع ستين وشاحنين، ومسدس عيار 35/6، وثلاث قنابل يدوية إنجليزية ذات مربعات، وقنبلة يدوية إيطالية الصنع، وشاحن معبأ برصاص بندقية قصيرة، وشاحن معبأ برصاص إنجليزي، ورداء مع قطعتي قنابل يدوية إيطالية، وشاحن به ثلاث رصاصات بندقية قصيرة، ولفافة مفصلية بها 48 رصاصة لبنادق مختلفة الأعيرة، وظرفان لبنقدية قصيرة، وأربع رصاصات بندقية قصيرة بدون تعبئة[1].

وخلال شهر مارس 1950، ألقت شرطة الاستعلامات العامة التابعة لتزي وزو القبض على أحد عشر مناضل ثوري بمنطقة القبائل، ثم أحالتهم بعد التحقيق معهم، على القضاء الاستعماري الذي أمر بسجنهم بتهم متنوعة[2].

---

[1] م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12989، الجزائر في 9- 10- 11 أبريل 1950.

[2] م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12887، الجزائر في 7 أبريل 1950.

فقد سجن سبعة منهم بتهمة « المساس بالأمن الخارجي للدولة»،

وهم: رابح بن محمد قاسمي؛ وعلي بن محمد علال، السعيد بن

إسماعيل بوديسة، محمد بن سليمان بومغار، فرنان بن محمد حنافي

يحي بن موهوب بويحياوي وسعد محمد المدعو "أرزقي".

بينما سُجن الأربعة الباقون بتهم متعددة، إلى جانب التهمة السابقة،

وهم: السعيد بن محمد مشدل، الذي سجن بتهمة حيازة متفجرات وبارود

صناعة أجنبية بدون رخصة؛ محمد بن قاسم قسيمي، الذي سجن بتهمة

حيازة غير قانونية لأسلحة وذخيرة صيد؛ رزقي بن محمد بوراس، الذي

سجن بتهمة حيازة غير قانونية لأسلحة وذخيرة حربية؛ السعيد بن مرزاق

بويحياوي، الذي سجن بتهمة حيازة غير قانونية لأسلحة وذخيرة حربية.

وقد كان على رأس حزب حركة الانتصار، في دائرة تزي وزو، السيد

حنافي فرنان. ونائبه المباشر السيد كريم بلقاسم. وكان هذا الأخير قد اغتال

الآغا دحمون وحارس بلدي يدعى محمدي، في عام 1947، بذراع الميزان

وحاول تصفية محمد فرحات المدعو علي، أحد زعماء *"التيار البربري"*،

الأكثر نشاطا في القرية. ثم اعتصم بجبال جرجرة إلى غاية اندلاع الثورة

التحريرية.

أشرف السيد حنافي فرنان على تجنيد عناصر للتنظيم شبه الثوري في

منطقة القبائل، اختارهم من مناضلين سابقين، كانوا فارين من وجه المحاكم

الاستعمارية، ومعتصمين بالجبال في بوبْرَاك وعزازقة[1].

قسمت قيادة المنظمة الخاصة دائرة تزي وزو إلى ثلاث مناطق هي:

---

[1] م ع إ ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12279، المصدر السابق.

- **منطقة الناصرية – برج منايل**: عُين على رأسها السيد **عمار أوعمران** الذي كان قائد العمل المباشر لحزب الشعب – حركة الانتصار في منطقة القبائل، ومحكوم عليه مرتين بالإعدام.

- **منطقة دلس**: عُين عليها **عمار حدّاد**، الذي كانت مصالح الأمن تعده: «*أحد العناصر المتشدّدة جدا في المد الإرهابي لعام 1945، وأحد المشاركين في الهجمات المسلحة التي طالت الأعيان المسلمين المحليين*.»

وذلك في إشارة، إلى ردود فعل الوطنيين الجزائريين على مجازر 8 ماي 1945، التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية في حق بعض الجزائريين العزّل.

- **منطقة تقزيرت**: عُين عليها **علي ربيع**، الذي كان ينعت بأنه: مقاوم خطير[1].

وفي الثامن من أبريل، اعتُقل خمسة مناضلين ثوريين في مدينة خميس مليانة[2].

وفي اليوم 11، اعتقلت شرطة الاستعلامات العامة التابعة لمدينة الجزائر، مناضلا في المنظمة الخاصة ببلدية قصر البخاري، وبعد التحقيق معه احتجزت لديه الأسلحة والذخيرة التالية: رشاش ستين و 47 رصاصة، وقرابينة إيطالية و 42 رصاصة، وثلاثة صناديق بها خراطيش شديت، و 100 صاعق، وعشرون لفيفة من فتيل التفجير بريكفور، وصواعق لقنابل

---

(1) المصدر نفسه.

(2) و ع أ ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 12989، المصدر السابق.

مضادة للدبابات، وقنبلة يدوية، ومستندات ضد المصالح الاستعمارية، ك...
من ضمنها مخطط وإحصاء لعدد ثكنات الدرك الاستعماري[1].

وفي اليوم الموالي، أصدر قاضي التحقيق بمحكمة تزي وزو مذكرة ...
في حق كل من عبد القادر بودة، ومحمد طُهاري من البليدة، وجيلالي
رجيمي وعبد الحميد علي بن محمد، بتهمة « المساس بالأمن الخارجي
للدولة[2].»

وفي اليوم 13، اعتقلت مصالح الأمن بالبرواقية، مناضلا ثوريا يُدعى
عبد الرحمان فرحات، وذكرت أنها عثرت لديه بعد تفتيش مسكنه على ...
اعتبرته في تقريرها: « **وثائق ذات أهمية خاصة تتعلق بالمنظمة الخاصة**
**منها مخطط للمدينة محدّد فيه موقع النقاط الحساسة، ووثائق مختلفة**
**تتعلق بالتدريب العسكري، وتصميم خاص بالمنظمة شبه العسكرية**
**ونص دروس في المقاومة، ... الخ**[3].»

وفي اليوم الموالي، عثرت لديه على خرطوشتين نوع شيديت، ومترين من
الفتيل بطيء الاشتعال نوع بيكفورد[4].

وفي بلدية خميس مليانة، اعتقل مناضل ثوري يدعى **فرميني**، كان
عضوا بأحد أفواج المنظمة الخاصة بالبلدة، وبعد التحقيق معه عثر في بستانه
على صندوق مطمور، احتوى: رشاش ستين مفكّك، وثلاث قنابل يدوية،
وشاحنا رشاش، ومسدس عيار 65/7 نوع ماص، وخراطيش بنادق،
وخراطيش عيار 9 ملم.

---

(1) م ع أ ع: ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13010، الجزائر في 12 أبريل 1950.
(2) م ع أ ع: ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13021، المصدر السابق.
(3) م ع أ ع: ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13032، الجزائر في 14 أبريل 1950.
(4) م ع أ ع: ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، المصدر السابق.

كما عُثر في اليوم 14، بناء على إرشادات من مسؤول على أحد أفواج التنظيم شبه العسكري بخميس مليانة، يدعى **قندوز**، على صندوق مطمور ضم: لُفافتين من فتيل بيكفورد، وثلاثين مفرقعة ديناميت، وخمسين صاعق، وثماني خراطيش عيار 9 ملم، وعلبة بارود أبيض، ومستندات مختلفة باللغة العربية، والفرنسية تتناسب مع التنظيم شبه العسكرية.

وعُثر لدى مناضلا آخر، على: رشاش نوع ستين مع شاحن، وثماني مفرقعات شيديت مع فتيل بطيء الاشتعال، وقنبلة يدوية إنجليزية الصنع، كانوا داخل صفيحة مطمورة في إسطبله[1].

وجاء في أحد التقارير الأمنية، أن الشرطة عثرت في اليوم 15، على كمية من الأسلحة والذخيرة ببلدية البرواقية. تمثلت في: بندقية حربية نوع موزر، وقنبلة يدوية إنجليزية الصنع، وأربع خرطوشات نوع شيديت، و50 رصاصة عيار 9 ملم، وشاحن رشاش ستين، وشاحن مزوّد بقربينة كندية الصنع، وفتيل تفجير بيكفور وقناع للرأس[2].

غير أنّه لم يُحدد المكان الذي عُثر فيه على هذه المقتنيات، ولم يشر إلى أصحابها.

وفي اليوم 21، اعتُقل مناضل ثوري يدعى: **أحمد جلال**، من قبل شرطة الاستعلامات العامة بمدينة الجزائر، في وادي فُضة. حيث وجدت في منزله رشاشا وشاحنا، كان يُستخدم بحسب ما صرح به في تدريب فوج تابع للمنظمة الخاصة في منطقة الشلف.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] م.ع.أ.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13105، الجزائر في 16 - 17 أبريل 1950.

وفي اليوم 24، اعتُقل مناضلا بقرية أم الدروع، يدعى عبد القادر فدان، عُثر في بستانه على بندقية حربية مطمورة نوع موزر[1].

كما اعتُقل في اليوم نفسه، ثلاثة مناضلين في حسين داي بمدينة الجزائر، أحدهما يدعى بن ناصر كركبان، عُثر لديه على مسدس عيار 65/7، ومستندات مختلفة « **ذات نزعة وطنية متطرفة.** »

والثاني يدعى **مسعود حجّاج**، عُثر في مسكنه على: « **متفجرات ومستندات مختلفة، كانت من ضمنها بطاقة بريدية مصورة لجسر الحراش، أشير عليها بالحبر الأحمر، مكان تواجد أربع حفر ألغام.** »

كُتبت على ظهر البطاقة العبارة التالية: « **الألغام ذات الحشو المكثّف لا تصلح أبدا لتدمير هذا الجسر؛ يتطلب الأمر وضع حشوات سطحية.** ».

كما عُثر على ورقة دوّنت عليها قائمة بنوع حشوات المتفجرات المناسبة لتدمير الجدران، والقناطر، والجسور، والدروع، والكبلات، وسكك الحديد، وقطع المدفعية، والهياكل.

هذا بالإضافة، إلى عدّة أوراق عليها تصاميم القنابل اليدوية، والألغام، وقوادح القنابل اليدوية؛ وتصميم حشوة متفجرات مخصّص لقطع قضيب سكّة حديد؛ وآخر مخصّص لتدمير جسر؛ وصواعق، وخراطيش مسدسات، وفتيل بطيء الاشتعال، وقارورات بها مواد كيميائية تستعمل في صنع المتفجرات، وجهاز ناسخ؛ وقنبلتين يدويتين؛ ودليل "*حرب العصابات*".

---

[1] م.ع.ا.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13182، الجزائر في 25 أبريل 1950.

أما المناضل الثالث فيدعى **إدريس**، كان مسؤول ناحية في التنظيم شبه الثوري. عُثر في محلّه على جهاز لحام ذاتي، يُستعمل في تصنيع القنابل اليدوية.

وفي يوم 26، اعتُقل عامل بالبريد، بناء على الإفادات التي انتزعتها شرطة الاستعلامات العامة، من **رمضان عسلة**[1] أثناء التحقيق معه.

وبعد استنطاقه، دلّ عامل البريد على عتاد كان مخبأ في مرفأ الآغا يتألف من: « ***جهاز كامل للإرسال والاستقبال في حال جيدة؛ وجهاز كامل للإرسال والاستقبال من صنع إنجليزي بلا إمداد به ميكروفون، ومبرقة خطية، وميكروفون؛ وعتاد هاتفي من مصلحة البريد؛ ومذكرات وصفية لاستعمال أجهزة إرسال واستقبال، منها واحدة صادرة عن الورشة الصناعية للطيران بالدار البيضاء. بالإضافة إلى تسعة عشر قطعة مُرو بقيمة حوالي ستين إلى سبعين ألف فرنك***[2].»

كما اعتُقل المناضل **مولود بن عمار**، الذي كان يعمل تقني بالمصلحة الصناعية للطيران بالدار البيضاء، والمناضل **عديم اللقب لخضر بن الحاج**، عامل كهربائي بحسين داي في مستشفى نفيسة حمود حاليا، "*باربي سابقا*".

وفي ناحية شرشال، اعتُقل مناضل يدعى **حسين شادلي**، داخل مزرعة المدعو **مولود بن مخلوف**، الذي كان مستشارا بالبلدية. وبعد التحقيق مع الأول تبيّن للشرطة أنه: « ***مسؤول شبكة تواطؤ حزب الشعب الجزائري،***

---

[1] **رمضان عسلة** ولد في 11 أبريل 1926 بايغيل إمولا، ناضل سريا منذ عام 1943، في صفوف حزب الشعب الجزائري المنحل، وتولى رئاسة خلية الحزب ببوغني إلى غاية 1945. ثم انتقل إلى مدينة الجزائر حيث عمل بمصلحة البريد. انخرط في صفوف المنظمة الخاصة في عام 1947. عيّن قائد فوج، ثم مسؤول شعبة الإشارة في التنظيم شبه الثوري. حيث تولى تكوين مناضلين في تقنيات الإشارة بمنطقة الجزائر. ألقي عليه القبض في أبريل 1950، ثم قدّم للمحاكمة أمام محكمة البليدة، لكن أخلي سبيله في خريف 1951 لعدم انتفاء الأدلة.

[2] م. ع. أ. ع، *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 13190، الجزائر في 26 أبريل 1950.

وهي شبكة مكلفة بإنقاذ "رجال المقاومة" من تحريات الشرطة، ويعد رجل المقاومة رقم 12، وشريك في عملية اغتيال الحارس البلدي محمدي، والاعتداء على الآغا دحمون بذراع الميزان[1].»

وفي ليلة 27 أبريل، حاولت شرطة الجزائر، بناء على إفادة من حسين شادلي، اعتقال مناضلَيْن ثوريين كانا مختبئَيْن داخل مزرعة يملكها أحد مناضلي حزب حركة الانتصار، هما: **عمار شرشار، وزياني لوناس** المدعو **حمروني لوناس**. وكان هذا الأخير قد فر من الأمن الاستعماري منذ العام 1945[2].

اشتبك المناضلان مع رجال الشرطة، لما اقتربوا منهما. حيث فتحا عليهم وابلا من الرصاص، أصيب فيه مفتش شرطة بجروح بليغة. عندئذ استدعيت التعزيزات، وفُرض عليهما حصارا مشددا، وطوقا من كل الجهات. إلا أنهما تمكنا بالرغم من كل ذلك من التسلل مع جنح الظلام، والفرار إلى وجهة مجهولة[3].

وفي بحر الأسبوع الأخير من شهر أبريل، اعتُقل عشرون مناضلا ثوريا بناحيتي مليانة وخميس مليانة. أودع سبعة عشر منهم السجن، بينما أُفرج عن البقيّة إفراجا مؤقتا.

وقد أدلوا في تصريحاتهم للشرطة، بمعلومات أفادت، في التعرف على رجال المنظمة الخاصة، وهيكلتها في تلك الجهة، وإجراء مقارنة مع هيكلتها وتنظيمها في باقي جهات الوطن.

---

1 م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13211، الجزائر في 27 أبريل 1950.
2 م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13305، المصدر السابق.
3 م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13226، الجزائر في 28 أبريل 1950.

نذكر من بين أولئك المعتقلين:

- **محمد كلاي**، كان يعمل في المنازعات القضائية، يبلغ من العمر 30 سنة. عُثر لديه على مستندات خاصة بحزب الشعب، ونشرتين من الفيتنام، وخريطة أركان عامة.

صرح أثناء التحقيق معه، بأنه متقاعد من الجيش الفرنسي برتبة رقيب. ولما انضم إلى المنظمة الخاصة، استخدم مهاراته العسكرية في تدريب عناصرها، وتلقينهم دروسا في الرماية، والحركة في الميدان. حيث كان يجري تدريباته بواسطة رشاشات ستين، وقنابل يدوية ومسدسات *بارابلوم* الآلية.

وأضاف أنه شارك في تجنيد أفواج شبه عسكرية، بلغ تعدادها حوالي ستة وعشرين عضوا في مليانة، أو ما يعادل فصيلتين، وذلك بهدف إعدادها للكفاح المسلح في الوقت المناسب لصالح تحقيق الاستقلال.

كما بيّن أن التنظيم شبه العسكري لوحدته، يتشكل من فوج في القاعدة، يضم ثلاثة عناصر وقائد. تليه **الفصيلة** التي تتألف من ثلاثة أفواج وقائد. ثم **الفرقة** التي تتألف من ثلاث فصائل وقائد.

بعبارة أخرى كان التنظيم شبه العسكري في جهة مليانة وخميس مليانة، يضم أربعين مناضلا. وأما الهيكلة على المستوى الإقليمي، فكانت تتكون من **منطقة**، مقسمة إلى **نواحي**.

وبالتالي فإن منطقة مليانة، كانت تضم أربع نواحي هي: ناحية عين زكي، ناحية بنيان، ناحية وادي زبوج وناحية حمام ريغة، مع الدواوير المجاورة لها. كما ضمت منطقة خميس مليانة، نفس عدد النواحي، وهي: ناحية سيدي لخضر، ناحية عريب، ناحية عين الدفلة وناحية روينة.

- **محمد فرنيني**، عُثر لديه على صندوق مخبئ في بستان، ورشاش ستين، ومسدس عيار 65/7، وشاحن مع ذخيرته، وقنبلتين يدويتين.

- **العربي بوعمران**، 35 سنة، كان يعمل في إصلاح الساعات، ويقطن ببلدة مناصرة الكائنة بولاية تيبازة الحالية. عُثر لديه على مسدسين، وذخيرة. صرّح أمام الشرطة أنه كان رقيبا سابقا في قافلة عتاد الجيش؛ وأنه كُلّف من قيادة المنظمة الخاصة بالناحية بتدريب أفواج الصِدّام تدريبا عسكريا.

كان يستعمل في تدريب المناضلين قنابل يدوية، ورشاش ومسدسين. بينما تولى ضباط صف سابقين، تعليمهم كيفية استعمال عتاد الهندسة العسكرية.

كما كشف بأن اثنين من أعضاء تلك الأفواج، كانا مستشارين ببلدية خميس مليانة؛ وقدّم معلومات مشابهة للتي أفاد بها المناضل **محمد كلاي**، حول التنظيم شبه العسكري بالناحية.

- **محمد خيتر**، 25 سنة،كان يعمل أيضا في إصلاح الساعات، ويقطن في بلدة مناصرة. صرّح بأنّه شارك في التدريب العسكري لأفواج الصدّام. وجنّد أفواجا، وشارك في نقل أسلحة ومتفجرات ديناميت.

- **بلكبير عبد القادر**، 25 سنة، كان يمارس نشاطا تجاريا. صرّح بأنه قائد فصيلة في التنظيم شبه العسكري بتلك الجهة، وأنه شارك في نقل أسلحة.

- **خليفة عيسى**، 34 سنة، كان يعمل في منجم زكّار، ويقطن بمدينة مليانة. كان قائد فصيلة، وكان يدرّب عناصره في جبال مليانة. صرّح للشرطة

بأنه: « أتلف كامل الأرشيف بأمر من الحزب منذ " حادثة تبسة"؛ وأنه باع لمحمد كلاي أربعين خرطوشة ديناميت، وعشرة صواعق، وكمية من فتيل المتفجرات[1].»

- **عبد القادر بومدين**، 28 سنة، من سكان بلدة روينة، اتهم بالانتساب إلى المنظمة الخاصة، وحُكم عليه في الثالث من ماي، بالسجن من طرف قاضي تحقيق تزي وزو.

صرّح للبوليس بأنه جنّد رجالا في التنظيم شبه العسكري، وأشرف بنفسه على تدريبهم تدريبا عسكريا. ثم كَلّف من المسؤول العسكري **بلحاج جيلالي** بإدارة التنظيم في ناحية روينة.

وأضاف، أنه كثيرا ما تلقى تعليمات مباشرة من قائد المنظمة الخاصة، الذي كان يجتمع به وهو مقنّع الرأس[2].

وفي **مدينة الجزائر**، أوقف في عين الحمام المدعو **عمار ولد حمودة**، مسؤول المنظمة الخاصة بناحية الجزائر. وقد كان متابعا قضائيا منذ عام 1949، بتهمة « *المساس بسيادة فرنسا* »، ومحكوم عليه غيابيا بالسجن لمدّة سنة.

ذكر السيد **ولد حمودة** أثناء التحقيق معه، أنه عضو في المنظمة الخاصة بصفة مسؤول المصلحة العامة، ومكلّف على وجه الخصوص بـ: " شبكة التواطؤ ".

كما كشف عن تكليفه، بعد خضوعه لتربص خاص بالتدريب العسكري في عام 1949، بإنشاء شبكة من الملاجئ، يمكن أن يأوي إليها

---

1 م.ع.إ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 14036، الجزائر في 5 ماي 1950.
2 م.ع.إ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15369، الجزائر في 10 ماي 1950.

المناضلون الملاحقون من طرف الأمن الاستعماري. وصرّح أنه أنشأ مراكز إبدال في الشلف، وروينة، وخميس مليانة، وزكار وجندل.

وأضاف أنه كُلّف أيضا في عام 1949، وبالاتفاق مع مسؤول مصلحة صناعة المتفجرات، بتدريب بعض العناصر على كيفية تنفيذ عمليات تخريبية، وبخاصة منهم المناضلين المعتصمين بالجبال، وإعدادهم للقيام بعمليات الهجوم على مباني معينة أو أشخاص معينين.

كما قدّم، بحسب تقرير الشرطة، معلومات مهمّة عن الهجوم الذي طال بريد وهران المركزي في أبريل 1949، والذي شارك فيه بنفسه. أحيل السيد **ولد حمودة** في نهاية شهر جويلية، على قاضي التحقيق بالبليدة، فأودعه السجن[1].

وفي الخامس من أكتوبر، اعتقل مسؤول المنظمة الخاصة بقصر الشلالة، المدعو **الطيب جنّاد**. كان قائد ناحية، ويشرف على أفواج للتنظيم شبه الثوري ببلدتي قصر البخاري، وقصر الشلالة. حيث صودرت منه أسلحة حربية وقناع رأسي.

وبعد التحقيق معه، كشف عن أسماء العناصر ال: 12 التي كانت تحت إمرته. فاعتقل منهم 11 مناضلا.

وقدّم معلومات دقيقة، سمحت بالتعرف على " مشرفين مقنّعين"، كانا يأتيانه من مدينة الجزائر لتفتيش المناضلين على مستوى القاعدة. لكن التقرير الأمني لم يذكرهما بالاسم.

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26368، الجزائر في 1 أوت 1950.

كما أدلى بأن فوج قصر البخاري كان يملك بندقية إيطالية، ورشاش، وقنابل يدوية ومتفجرات. أما فوج قصر الشلالة فكان يملك قربينة أمريكية، وذخيرة وقناع. وأضاف أنه وضع بناء على طلب *سي أحمد*، مخططا لمفرزة الدرك في قصر الشلالة، وأعد قائمة بأسماء المستوطنين، والجزائريين الذين كانوا يعملون لصالح الإدارة الاستعمارية في تلك البلدة.

واعترف مناضل آخر يدعى **عبد القادر شبايكي**، بأنه قائد فوج في المنظمة الخاصة بقصر الشلالة، وأنه حصل من السيد **جنّاد** على الأسلحة والذخيرة اللازمة لتدريب قادة أنصاف الأفواج والمناضلين الثوريين.

وكشف عن قيام قادة الأفواج بناء على تعليماته فوقية، بخرجات ميدانية وتنفيذ مناورات عديدة، لتدريب المناضلين على إطلاق الرصاص من رشاش أو من بندقية إيطالية، مستعملين في ذلك الأسلحة المملوكة لفوج قصر البخاري.

كما تدرّبوا على فن التمويه، وحرب العصابات، والتعرف على مختلف أنواع المتفجرات وكيفية استعمالها. وبحسب تقرير الشرطة فإن: « ***هذه المعلومات أكدها أيضا بقية قادة أنصاف الأفواج والمناضلين المعتقلين، وقدّموا بيانات أخرى مفصّلة*** [1].»

عُرض جميع مناضلي المنظمة الخاصة بقصر الشلالة على قاضي تحقيق محكمة البليدة، فأمر بحبس كل من: **الطيب جنّاد، وعبد القادر شبايكي** [2]،

---

[1] م.ع.أ.ع، *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 32119، الجزائر في 6 أكتوبر 1950.

[2] بعد الحرب العالمية الثانية، حُكم على **عبد القادر شبايكي** بعشر سنوات، وعلى **عبد الوهاب أمحمد** باثنتى عشرة سنة أشغال شاقة، بتهمة الوقوف وراء الأحداث، التي جرت في قصر الشلالة في 8 ماي 1945. ثم استفادا من عفو عام ضمن إطار سياسة التهدئة التي تبنتها الإدارة الاستعمارية بعد ذلك.

وعيسى دحلب، وعبد الوهاب أمحمّد. بينما أخلى سبيل بقية المناضلين بشكل مؤقت[1].

وفي مطلع شهر ديسمبر، اعتُقل خمس مناضلين ثوريين في ناحية الجزائر، وبعد التحقيق معهم، شُحن منهم اثنان هما: المدعو **سعيد تومي** وحسين بنورات، بتهمة « المساس بالأمن الخارجي للدولة وحيازة غير شرعية لأسلحة وذخيرة.»

وقد اعترف هذين المناضلين - بحسب تقرير شرطة الاستعلامات - أنهما: « **آوى مناضلين وطنيين خطيرين كانوا محل متابعة من ملاحقات الأمن، وأنهما ينتميان لفوج المنظمة الخاصة في قرية الخطّار (في عمالة الجزائر)، والذي لم يوقف أبدا نشاطه. وقد عقد هذا الفوج اجتماعا منذ حوالي نصف شهر**[2].»

### 4). حملة الاعتقالات في الإقليم الغربي.

ابتداء، سنقدّم لمحة تاريخية عن تشكل المنظمة الخاصة في غرب البلاد بالاستناد إلى تصريحات المعتقلين الثوريين للشرطة الاستعمارية. قامت هيكلة المنظمة الخاصة وفقا لتلك التصريحات على النحو التالي:

أ) **شعبة وهران**. أسسها **أحمد بن بلة**. كانت تضم ثلاثة أفواج بقيادة كل من: **محمد حسين بن زيان، الحاج بن علا، قديفي بن علي**؛ وستة أنصاف أفواج بقيادة كل من **ولد مكي بوضربة، ميلود بن شعة، إبراهيم بن عمار** المدعو **بن سنوسي، حاج برحال، رشيد بو عبد الله**، عديم اللقب **محمد بن عيسى**.

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 32225، الجزائر في 7 أكتوبر 1950.
[2] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 40336، الجزائر في 3-4 ديسمبر 1950.

وبعد اعتقال القائدين **الحاج بن علا**، **وبن علي قديفي** إثر عملية بريد وهران، تولى **بن زيان** قيادة الشعبة، وعوّض القائدين المعتقلين بـ: **أحمد** زبانة، ومناضل آخر يدعى **عاشور**، الذي سرعان ما اختفى من المنطقة بسبب النزعة البربرية التي ضربت قادة التنظيم في عمالة الجزائر.

وإثر ذلك، تولى **أحمد زبانة** قيادة شعبة وهران بدلا من **بن زيان**، الذي كان محسوبا على التيار البربري.

بينما تولى قيادة الأفواج الثلاثة كل من: **محمد مخاترية**، **بوعلام**، وعبد الله الذي توفي بعد مدة قصيرة. وعندما قرّر **أحمد زبانة** الانتساب إلى صفوف الشرطة ترك قيادة الشعبة للسيد **محمد مخاترية**، الذي عيّن كل من: احمد زيان **شريف** المدعو حميدة، **وعبد القادر بن محمد** المدعو لازاوي، وولد **محمد** المدعو **قادة** على رأس الأفواج الثلاثة[1].

وكان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: **بن علا الحاج ولد** عثمان، **بو عبد الله** رشيد، **عبد القادر بلاوي**.

ب) **شعبة عين تموشنت**. أسّس شعبة المنظمة الخاصة بعين تموشنت السيد **حمو بوتليليس**[2]، ثم تولى قيادتها السيد **معمر آيت زاوش**، الذي

---

[1] أوزواق، المصدر السابق، ص. 139

[2] حمو بوتليليس: من مواليد 5 سبتمبر 1920 بوهران. متعلم وأب لطفلين. عمل قصابا. انخرط في عام 1938 في صفوف حزب الشعب الجزائري. مثُل في 21 نوفمبر 1945، أمام محكمة وهران العسكرية، وحكم عليه بالسجن مدة ثماني عشرة شهرا بتهمة " *القيام بأعمال ألحقت أضرارا بالدفاع الوطني*". صار خلال الفترة من 1947 إلى 1951، عضوا باللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار. كلّفه أحمد بن بلة، بتأسيس خلايا للمنظمة الخاصة، في كل من عين تموشنت، ومعسكر وتلمسان. وصار ثاني مسؤول جهوي للمنظمة الخاصة بغرب البلاد. وفي عام 1948، ألقي عليه القبض في عام 1950، خلال موجة الاعتقالات، التي طالت مناضلي التنظيم شبه العسكري. وقضت عليه محكمة وهران بست سنوات سجنا نافذا، و10 سنوات حرمانا من الإقامة، ومثلها حرمانا من الحقوق المدنية. أودع سجن الشلف، ودخل في إضراب عن الطعام مدة 27 يوما. عند اندلاع الثورة، كان لا يزال مسجونا. أطلق سراحه في عام 1957، واختطف من قبل منظمة اليد الحمراء الإرهابية الفرنسية، ولم يظهر له أثر منذ ذلك التاريخ. نحتسبه شهيدا عند الله.

كان ينوبه السيد بن عودة وداح. وكانت الشعبة تتألف من نصفا فوجين بقيادة كل من: **عبد القادر رابحي، وبوحجر بن حدّو**[1].

وكان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: **أحمد مسلي، منقور دلاع، ميلود بلعوج، محمد بويحي، عبد القادر ناصر كويني، رباحي بوسيف.**

ج) شعبة معسكر. أسّسها **حمو بوتليليس**، وتولى قيادتها **عبد القادر حلو**، وكانت تتشكل من فوجين. فوج بقيادة **عبد القادر طيبي**، المدعو بوشنتوف؛ وفوج بقيادة **بومدين بغداد** المدعو ***البغدادي***، وأربعة أنصاف أفواج كان يقودها كل من: **عبد القادر سحنوني، عبد القادر بوغرارة** المدعو قدور، **أحمد بكارة، ونور الدين معبد**[2]. كان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: **نور الدين معبد.**

د) شعبة تيارت. أسّس شعبة المنظمة الخاصة بهذه المدينة **سعيد ولد إبراهيم**[3]، بإيعاز من القائد **أحمد بن بلة**. تشكلت هذه الشعبة من فوج واحد بقيادة **كرجو بن سعادة**، وثلاثة أنصاف أفواج بقيادة كل من: **بن عيسى عفريت، أحمد حلوز، ومزيان آيت عمار**[4]. وكان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: **ميسوم بحري.**

---

[1] أوقواق، المصدر السابق، ص. 141

[2] المصدر نفسه، ص. 143

[3] ترشح هذا القيادي من قبل في انتخابات الجمعية الجزائرية باسم حزب حركة الانتصار. حكمت عليه محكمة وهران في محاكمة المنظمة الخاصة، بخمس سنوات سجن، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية.

[4] إلى جانب منطقة الأوراس لم يعتقل أي من مناضلي القاعدة في المنظمة الخاصة بتيارت.

هـ) **شعبة تلمسان**. أسّس شعبة المنظمة الخاصة بهذه المدينة **حمو بوتليليس**، وتولى قيادتها **إبراهيم عصمان**، ثم خلفه **محجوب جيلالي** المدعو حلول.

تشكلت الشعبة من ثلاثة أفواج بقيادة كل من: **شعيب تشوار**، **محمد قاقدة**، و**محمد بن عصمان**؛ ومن خمسة أنصاف أفواج بقيادة كل من: **محمد السعيد مرزوق**، **بومدين سنوسي بركسي**، **بابا أحمد**، **محمد ولد محمد لوكيل**، **محمد عيساني**[1].

كان من بين مناضلي القاعدة في هذه الشعبة: **محمد مرزوق**، **محمد بسطاوي**، **محمد كلوش جديد**، **بن علي بن آشنهو**، **سليمان حاج**.

و) **شعبة غليزان**. تولى قيادتها في البداية شخصا يدعى **وداح بن عطية**، ثم خلفه شخصا آخر يدعى **آيت حمودة**، وأخيرا **ويس البطاش**.

كان من أعضائها **أحمد خوجة بوراس**، **مصطفى سماعين**، **بن كبوش**، **عدّة مدمون**، **عبد القادر بن سحنون**.

أما بخصوص حملة الاعتقالات في الجهة الغربية من الوطن، فنجد أن في 27 أبريل 1950، اعتُقل ستة مناضلين ثوريين في غليزان. وبعد التحقيق معهم في مخفر الشرطة أحيلوا على النيابة العامة بمستغانم بتهمة "*المساس بالسيادة الفرنسية*". فحُكم على أربعة منهم بالسجن النافذ، وأفرج على الاثنين الباقيين إفراجا مؤقتا[2].

وفي يوم 4 ماي، اعتقل بوهران المدعو: **حمو بوتليليس**؛ وبعد التحقيق معه صرّح للشرطة بما يلي: « ***كنت قد جُنّدت من قِبل بن بلة في عام***

---

[1] أوفواق، المصدر السابق، ص. 146

[2] م.ع.أ.ع، *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 13226، المصدر السابق.

1949، لإنشاء هياة "الأمن"، أي التشكيلات شبه العسكرية للحزب وتابعت فصيلة تدريب في جبل شنوة. واتخذت كنية صالح. كنا نسير عبر مسالك الجبل، ونتدرب فيه على الرماية[1].»

وأضاف أن مجموعته كانت تتوفر على بندقية رشاشة فرنسية، موديل 1924؛ وقنبلتين يدويتين، وبندقية قصيرة فرنسية، موديل 1935، مع حزمة

كما صرّح بأن السيد **أحمد بن بلة**، مؤسس التنظيم شبه الثوري بغرب البلاد، أنشأ فصائل شبه عسكرية في غرب البلاد، وكلّفه باستكمال فصيلة عين تموشنت وتلمسان.

وأفاد بأن المناضلين، كانوا يتوفرون فيما يخص التكوين السياسي، على كرّاسات مرقونة. وأنه يملك مرجعا عسكريا حول الاتصال والإشارات؛ وأنه تسلّم من **بن بلة** خريطة المصلحة الجغرافية للجيش، التي وجدت بمسكنه.

وبيّن بخصوص الكرّاس الذي يستخدمه في التدريبات، والذي يشتمل على شروحات عن الألغام، والمتفجرات والقنابل اليدوية، أنه اقتناه أثناء أدائه الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي بالشلف، خلال عام 1943.

وأضاف أن التقارير الشهرية لقادة أفواج المنظمة السرية، كانت بها معلومات دقيقة عن عدد أفراد الشرطة، والدرك، والجيش الاستعماري، الموجودين في الناحية. بالإضافة إلى المعلومات عن الأسلحة التي بحوزتهم.

وفي الخامس من شهر ماي، اعتقلت الشرطة القضائية أحد المناضلين الثوريين في وهران، واحتجزت لديه أسلحة وعتاد حربي تمثل في: رشاش،

---

[1] انظر إفادته في الملخص اليومي للاستعلامات رقم: 15436، الجزائر في 11 ماي 1950.

وبخمسة مسدسات، ومسدسين آليان، وذخيرة مختلفة الأعيرة، وأربع علب متفجرات نوع شديت، وهاتف ريفي، وجهاز بث لاسلكي[1].

وفي ناحية الشلف، اعتُقل خلال الفترة من 7 أبريل إلى 6 ماي 1950، أحد عشر مناضلا، وبعد التحقيق معهم، أحيلوا في يوم 26 على القضاء، فسُجن منهم تسعة، وأُفرِج عن اثنين إفراجا مؤقتا.

وسّع الأمن الاستعماري، بعد أن جمع معلومات عن المنظمة الخاصة في منطقة الشلف، حقل تحرياته إلى ناحية تنس. حيث اعتقل فيها ثلاثة مناضلين هم:

- **محمد عرب**، 26 سنة. كان يعمل سكرتيرا في شركة بمدينة الجزائر تدعى: شركة الاستيراد والتمثيل والاستغلال التجاري، مملوكة لثلاثة جزائريين مناضلين في التيار الاستقلالي هم: **بلحاج جيلالي، مزيان ويوسفي**.

وكانوا بحسب ما صرّح به السيد **عرب** للشرطة، « ***يسهرون بشكل خاص على تنظيم الأفواج شبه العسكرية بتلك الناحية. وأضاف أن الشركة كانت في الأصل غطاء تجاريا مربحا لنشاطهم السياسي السري.*** »

كما أخبر بأنه كُلّف في مليانة، بمهام قائد منطقة، وأن منطقته كانت مقسّمة إلى ثلاث نواحٍ، وكل ناحية مقسّمة إلى جهات، وفصائل وأفواج. وأنه تلقى دروسا في صناعة المتفجرات، وتولى بدوره تعليمها لقادة الأفواج بالناحية.

---

[1] م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15056، الجزائر في 6 ماي 1950.

حيث تمكّنوا، بالاستعانة برسوم تخطيطية، من صنع قنابل يدوية حارقة، ومتفجرات بواسطة أنابيب حديد الزهر المصبوب، في مزرعة تقع بين عين الدفلة وروينة. كما صنعوا قنبلة يدوية هجومية من جسم من الإسمنت.

وكشف أيضا، أنه كُلّف بتنظيم فصيلة لصناعة المتفجرات بمدينة الجزائر، ونشْرِ فروعٍ لها في كامل المنطقة الوسطى. غير أن الاعتقالات التي طالت المناضلين الثوريين في شرق البلاد، حالت دون إنجازه المهمة.

كما شارك في العام 1948، في مسيرات تدريب وتنقل عبر جبال زكّار، دامت اثنا عشر يوما، تحت غطاء النشاط الكشفي. وقد استعانوا فيها ببوصلة وأجهزة مختلفة، بغرض تعلم كيفية تحديد الاتجاهات، واكتساب الصلابة.

وذكر أنه كان يتقاضى على عمله كمسؤول على صناعة المتفجرات، أجرا يصل إلى 12 ألف فرنك شهريا، ثم ارتفع أجره منذ الفاتح من أبريل 1950، إلى 15 ألف فرنك.

وأفاد بأنه درّب ثلاثة قادة أفواج، تولوا بدورهم تدريب قادة أنصاف أفواج، الذين أعادوا بدورهم تلقين مناضلي القاعدة ما تعلّموه؛ وكانت الدروس بحسب إفادته تقدَّم في مقر الكشافة الإسلامية بحسين داي.

وأضاف أنه كان يتوفر بخصوص المستندات التعليمية، على كرّاسة مرقونة بها مجموعة من الدروس تتناول مسائل عدة منها: كيفية استعمال القنابل اليدوية الهجومية والدفاعية الحارقة؛ كيفية اكتشاف الألغام ونصبها؛ كيفية صناعة البارود؛ دروس في صناعة المتفجرات واستعمالها وتشغيلها.

كما كشف عن الأماكن التي خبئوا فيها الأسلحة في المدينة وضواحيها، وعن أسماء وعناوين قادة المنظمة وعناصر الاتصال.

- **امحمد يوسفي**. 29 سنة، كان ينشط في قطاع التجارة. صرّح خلال التحقيق معه أنه شريك في شركة *الاستيراد والتمثيل والاستغلال التجاري*. وقد كُلّف بربط اتصالات لصالح المنظمة الخاصة.

بيّن بحسب تقرير الشرطة، أن الهدف مما اصطلح عليه لدى مصالح الأمن الاستعماري باسم: "*شبكة التواطؤ*"، هو « ***ربط اتصالات مع القرويين، وإنشاء مخابئ لصالح أعضاء حزب حركة الانتصار، الذين كانوا ملاحقين من طرف مصالح الأمن.*** »

- **هاشمي عرب**، 25 سنة. ذكر بحسب تقرير الشرطة، أن المناضلين الثوريين تلقوا في البداية، تدريبا تقنيا ثم خضعوا لتدريب تطبيقي لأجل إنشاء جيش جزائري سري. وكانوا ممنوعين من الاتصال بالمناضلين السياسيين في الحزب، ومطالبين بإبداء معارضة أمام الملأ لأفكار الحزب السياسية.

وأضاف أن تدريب المناضلين في ناحية الشلف، على التقنيات القتالية، وحرب العصابات، قد شُرع فيهما في مطلع عام 1949، وأن الأسلحة التي استخدمت كانت تتمثل في بندقيتي موزر ورشاش.

وأفاد أن أيّة مخالفة للنظام الداخلي للمنظمة الخاصة، كانت تؤدي بصاحبها إلى المثول أمام محكمة سرية.

وذكر أنه طُرد من صفوف المنظمة، لأنه شوهد في ذات المرات برفقة امرأة أوربية، شك في أنها كانت تبحث عن معلومات حول المنظمة التي ينتمي إليها[1].

وفي مستغانم، اعتقلت مفرزة درك متنقلة في الرابع من ماي، ثلاثة مناضلين ثوريين ثم أحالتهم على القضاء بعد التحقيق معهم. حيث حكم عليهم بالسجن النافذ بالتهمة نفسها التي دأب القضاء الاستعماري توجيهها للمناضلين الثوريين، ألا وهي: "*المساس بأمن الدولة*"[2].

وفي اليوم السابع، اعتقلت مفرزة درك متنقلة من تلمسان، 21 مناضلا ثوريا في وهران، هم على التوالي: قائد المنطقة، وثلاثة قواد أفواج، وستة قواد أنصاف أفواج، وأحد عشر مناضلا قاعديا.

وبعد التحقيق معهم، عرضوا على قاضي التحقيق، الذي حكم على 19 منهم بالسجن النافذ، وأفرج عن البقية إفراجا مؤقتا.

كما « **احتجز عتاد كان مطمورا في بستان، اشتمل على غطائي رأس أسودين، ومتفجرات نوع شيديت، وصواعق، وفتيل بيكفورد.** »

هذا بالإضافة إلى اكتشاف، بناء على إفادة أحد المناضلين القاعديين في تلمسان يدعى **كلوش جديد**، صندوق مطمور على عمق نصف متر، احتوى على أنظمة مشاة، ومطبوعة بعنوان: " *المصلحة الداخلية للدرك*"، وتعليمة حول الرشاشات، وكتاب موجز عن دور ضابط الصف في المشاة، وتعليمة سرية مرقونة من إحدى عشرة ورقة.

---

[1] م.ع.ا.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15136، الجزائر في 7- 8 ماي 1950.

[2] م.ع.ا.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16021، الجزائر في 14- 15 ماي 1950.

وكذا مخطط طوبوغرافي لمدينة تلمسان، وخريطتي أركان، وخمس وعشرين خريطة للعمليات العسكرية، وأربعة دفاتر دونت عليها ملاحظات، وسبعين خرطوشة لأسلحة يدوية وبنادق، وعلبة بها 94 صاعقا، وفتيلة إشعال لغم، وعلبة بارود، وقناعي رأس، وطابعيْن مطاطييْن، أحدهما يحمل اسم بلدية تيارت المختلطة، والثاني اسم إقليم عين الصفراء[1].

وبحسب تقرير أمني، فإن عدد المناضلين الثوريين في عمالة وهران، كان يقدر وفقا لتصريح قائد المنطقة الغربية في التنظيم شبه الثوري، بنحو 80 مناضل. اعتُقل منهم 75، بينما تمكّن البقية من الإفلات من قبضة الأمن[2].

وأشار تقرير آخر إلى أن: « **النتيجة الحالية بالنسبة لوهران، تتمثل في شل نشاط فوجين كاملين، واعتقال أربعة عناصر مهمين من مؤسسي المنظمة السرية في وهران، من بينهم مستشار بلدي**[3] »، في إشارة إلى القائد **أحمد بن بلة**.

وفي معسكر، اكتشفت مفرزة درك متنقلة في 12 ماي، فصيلة تابعة للمنظمة الخاصة، اعتقلت منها 26 مناضلا، وحجزت بعد عمليات تفتيش واسعة، ثلاثة مسدسات، ومستندات مختلفة[4].

وفي يوم 22، فتحت شرطة وهران القضائية تحقيقا في غليزان، بناء على إنابة جديدة من قاضي تحقيق مستغانم حول المنظمة الخاصة، أفضى إلى اعتقال خمسة مناضلين ثوريين، والتحقيق معهم، ثم إحالتهم على القضاء الاستعماري.

---

[1] المصدر نفسه.
[2] م.ع. أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15252، الجزائر في 9 ماي 1950.
[3] المصدر نفسه.
[4] م.ع. أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15496، الجزائر في 13 ماي 1950.

المعتقلون الخمسة هم:

- **بن عطية واضح ولد يونس**، مستشار بلدي، وقائد ناحية سابق بالمنظمة الخاصة. عثر بحوزته على دليل عسكري للإبراق اللاسلكي.

- **بوجمعة حميش**، تاجر، وقائد فوج بالمنظمة الخاصة. اعترف أمام الشرطة أنه آوى في أبريل 1949، النائب **محمد خيضر** وسائقه أثناء توجههما إلى وهران.

- **عدّة مدمون**، عامل بمصلحة سكك الحديد، ومسؤول فوج بالمنظمة الخاصة.

- **قويدر العابد**، مسؤول فوج بالمنظمة الخاصة.

- **رشيد أرناؤوط**، عضو بالمنظمة الخاصة. كان قد زوّد **ودّاح بن عطية** بالمرجع العسكري، الذي اكتشف في بيت هذا الأخير. أودع السجن كل من: **ودّاح**، **وحميش**، **ومدمون**، بينما أُفرج مؤقتا عن الإثنين الآخرين[1].

وفي 17 سبتمبر، اعتُقل المدعو **عبد الرحمان الندرومي**، مسؤول المنظمة الخاصة بعمالة وهران، وأودع السجن. وقد عُثر لديه بحسب تقرير الشرطة المحلية على مستندات، سمحت بإجراء سلسلة تحقيقات في غرب العمالة وبخاصة في ناحية الغزوات[2].

كما اعتُقل في اليوم 25 بمحطة قطار وهران، **عديم اللقب عبد الرحمان بن محمد**، المدعو **مدني**، مسؤول بالمنظمة الخاصة في عمالة وهران،

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16103، الجزائر في 23 ماي 1950.

[2] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 30398، الجزائرفي 19 سبتمبر 1950.

أثناء قدومه من الجنوب لحضور اجتماع عام حزب حركة الانتصار بالمدينة. وقد كان محل متابعة، وبحث منذ اختفائه في شهر ماي 1950.

حيث قدم إلى وهران، ببطاقة هوية مزوّرة، تحمل اسم **دحو**، ومختومة بختم بلدية غريس الحالية.

عثر لديه على المستندات التالية: دفتر ملاحظات مدوّن عليه جولة قريبة للجنوب الجزائري، ونسخة من كتاب هتلر الموسوم "عقيدتي"، ونسخة من العدد 19 لجريدة " *الجزائر الحرّة*"[1]، وست نسخ من العدد الأول والثاني، لمطبوعة "كراسات جزائرية"، إلى جانب عدّة نسخ من نشرية مرقونة. هذا بالإضافة إلى: « **رسالة يَدُلُّ نصّها على وجود شبكة شبه عسكرية لا تزال تعمل في عمالة وهران**[2].»

## 5). اعتقال أحمد بن بلة.

يُعد اعتقال **أحمد بن بلة**، المسؤول الأول على المنظمة الخاصة على مستوى غرب البلاد، والرجل الثاني في قيادة أركانها الوطنية، أكبر انجاز أمني حققته مصالح الأمن الاستعماري. حيث انتزعت منه معلومات مهمة للغاية عن هيكلة التنظيم شبه الثوري، وتسليحه في غرب البلاد.

ففي 10 من ماي 1950، اعتقلت شرطة الاستعلامات العامة لمدينة الجزائر القائد **أحمد بن بلة**، الذي كان محل بحث ومتابعة منذ عام 1949، بتهمة المشاركة في عملية السطو على بريد وهران.

---

(1) تعد هذه الجريدة لسان حال حزب حركة الانتصار. صدرت في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت تعبر عن أفكار الحزب وتوجهاته. صادرتها السلطات الاستعمارية في 11 أوت 1951. وصار كل من يعثر لديه على نسخة منها يسجن.

(2) و.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 30969، الجزائر في 26 سبتمبر 1950.

عُثر بحوزته على مسدسا محشوا، من نوع "ب. 38"، ومبلغا ماليا كبيرا قدّر بحوالي 223 ألف فرنك، وبطاقة تعريف مزّورة باسم: **عبد القادر محتوش**[1].

وبعد التحقيق معه، أدلى **بن بلة** للشرطة بمعلومات عن المنظمة الخاصة، أكّدها فيما بعد أمام قاضي التحقيق في البليدة[2].

حيث صرّح بأنه عُيّن في العام 1948، من قبل حزب حركة الانتصار للانضمام إلى ما أسماه: « **تشكيلة شبه عسكرية سرية للغاية، أنشئت حديثا** »؛ وأن القائد **مجيد**، حدّد له المهمّة المنوطة بهذا التنظيم، والمتمثلة في: " **نيل استقلال الجزائر بواسطة القوّة والعنف** "، الوسيلتان الوحيدتان القادرتان على تحقيق هذا الهدف.

وأضاف، أنه عُيّن على رأس المنظمة الخاصة في غرب البلاد؛ وأن الجهاز كان يجب تنظيمه وفقا لصيغة "أربعة — أربعة". أي تأسيسه على مجموعة من الأفواج، كل فوج يتألف من قائد وثلاثة مناضلين.

كما كشف أن السيد **آيت أحمد**، وقيادة أركان المنظمة الخاصة، هم الذين وضعوا مخطّط التدريب والتكوين العسكري للتنظيم. وأن هيكلة المنظمة الخاصة، كانت تتألف من قائد وطني خاضع لسلطة الحزب، وقائد على مستوى كل عمالة، وقائد استعلامات. وقائد شبكة التواطؤ، وقائد صانعي المتفجرات.

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15496، المصدر السابق.

[2] ذكر المحامي **بن تومي** أن موكله **أحمد بن بلة** رفض الالتزام بأوامر قيادة الحزب، التي صدرت لجميع المعتقلين، والقاضية بضرورة تغيير أقوالهم أثناء المحاكمة، ونفي ما صرحوا به للشرطة، واعتبار ما انتزع منهم من معلومات إنما تم بالإكراه وتحت التعذيب. حيث اعترف خلال محاكمته بكل ما أدلى به إلى الشرطة. أنظر، تصريحه لجريدة "لو كوتيديان دلجيري"، المصدر السابق.

وأضاف أن كل عمالة كانت مقسّمة إلى 14 منطقة: ثماني مناطق في عمالة الجزائر، منطقة واحدة في عمالة وهران، وخمس مناطق في عمالة قسنطينة.

وذكر بخصوص نشاطه، أن الفصيلة التي كان يقودها، كانت تتدرب على الرمي يوميا في مزرعة بالقرب من روينة، بواسطة مسدس من نوع كولت؛ وأنه كان وراء إنشاء الجهاز شبه العسكري في غرب البلاد، وتعيين قادة النواحي؛ واقتناء أسلحة التدريب الخاصة بمنطقته، والتي ضمت بعض المسدسات عيار 65/7 ملم، ومسدسين نوع كولت، ورشاش ألماني.

وأضاف أنه استُخلِف بالسيد **حمو بوتليليس** في قيادة المنظمة الخاصة في وهران، بعدما أسندت إليه قيادة الحزب إدارة لجنة التنظيم[1].

وفي سبتمبر 1949، كلّفه السيد **محمد خيضر** بتولي أيضا قيادة المنظمة الخاصة خلفا للسيد **آيت أحمد**[2]، برتبة قائد وطني، وأتبعه مباشرة لسلطته. حيث كان يتلقى منه الأوامر والتعليمات مباشرة، ويرفع إليه التقارير عن نشاط المنظمة، ويستلم منه في كل شهر الأموال، ليوزّعها على المسؤولين الثوريين الدائمين.

كما أشار إلى أن المنظمة الخاصة، خُطط لها لكي تنتقل إلى مرحلة الكفاح المسلح مباشرة، عند وقوع فرنسا في نزاع خارجي أو حدوث اضطرابات داخلية خطيرة فيها[3].

---

(1) اضطلع السيد أحمد بن بلة في هذا المنصب، بدور الوسيط بين قادة الولايات والإدارة السياسية للحزب.
(2) عُزل السيد آيت أحمد من قيادة المنظمة الخاصة، نتيجة تورطه فيما عرف بـ: "*النزعة البربرية*" التي هزت أركان الحزب في عام 1947.
(3) م.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15496، المصدر السابق.

وبتاريخ 18 ماي 1953، اعتبرت " جريدة الجزائر Le journal d'Alger" بعد توقيف أحمد بن بلة، ومجموعة من القياديين في المنظمة الخاصة، أن التنظيم شبه العسكري قد قضي عليه بشكل نهائي. حيث جاء في صفحتها الأولى:

« **بعد إيقاف أحمد بن بلة القائد الوطني، وعبد القادر بلحاج جيلالي، ويوسفي، وأعراب، وبن محجوب وعسلة. يمكن القول من الآن أن المنظمة الخاصة لحزب الشعب، قد كشفت نهائيا، وأن العملية البوليسية بالجزائر قد انتهت تقريبا نهائيا**[1].»

## 6). حملة الاعتقالات في الإقليم الجنوبي.

في 26 من ماي 1950، أبلغت إدارة أقاليم الجنوب العسكرية[2] شرطة الاستعلامات العامة بمدينة الجزائر، عن اكتشافها أن: « **بشار هي مقر الدائرة الخامسة لولاية وهران بالنسبة للمنظمة السرية. وأنها تضم 4 قسمات هي: عين الصفراء، بني ونيف، بشار الجديد، وقنادسة. وأن ملحقتي البيض، ومشرية قد تكونان تابعتان لدائرة معسكر**[3].»

لكن مصلحة الشرطة، استبعدت فرضية وجود منظمة محدّدة بشكل واضح، تابعة لحزب حركة الانتصار في تلك الجهة من البلاد، بسبب كما

---

[1] بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 579

[2] قسّمت الصحراء الجزائرية، بعد إنهاء احتلالها خلال القرن العشرين، إلى ستة أقاليم صحراوية. وكانت كل عمالة من العمالات الثلاث في الشمال تدير إقليمين. وبموجب قانون 24 ديسمبر 1902، شكلت من تلك الأقاليم ما اصطلح عليه باسم: " أقاليم الجنوب"، وأخضعت للحكم العسكري. وفي 14 أوت 1905، جعل منها 4 أقاليم هي: إقليم عين الصفراء – إقليم غرداية – إقليم الواحات – وإقليم توقرت. وعين على رأس كل إقليم، قائد عسكري أعلى، مسؤول أمام الحاكم العام. وبعد الحرب العالمية الثانية، اعتبرت أقاليم الجنوب بموجب دستور 1947، بمثابة عمالات. وبموجب قانون 7 أوت 1957، عوضت تسمية أقاليم الجنوب باسم: عمالات الصحراء. حيث تشكلت عمالة الواحات في الشرق، وعمالة الساورة في الغرب. في حين ألحقت بلدية الجلفة المختلطة بعمالة المدية، وألحقت البلديات المختلطة لكل من عين الصفراء، والبيض، ومشرية بعمالة سعيدة.

[3] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17161، الجزائر في 27 ماي 1950.

... انعدام نشاط للحزب في جنوب بشار، وإنما كان محصورا فقط في عمل بعض العناصر المعزولة[1].»

ويمكننا تفسير هذا النفي، بوجود نشاط سياسي تابع للتيار الاستقلالي بالجنوب الخاضع للسلطة العسكرية، بنجاح المناضلين الوطنيين في إخفاء نشاطهم في تلك الجهة، عن رقابة الأمن الفرنسي.

وفي 14 من شهر جوان، أخبر محافظ شرطة الأغواط، في تقرير رفعه إلى مصالح الأمن الاستعماري، أنه اكتشف ضمن إطار العمليات التي قادها بدائرته ضد المنظمة الخاصة: أربع بنادق، وسبعة مسدسات، وكمية من الذخيرة لدى مناضلين ثوريين[2].

كما أشار إلى اعتقال مناضليْن، غير معروفين بارتباطهما بحزب الشعب في الأغواط. الأول هو **بشير بن أحمد بن عمار**، الذي عُثر في بستانه على صندوق مطمور به أسلحة وذخيرة، تمثلت في خمسة مسدسات، وبندقيتين حربيتين نوع موزر، وقرابينة نصف آلية إيطالية، وألفي خرطوشة، وشواحن، وأظرفة خراطيش. بالإضافة إلى خمسة وأربعين مرجع، حول التدريب العسكري، وكمية كبيرة من الملابس العسكرية.

أما الثاني فهو **أحمد بن عمار بن عمار**، والد المعتقل الأول. عُثر لديه، داخل حفرة تحت سلّم بينه مسدودة بالإسمنت، على الأسلحة التالية: قرابينة نوع ولتير، ومسدسيْن، وبندقيتي صيد، ومنظار[3].

---

المصدر نفسه.

و.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19630، الجزائر في 16 جوان 1950.

و.ع.أ.ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 21736، الجزائر في 20 جوان 1950.

## المبحث الخامس.

## محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة وردود الأفعال المختلفة.

لقد دامت إجراءات التحقيق القضائي الاستعماري مع المعتقلين الثوريين لسنوات، تعاون فيها القضاة المعروفون بنزعتهم القمعية للجزائريين مع مسؤولي الشرطة، بشكل وثيق قبل تقديم المتهمين للعدالة.

فكان أعوان الشرطة يحضرون المحاكمات، للحيلولة دون استنجاد الموقوفين بالمساعدة القضائية. خاصة بعد أن أجبروهم في مخافرهم، على التوقيع على تصاريح بعدم الحاجة إلى محامين للدفاع عنهم، وهددوهم بالتعذيب مجددا، إذا ما تراجعوا عن أقوالهم التي أدلوا بها للشرطة، ووقعوا عليها.

تمت المحاكمات وراء أبواب مغلقة، وتحت حماية قوات الأمن الاستعماري عبر أربع مراحل: مرحلة الشرطة، مرحلة التحقيق والاستجواب القضائي، مرحلة محكمة الجنح، وأخيرا مرحلة محكمة الاستئناف.

ووصف المحامي **عمار بن تومي** القضاء الفرنسي بالقول: « ***كانت هناك عصابة حقيقية تشكلت في مجال القضاء لمعالجة قضايا المنظمة الخاصة وقد أقصي منها قضاة النيابة العامة المكلفون بالتحقيق تجنبا لكشف الملابسات*** [1].»

---

[1] بن تومي، المصدر السابق، ص. 584

وقال عنه في مقام آخر: « **جعل القضاة الفرنسيون من المادة 80 من قانون العقوبات الفرنسي، أهم وسيلة قضائية لمضايقة نشاطات حزب الشعب – حركة الانتصار. كما استغلوه في الحجر على حرية الرأي والتعبير للوطنيين الجزائريين الذين لوحقوا وعوقبوا قضائيا**[1].»

أضف إلى ذلك، أن قرار 24 أكتوبر 1952، خوّل محكمة النقض الفرنسية، إدانة "**كل عمل دعائي مكتوب أو ملفوظ لصالح استقلال الجزائر**". الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه، لممارسة القمع القضائي على الوطنيين الجزائريين أينما كانوا.

تشكّل على الصعيد القضائي، فريق من القضاة الفرنسيين المختصين في قمع الجزائريين[2]، أسماهم المحامي الجزائري **عمار بن تومي**، الذي تعامل معهم خلال دفاعه عن الوطنيين بـ: « **قضاة العار**».

وسهر القضاء الاستعماري الفرنسي، على أن يظل الشعب الجزائري خاضعا لنظام حكم قائم على القمع، والاستغلال والتمييز.

ولذلك، أثارت محاكمة 252 مناضلا من مناضلي المنظمة الخاصة في الجزائر، ردود أفعال مستنكرة في فرنسا، من قبل بعض الشخصيات العامة مثل كلود بوردي، مؤسس صحيفة لوبسرفتير "*l'Observateur*"، وهنري قرواس رجل الدين الكاثوليكي المعروف باسم: لابي بيير، والكاتب الأديب ألبير كامو.

حيث راسلوا رؤساء المحاكم، التي وقف أمامها المعتقلون الثوريون، وطالبوهم بإنصاف العدالة.

---

[1] بن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 38

[2] كان من بين أولئك القضاة العنصريين: كاترينو، جون بيرار، جورج ايسلان.

وذكرت المؤرخة الفرنسية سيلفي تينو، حول ممارسة القمع والتعذيب على المعتقلين في مستعمرة الجزائر، أن: « **المس بسلامة الأشخاص للحصول على اعتراف، كان من ضمن الممارسات العادية للقضاء العقابي في مستعمرة الجزائر، والذي كان يتمتع بسمعة سيئة لتشبهه بالنظام الاستثنائي**[1]. »

شهدت محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة، سجالا كبيرا بين هيئة الدفاع، والهيئة القضائية في مختلف المحاكم، التي حوكم فيها أولئك المناضلون.

بنى المحامون نظام دفاعهم، على التوصيات التي أعطتها لهم قيادة حزب حركة الانتصار التي وكّلتهم للدفاع عن المعتقلين. حيث طلبوا من المعتقلين إنكار وجود المنظمة الخاصة، والادعاء بأنهم ضحايا مساكين للقمع الاستعماري، وأن ما جرى لهم كان مؤامرة نسجتها الشرطة الاستعمارية.

كما « **ندّدوا بالظروف التي تم فيها الحصول على الاعترافات، وإدانة اختراقات قانون المراقبة، والتعذيب، والتنديد بالاستعمار، والمساس بحقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بحرية التعبير، والحق في التحرّر، وحق الشعوب في تقرير مصيرها**[2]. »

فنظام الدفاع كان متلائما مع مواقف المتهمين، وركّز مرافعاته أساسا على موضوع التعذيب في الجزائر.

وأكّد هذه الحقيقة الأستاذ **عبد الرحمان كيوان**[3]، الذي ادعى على مستوى التحقيق في جميع المحاكمات التي أقيمت للمعتقلين الثوريين. حيث ذكر

---

[1] THENAULT Sylvie, *Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte, 2001, pp. 14-28

[2] بنتومي، المصدر السابق، ص. 47

[3] **عبد الرحمان كيوان** من كبار مناضلي الحركة الوطنية. ولد بمدينة الجزائر في 25 فيفري 1925، درس بثانوية الأمير عبد القادر بمدينة الجزائر، وأسس منظمة *الطلبة المسلمين لثانويات ومدارس الجزائر*، كما تولى مسؤولية الفرع الجامعي لحزب الشعب الجزائري، وعين مرتين أمينا عاما لجمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين. صار منذ عام 1947، محاميا لدى محكمة الاستئناف، وتولى منذئذ الدفاع عن مناضلي

أن المتهمين نفوا، كما طلب منهم، وجود شيء اسمه منظمة خاصة، حتى يجعلوا من قضيتهم قضية قمع من الشرطة الاستعمارية[1].

فإنكار المعتقلين لتصريحاتهم أمام الشرطة، سمح للمحامين بتحويل المرافعات إلى إدانة ممارسة التعذيب، وأساليب القمع التي مورست على موكليهم.

ونجد في منطوق الحكم، الصادر في 29 سبتمبر 1951، في حق معتقلي المنظمة الخاصة، ما يؤكد هذا الرأي. إذ أشار إلى أن الشرطة عثرت على رسالة لدى أحد المعتقلين في عنابة، كتبت فيها التوجيهات التالية: « **يجب الإنكار – وهذا في مصلحة الشعب – الحزب يقول: نحن ضحايا مؤامرة بوليسية – دليل واضح ورق مكتوب أملته الشرطة – سلاح وضعته الشرطة – تكلمنا تحت التعذيب ... لا توجد منظمة – اعترفت تحت تعذيب الشرطة**[2] ».

وبالرغم من أن المحامين، بذلوا كل ما في وسعهم لإبعاد تهمة "المساس بسلامة الدولة" عن موكليهم، إلا أنهم فشلوا في تجنيبهم أحكاما قاسية.

فإستراتيجية الحزب بنيت، في مواجهة الحملة التي شنتها علية المصالح الأمنية، والصحافة الاستعمارية، على الحفاظ على الهيكل الرسمي للحزب، عبر إنكار وجود شيء اسمه منظمة خاصة. وبالتالي اعتبار حملة الاعتقالات، التي طالت المناضلين الثوريين، مؤامرة كانت تهدف إلى استئصاله.

---

حزب الشعب – حركة الانتصار، وبخاصة منهم أعضاء المنظمة الخاصة. انتخب في عام 1953، نائبا لرئيس بلدية الجزائر جاك شوفالي. كُلف أثناء قيام الثورة بالالتحاق بالوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة. تولى العديد من المهام السياسية لصالح جبهة التحرير عبر العالم. كما تولى المهمة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة في الشرق الأقصى. تقلد بعد الاستقلال، العديد من الوظائف الإدارية السامية في الدولة وتقاعد في عام 1985. شارك في عام 1989، في تأسيس حزب الأمة إلى جانب بن يوسف بن خدة. توفي رحمه الله في الفاتح من فيفري 2013.

[1] أنظر شهادته كاملة في:

EVENO Patrick et PLANCHAIS Jean, *La guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte - Le Monde, 1989, pp. 36-38

[2] BOUZAHER Hocine, *La justice répressive dans l'Algérie coloniale. 1830 – 1962*, éditions Houma, Alger 2007, p. 214

أما هيئة القضاء الاستعماري، فقد أسست أحكامها على اتهام المعتقلين بتكوين عصابة أشرار، وحيازة غير شرعية للأسلحة والذخيرة. بالإضافة، إلى التهمة التي ما فتئت المحاكم الاستعمارية توجهها للمعتقلين الثوريين، وهي: "المساس بالأمن الخارجي للدولة الفرنسية[1]".

## أ). المحاكمات.

أدت الحملة البوليسية، التي بدأت منذ مارس 1950، لتفكيك المنظمة الخاصة، إلى توقيف 363 مناضل ثوري عبر كامل التراب الجزائري، وأفضت إلى محاكمة 251 مناضل، محاكمة جماعية[2].

جُمعت المتابعات القضائية في أربع محاكمات، جرت أمام محاكم الجنح، طيلة الفترة من جانفي إلى نوفمبر 1951. بلغت الأحكام في مجموعها: 6 قرون و6 سنوات حبسا؛ 6 قرون ونصف منعا من الإقامة، و15 قرنا و34 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، و50 مليون فرنك فرنسي غرامات مالية.

ففي شهر جانفي، حاكمت محكمة بجاية 27 مناضلا، وفي شهر فيفري حاكمت محكمة وهران 47 مناضلا، وفي شهر جوان حاكمت محكمة عنابة 121 مناضلا، وفي شهر نوفمبر حاكمت محكمة البليدة 56 مناضلا.

---

[1] الباز، المرجع السابق، ص. 67

[2] MEYNIER Gilbert, *Histoire intérieur du F.L.N (1954-1962 )*, Paris, Fayard, 2002, p. 87

هذا بالإضافة، إلى المحاكمات التي جرت خلال شهر أبريل، بمحكمة الاستئناف في كل من مدينة الجزائر، وبجاية، وفي شهر ماي، بمحكمة وهران[1].

رافع عن المعتقلين، نحو خمسين محاميا من نقابة المحامين بالجزائر، ونقابة المحامين بباريس. ويمكن تقسيمهم وفقا لإستراتيجيتهم في الدفاع إلى قسمين: قسم المحامين التقليديين الذين تبنوا دفاعا فرديا عن موكليهم، واستجدوا - كما ذكرت إحدى الصحف الاستعمارية - حلم هيئة القضاء ورفقها[2].

وقسم المحامين الملتزمين[3]، الذين بنوا دفاعهم على نفي وجود منظمة شبه عسكرية سريّة، واتهام الإدارة الاستعمارية، بتدبير مؤامرة ضد حزب حركة الانتصار، أسموها: "*المؤامرة الاستعمارية*".

كما اتهموا مصالح الشرطة والاستعلامات العامة، باختلاق الأكاذيب لضرب شرعية الحزب في انتخابات جوان 1951التشريعية.

فقد وضع المحامي ج. ج. **سبورتيس**، خلال محاكمة المعتقلين الـ: 47 بوهران في فيفري 1951، طلبات مكتوبة حتى تعترف المحكمة بصفة قانونية بأن المخالفات التي وبّخ عليها المتهمون لها طابعا سياسيا[4].

واتضح خلال تلك المحاكمات، أن رهانها السياسي تجاوز الاكتشاف البسيط لمنظمة شبه عسكرية سريه، ليركز على العلاقات بينه وبين حزب حركة الانتصار، وعلى شرعية الحركة الوطنية الجزائرية. حيث باتت الصحافة الفرنسية تتحدث عما أسمته "*محاكمة حزب الشعب*".

---

[1] الباز، المرجع السابق، ص. 66 - 67

[2] جريدة "*ليكو دوران*"، عدد 14 فيفري 1951، ذكرها الباز، المرجع السابق، ص. 71

[3] نذكر من بين أولئك المحامين الأساتذة: بلبقرة، أوقواق، بن تومي، كيوان، سبورتيس، توفيني.

[4] الباز، المرجع السابق، ص. 77

تمت محاكمات معتقلي المنظمة الخاصة بشكل سريع، وتحكم فيها بالسجن على بعض المناضلين المعتقلين، وعلى أشخاص لا علاقة لهم بأصل القضية، بناء على تهم مفتعلة. فقد كان الهدف من كل ذلك خنق الحركة الثورية في مهدها، والتضييق أكثر على حزب الشعب– حركة الانتصار[1].

وسنذكر فيما يلي، أهم ما جرى من أحداث، خلال محاكمات المعتقلين الثوريين في كل من عنابة، بجاية، البليدة ووهران.

1). المحاكمة في عنابة.

في يوم الاثنين 11 جوان 1951، شرعت محكمة الجنح بعنابة، برئاسة القاضي " بول منجيبو"، في محاكمة 121 معتقل. منهم قادة ومناضلين في المنظمة الخاصة بناحية الشرق الجزائري، ومنهم قادة ومناضلين سياسيين في حزب حركة الانتصار في قسمات كل من: تبسة، عنابة، سكيكدة، قسنطينة، سوق أهراس، قالمة وبسكرة.

عرفت تلك المحاكمة في الأوساط الصحفية بـ: "قضية *121*"، ودارت جلساتها وراء أبواب مغلقة، من 11 إلى 25 جوان 1951، واحتلت المرتبة الأولى في المحاكمات الأخرى، من حيث قسوة الأحكام التي قضت بها.

تراجع أغلب المعتقلين خلال المحاكمة، عما أدلوا به من قبل في مخافر الشرطة، امتثالا لأوامر قيادة الحزب، ونددوا أمام القضاة بالتعذيب، الذي تعرضوا له على أيدي رجال الأمن وزبانيتهم، وعبروا عن اعتزازهم بكونهم جزائريين.

---

[1] رزاق، المصدر السابق، ص. 59

خلال شهري أبريل – ماي 1950، زار الأستاذ كيوان، المعتقلين الثوريين في سجن عنابة، وقدّم لهم تعليمات من قيادة الحزب، تقضي بإنكار ما اعترفوا به أمام الشرطة، وإدانة نظام التعذيب المفروض في الجزائر. فالتزموا بها حرفيا[1].

أما فيما يخص معتقلي تبسة الـ: 21، فقد ذكر لي السيد نور الدين سواعي، أن الهيئة القضائية أحضرت أثناء المحاكمة، بعض الأدوات التي كانوا يتدربون عليها: قطع أسلحة، متفجرات، رفوش وفؤوس، كانت شرطة تبسة قد صادرتها منهم خلال عمليات المداهمات.

ووصف لي تصرفهم أثناء جلسة المحاكمة قائلا: « كنا أثناء المحاكمة، نشعر وكأننا نشاهد مسرحية. حيث كنا بالرغم من إحاطة الشرطة بنا من كل الجهات، نصفّق تصفيقا حارا إذا ما أعجبتنا مرافعة المحامين. ولم يستطع أحد أن يرغمنا على السكوت.

في بداية المحاكمة طلب منا الأستاذ كيوان ضرورة نكران كل ما ستنسبه إلينا المحكمة. فأنكرنا كل شيء. ولكنه غير رأيه في اليوم التالي، وطلب منا وجوب الاعتراف بكل ما تنسبه إلينا المحكمة، وذلك لإسماع الرأي الدولي بأن الجزائريين يريدون التحرّر من الاستعمار الفرنسي بالقوّة، وأنهم هيئوا أنفسهم لتفجير ثورة تحريرية، وأسسوا منظمة للتحضير لها.»

بلغ مجموع ما حكمت به محكمة عنابة: 365 سنة حبسا نافذا، و386 سنة منعا من الإقامة، و672 سنة حرمانا من الحقوق المدنية، وحوالي

---

[1] بن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 55

23 مليون فرنك غرامات مالية. وقد أكدت محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر هذه الأحكام[1].

فقد حكمت على نصف المعتقلين بالسجن النافذ لمدد تراوحت بين 3 إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى تغريمهم مبالغ مالية باهظة، ومنعهم من الإقامة في بلدياتهم، وحرمانهم من الحقوق المدينة، لمدد تراوحت بين 6 إلى 10 سنوات[2].

بينما حكمت غيابيا على كل من **محمد بوضياف**، **محمد العربي بن مهيدي ومراد ديدوش**، بعشر سنوات حبس لكل واحد منهم، وغرامة مالية قدرها 10,5 مليون فرنك، و10 سنوات منعا من الإقامة، ومثلهن حرمانا من الحقوق المدنية.

أما بقية المعتقلين فحكمت عليهم بين 10 أشهر وسنتين حبس نافذ، وغرامات مالية متفاوتة القيمة، ومنعا من الإقامة وحرمانا من الحقوق المدنية لا يقل عن خمس سنوات.

في حين أخلت سبيل 15 متهما، وبرأتهم من تهمة المساس بالأمن الخارجي للدولة، ولكن ثبتت عليهم تهمة حيازة الأسلحة والذخيرة.

رفض المحامون الأحكام القاسية التي صدرت عن قضاء عنابة، وطالبوا بالاستئناف أمام محكمة الجزائر، فكان لهم ذلك. وبعد مرافعات قيّمة دافعوا بها عن موكليهم، حصلوا على أحكام مخفّف بالسجن لبعض منهم، تراوحت بين سنة ونصف وثلاث سنوات.

فقد استهل المحامي **هنري دوزون** مرافعته، التي تمت وراء أبواب مغلقة، بالقول: « ***هذه المحاكمة سياسية: سيكون عبثا وشكليا ادعاء العكس،***

---

[1] بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 593

[2] SHAT, 1 H 2892.

بالنسبة للذين يعتقدون في وجود المنظمة الخاصة، وكذا الذين لا يعتقدون ويرون هنا مؤامرة بوليسية. فحبكة النقاش هي نفسها. والأمر يتعلق بمحاكمة إرادة وعمل هؤلاء الرجال من أجل مثلهم الأعلى في الحرية والاستقلال. فهو نقاش يمس بالحياة ويتحول عالم اليوم، هنا الأمر عمومي[1].»

وقال المحامي بيير براون أثناء مرافعته في دعوى عنابة، أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر: « **كم هي فرصة مواتية لصالح الشرطة لأجل الإساءة لهذا الحزب وإلغاء كل نشاطه، وإثارة قسم من السكان الأوروبيين ضده**[2].»

وقد تمكن بعض المعتقلين من الفرار من سجن عنابة، قبل إحالتهم على المحاكمة. نذكر منهم **يوسف زيغود وعمار بن عودة**. حيث اختبآ في مكتب قاضي التحقيق بعد فرارهما من سجن عنابة، وأضرما فيه النار لإتلاف ملفات المعتقلين الثوريين.

ونقدّم فيما يلي، مجموع الأحكام التي قضت بها محكمة عنابة، على مناضلي المنظمة الخاصة في شرق البلاد.

**- جدول 1. الأحكام الصادرة في حق مناضلي تبسة.**

| الاسم واللقب | مدة السجن | الغرامة المالية ف.ف | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| يحي فارس | 5 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| الهادي مضوي | 5 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عبد الله زعيبي | 5 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |

[1] الباز، المرجع السابق، ص. 77

[2] *Alger républicain*, 21 août 1951, cité par Elbaz, ibid, p. 78

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الطيب مسلم | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| علي عريري | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| علاوة لوبادري | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| شريف عبد الوهاب | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| نور الدين سواعي (*) | سنتين | 100 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| محمد مناح | سنتين | 100 ألف | - | 5 سنوات |
| عبد الله بن حدو | سنتين | 100 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| أحمد علاق | سنتين | 100 ألف | - | 5 سنوات |
| علي بن علي معلم | 18 شهر | - | - | 5 سنوات |
| محمد كشرود | 18 شهر | - | - | 5 سنوات |
| جاب الله بوزيدي | 18 شهر | - | - | 5 سنوات |
| الوردي حناشي | 18 شهر | - | - | 5 سنوات |
| محمد الصالح عابر | 18 شهر | - | - | 5 سنوات |
| شاكر حمام | 18 شهر | 200 ألف | - | - |
| نور الدين تومي | 6 أشهر | - | - | 5 سنوات |
| بلقاسم مزهودي | أطلق سراحه | - | - | 5 سنوات |

بينما حُكم على المعتقليْن السياسييْن **أحمد مضوي، وشعبان سعداني**، اللذين سُجنا مع المناضلين الثوريين التبسيين، بثمانية عشر شهر، وخمس سنوات حرمان من الحقوق المدنية بالنسبة للأول، وسنة سجن، و5 سنوات حرمان من الحقوق المدنية بالنسبة للثاني.

(*) لم يقض السيد سواعي في السجن سوى، 21 شهرا. حيث عاد إلى تبسة في الفاتح مارس 1952، وبعد خروجه من السجن بنحو 15 يوم، مُنع من الإقامة في تبسة وأجبر على الهجرة إلى تونس، وألزم على الحضور يوميا في محافظة الشرطة في منفاه. غير أنه لم يمكث طويلا في تونس، حيث سر عن ما من المراقبة الوليسية، وعاد خُفية إلى تبسة، واختفى عن الأنظار إلى أن قامت الثورة. سواعي، المصدر السابق.

لكنهما استأنفا أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، وأخلي سبيلهما، حيث عاد السيد شعبان سعداني إلى تبسة ليلة السبت 30 جوان 1951، ثم غادر في صبيحة الغد إلى البلاد التونسية[1]. بينما عاد السيد أحمد مضوي إلى تبسة، في ليلة الأربعاء 29 أوت 1951[2].

– جدول 2: الأحكام الصادرة في حق مناضلي وادي الزناتي.

| الاسم واللقب | مدة السجن | الغرامة المالية ف.ف | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| سليمان بركات (*) | 10 سنوات غيابيا | 1 مليون | 10 سنوات | 10 سنوات |
| ولد يوسف بولدراع | 4 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| أحمد رحيوني | 4 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عياد قعاص | 4 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| صاح رمورة | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| مسعود طيبالي | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| بلقاسم قوادري | 18 شهر | – | – | 5 سنوات |
| صالح بوبنيدر | 18 شهر | – | – | 5 سنوات |
| أحمد حملاوي | 18 شهر | – | – | 5 سنوات |
| العمري سلوقي | 8 أشهر | – | – | 5 سنوات |
| هادي بولحيلات | 6 أشهر | – | – | 5 سنوات |
| | | – | – | – |

[1] محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 95/S، مؤرخ في 2 جويلية 1951. أ. و. م. ب.
[2] محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم 114، مؤرخ في 30 أوت 1951. أ. و. م. ب.
(*) فر من سجن عنابة، مع مجموعة من المعتقلين الثوريين، قبل إحالته على المحكمة.

- جدول 3: الأحكام الصادرة في حق مناضلي قالمة.

| الاسم واللقب | مدة السجن | الغرامة المالية ف.ف | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| الساسي بن هنة | 5 سنوات | 300 ألف | 6 سنوات | 6 سنوات |
| صالح هني | 4 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| حسين حرشة | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| الطاهر جريدي | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| السبتي براهيمي | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| عثمان مدور | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| الطاهر مدور | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| أحمد خيروني | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| سليمان بوراس | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| صالح أمنور | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| خميسي محوي | أطلق سراحه. | | | |

- جدول 4: الأحكام الصادرة في حق مناضلي سوق أهراس.

| الاسم واللقب | مدة السجن | الغرامة المالية ف. ف | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| مختار باجي | 5 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| محمود ولد زاوي | 4 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| خليفة بن يحي | 3 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| محمد لخضر زروينة | 3 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| منصور مناصرية | سنتين | 100 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| بشير بوراس | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| يونس عصماني | سنتين | – | – | 5 سنوات |
| محمد معنصري | سنتين | | – | 5 سنوات |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| محمد صدوق | سنة | - | - | 5 سنوات |
| أنديجار | أطلق سراحه | | | |
| حسين الحلفي | | | | |

- جدول 5: الأحكام الصادرة في حق مناضلي قسنطينة.

| الاسم واللقب | مدة السجن | الغرامة المالية ف.ف | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| عبد الرحمان غيراس(*) | 10 سنوات غيابيا | مليون | 10 سنوات | 10 سنوات |
| عبد السلام حباشي(*) | 8 سنوات غيابيا | 500 الف | 10 سنوات | 10 سنوات |
| رابح بيطاط(*) | 5 سنوات غيابيا | 300 ألف | 10 سنوات | 10 سنوات |
| سليمان بن طوبال(*) المدعو لخضر | 5 سنوات غيابيا | 300 ألف | 10 سنوات | 10 سنوات |
| محمد مركوش | 4 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| شريف شراشة(*) | 3 سنوات غيابيا | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| العربي بن كنيدة | 3 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| سعيد بوناني | 3 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| بوجمعة مناع | 3 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عبد السلام بكوش | 3 سنوات | 200 الف | 5 سنوات | 5 سنوات |

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة، واعتصم بالأوراس إلى غاية قيام الثورة التحريرية.
(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| لخضر شراك | 3 سنوات | 200 ألف | – | 5 سنوات |
| صالح بوشمال | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| رشيد عحالي | سنتين | 100 ألف | – | 5 سنوات |
| سليمان ملاح | سنتين | 100 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| صالح بن عمار | سنتين | 100 ألف | – | 5 سنوات |
| عمار زرتيب | سنتين | 100 ألف | – | 5 سنوات |
| بن براهيم | سنتين | 100 ألف | – | 5 سنوات |
| علي تيلامي | سنة غيابيا | – | – | – |
| علي خوجة | أطلق سراحهم | – | – | 5 سنوات |
| كمال قارة | | | | 5 سنوات |
| رابح بوضياف | | | | 5 سنوات |
| سعيد جربكة | | | | 5 سنوات |
| العربي حميش | أطلق سراحه | | | |

**– جدول 6: الأحكام الصادرة في حق معتقلي عنابة.**

| الاسم واللقب | مدة السجن | الغرامة المالية ف.ف | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| عبد الباقي بكوش(*) | 10 سنوات غيابيا | 1,2 مليون | 10 سنوات | 5 سنوات |
| بن مصطفى بن سردة(*) | 10 سنوات غيابيا | مليون | 10 سنوات | 10 سنوات |
| إبراهيم ميهوب | 5 سنوات | 100 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| علي بودجاجة(*) | 4 سنوات غيابيا | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.
(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 4 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| مخلوف بومزبر | 4 سنوات | 500 ألف | 10 سنوات | 10 سنوات |
| محمد بن زعيم | 4 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| أحمد بلي | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عطية أحمد نايب | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| مصطفى سناني | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| علي بناني | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| حسين برحتوتة | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| إبراهيم عجامي | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| زحوال رفاس | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عبد العزيز بولحروف | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| راشدي السعيد بونعيجة | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عبد الله فضال | 3 سنوات | 200 ألف | - | 5 سنوات |
| صالح بابو | سنتين | - | | 5 سنوات |
| خميسي عرعار | سنتين | - | 5 سنوات | 5 سنوات |
| عبد الوهاب سمايلي | سنتين | 100 ألف | - | 5 سنوات |
| رابح حمال | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| العربي فنيش | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| عمار قوجيل | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| محمد عيساوي | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| محمد تداوي | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| عبد القادر مساوي | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| عبد الرحمان زمولي | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| موسى بلغرسة | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| حسين مباركي | سنتين | - | - | 5 سنوات |
| مسعود ميزوح | سنة | - | - | 5 سنوات |
| راشدي هاشمي | سنة | - | - | 5 سنوات |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| راشدي بونعيجة | سنة | – | – | 5 سنوات |
| عبد المجيد بوزبيد | سنة | – | – | 5 سنوات |
| العربي كيشان | 18 شهرا | – | | 5 سنوات |
| صالح جميل | 18 شهرا | – | – | 5 سنوات |
| عبد الرحمان بوزيان | 15 شهرا | | | 5 سنوات |
| محمد فراج | 15 شهرا | – | – | 5 سنوات |
| عمار مرداسي | 10 أشهر | 500 ألف | – | 5 سنوات |
| هاشمي بولبطاطش | – | – | – | 18 شهرا |
| صايفي طايفي<br>يحي بليدي<br>يوسف عراري<br>مصطفى كيتوني | أطلق سراحهم | | | |

- جدول 7: الأحكام الصادرة في حق مناضلي "*كندي سمندو*".

| الاسم واللقب | مدة بالسجن | الغرامة المالية ف. ف. | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| يوسف زيغود(*) | 10 سنوات غيابيا | مليون | 10 سنوات | 10 سنوات |
| إبراهيم ركواش | 3 سنوات غيابيا | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| يوسف شوقي | 3 سنوات غيابيا | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| العيد بن شريف شريبي | 3 سنوات غيابيا | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| العربي حمودي | 3 سنوات | 200 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |

(*) فر من السجن قبل تقديمه للمحاكمة.

| | غيابيا | | | |
|---|---|---|---|---|
| طاهر زيغود | 15 شهرا | - | - | 5 سنوات |
| حسين شيروي | 15 شهرا | - | - | 5 سنوات |
| علاوة بوضرسة<br>حسين بوشمة<br>مختار زكواش<br>بولعراس بوشريبة | أطلق سراحهم | | | |

- جدول 8: الأحكام الصادرة في حق مناضلي سكيكدة.

| الاسم واللقب | مدة السجن | قيمة الغرامة بالفرنك | مدة المنع من الإقامة | المنع من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|---|
| بوجمعة بوكرمة | 4 سنوات | 300 ألف | 5 سنوات | 5 سنوات |
| حسين بودرمين | سنة | - | - | 5 سنوات |
| مختار بوكرمة | 6 أشهر | - | - | - |

## 2) محاكمة الطيب مسلم.

بعد التحقيق مع مناضلي تبسة الواحد والعشرون[1] وسجنهم لمدّة معينة، رحّلوا إلى محكمة عنابة بتهمة " المساس بالأمن الداخلي للدولة". حُكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة، ودفع غرامات مالية معتبرة. لكنهم استأنفوا الحكم أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر.

دار أثناء المحاكمة، نقاش ساخن بين الشاب المعتقل الطيب مسلم ورئيس المحكمة القاضي *شامسكي*، الذي كان يتقن الحديث باللغة العربية لكونه عمل من قبل قنصلا في مدينة جدّة في شبه الجزيرة العربية.

لا يزال محدّثي إلى اليوم، يحفظ عن ظهر قلب الحوار الذي دار بينهما وراء جدران قاعة المحكمة.

كان كل مناضل يحاكم بمفرده. ولما حان دور السيد **مسلم**، استفزه القاضي بكلام هز مشاعره، وأثار غضبه. حيث قال له: "***أسكت يا جلد الأرنب، وإلا سأعاقبك بستة أشهر سجن عن كل كلمة تتفوه بها.***"

فأجابه: "***سأتكلم وأعبر عن آرائي حتى وإن عاقبتني منذ الخامس من جويلية 1830 إلى غاية اليوم***".

فقال له القاضي : "***أنا لست ضد فكرتك التي تؤمن بها، فأنا أيضا لدي أفكار أؤمن بها. ولكنني ضد حملك السلاح في وجه فرنسا التي علمتك***".

---

[1] لقد اعتقل في تبسة 21 مناضلا. منهم 19 مناضلا ثوريا هم:**الطيب مسلم؛ صالح قويدري؛ الهادي مضوي؛ نور الدين سواعي؛ الشريف فارس المدعو يحي؛ جاب الله بوزيدي؛ الشريف عبد الوهاب؛ محمد مناح المدعو رشيد؛ عبد الله بن جدو؛ نور الدين تومي؛ أحمد علاق؛ بلقاسم مزهودي؛ علي عزيزي؛ خمام ساكر؛ محمد كشرود؛ الوردي حناشي؛ علي بن علي معلم؛ محمد الصالح عابر؛ عبد الله زعيبي**. ومناضلين سياسيين اثنين، كانا قياديين بقسمة حزب حركة الانتصار بالمدينة هما: **شعبان سعداني؛ وأحمد مضوي المدعو لورس**.

فرد عليه: " لقد علّمتني فرنسا جملة لا أزال أحفظها عن ظهر قلب".

فسأله: "وما هي ؟"

قاله: " أنتم الفرنسيون كثيرا ما ترددون عبارة: " أيتها الحرية، يا غالية". فهي جيّدة لتحرير فرنسا من الألمان ولكنها سيئة لتحررنا نحن من سيطرتكم."

اشتاط القاضي غضبا، وضرب الطاولة براحتيه، ولم يستسغ ما قاله الشاب مسلم. ثم قال له: " أنا ضد حملك للسلاح في وجه فرنسا. فما قولك في قفة المسدسات التي وجدوها مخبأة في بيتيك ؟"

نفى السيد مسلم التهمة عن نفسه، وقال له بأن الشرطة هي التي أحضرتها معها أثناء عملية التفتيش، لتلفق له تهمة حيازة أسلحة.

لكنه قال لي، أن تلك الأسلحة كانت له، وكانت بالفعل مخبأة في منزله.

رد عليه القاضي بدهاء، قائلا: " في إحدى المرات، وجد أحدهم كيسَ بُنٍ في بلاد الحجاز، فأخبر عنه السلطات، فقالوا له كيف عرفت أنه كيس بن. فأجابهم عرفته من خلال لمسه. فقطعوا أصابعه. بينما أنت وجدوا عندك قفة أسلحة وتتهم الشرطة بإحضارها إلى بيتك ؟ "

حينئذ تدخل المحامون، ودافعوا عنه بطريقة أثلجت صدره. حيث لا يزال يحفظ – كما قال لي – كل كلمة قالوها في تلك المرافعة.

ذكر لي أن المحامي بيير ستيب، رافع بلكنة باريسية، وقال للقاضي: « سيدي الرئيس، *أطلب منكم أن تعتذروا من هذا الشاب لأنه جلد أسد، وليس جلد أرنب كما وصفتموه. لأنه لو كان يوجد في فرنسا مثل هذا الشاب لشدنا العالم، ولَمَا استعمرنا الألمان في ظرف 13 يوم.*"

بعد المرافعات، حكم قاضي محكمة عنابة على السيد مسلم بالسجن النافذ مدة 3 أعوام، وخمس سنوات حرمان من الحقوق المدنية، ولم يطلق سراحه إلا في عام 1952.

كما ثبتت عليه محكمة الجزائر، بعد الاستئناف، عقوبة السجن ذاتها، التي حكمت بها محكمة عنابة، وأضافت إليها حكما بخمس سنوات توقيف احتياطي، وغرامة مالية قدرها 200 ألف فرنك قديم، تعهد والده بتسديدها، بعدما انتُزع منه التزاما كتابيا بمنع ولده من أي نشاط سياسي أو عسكري ضد فرنسا.

قال لي السيد **مسلم**، أن تلك الغرامة « ***كانت تمثل نفقات المحكمة عن كامل عمالة قسنطينة. فرضوها على والدي بعدما تعهد لهم أنه سيضمنني.*** »

لم يجد الوالد من بُدٍ، سوى رهن المسكن والبستان، الكائنين في حي باب الزياتين على مرمى حجر من الجهة الجنوبية الشرقية لسور المدينة، لأحد التجار اليهود في المدينة.

انشغل السيد **مسلم** كثيرا بعد خروجه من السجن، وعودته إلى تبسة، بقضية الرهن، وكيفية حماية مسكن والده من المصادرة. فأشار عليه أحد أصدقائه بالاتصال **بالشيخ العربي**، وطلب مساعدة مالية من فرع جمعية

العلماء، لفك الرهن عن المنزل والبستان، خاصة وأن ما كان يتعرض له من معاناة، هو في سبيل القضية الوطنية.

حيث قال في هذا الصدد: « **قصدت في صباح أحد الأيام، مدرسة التهذيب التابعة لجمعية العلماء، للقاء الشيخ العربي. فوجدته جالسا فوق صخرة أمام بابها؛ وبعد أن ألقيت عليه تحية الإسلام، حدّثته عما صار لي، وطلبت منه مساعدة مالية لفك الرهنية.**

**لكن الشيخ بدّد في ردّه أملي، وخيّب رجائي، وأثار استغرابي حيث نصحني بأن أتودّد إلى الحاكم الإداري بالمدينة، وأطلب منه الصفح، والالتزام بعدم النضال ضد فرنسا، عسى أن يسقط عني العقوبة !!**[1]»

عاد السيد مسلم من مشواره، خاوي الوفاض، ومنكسر الجناح، ومهموم البال لا يشغل فكره إلا أمر إنقاذ والده المسكين من الورطة التي أوقعه فيها، وتسديد المال المقروض، وفك رهنية البيت والبستان من الدائن اليهودي.

---

[1] يمكننا تفسير مثل هذا الموقف السلبي من الشيخ العربي التبسي، من مشكلة السيد مسلم، بالخلاف السياسي الذي كان قائما بين جمعية العلماء وحزب حركة الانتصار، حول بعض المسائل الوطنية، والذي بلغ درجة كبيرة من الحدّة والتنافر، والجفاء واختلاف الرؤى في تلك الفترة. وهناك العديد من مواقف رجال الجمعية مشابهة لمثل هذا الموقف. نذكر منها رفض الشيخ الإبراهيمي، طلب سعد دحلب عندما زاره بعد تأسيس لجنة مساندة *ضحايا القمع*، تزويده بقائمة المانحين المعروفين لدى جمعيته، لتطلب منها اللجنة المساهمة في مساعدة مئات أسر المعتقلين المنكوبة. وقد برر الشيخ رفضه بخوفه من أن ذلك سيحرم جمعيته من هباتهم.أنظر بن تومي، الدفاع، المصدر السابق، ص. 40.
كما ذكر المفكر مالك بن نبي، موقفا مماثلا، حصل له مع الشيخ العربي في عام 1947. حيث نصحه الشيخ بالإذعان للشرطة الاستعمارية بدلا من مقاومتها. أنظر:
BENNABI Malek, *Pourritures. Mémoires (1932-1940)*, t. 1, Dar El-Oumma, Alger, 2007, p. 93

ولما حلّ أجل التسديد، وعجزت أسرته عن الدفع، نتيجة فقرها وقلة مالها، أخطر اليهودي المنفذ القضائي، ليصادر البيت والبستان. وبالفعل شرع هذا الأخير في قياس مساحتهما، وتقييد جميع المقتنيات الموجودة في الدار.

تذكر السيد **مسلم** حادثة طريفة من تلك الفترة، فابتسم وقال لي أن والدته أخفت خلال شروع المحضر القضائي في تقييد مقتنيات المنزل، بعض الأفرشة البالية، والأدوات المنزلية البسيطة، حتى لا يراها فيقيدها ويحجزها.

أمام هذا الوضع الخطير، الذي ألمّ بأسرة السيد **مسلم**، وبات يهدّدها بالطرد من مسكنها الوحيد، والإعلان عن بيع البيت في المزاد العلني بقالمة، اهتدى المناضل **أحمد مضوي**، إلى حيلة لينقذ بها صديقه **الطيب مسلم**.

فبثّ إشاعة في المدينة، مفادها أن كل من تسوّل له نفسه المشاركة في المزاد العلني، لشراء المسكن والبستان، سيُنسَف منزله نسفا. وبالفعل خاف الناس من التهديد، ولم يجرؤ أحد منهم على التقدم للمزاد المذكور، وفي النهاية ظل المسكن والبستان ضمن ملكية الأسرة.

وبحسب روايته، بلغ عدد معتقلي المنظمة الخاصة في سجن عنابة، حوالي 120 مناضلا من الشرق الجزائري، وهذا العدد يقارب بكثير العدد 121، الذي ذكره المحامي **عبد القادر أوقواق** في مذكراته[1].

بينما يقلّ عن العدد 135، الذي ذكرته بعض المصادر الفرنسية. فقد ورد في إحدى وثائق *المصلحة التاريخية للجيش البري*، أن: « ***في شهر جوان 1951 تمت محاكمة 135، متهم من أعضاء المنظمة الخاصة بمحكمة***

---

[1] أوقواق، المصدر السابق، ص. 66

عنابة، وراء أبواب مغلقة، وهو إجراء استثنائي لم يثر استغراب الصحافة في مجملها بسبب طابعه السياسي.»[1]

وأضاف السيد مسلم، أن المعتقلين وُزّعوا على قاعتين، وعُزلوا عن سجناء الحق العام. ولما طالبوا إدارة السجن بالسماح لهم بمطالعة المراجع التي تزخر بها مكتبتها، وتزويدهم بمصاحف القرآن الكريم، وافقت على الطلب الأول، بينما رفضت الطلب الثاني، مبرّرة رفضها بالقول: « ***أنتم العرب، إذا ما أقسمتم على القرآن أن تقتلوا الحراس، فإنكم ستقتلونهم.***»

فدخلوا عندئذ، في إضراب عن الطعام لمدّة سبعة أيام، وطالبوا إلى جانب تزويدهم بمصاحف القرآن الكريم، بالعزل عن بعضهم البعض في قاعة الحمام، لحرمة كشف العورة عند المسلمين. فكان لهم ذلك.

لم تكتف السلطات الاستعمارية بسجن السيد **مسلم**، وتغريم والده مبالغ كبيرة، بل أحالته على " *مجلس المراجعة*"[2] مكبلا بالأغلال، ثم رحلته من السجن على مخفر الدرك لأداء الفحص العسكري.

كما سعت جاهدة إلى شراء ذمته، أثناء تواجده في السجن. حيث أجلسوه بين دُهاةٍ من القضاة الفرنسيين، حاولوا التأثير عليه من خلال حوار أجروه فيما بينهم على مسمعه.

تحدّثوا عن استعدادهم لنقله إلى أي مكان يريد العيش فيه. سواء كان في الجزائر أو في أي مكان في الخارج، شريطة أن يحرّر بخط يده عبارات، يُعلن فيها عن "توبته"، و "ندمه"، عما قام به سابقا ضد فرنسا، ويتعهد بألا

---

[1] SHAT, 1 H 2892.

[2] كان هذا المجلس مكلّفا بفحص الشباب في كل مقاطعة، والفصل فيما إذا كانوا أهلا للخدمة العسكرية.

يعود إليه. لكن هذا الكلام لم يحرك فيه ساكنا – كما قال – واعتبر الأمر لا حدث.

الأمر نفسه كرّروه معه، أثناء حبسه في سجن سركاجي[1]، بمدينة الجزائر ولكن بدون جدوى. كما حاولوا إغرائه بالوظيفة، بعد خروجه من السجن وعودته إلى تبسة. حيث عرضوا عليه عبر أحد أقاربه، توظيفه في مصلحة سكة حديد الجزائر، أو في المصالح الإدارية، أو في أية مصلحة يريدها، مقابل التعهد بالتخلي عن أي نشاطٍ معادٍ لفرنسا.

غير أنه رفض كل تلك العروض المغرية، ولم يمكنهم من تحقيق أهدافهم، بالرغم من أن العروض كانت تبدو – كما قال – حلما كبيرا للجزائري البسيط، في ذلك الوقت.

وفضّل بدلا من ذلك الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية بعد اندلاعها، إذ تولى مسؤوليات في *وزارة الحربية والاتصالات العامة* في الحكومة الجزائرية المؤقتة.

## 3). المحاكمة في بجاية.

بدأت هذه المحكمة جلستها في 25 جانفي 1951، وبلغ عدد المعتقلين الذين حاكمتهم 27 معتقلا ثوريا. ولذلك عرفت في تاريخ القضاء الاستعماري في الجزائر باسم: « *قضيه الـ 27*.»

رفضت هيئة المحكمة، الطلبات الكتابية، التي قدمت لها من هيئة الدفاع. وبالتالي، رفضت تأسيس الدعوة شكلا ومضمونا. ولم تستمع إلى

---

نكرت المجلة الشيوعية الفرنسية " لافيريتي"، أن عدد نزلاء سجن سركاجي بلغ حوالي 36 معتقلا سيا، يضاف إليهم عدد أخر غير معلوم، نقلوا إلى المستشفى نتيجة تدهور حالتهم الصحية بسبب ضراب عن الطعام. أنظر:

*La Vérité*, n° 277, du 21 juin au 4 juillet 1951.

مرافعات المحامين إلا شكليا. وبما أنها كانت تبيت قناعة مسبقة، أصدرت أحكاما قاسية يوم 15 فيفري 1951، في حق المعتقلين الثوريين السبعة والعشرين.

حيث قضت في المجموع بـ: 110 سنوات حبس نافذ، و140 سنة منع من الإقامة، و165 سنة حرمان من الحقوق المدنية، و6 مليون فرنك غرامات مالية. كما أكدت هذه الأحكام، محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر[1].

وبحسب ما ورد في إحدى الجرائد الاستعمارية، فإن التهمة الأساسية التي وجهت لهم كانت: « ... *المساس بالأمن الداخلي للدولة*[2].»

فقد حُكم على كل من **رشيد علي باشا، لخضر ردوش، مخلوف تتواح، العربي عسول ومحند عموش**، بخمس سنوات حبس نافذ، ومثلهن منعا من الإقامة، وعشر سنوات منعا من الحقوق المدنية، وغرامة مالية قدرها 300 ألف فرنك.

بينما حُكم على 16 مناضل آخر، بأربع سنوات حبس نافذ لكل واحد منهم، وخمس سنوات منعا من الإقامة، ومثلهن حرمانا من الحقوق المدنية، وغرامة مالية قدرها 200 ألف فرنك.

وعلى مناضلَيْن اثنين بسنتين حبس، وخمس سنوات منعا من الإقامة، ومثلهن حرمانا من الحقوق المدنية، وغرامة مالية قدرها 120 ألف فرنك[3].

---

[1] بن تومي، المصدر السابق، ص. 591

[2] *L'Est algérien*, 17 février 1951, n° 14860.

[3] معمري، المرجع السابق، ص. 63

أثناء المحاكمة، في أبريل 1951، قال المحامي دوزون أمام هيئة القضاء: « *مهما كانت الساعة التي أشرقت فيها الشمس، ومهما كان الاسم الذي ذكر على ورق الدساتير: مستعمرات قديمة، أقاليم ما وراء البحار أو عمالات، فالملفات القضائية في المسائل السياسية كان لها دوما خطوط مشتركة ... فالمؤامرة الحقيقية هي مؤامرة الامبرياليين ضد الشعوب الحرة، ومؤامرة الاستعماريين ضد الرجال الذين يريدون العيش كرجال، ومؤامرة الذين يخافون من حرية الآخرين*[1]. »

4). المحاكمة في البليدة.

لقد حظيت جلسات محكمة البليدة، الخاصة بمعتقلي المنظمة الخاصة، باهتمام كبير من الصحافة الاستعمارية، ومن بعض المؤلفين والمؤرخين الفرنسيين. لأنها تحولت من محاكمة المعتقلين الثوريين، إلى محاكمة التعذيب وظلم النظام الاستعماري.

وقد عرفت باسم: « قضية الـ 56». ففي البداية بلغ عدد المعتقلين 120 معتقل من مناضلي الشلف، والضهرة، والتيتري، والجزائر الوسطى، ومنطقة القبائل. وبعد التحقيق معهم، أُبقي على 56 مناضل، وأُطلق سراح البقية.

افتتحت المحكمة جلساتها في 22 نوفمبر 1951، واستمرت إلى غاية 11 مارس 1952. وفي إحدى تلك الجلسات، أعلن السيد **أحمد بن بلة**، أنه ينتمي إلى: « ***مُثل الحرية التي كانت هي مثل حقوق الإنسان والثورة الفرنسية***»، ودعا رفقائه إلى الإعلان إذا ما كانوا موافقين مع ما عبّر عنه أم لا.

---

[1] الباز، المرجع السابق، ص. 78

فرفع كل واحد منهم سبابته إلى أعلى، وكانوا مقيدين اثنين مع اثنين، تعبيرا على الموافقة. فاعتبر وكيل الجمهورية عملية رفع الأصابع، دلالة على الدعوة إلى الجهاد، وأن الأمر صار لا يطاق، وبالتالي اتخذها حجة لطلب إجراء المحاكمة وراء أبواب مغلقة[1].

وجهت محكمة البليدة، ثلاث تهم أساسية للمعتقلين الثوريين، هي: « إنشاء جمعية أشرار، والمساس بالأمن الخارجي للدولة، وحيازة غير مشروعة لأسلحة وذخيرة حربية ومتفجرات[2].»

وفي يوم افتتاح الجلسة، أحاط جمهور غفير بمبنى المحكمة. ولكن قوات كبيرة من رجال الأمن طوّقته، ومنعته من الدخول.

كما أمر رئيس المحكمة عند افتتاح الجلسة، بإجراء المحاكمة بناء على طلب من نائب عام يدعى "همبير"، وراء أبواب مغلقة، لدواعي أمنية. غير أن السبب الحقيقي من وراء هذا الإجراء، كان التستر على المخالفات القانونية المحيطة بالمحاكمة، والتي ارتكبها كل من القاضي، والنائب العام.

لقد تشابهت استراتيجية الدفاع في محكمة البليدة، مع بقية استراتيجيات الدفاع في بقية المحاكم التي حاكمت مناضلي المنظمة الخاصة. حيث قامت على التنديد بالوسائل البوليسية، وبخاصة منها الاختراقات الفاضحة للقانون فيما يخص المراقبة، وممارسة التعذيب، وقمع حرية الرأي.

كما ندّدت بالتعذيب، الذي تعرّض له موكلوها على أيدي المصالح الأمنية الاستعمارية، والانتهاكات التي شابت إجراءات المحاكمة، والانحياز الذي اتسم به القضاة.

---

[1] الباز، المرجع نفسه، ص. 79

[2] قُدّر عدد معتقلي سجن البليدة بـ: 66 عنصر. عرضوا على محكمة المدينة، في مارس 1952، للفصل في قضيتهم.

ولذلك، عندما طالبت الهيئة بجعل المحاكمة علنية احتراما للحقيقة، صاح النائب العام قائلا: « ***لدينا ملفا، وكل الأدلة لا تعترفون بها. يكفيكم الحكم الذي سينطق به القضاة.*** » وهذا ما يعني في عرف أهل الاختصاص، الإدانة قبل المحاكمة.

استعمل وكيل الجمهورية، عبارات نابية في وصف المعتقلين، عندما صرخ فيهم قائلا: « ***يا عصابة القذرين، سأعقد لكم ربطة العنق على المقاس***[1]. »

فرد عليه المعتقلون بأنهم يفتخرون بكونهم وطنيين، وأنهم بريئون من التهم الموجهة إليهم. ثم أنشدوا جماعيا النشيد الوطني: « *حيوا الشمال الإفريقي*[2]. »

وبالرغم من إغلاق أبواب المحكمة أمام الرأي العام، إلا أن بعض الشخصيات الفرنسية المناهضة للطرق الفاشية للمستعمِر، تمكّنت من تقديم شهاداتها والتنديد بالاعتداء الخطير على القانون.

كان من بين أولئك الأحرار الصحافي *كلود بوردي*، والأستاذ المحاضر بجامعة الجزائر *أندري مندوز*، والروائي *ألبير كامو*[3].

كما أُرسلت إلى المحكمة العديد من التلغرافات الاحتجاجية، من منظمات طلابية، وجرائد، وزعماء سياسيين من تونس والمغرب، وحتى من المشرق العربي.

---

[1] بن تومي، *الجريمة*، المصدر السابق، ص. 587

[2] بن تومي، *الدفاع*، المصدر السابق، ص. 58

[3] بعث ألبير كامو، خلال انعقاد محاكمة البليدة، رسالة إلى رئيس محكمة البليدة قال فيها: « **قد تكتسب التهمة ضعفها بالاستناد إلى العقوبات الفظيعة للشرطة، ومن ثمة تلقي بشكوكها على مدى صحة الجرم المنسوب للمتهمين ومع ذلك تُثبت.** » أنظر: بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 588

طبعت محاكمة البليدة ميزتين أساسيتين. الميزة الأولى أنها استخدمت كوسيلة بيد السلطات الاستعمارية لأغراض سياسية، لكسر إرادة الشعب في تأسيس دولته المستقلة.

والميزة الثانية، أنها أظهرت من جهة، إخلاص المحامين الجزائريين للقضية الوطنية، ومن جهة أخرى، تعاطف المحامين الفرنسيين، الذين شاركوا في الدفاع عن المعتقلين، مع القضية الجزائرية، وتنديدهم بالأساليب الاستعمارية الفاشية.

فقد ذكر أحد الشهود حول تلك المحاكمات، أن « **هيئة الدفاع عن المعتقلين الثوريين أدت مهمتها بجدارة، ولم تتراخ عزيمتها سواء أمام استفزازات الشرطة أو عراقيل القضاة. حيث ندّدت بشدّة بالتعذيب الذي تعرض له موكلوها في مخافر الشرطة، ومخالفات المحاكمة، وتحيّز القضاة**[1].»

في نهاية المحاكمة، قضت محكمة البليدة على المعتقلين الثوريين، بـ: 152 سنة سجن.

حيث حكمت على كل من **أحمد بن بلة**، **والحسين آيت أحمد** بسبع سنوات حبس نافذ. بينما حكمت على **أمحمد يوسفي** بست سنوات حبس نافذ، و5 سنوات حرمان من الإقامة، و120 ألف فرنك غرامة. كما حكمت على **أحمد مهساس**، بخمس سنوات حبس نافذ.

---

[1] ZEROUAL Abdelhamid, *PROCES POLITIQUES. L'O.S (les "56" de Blida")*. in Liberté, site internet: http ://www.liberte-algerie.com/liberte-numerique/l-os-les-56-de-blida-proces-politiques-7622

أما بقية الأحكام فكانت كالتالي: خمس سنوات حبس نافذ على اثنين من المعتقلين، والحبس لمدد تراوحت بين خمس سنوات، وشهرين مع وقف التنفيذ على البقية، والبراءة لأربعة معتقلين.

بينما حكمت غيابيا على كل من **محمد خيضر**[1]، الذي التجأ إلى مصر منذ جوان 1951، بثماني سنوات، و**محمد بوضياف**، الذي غادر الجزائر إلى فرنسا بطلب من الحزب في عام 1952، بعشر سنوات.

وفي 28 جويلية 1952، أطلقت محكمة الجنح بالبليدة سراح مناضلين ثوريين بشكل مؤقت[2]، كانا قد اعتقلا في شهر أبريل 1950. وفي 4 أوت، أطلق سراح ستة من معتقلي معسكر الثوريين[3].

وتجدر الإشارة هنا، إلى نجاح كل من **بن بلة** و**مهساس** في الفرار من سجن البليدة قبل إحالتهما على المحاكمة بأربعة أيام. وفي 20 مارس، حاول المعتقلون التمرد داخل السجن، لكنّهم قمعوا بقسوة[4].

رفضت هيئة الدفاع تلك الأحكام، واستأنفت في 26 أبريل 1952، أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، لكن خاب أملها. حيث أكدت هذه الأخيرة في 10 ماي، الأحكام الصادرة عن محكمة البليدة.

---

[1] بعدما اعترف **أحمدبن بلة** بمشاركة النائب **محمد خيضر** في عملية السطو على مركز بريد وهران، انتزعت من الأخير حصانته البرلمانية في شهر سبتمبر 1950، بطلب من النيابة العامة. عندئذ طلبت منه قيادة حزبه تسليم نفسه للشرطة لتأكيد أطروحة مؤامرة الشرطة. لكنه لم يستجيب لطلبها، وفضل الفرار إلى خارج الجزائر.

[2] م. ع. أ. ع. ملخص يومي *للاستعلامات*، رقم: 26122، الجزائر في 29 جويلية 1950.

[3] م. ع. أ. ع. ملخص يومي *للاستعلامات*، رقم: 26920. الجزائر في 8 أوت 1950.

[4] SHAT, *1 H 3400.

5). **المحاكمات الأخرى.**

في 8 ماي 1950، أحيل 24 من معتقلي المنظمة الخاصة بوهران على محكمة المدينة، بذات التهم التي وجهت لنظرائهم في المحاكم الأخرى، وهي: " الانتساب لمنظمة شبه عسكرية سرية"، و" المساس بالأمن الخارجي للدولة".

فحُكم على 22 منهم بالحبس النافذ، وأفرج عن الاثنين الباقين: « **أحدهما بسبب إصاباته الحربية، وأدائه المتألق في الحرب العالمية الثانية. والثاني لأن دوره كان ثانويا ولم يلتحق بالمنظمة إلا مؤخرا**[1].»

كما أحيل على ذات المحكمة في اليوم 12، المناضلون المعتقلون بمعسكر. فسُجن منهم 15 نفرا، وأُفرج عن البقية بشكل مؤقت.

وفي اليوم 16، أصدرت محكمة الجنح بقسنطينة، حكمًا في حق مناضلَيْن اعتقلا بتهمة الانتماء للمنظمة الخاصة، و" المساس بالأمن الخارجي للدولة"، هما: **رشيد كرواز**، الذي حُكم عليه بسنة حبس نافذ، و200 ألف فرنك غرامة مالية. و**علي زموري**، الذي حُكم عليه بسنتين حبس، و300 ألف فرنك غرامة مالية[2].

وفي مطلع شهر جوان 1950، حكمت محكمة الجنح بباتنة على المناضل عديم اللقب **حَمَّه بن قويدر**، المدعو ***طالب بلحاج***، بالسجن ثمانية أشهر، و30 ألف فرنك غرامة مالية، بتهمة " حيازة غير شرعية لذخيرة حربية"، و " المساس بالأمن الخارجي للدولة".

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16021، المصدر السابق.

[2] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 16056، الجزائر في 17 ماي 1950.

وذكرت الشرطة، في أحد تقاريرها، أنها عثرت بحوزته على: « العديد من المناشير التحريضية تخص استقلال ليبيا، ومستندات تحض على أفكار انفصالية، وقد أبلغ عنه لأنه جمع مالا لصالح منكوبي سيدي علي بوناب، والمحاربين المسلمين الفلسطينيين[1].»

وفي بداية شهر جويلية، أحيل 11 معتقلا ثوريا من أقاليم الجنوب، إلى محكمة الجنح بباتنة، بتهمة " المساس بالأمن الخارجي للدولة، وحيازة غير مشروعة لأسلحة حربية، وسرقة وانتهاك سر المراسلات التلغرافية". حضر المحاكمة مئات المناضلين الوطنيين من باتنة ومن أقاليم الجنوب[2].

وبعد المرافعات، حُكم في اليوم 12، على تسعة منهم بالسجن النافذ لمدد تراوحت من أربعة إلى ثمانية عشر شهرا، و12 ألف فرنك غرامة مالية. بينما أُخلي سبيل البقية[3].

وفي اليوم 19، حكمت محكمة الاستئناف بالجزائر، على معتقل من تزي وزو يدعى **سي والي بناي**، بالسجن سنتين نافذتين، و60 ألف فرنك غرامة مالية، بنفس التهمة الأمنية المشهورة.

وكانت محكمة الجنح بتزي وزو، قد حكمت عليه من قبل، بثلاث سنوات سجنا، وخمس سنوات منعا من الإقامة، و60 ألف فرنك غرامة مالية، وعشر سنوات حرمان من الحقوق المدنية[4].

وفي التاريخ عينه، أُفرج بشكل مؤقت في تلمسان عن سبعة مناضلين، من ضمن المعتقلين الواحد والعشرين الذين اعتقلوا في شهر ماي[1].

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19620، الجزائر في 2 جوان 1950.
[2] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23998، الجزائر في 7 جويلية 1950.
[3] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 24605، الجزائر في 13 جويلية 1950.
[4] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25469، الجزائر في 23 - 24 جويلية 1950.

وفي يوم 10 أوت، عُرض مناضلو حزب حركة الانتصار، الذين اعتقلهم الدرك في عزابة، إثر اجتماعهم السري في بداية الشهر بدوار غجاتة، على قاضي الصلح بعزابة، فحكم عليهم بالسجن بالتهمة الأمنية ذاتها[2].

وخلال شهر أكتوبر، عُرض جميع رجال المنظمة الخاصة بقصر الشلالة على قاضي التحقيق بالبليدة، فأودع السجن المسؤولين الأساسيين: الطيب جناد، **عبد القادر شبايكي، عيسى دحلب، وعبد الوهاب أمحمد**. في حين أخلى سبيل بقية المناضلين بشكل مؤقت.

وكان القضاء الاستعماري، قد حكم إثر الأحداث التي جرت في ماي 1945، بقصر الشلالة، بعشر سنوات أشغال شاقة على **عبد القادر** شبايكي، وبثماني عشرة سنة حبس نافذ على **عبد الوهاب أمحمد**[3].

وبعد أسابيع من المرافعات، اتُّهم المعتقلون الثوريون بتهم: " تشكيل عصابات أشرار، وحيازة غير شرعية للأسلحة والذخيرة، والمساس بالأمن الخارجي للدولة".

كما « **لجأت الإدارة [ الاستعمارية] إلى استعمال أداتين شرعيتين مهمتين وهما المادة 80 من قانون العقوبات لمعاقبة أي نشاط وطني ونزع الصفة السياسية عنه، والمادة 190 من القانون الجنائي التي تجيز للمحكمة بإجراء المحاكمة وراء أبواب مغلقة لتفادي إشهار القضية**[4].»

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25152، الجزائر في 20 جويلية 1950.

[2] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 27272، الجزائر في 11 أوت 1950.

[3] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 32119، المصدر السابق.

[4] الباز، المرجع السابق، ص. 68

وقد أدى هذا الإجراء، إلى منع الرأي العام من الإطلاع على مجريات المحاكمة، واقتصار التغطية الإعلامية على الصحافة ذات الخط الاستعماري سواء في الجزائر أو في فرنسا.

وفي يوم 6 ماي 1951، افتتحت محكمة الاستئناف بوهران جلستها لمحاكمة المناضلين الثوريين الـ 47، الذين سُجنوا خلال حملة الاعتقالات والمداهمات التي شنتها مصالح الأمن الاستعماري في غرب البلاد.

استمرت المرافعات لعدّة أيام، وفي يوم 11 مارس 1952، صدرت في حقهم أحكام ثقيلة. حيث قضت عليهم المحكمة في المجموع بـ: 122 سنة حبس نافذ، و139 سنة منع من الإقامة، و153 سنة حرمان من الحقوق المدنية، بالإضافة إلى غرامات مالية ثقيلة[1].

- جدول خاص بالأحكام الصادرة في حق مناضلي وهران[2].

| الاسم واللقب | مدة السجن | المنع من الإقامة | الحرمان من الحقوق المدنية |
|---|---|---|---|
| حمو بوتليليس | 6 سنوات | 10 سنوات | 10 سنوات |
| - محمد حسين بن زيان<br>- سعيد ولد إبراهيم<br>- معمر آيت زاوش | 5 سنوات لكل واحد | 10 سنوات | 10 سنوات |
| - بن علي قديفي<br>- عبد القادر حلو | 4 سنوات لكل واحد | 5 سنوات لكل واحد | 5 سنوات لكل واحد |

---

(1) بوخبي العربية، المصدر السابق، ص. 592
(2) منطوق حكم محاكمة رجال المنظمة الخاصة، صادر في 29 سبتمبر 1951، ورد في بوزاهر، المرجع السابق، ص. 219 - 220

| | | | |
|---|---|---|---|
| - إبراهيم غسال<br>- ميسوم حرش<br>- محمد عمارية | | | |
| - بن عطية وداح<br>- جيلالي محجوب<br>- شعيب لشوار<br>- محمد قناقدة<br>- محمد بن غسال<br>- محمد بوكبي<br>- محمد كبوني حديد<br>- حاج بن علة<br>- أحمد زيانة<br>- عبد القادر بن محمد المدعو لازوني<br>- إبراهيم بن عمار المدعو بن سنوسي<br>- عبد القادر بلازوني<br>- أحمد زيان شريف<br>- عبد القادر طيبي<br>- بن عودة وذاح<br>- بوشحم بن حدو<br>- محمد بويحي | 3 سنوات لكل واحد | 3 سنوات لكل واحد | 3 سنوات لكل واحد |
| - محمد السعيد مرزوقي<br>- بن سعادة كريمو<br>- بودالي أحمد حوحة<br>- يحي الطاهر<br>- بن علي بن آنسهو | سنتين لكل واحد | سنتين لكل واحد | سنتين لكل واحد |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ـ محمد بسطاوي<br>ـ بو عبد الله رشيد | ستين لكل واحد | ستين لكل واحد | - |
| ـ أحمد حاوز<br>ـ عبد القادر سحنون<br>ـ أحمد بكارة<br>ـ ميلود بلحوج<br>ـ عبد القادر ناصر كويس<br>ـ بوندين سوسي بركسي<br>ـ مزيان آيت عمار<br>ـ بن عيسى عفريت<br>ـ نور الدين سعيد<br>ـ يوسف رياحي<br>ـ محمد بن عيسى عديم اللقب | 10 أشهر لكل واحد | - | - |

## ب). هيئة الدفاع عن المعتقلين.

جندت قيادة حزب حركة الانتصار، حوالي 50 محاميا للدفاع عن المعتقلين الوطنيين في المحاكمات الكبرى. منهم محامون كبار من نقابة المحامين بمدينة الجزائر، ومحامون من نقابة المحامين بباريس، اعتادت اللجوء إليهم كلما تحيل مناضلوها على القضاء الفرنسي.

كان من بين أولئك المحامين الأساتذة: **عبد الرحمان كيوان، عبد القادر أوفواق، عمار بن تومي، صالح زيدي، جوزيف جورج سيورتيس، أوغيست توفيني**[1]، من نقابة المحامين بمدينة الجزائر[1].

---

[1] اغتيل هذا المحامي في 28 نوفمبر 1958، من قبل منظمة اليد الحمراء الإرهابية الفرنسية بتفجير سيارته بمدينة الرباط المغربية، لا لشيء، إلا لأنه دافع عن المناضلين الثوريين الجزائريين.

والأستاذ حميد كسول من نقابة البليدة، والأستاذ العيد العمراني من نقابة باتنة، ومحمد الصغير بلبقرة من نقابة وهران.

وتكلف من نقابة المحامين بباريس الأساتذة: إيف ديشيزيل، بيير براون، بيير ستيب، وحرمه المحامية روني- بلازون ستيب، و بوردوال، و هنري دوزون، و جو لوردمان، و بول فيني. كما شارك محامي من نقابة المحامين بلندن، يدعى دنيس نوال بريت.

وقد تميز هؤلاء المحامون، بالرغم من تنوع قناعاتهم السياسية واختلافها، بإجماعهم على مناهضة الاستعمار، ومعارضة تجريم القضية الجزائرية.

فتقاسم المحامون العمل القضائي فيما بينهم. حيث ركز المحامون من نقابة الجزائر، تدخلاتهم في المحاكم الابتدائية، بينما تدخل المحامون من نقابة باريس، في محاكم الاستئناف.

ولكنهم اشتركوا في مهاجمة مؤامرة الشرطة الاستعمارية، التي كانت كما قالوا عنها: « **تستهدف الإطاحة بحزب حركة الانتصار** ». وقد تميزت مرافعاتهم باستنفار الرأي العام، وإحاطة المناقشات بإشهار كبير[1].

كما عمدوا إلى إضفاء الطابع السياسي على تلك المحاكمات، وإدراج مسألة مناهضة الاستعمار في الميدان القضائي.

فعلى سبيل المثال استهل المحامي **دوزون**، مرافعته في قضية معتقلي عنابة بالقول: « **هذه المحاكمة سياسية. ومن العبث إدعاء العكس، بالنسبة للذين يعتقدون في وجود المنظمة الخاصة وكذا الذين لا**

---

[1] تجدر الإشارة هنا إلى أن عدد المحامين الجزائريين الذين كانوا مسجلين في نقابة المحامين بالجزائر، كان قليلا جدا مقارنة بعدد المحامين الفرنسيين. فعلى سبيل المثال بلغ عددهم بين سنتي 1955-1956، نحو 20 محاميا جزائريا من أصل 400 محامي فرنسي مسجل.
أنظر، المرجع السابق، ص 71

يعتقدون في وجودها ويرون في الأمر مؤامرة بوليسية، فإن مجرى النقاش بوضعه، الأمر يخص محاكمة إرادة وعمل هؤلاء الرجال من أجل مثلهم الأعلى في الحرية والاستقلال. هو نقاش يمس بحياة عالم اليوم وتحولاته

...

أسمي محاكمة سياسية ذلك الذي يتم تداوله في الجمعية الوطنية، والذي يحتاج قوات مسخرة مماثلة ...

وأتى إلى مكتب القضاة بآلاف وآلاف البلاغات من أناس آخرين إلى مكتب القضاة[1]».

حوّل محامو الدفاع المرافعات القضائية إلى خطابات سياسية، حاكموا فيها الاستعمار على قمعه للحريات، واضطهاده للجزائريين، وتدبيره المؤامرات لشل نشاط الأحزاب الوطنية، واعتقال قياداتها، واضطهاد مناضليها، وهاجموا خلالها استفزازات الشرطة لمناضلي الحزب.

وقد ارتبط هذا التعريف للمحاكمة السياسية بشكل ضمني، بالأعمال المسخرة من حركة الانتصار خارج المحكمة، والتي أعطت في المقابل، شرعية الطابع السياسي للقضية.

حيث كان الحزب ينظم مظاهرات عند كل محاكمة، مما يضطر سلطات الاحتلال إلى تسخير معتبر لقوات حفظ النظام.

فعلى سبيل المثال، لما افتتحت محكمة وهران، جلسة محاكمة المعتقلين الـ47 في البليدة، في 12 فيفري 1951، توقف عن العمل العمالون في الميناء، والعمال الجزائريون في المدينة.

---

[1] أوفو، المصدر السابق، ص. 77 (ترجمة المؤلف).

واندلعت أمام المحكمة مظاهرات استمرت بالرغم من تواجد المئات من رجال الشرطة حولها طيلة اليوم، عبّر فيها الجزائريون عن تضامنهم مع المعتقلين.

حيث وصفت جريدة "ألجي ريبوبليكين" المشهد بالقول: « آنذاك، طوقت المدينة الجديدة بأتم معنى الكلمة من طرف رجال الشرطة أضيفت إلى مجموع قوات شرطة وهران مفرزات حرس متنقل، حيث كانت مسلحة ببنادق وعلى على أهب الاستعداد للحرب[1]. »

وعندما افتتحت محكمة الجنح بوهران، جلسة محاكمة معتقلي المنظمة الخاصة، في 6 ماي 1951، أحاط بها العشرات من رجال الشرطة، واكتظت الشوارع المحيطة « ... بالرجال والنساء والأطفال، كانت النسوة جالسات في الأرض مما جعل الحركة مستحيلة.

كان قدوم المعتقلين إلى جلسة المحاكمة ومغادرتها، يُحيا بالزغاريد، وصيحات: "يحيا الاستقلال"، "يسقط القمع"، "أطلقوا سراح المعتقلين[2]". »

الأمر نفسه حدث، خلال افتتاح جلسات محاكمة البليدة. حيث اضطر وكيل الجمهورية إلى إخلاء القاعة المكتظة بالحاضرين، وإجراء المحاكمة وراء أبواب مغلقة.

---

[1] TALEB BENDIAB Abderrahim, *Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 – 1954*, édition 1983, p. 55

[2] وثائق، المصدر السابق، ص 64 - 65

« لقد قدم عدد كبير من المناضلين من مدينة الجزائر، وتري وزو والشلف، لحضور المحاكمة، ولكنهم لم يتمكنوا من إيجاد مكان في قاعة المحاكمة[1] ».

ولقد أكد المحامي كيوان في شهادته عن تلك المحاكمة، أن المتهمين أنكروا وجود المنظمة الخاصة، وندّدوا بما أسموه "المؤامرة الاستعمارية" ضد الوطنيين، حتى يجعلوا من تلك المحاكمة محاكمة لغطرسة الشرطة وفظاظتها[2].

وأثناء محاكمة المعتقلين السبع والأربعين بوهران، قدّم المحامي سيزبرتيس طلبات مكتوبة حتى تعترف المحكمة اعترافا قانونيا بأن المخالفات التي أخذت على المتهمين كانت ذات طابع سياسي.

غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل. حيث جاء في نطق الحكم الصادر عن محكمة وهران في 6 مارس 1951: « ... *أكدت الفقرة 4 من المادة 84 من قانون العقوبات بوضوح الطابع غير السياسي للجنح ضد الأمن الخارجي للدولة، والتي أقرها مرسوم 17 جوان 1938، كما أن الجرائم والجنح من هذا النوع والمقدرة بموجب المادة 80 من قانون العقوبات صارت منذ 2 جويلية 1939، من اختصاص القانون العام*[3]. »

واعتبر المحامي عبد القادر أوقواق، تطبيق المادة 80 من قانون العقوبات مخالف لدستور 1946، لأنه لا يمكن اعتبار أقاليم الجزائر جزء من الإقليم الفرنسي، بسبب طابعها المختلف.

---

[1] المصدر نفسه، ص 66

[2] EVENO Patrick & PLANCHAIS Jean, *La guerre d'Algérie*, Paris, La Découverte - Le Monde, 1989, pp. 36-38

[3] أوقواق، المصدر السابق، ص 127. (الترجمة للمؤلف)

وبنه إلى أن الدستور المذكور، أكد بوضوح مشروعية تطلع الجزائر إلى الاستقلال، عندما نص أن: « فرنسا الوفية لمهمتها التقليدية، تنوي قيادة الشعوب التي تكفلت بها إلى الحرية في إدارة نفسها بنفسها وتسيير شؤونها الخاصة بشكل ديمقراطي[1].»

أيضا هاجم المحامي براون، في مرافعته أمام محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، خلال شهر أوت، استفزازات الشرطة الاستعمارية لحزب حركة الانتصار، بالقول: « تنظيم المؤامرة لم يكن ليخدم مصالح الحركة الوطنية. لم يعد ممكنا بمجرد " إعلان انتفاضة"، الحصول على الاستقلال الوطني.»

ثم أضاف: « كم هي فرصة مواتية للشرطة كي تسيء لكامل نشاط هذا الحزب وتمحيه، وتثير ضده في الوقت عينه قسما من السكان الأوربيين[2].»

أعلن المعتقلون، أثناء مثولهم أمام وكيل الجمهورية، في 12 فيفري 1951، رفضهم للتهمتين الموجهتين إليهم، وهما: "حيازة أسلحة وذخيرة حربية غير مرخصة"، و "المساس بسلامة التراب الفرنسي وانتزاع من سلطة فرنسا قسم من الأقاليم التي تمارس عليها تلك السيادة[3]".

في حين سعى المحامون إلى التنديد بالوسائل القمعية البوليسية، مثل التعذيب والاعتقالات التعسفية، والتي من شأنها المساس بدولة القانون، وبالتالي إدخال قضية مناهضة الاستعمار ضمن نطاق القضاء.

---

[1] أنظر ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة، الصادر في 27 أكتوبر 1946.
[2] وثائق، المصدر السابق، ص. 78. (الترجمة المؤلف)
[3] المصدر نفسه، ص. 126

حذّر المحامون القضاة في محكمة عنابة، من خطر تحول المؤسسة القضائية إلى معاونة للقمع الاستعماري. كما ركّزوا على جانبين هامين في القضية هما: تشير المداولات، لأن أغلب المحاكمات تمت وراء أبواب مغلقة، وإلى ما يمس بحق الدفاع المكفول قانونا؛ وفضح استعمال الشرطة التعذيب للحصول على المعلومات من المناضلين[1].

ولكن بالرغم من أن محامي الدفاع في عنابة، اجتهدوا خلال مرافعاتهم في تفادي إلحاق تهمة "المساس بسلامة الدولة" الخطيرة بموكليهم.

غير أن المحكمة أصدرت في حقهم أحكاما قاسية. حيث نال نصف المتهمين عقوبات تراوحت بين ثلاث إلى عشر سنوات سجنا نافذة، وفرضت عليهم غرامات مالية ثقيلة، وأحكاما بالمنع من الإقامة والتمتع بالحقوق المدنية، تراوحت بين ست إلى عشر سنوات[2].

ولكسر حاجز المحاكمة المغلقة، التي تبنتها الهيئة القضائية الاستعمارية خوفا من انتقال التصريحات النضالية للمتهمين إلى علم الرأي العام، أبدى بعض المحامين آرائهم حول الطابع السياسي للمحاكمة للصحافة الفرنسية، وندّدوا من خلالها بالتعذيب، الذي تعرض له موكليهم في مخافر مصالح الأمن الاستعماري[3].

فقد نددت إحدى تلك الصحف، بالمحاكمة المغلقة بالقول: « **بعد بجاية، الجزائر، وهران، حان الآن دور عنابة التي أقامت محكمتها الاستعمارية. كل هذه الدعاوي عبارة عن محاكمات قضائية صورية** ...

---

[1] المصدر نفسه، ص. 80 - 82

[2] SHAT, *1 H 2892.

[3] أشار صحفي فرنسي يدعى "بورديي" في مقال له بمجلة " فرانس - أوبسرفاتور"، نشر في 6 ديسمبر 1951، إلى حالات من التعذيب أخبره بها محامو المعتقلين الوطنيين، ومنها الحالة التي جرت في ولاية معسكر...

فالقضاة سيحكمون مرة أخرى بعيدا عن الرأي العام لأنهم قرروا المحاكمة المغلقة منذ الأيام الأولى[1]».

كما فضحت في عدد آخر، المعاملات السيئة لإدارة السجن المدني بالجزائر في حق المعتقلين الثوريين: « كانت من حين إلى آخر تعزلهم في زنزانات منفردة لفترات تصل إلى ثلاثة أشهر، وتقدم لهم طعاما فاسدا، حيث أصيبوا بأمراض جلدية، وأمراض الحنجرة، واللسان.

كما أصيب ستة منهم بنقص النظر، وصاروا مهددين بالعمى، وعجز ثمانية عن ابتلاع الطعام. وقد أكد البروفيسور "عديدا"، أن هذا الوباء له علاقة بالنظام الغذائي المخصص للسجناء[2]».

فمعاقبة الوطنيين الجزائريين على نشاطهم السياسي، يقول أحد الباحثين الفرنسيين: « كان يتم عبر مضاعفة المحاكمة للمناضلين أو مصادرة الجرائد بموجب تلك المواد الاستثنائية[3]».

انتهت محاكمة المعتقلين الوطنيين بتسليط أحكام قاسية عليهم، تراوحت بين سنتين وسبع سنوات، وغرامات مالية باهضة. بينما حكم غيابيا بالسجن عشر سنوات على المناضلين، الذين لم تطلهم أيدي الشرطة، وتمكنوا من الإفلات من قبضتها[4].

---

[1] "السوجة" لاليرتي"، المصدر السابق (ترجمة المؤلف)

[2] [illegible]، المرجع السابق، ص. 70 (ترجمة المؤلف)

[3] La Vérité, n° 304, 4 – 17 décembre 1952. (ترجمة المؤلف)

[4] قارن بين ما ورد في كتاب حسين آيت أحمد: "مذكرات محارب"، وكتاب محمد بوضياف: "الإعداد لفاتح نوفمبر 1954"

## المبحث السادس.

## استراتيجية حزب حركة الانتصار في الدفاع عن المعتقلين الثوريين.

لقد اتهم بعض المعتقلين السابقين من رجال المنظمة الخاصة، سواء في الكتب التي أصدروها أو المقالات التي نشروها بعد الاستقلال، قيادة الحزب بالتخلي عنهم، وتركهم لمصيرهم المحتوم في مواجهة مصالح الأمن، والقضاء الاستعماري، وعدم تقديم أية مساعدة تذكر لهم، وذلك حتى تبعد الشبهة عنها، وتحمي الحزب مما اصطلح عليه بـ:"مؤامرة الشرطة".

فعلى سبيل المثال، اتهم المرحوم محمد بوضياف، في شهادته عن التحضير لتفجير الثورة، قيادة الحزب بالسلبية في تصرفها مع مسألة اكتشاف المنظمة الخاصة.

حيث قال عنها: « اختارت بحكم كونها بورجوازية صغيرة، بيروقراطية طريق الاستسلام. لتفادي التفكك بصورة ظاهرة أمام المناضلين المعتقلين.

وكانت هذه الأطروحة الشهيرة للمؤامرة المدبرة من قبل اللجنة المركزية، والتي تتمثل في الاعتراف بأن المناضلين المعتقلين ينتمون للحزب مع إنكار وجود منظمة خاصة تتوفر على أسلحة، واتهام الشرطة بأنها دبرت مؤامرة كاملة.

**... بعد سنة من الاجترار لا محالة لإنهاك الردود الصح... للقاعدة، قرر الحزب وبكل بساطة حل المنظمة الخاصة وإعادة د... أعضائها في المنظمة السياسية[1]».**

ولكننا نؤكد بعد بحث معمّق، وإطلاع على العديد من الوثا... الأرشيفية ذات الصلة بموضوع هذا الكتاب، وكذا شهادات بعض المحا... الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين، أن مثل هذه الأحكام كانت غ... موضوعية وغير منصفة.

كما وجدنا في تقارير شرطة الاستعلامات العامة، الخاصة بمراقبة نشا... حزب حركة الانتصار، معلومات مهمّة ومفيدة بالنسبة للمؤرخين، حول... سياسة الحزب في مواجهة تداعيات اكتشاف المنظمة الخاصة.

فقيادة الحزب تخوفت بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، من إقامة... السلطات الأمنية الدليل على وجود علاقة بينها وبين الحزب، وبالتالي توريطه... في قضية المنظمة الخاصة، ومن ثمة حله.

لأجل ذلك، تبنّت مخططا هجوميا لحماية الحزب، وتأكيد صدق... أطروحة المؤامرة الأمنية. حيث شنّت من خلال نوابها وصحافتها، حملة... سياسية مضادة واسعة النطاق، واعتبرت حملات الاعتقال، التي طالت رجال... المنظمة الخاصة وبعض مناضليها، بمثابة: **« مؤامرة من صنع الإدارة الاستعمارية»**، تستهدف الحزب بالدرجة الأولى.

واتهمت الأمن الاستعماري، بإعداد مجزرة جديدة، أسمتها: « 8 ماي 1945 جديد». بينما أخطر نواب الحزب في البرلمان الفرنسي بما يجري ضد حزبهم من مؤامرة.

[1] بوضياف، المصدر السابق، ص. 846 - 847

فحملة الاعتقالات لم تقتصر على المناضلين الثوريين فحسب، بل طالت أيضا منذ 16 أفريل 1950، بعض مناضلي حزب حركة الانتصار ونوابه، سواء في الجمعية الوطنية أو في البرلمان الفرنسي.

لأجل ذلك، ندد نواب الحزب في المجالس الفرنسية بالقمع البوليسي، الذي طال الجزائريين خلال تلك الأحداث. حيث عرض كل من **العربي دماغ العتروس**، **مصطفى فروخي**، و**أحمد فرانسيس** مناقشة مسألة القمع في الجمعية الجزائرية. لكن طلبهم لم يحظ بالأغلبية أثناء التصويت. حيث صوت لصالحه 20 نائبا من أصل 52.

وبالتوازي مع ذلك، أرسلت إلى النائب العام بقضاء الجزائر ثمانون شكوى، بناء على نصائح محامي **لجنة مساندة ضحايا القمع**. إلا أنه لم يعرها أي اهتمام، ولم يرد على أي منها. مما حدا بالنائب **مصطفى فروخي** إلى عرضها على الجمعية الجزائرية في 19 مارس 1951[1].

كما استغل النائب **أحمد مزغنة**، جلسة التصويت على ميزانية وزارة الداخلية في البرلمان الفرنسي، ليدين في مداخلته محاكمات القضاء الاستعماري للمناضلين الثوريين، ويندد بشدة بالرعب البوليسي، الذي ساد الجزائر طيلة ثلاثة أشهر.

ومما قاله في تلك الجلسة: « ***... لقد جرت حوالي 500 عملية اعتقال، تحت شعار عدم الشرعية من دون أي اعتبار لأية كرامة. منذ مطلع شهر مارس، والشرطة تتصرف ليلا بين الواحدة إلى الخامسة صباحا، بدون مذكرة توقيف ولا أمر اعتقال.***

---

[1] الزبيري، المصدر السابق، ص 62.

تخلع الأبواب، وتعامل النساء والأطفال بقسوة، وتحطم الأثاث
وتوقف كل عنصر شاب من العائلة وتسجنه لعدة أيام في أماكن مجهولة
بل تأخذ أيضا رهائن من بين النساء والأطفال.

كل الجزائريين الذين اعتقلوا كانوا ضحايا تعذيب غير إنساني هو
الأبشع من نوعه. فكانت الشرطة تُطبق على المعتقل بعد ركله وضربه في
كامل أجزاء الجسم، وكذا ضربه بالسوط، وتعذيبه بواسطة حوض
الحمام، وخرطوم الماء، والكهرباء وكل أصناف الإفراط التي هم أهل لها
- ثم ختم بالقول - لا شيء يمكنه توقيف المسيرة المحتومة للشعب
الجزائري نحو الحرية[1].»

كما تحدثت قيادة الحزب بالأعمال القمعية، التي تعرض لها المناضلون
الثوريون على أيدي رجال الشرطة الاستعمارية، ونفت ملكية المناضلين
للأسلحة التي تحدثت عنها الصحف الاستعمارية.

فقد ذكر أحد المحامين المناضلين في الحزب، أن: « الإدارة والصحافة
تتكلم عن اكتشاف أسلحة بدون أدلة؛ وقد تكون هذه الأسلحة ملكا
للشرطة أو المستوطنين بالمنطقة، وأنذرت الرأي العام بأن هنالك مؤامرة
استعمارية يجري إعدادها في الخفاء[2].»

ففي خطوة أولى، أعطت اللجنة المركزية تعليمات أولية، بعد حملة
الاعتقالات التي واكبت اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، بطرد المناضلين الذين
اعتقلوا أو الذين أخلي سبيلهم من صفوف الحزب، لقطع أي صلة بينهم

[1] المصر

[2] لونيس، المصدر السابق، ص 577 (ترجمة المؤلف) La Vérité, n° 256, 2ème quinzaine de juin 1950.

بين الحزب، حماية له من قمع الإدارة الاستعمارية، وخوفا عليه من الحل. وقد طبقت التعليمات أولا في عنابة وسطيف.

وسطرت في خطوة ثانية، برنامجا للتخلص من تلك العناصر بتكثيف الجهود « **لاختيار مناضلين شباب، يكونون عناصر مضمونة، ويحسنون القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية**[1] ».

وقد لجأت إلى هذا الإجراء الاحترازي، ضمن إطار مخطط إعادة تنظيم صفوف الحزب، وضخ دماء جديدة في صفوفه، لما خلصت إليه في تقييمها الذي أجرته في اجتماع فيفري 1951، والقاضي بأن الحزب قد تقطعت أوصاله بعد أن اعتقلت قيادة أركانه، وشحن ثلث عناصره.

كما استقال منه بعض المناضلين، والمنتخبين المحليين من تلقاء أنفسهم، نتيجة للذعر الذي أصابهم من موجة الاعتقالات والتحريات، التي قامت بها مصالح الأمن الاستعماري ضد أعضاء المنظمة الخاصة. فعلى سبيل المثال، استقال منه نائبان ببلدية عين تموشنت، من نيابتهما ومن عضويتهما في الحزب[2].

واستقال مستشار بلدي بوفاريك، المدعو **أحمد لزلي**، من مسؤوليته عن الفرع المحلي للحزب، وتوقف عن كل نشاط سياسي[3].

وإذا ما بدا للبعض، أن الإجراءات الاحترازية التي اتخذها الحزب، كانت إهمالا، وتخليا عن العناصر الثورية، فإن في الإجراءات غير المباشرة، التي اتخذها للدفاع عن معتقلي المنظمة الخاصة، ما يدفع عنه تلك التهم، ويؤكد نضج تفكير قادته، وحسن تصريفهم الأمور، ومواجهتهم الأمواج المتلاطمة التي

---

(1) ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 32243، الجزائر في 24 أكتوبر 1950.
(2) ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 21736، المصدر السابق.
(3) ع ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 31990، الجزائر في 2 أكتوبر 1950.

أحاطت من كل الجهات بسفينة الحزب، بكل حنكة وبصيرة، والوصول به إلى بر الأمان.

فقد اعترضت الشرطة رسالة موجهة من الحزب إلى معتقل من قادة المنظمة الخاصة بشرق البلاد، «*لتخص فحواها بوضوح نظام الدفاع المتبع من قبل المعتقلين الثوريين، والذي يسمح وضعهم كمعتقلين باعتماد فكرة "المؤامرة البوليسية".*

*وأمرتهم بإنكار أي انتماء إلى حزب حركة الانتصار، وإنكار وجود منظمة شبه عسكرية، وأوصتهم بالتصريح أمام القضاة بأن ما أخذ منهم من اعترافات قد تم تحت تعذيب الشرطة، وأن الورقة المكتوبة قد كتبت بإملاء من هذه الأخيرة. كما أن الأسلحة أيضا وضعت من طرفها*[1]».

وفي خطوة ثانية، جنّد الحزب محامين أكفاء من الجزائر، وباريس[2] ولندن، للدفاع عن المعتقلين الثوريين، وتوجيههم الوجهة السليمة في كيفية التصرف أمام القضاة.

كما كلّف الأستاذ **عبد الرحمان كيوان**، بضمان الاتصال بين قيادة الحزب والمعتقلين في السجون. فيبلغهم الأوامر بكيفية التصرف عند المحاكمة، ويطمئنهم عن أسرهم.

ويمكننا التأكيد هنا، على أن تضامن الحزب مع المعتقلين الثوريين خلال محاكمتهم، ومساندة أسرهم طيلة فترة حبسهم كانتا حقيقتين قائمتين.

---

(1) و.ع.أ.ع. ملخص بوليسي للاستعلامات، رقم: 21736، المصدر السابق.

(2) كلّف أحمد بزيد، مسؤول فيدرالية حزب حركة الانتصار في فرنسا، بإرسال محامين فرنسيين إلى الجزائر للدفاع عن المعتقلين الثوريين. فأرسل روني وبيير ستيب، إيف ديشيزيل، هنري دوزون، بيير برو، وغيرهم. أنظر، بن تومي عمار، الدفاع، المصدر السابق، ص. 46

فقد ذكر الأستاذ كيوان، أن حزب حركة الانتصار، استعمل بعض المحامين المنتمين إليه لتبليغ تعليماته إلى المعتقلين، وتزويدهم بالوثائق، والوسائل التي تساعد في هروبهم. وأضاف أن إدارة الحزب كلفته في إحدى المرات، بتبليغ المعتقلين استراتيجية الدفاع المتبناة من قبل الحزب، وفرضها عليهم، والتي كانت تقوم على إنكار وجود المنظمة الخاصة كإجراء لحماية الحزب[1].

وبالفعل أكد القيادي بن يوسف بن خدة، هذا الدور، لما قال: « ***كانت العلاقات مع المعتقلين تتم بواسطة المحامين. والمهام التي تكتسي طابعا سريا كان يضطلع بها عبد الرحمان كيوان***[2]. »

وشهد أمين عام لجنة مساندة ضحايا القمع، المحامي بن تومي، على موقف الحزب المساند والداعم للمعتقلين، بالقول: « ***إنني أشهد بأن الحزب تكفل بالدفاع عن كل المساجين وقدم لهم ما أمكن من المساعدات المادية عند الضرورة، فضلا عن أنه تم التكفل بعائلاتهم حسب الإمكانيات المتاحة***[3]. »

نسقت قيادة الحزب أيضا مع المحامين، لكي يُعلموا رؤساء المحاكم التي يترافعون فيها، عن نيتهم إنابة بعضهم البعض في جلسات المحاكمة. مثلما حدث خلال محاكمة المعتقلين في عنابة.

---

[1] البار، المرجع السابق، ص. 87

[2] BENKHEDA Benyoucef, *Les origines du 1er novembre 1954*, Editions Dahlab, Alger 1989, p. 164

[3] بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص. 587

وقد سمحت عملية الإنابة بمرونة كبيرة في تنظيم الدفاع، حيث كان يعوض المحامي المفوض خلال جلسات المحاكمة بمحام آخر يختاره الحزب، ويكون حاضرا خلال الأيام المحددة للمحاكمة.

فتبني خطة الدفاع الجماعي، كانت بمثابة تنظيم سياسي - مهني من قيادة الحزب، لمجريات الدفاع عن المعتقلين، ووسيلة لمتابعة العمل السياسي في السجون من خلال اتصال المحامين بزبائنهم، وتبليغهم تعليمات الحزب.

أضف إلى ذلك، دعمها عملية إنشاء لجان مساندة، ومساعدة مناضلي المنظمة الخاصة، وأسرهم طيلة فترة تواجدهم في السجن.

لم تقتصر جهود الحزب على فضح سياسات الإدارة الاستعمارية، ومصالحها الأمنية الموجهة ضدها فحسب، بل تعدتها إلى التنديد بها على الصعيد الخارجي، من خلال ممثلية الجامعة العربية لدى هيئة الأمم المتحدة.

فقد « *طلب السيد عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، من قيادة الحزب إجراء دراسة إحصائية لعدد الجزائريين العاملين بالإدارات في المستعمرة، ثم إرسالها إلى الأحزاب الوطنية في شمال إفريقيا، لترسلها بدورها إلى هيئة الأمم المتحدة. وقد كانت نتائج ذلك الإحصاء كما يلي: **68%** يهود، **23%** اوربيين، **9%** جزائريين*[1] ».

وعلى الصعيد الاجتماعي، قررت قيادة الحزب إثر حملة الاعتقالات التعسفية الواسعة التي طالت المناضلين الثوريين، دعم أسرهم ماديا ومعنويا، بواسطة حوالات أو طرود بريدية، كانت تأتيها من التبرعات النقدية والعينية،

---

[1] م ع ا ج ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 39217، الجزائر في 28 نوفمبر 1950.

التي يجمعها ناشطون، ومناضلون انخرطوا في الهيئة الخيرية، التي أنشأها الحزب منذ عام 1948، باسم: «**لجنة مساندة ضحايا القمع**[1]».

لقد ساعدت هذه اللجنة، في تخفيف العبء على حزب حركة الانتصار في مؤازرة المعتقلين، وتقديم يد العون لأسرهم، وكذا توزيع محامي الدفاع على مختلف المدن الجزائرية الكبرى.

وذكر رئيسها، أن الدعم المعنوي الذي قُدّم للمعتقلين: «**كان يتجلى أيضا في تكليف محامين لضمان الدفاع عنهم أمام المحاكم، وزيارتهم في السجون بانتظام، وطمأنتهم على الدعم المعنوي والمادي لأسرهم**[2]».

هذا بالإضافة، إلى تباحث هيئة الدفاع مع المناضلين المعتقلين، حول التهم المنسوبة إليهم، والرفع من معنوياتهم[3]، و: «**الحفاظ على تلاحم حركة عتقت بواسطة قمع القضاء، وشتات المعتقلات، بمتابعة العمل السياسي داخل السجون**[4]».

لعبت لجنة المساندة، دورا فعالا في تنبيه السلطات المختصة، والرأي العام بالوضع المزري الذي كان فيه المعتقلون السياسيون، وبخاصة منهم أولئك الذين كانوا في السجن المدني بمدينة الجزائر.

---

[1] تشكلت مكتب اللجنة في عام 1950، من السادة: عبد القادر أوقواق رئيسا، سعد دحلب أمينا عاما، عمار بن تومي نائب الأمين العام، عبد القادر حاج علي أمين الصندوق، عيسى العبدلي نائب أمين الصندوق، سيد علي عبابو، عضوا دائما. حلت في 19 نوفمبر 1954، بموجب قرار صادر عن عامل عمالة الجزائر.

[2] أوقواق، المصدر السابق، ص. 52

[3] المصدر نفسه، ص. 63

[4] ليلز، المرجع السابق، ص. 74

حيث عاشوا في ظروف اعتقال أسوأ بكثير من أوضاع سجناء الحق

العام. إذ وضعوا في زنزانات ذات رطوبة عالية، ولم يعترف لهم بوضع السجناء

السياسيين، لكي لا يمنحوا أدنى حق.

فقد عاش المعتقلون الثوريون في سجون الاحتلال، أوضاعا متدهورة

وغير إنسانية، نذكر منها: سوء التغذية، الحرمان من الرعاية الصحية، الحرمان

من الحصول على الكتب والجرائد، الخضوع إلى التفتيش الجسدي، الإهانة

والشتم، الحبس الانفرادي لمدة طويلة[1].

وللتعبير عن رفضهم تلك الأوضاع المزرية التي وضعوا فيها، لجئوا إلى

الإضراب عن الطعام، كوسيلة للحصول على نظام السجين السياسي، وقد

اعترفت الإدارة الاستعمارية في ديسمبر 1951، بوجود 52 معتقل مضرب

عن الطعام منذ أكثر من 28 يوما، وأن حالتهم الصحية في وضع خطير[2].

ووصف أحد المحامين، ممن ترافعوا في قضية المنظمة الخاصة، ظروف

سجن المعتقلين، وأصناف التعذيب التي كانوا يلاقونها على أيدي زبانية

السجون بالقول[3]:

**« يحبس الموقوفون غالبا مكبلين في غرف متعفنة بها قليل من الماء، وبعد تعرضهم للضرب والجلد يحملون إلى غرف التنكيل، حيث يعذبون بالماء البارد والساخن إلى حد الاختناق. ثم يعذبون بواسطة الكهرباء بتسليطها على الأعضاء الحساسة في الجسم. وهناك التعذيب بواسطة القارورة الزجاجية التي تولج في دبر الضحية. »**

---

[1] ابن تومي،الدفاع، المصدر السابق، ص 74

[2] المصدر نفسه، ص 63

[3] بن تومي، الجريمة، المصدر السابق، ص 583

وذكر من آثار التعذيب التي ارتسمت على أجسادهم: « **كسورا في الفك، ثقوبا في الأذنين، كسورا في العظام، اضطرابات نفسية واختلالات عقلية.**»

وكانت إدارة السجن تصنّف الضحية، عندما يموت تحت التعذيب، ضمن حالات الانتحار أو محاولة الفرار، وتسند قضيته إلى قضاة متواطئين معها للتحقيق فيها. وعادة ما كان الأمر، ينتهي بغلق النيابة العامة الملف بحجة انتفاء وجه الدعوة.

فالوجود المكثّف للمحامين الجزائريين داخل تلك هيئة، دليل على أن نشاطها لم يتوقف عند إسعاف الضحايا فقط، كما حاولت صحافة الحزب التأكيد عليه، بل كان يهدف إلى تنظيم دفاع سياسي عن المعتقلين.

أنشئت اللجنة فروعا لها في كامل أنحاء البلاد، وانخرط في صفوفها مناضلين وطنيين متحمسين، ساهموا بشكل كبير في تخفيف معاناة المعتقلين، أو معاناة أسرهم من خلال جمع التبرعات لهم، وتوزيعها عليهم.

وقد لاقوا في سبيل الاضطلاع بهذا الدور، معاناة كبيرة من مصالح الأمن الاستعماري، التي لاحقتهم في كل مكان، واعتقلت منهم البعض.

استعمل أعضاء اللجنة في جمع التبرعات، وسائل ووسائط متعددة، دلّت على مقاسمة إخوانهم الإحساس بمعاناتهم، والإيمان بالقضية الوطنية، وعزمهم على التخفيف عنهم. نذكر من تلك الوسائل:

* توزيع مناشير تحمل عنوان: "*نداء لجنة المساندة لصالح ضحايا القمع*".

المقاهي، وتذكير الناس بواجب التكافل الإسلامي،

* التردد على الأسواق ... ودعوتهم إلى مساعدة إخوانهم المعتقلين في سبيل القضية الوطنية، واعتبار ذلك من "الصدقات المفروضة"[1].

* تنظيم حملة جمع تبرعات في البوادي، خلال موسم الحصاد ومطالبة الفلاحين بالأمر نفسه؛

* تنظيم مباريات في كرة القدم بين الفرق الجزائرية المحلية، وتسليم قسم من إيراداتها إلى لجان مساندة المعتقلين؛

* استغلال المناسبات الدينية، في دعوة الجزائريين إلى بذل المزيد من أعمال الخير، ومساعدة المعتقلين الوطنيين، مثل تنظيم "نصف شهر للتضامن"، خلال شهر رمضان؛

* استغلال اجتماعات الهيئات القاعدية للحزب، وحضور المناضلين لمناقشة المسائل السياسية والتنظيمية، لجمع بعض المال لصالح لجنة المساندة؛

* توزيع مناشير، تفضح عمليات الشرطة الاستعمارية الموجهة ضد نشطاء المنظمة الخاصة في الجزائر، ودعوة الجزائريين إلى إبداء الكرم والسخاء لصالح أسر المسجونين السياسيين للحزب؛

* تنظيم حملات بيع بطاقات مزخرفة، عليها عبارات تحث الناس على التبرع[2].

* جمع المسؤولين النقابيين المنتمين للحزب، أموالا من العمال لصالح المعتقلين؛

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19630، المصدر السابق.

[2] كُتب على ظهر بطاقة باعها مناضلو الحزب في تلمسان في شهر رمضان عام 1950، العبارة التالية: « أخي الجزائري. تذكر في هذا الشهر الفضيل، المعدومين بالرصاص في سطيف وقالمة. فالأرامل واليتامى يناشدون سخاءكم الإسلامي، ووطنيتكم لتخففوا عنهم. ساعدهم بتبرعك.»

هذا إلى جانب، مطالبة المناضلين بإعطاء أموال الزكاة، والصدقات إلى صندوق لجنة مساندة ضحايا القمع.

ففي 12 من جويلية 1950، استغل السيد **عمار بوجريدة** حضور مئات المناضلين في اجتماع خاص بقسنطينة للاحتفال بليلة القدر، ليطلب منهم التزام دقيقة صمت لتذكر ضحايا القمع، والذين سقطوا من أجل حرية الجزائر. كما دعاهم إلى دعم نشاطهم داخل الحزب من أجل هدف واحد هو استقلال الجزائر[1].

كذلك، تحرّك مسؤولو الحزب المحليين، ونوابه في الهيئات التشريعية لمساندة المعتقلين، والمطالبة بالاكتتاب لصالح أسرهم. حيث كانوا يستغلون زياراتهم داخل البلاد، ولقاءاتهم بالمناضلين للحث على روح التضامن الوطني.

فعلى سبيل المثال، أعطى السيد **محمد خيضر**، أثناء زيارته قالمة، في 9 مارس 1950، تعليمات لمسؤولي قسمة الحزب بضرورة زيارة أسر المعتقلين، وتنظيم اكتتاب لصالحهم[2].

وأطلق، حين زار سوق أهراس في السابع من شهر أبريل 1950، اكتتابا لصالح المناضلين الذين اعتقلوا في شرق البلاد[3].

وفي اليوم التاسع، نظّم السيد **هواري صياح**، المفتّش العام للحزب بغرب البلاد، والمستشار ببلدية وهران، اكتتابا أثناء زيارته سيدي بلعباس، لصالح أسر المعتقلين في الشرق الجزائري[4].

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 24783، الجزائر في 15-16-17 جويلية 1950.
[2] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، الجزائر في 15 أبريل 1950.
[3] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13010، المصدر السابق.
[4] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 13047، المصدر السابق.

وانبرت صحافة الحزب للدفاع عن المعتقلين الثوريين، والتنديد بالإجراءات الأمنية المتخذة في حق المناضلين الوطنيين، وفضح أساليب التعذيب التي تعرضوا لها في سجون الاحتلال.

وعبّر النواب على صفحات جريدتهم الموسومة: "*منبر المنتخبين*"، عن سخطهم على الاعتقالات التعسفية، التي تعرض لها المناضلون على أيدي الشرطة الاستعمارية.

فقد جاء في افتتاحية عدد شهر جوان 1950، أن : « ***القمع هو سلاح الضعفاء ويمكننا إدعاء شرف إضعاف النظام الاستعماري الذي منذ قرن وهو يقمع في الجزائر ... إن الحديث عن المؤامرة ليس سوى الحديث عن الحبل في دار مشنوق.***

***فلا يمكن الشك في الطابع المتعمد والمعد سلفا بمكيافلية دقيقة من قبل الإدارة الاستعمارية وفرق شرطتها***[1]. »

وأشارت جريدة *الجزائر الحرة*، في عددها الصادر في جويلية 1950، إلى طلب النائبين بالجمعية الجزائرية: **مصطفى فروخي**، و**مبارك جيلاني**، مقابلة مدير مكتب الحاكم العام ليعرضان عليه الوضع المتردي للمعتقلين، ويطالبانه بتوقيف التنكيد عليهم، والوضع الخاص المطبّق عليهم.

وفي صيف 1951، نشرت ذات الجريدة رسالتين، وردت إليها من معتقلين ثوريين. كشفا فيها عن المعاناة التي كانت إدارة السجن تذيقها لزملائهما.

---

[1] م.ع.أ.ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 23054، المصدر السابق. (ترجمة المؤلف)

الرسالة الأولى بعث بها السيد **رشيد علي باشا**، في 19 جويلية 1951، من سجن بجاية؛ والثانية بعث بها السيد **الحاج بن علا**، في 20 جويلية، من سجن مستغانم.

ذكر صاحب الرسالة الأولى أن المعتقلين لما وصلوا إلى سجن بجاية: «... حبسوا في زنزانات وفقا لتعليمات العمالية القادمة من الجزائر من دون شك أنكم لا تجهلون بأن هؤلاء المعتقلين لم يطلق سراحهم حتى قضوا مدة تتراوح بين 45 و60 يوم في الزنزانة، وكانوا محل استفزاز المدير، ومنكد عليهم، ضربوا بوحشية وأعيد حبسهم في زنزانات ابتداء من 12 جويلية.»

في حين قال صاحب الرسالة الثانية: «**على اثر استفزاز ثان من إدارة سجن الجزائر بتاريخ 12 جويلية، ألقي بنا عراة في سرب سجن بربروس، وضربنا حتى سالت دماؤنا، وحلقت رؤوسنا كرها، ووضعت الأصفاد في أرجلنا مثل المحكوم عليم بالإعدام، وذلك إلى غاية 18 جويلية، اليوم الذي رحلنا فيه ... أذللنا أيضا في سجن مستغانم، لدينا كعدة سرير حصير من حلفاء وبطانية.**»

كما فضحت إقدام إدارة السجون على تفريق المعتقلين الثوريين، وتوزيعهم على عدّة سجون[1]، وذلك في محاولة منها: «**كسر وحدة شبابنا، وتقسيمهم، لكي تجعلهم يقبلون بنظام القانون العام المفروض عليهم في خرق للقوانين**[2].»

---

[1] كانت إدارة السجون قد أقدمت في 18 جويلية 1951، على توزيع 76 معتقل ثوري على سجون كل من مستغانم، الشلف، وهران، بجاية، سطيف، تزي وزو وباتنة.
[2] جريدة "*الجزائر الحرة*"، عدد 20 جويلية 1951.

وكانت قيادة الحزب قد وزّعت، في يوم 23 جوان 1950، وبشكل سري، منشورا مرقونا على مناضليه حمل عنوان: " *القمع الحالي سوف يفشل كسابقيه* ". حدّد فيه أهداف الإدارة الأمنية الفرنسية، وحصرها فيما يلي:

1. تحطيم حزب حركة الانتصار، باعتباره الحركة السياسية الوحيدة التي تطالب باستقلال الجزائر، وتعلن معارضتها للسيادة الفرنسية، ولا تريد الخضوع لأوامر الإدارة، ولأنها تمثل قوة منظمة تشكل خطرا على امتيازات المستعمرين.

2. زرع الرعب بين الشعب، من خلال حملات الاعتقالات، وتعنيف العائلات ومداهمة منازل المناضلين، وممارسة التعذيب.

3. منع الحزب من المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، سواء في فرنسا أو في الجزائر.

4. منعه من التمثيل الشرعي بسبب نشاطه على الصعيد الدولي عبر ممثله في القاهرة، ومؤتمره في طنجة، وعرائضه المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة، وتأكيداته العلنية على أن الجزائر ليست فرنسية.

وفي شهر جويلية 1950، أرسل المكتب السياسي للحزب النائبين: **العربي دماغ العتروس** و**مصطفى فروخي** إلى فرنسا، للقيام بجولات يعرضان فيها أمام المهاجرين المسألة الأخيرة للمنظمة الخاصة، وتدخلات نواب الحزب أمام الجمعية الجزائرية[1].

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26272، الجزائر في 30-31 جويلية 1950.

كما تم في الشهر ذاته، تحصيل مبلغ 115 ألف فرنك لصالح لجنة مساندة ضحايا القمع، خلال اجتماع خاص لمناضلي الحزب بالدار البيضاء في مدينة الجزائر، بمناسبة إحياء ليلة القدر [1].

لم ينحصر نشاط الحزب في مساندة المعتقلين على الجزائر فقط، بل تعدّاه إلى مراسلة السلطات الفرنسية في أمرهم. حيث « **طالبت قسمتي الحزب في قسنطينة وعنابة، وزير الداخلية بتوسيع قانون العفو العام المزمع عرضه على البرلمان الفرنسي، ليشمل المعتقلين السياسيين الجزائريين** [2].»

كما طالبت قسمات كل من وادي العلايق، البليدة، الصومعة وبوفاريك، رئيس البرلمان الفرنسي، في برقية وجهتها له في 24 أكتوبر، بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الجزائريين، وإلغاء العقوبات المسلطة على مصالي الحاج [3].

وبعث المندوب الجهوي للحزب، السيد **محمد صحراوي**، برقية إلى رئيس البرلمان الفرنسي السيد **إدوارد هريو**، باسم فيدرالية الحزب ومنتخبيه ببلديات بوهران، طالبه فيها بمناسبة مناقشة الغرفة البرلمانية مشروع قانون العفو العام، توسيع هذه المكرمة لتشمل المعتقلين السياسيين في الجزائر، وإطلاق سراح المسجونين، وتوقيف كل متابعة قضائية ضدهم [4].

لم تقتصر مساعدة أسر المعتقلين على نشاط القيادات الحزبية فقط، بل تعدتها إلى نشاط الشباب المناضل. ففي تلمسان قام شباب الحزب بمناسبة

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 25152، الجزائر في 20 جويلية 1950.
[2] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 34358، الجزائر في 25 أكتوبر 1950.
[3] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 34498، الجزائر في 26 أكتوبر 1950.
[4] المصدر نفسه.

قرب حلول شهر رمضان الكريم، ببيع بطاقات مزيّنة، لصالح مساعدة أسر المناضلين المعتقلين، بسعر بين 100 و200 فرنك للبطاقة الواحدة. رُسم على ظهرها: « **دبّابة، وطائرة تقنبل منزلا مشتعلا، وفصيلة إعدام تصوب نحو جزائريين إثنين يرتديان أسمالا**[1]. »

كما أُشركت المرأة الجزائرية في تقديم المساعدات لأسر المعتقلين. حيث أشركت مناضلات **جمعية النساء المسلمات الجزائريات**، برئاسة السيّدة **شنتوف**، المولودة **عبدلي ممية**[2] في تقديم المساعدات لأسر المعتقلين، في الأماكن التي تتواجد فيها الجمعية.

بذلت هذه الجمعية، نشاطا مكثفا لصالح لجنة مساندة ضحايا القمع، وشكلت فرقا لزيارة أسر المعتقلين بانتظام، ومنحهم إعانات مالية، وكلّفت فرقا أخرى بجمع الأموال.

كما كان نواب الحزب في الجمعية الجزائرية، مثل **محمد خيضر**، **حاج محمد شرشالي**، و**حسين لحول**، يزورون التجار الجزائريين، ويطلبون منهم هبات للمعتقلين.

---

[1] م. ع. أ. ع. *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 19625، الجزائر في 9 جوان 1950.

[2] ولدت السيدة ممية العبدلي حرم السيد عبد الرزاق شنتوف في قرية بن سكران بتلمسان في عام 1922. درست مرحلة التعليم الثانوي في ثانوية معسكر بين سنوات 1935 - 1942. عملت في بداية مشوارها المهني قابلة. انخرطت في بداية مشوارها النضالي في أحباب البيان والحرية، وشاركت في مظاهرات الفاتح ماي 1945، انخرطت ابتداء من عام 1946 في خلايا حزب حركة الانتصار. ثم عينت في عام 1947 نائبة رئيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين. أسست في 24 جوان 1947، مع بعض النساء الجزائريات: *جمعية النساء المسلمات الجزائريات*. في نوفمبر 1955، نفيت من الجزائر، ثم عادت إليها بعد انتهاء حالة الطوارئ، حيث ناضلت في إحدى خلايا جبهة لتحرير الوطني بمدينة الجزائر. اعتقلت في ماي 1956، ثم أطلقت سراحها. لجأت إلى تونس. ناضلت في صفوف الهلال الأحمر الجزائري عند تأسيسه، وساهمت في التعريف بالقضية الجزائرية في التجمعات النسائية العالمية. بعد الاستقلال ساهمت في تأسيس *الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات*، وتولت رئاسته. توفيت في 10 أكتوبر 2012.

وفي فرنسا، استغلت فيدرالية الحزب المناسبات الدينية، مثل حلول شهر رمضان، أو قدوم العيدين، لطلب المساعدة من العمال المهاجرين الجزائريين لصالح أسر المعتقلين.

حيث باعت لهم في تلك المناسبات، صورا **للحاج مصالي**، كتب على ظهرها: « ***يجب أن يشعر مئات المسجونين السياسيين وعائلاتهم أن تضامن وتكافل الجزائريين ليس مجرد كلام. نحن ندين لهم بذلك*** [1]».

وفي جويلية 1950، بعثت اللجنة المركزية للحزب تعليمات إلى المسؤولين المحليين تقضي بضرورة:

* كفالة أسر المعتقلين، وتزويدهم بالمؤونة، وإرسال الطرود إلى المسجونين، والسهر على توفير الطعام الجيد للمسجون.

* تحديد قيمة المساعدة، بمبلغ 500 فرنك عن كل شخص. ودفع مبلغ 1000 فرنك إضافي بمناسبة شهر رمضان، للسجناء الذين لا يحصلون على القفف. ففي سوق أهراس مثلا، أعطت اللجنة المسيرة بمدينة الجزائر مبلغ 20 ألف فرنك لمسؤول اللجنة المحلية، السيد **شوادرية**، لمساندة ضحايا القمع بمدينة سوق أهراس. فوزّع على كل أسرة من أسر المعتقلين الأكثر احتياجا في المدينة، مبلغ خمسة آلاف فرنك.

* مركزة الأموال، في انتظار صدور تعليمات جديدة[2].

وفي فيفري 1951، اجتمعت اللجنة المركزية لإعداد حصيلة الزلزال الذي هز المنظمة الخاصة، وتحديد المسؤوليات. وبعد التداول في الأمر، لاحظ أعضاؤها أن الخطأ الأول يعود إلى إدارة الحزب نفسها، لأنها أبقت على

---

[1] م. ع. أ. ع. ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26379، الجزائر في 2 أوت 1950.

[2] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 26608، الجزائر 5 أوت 1950.

جهاز سري مكتظ، في حين أن شروط الانتقال إلى العمل المسلح لم تتوفر بعد.

كما حُمّلت قيادة أركان التنظيم شبه العسكري، مسؤولية ما جرى بسبب تجنيدها غير المنتقي للمناضلين، ونقص في التزام الحيطة والحذر، الأمر الذي يتنافى مع قواعد العمل الثوري القائم على مبدأ السرية[1].

عيّنت اللجنة المركزية خلال اجتماعها، لجنة برئاسة **الحاج مصالي**، وبعد المداولات اتخذت القرارات التالية:

* الإبقاء على مبدأ الكفاح المسلح.

* الإبقاء على هياكل المنظمة الخاصة غير المكتشفة من قبل الشرطة، وتعليق أنشطتها، في انتظار إعادة هيكلتها على أسس جديدة.

* إعادة دمج عناصر المنظمة الخاصة في المنظمة الأم لحزب الشعب الجزائري.

* الحفاظ على سلامة المناطق، التي لم تعرف فيها المنظمة الخاصة قمع الشرطة.

* تعيين **محمد بوضياف**، و**مراد ديدوش**، و**محمد ماروك**، إلى جانب مناضلين ثوريين آخرين في فرنسا، وإدماجهم في فيدرالية الحزب.

---

[1] *"LAHOUEL Hocine. Un personnage occulté dans l'histoire du mouvement national"*, in Le Quotidien d'Oran, 2 Javier 2013.

## - ردود أفعال المعتقلين الثوريين.

لجأ معتقلو المنظمة الخاصة إلى بعض الأساليب، للاحتجاج على اعتقالهم التعسفي، وتجريدهم من أبسط حقوقهم المدنية، وللضغط على الإدارة الاستعمارية كي يحصلوا على وضع المعتقل السياسي.

فعندما اصطدموا بجدار إدارة السجن، التي رفضت مطالبهم القاضية بمنحهم حق السجناء السياسيين، وفرضت على تحركاتهم ألوانا من العقوبات، مثل العزل الانفرادي، والمنع من تسلم الطرود البريدية طيلة أسبوع كامل، أو وضع السجين في الحبس الانفرادي، لجؤوا إلى استعمال ما أمكنهم من وسائل للضغط عليها وإجبارها على الاستجابة لمطالبهم. نذكر من بين تلك الوسائل:

* الإضراب عن الطعام. كان الإضراب عن الطعام، من أكثر الوسائل استعمالا من قبل المسجونين. فقد أشار أحد تقارير شرطة الاستعلامات العامة، إلى أن أغلب معتقلي المنظمة الخاصة في سجن عنابة المدني، أضربوا عن الطعام في شهر ماي 1950، لمدّة ستة أيام[1].

كما أشار تقرير آخر إلى إضراب المعتقلين الثوريين الـ: 39، بسجن تيزي وزو المدني عن الطعام، خلال الفترة نفسها لأكثر من خمسة أيام[2].

الأمر عينه، حدث في سجن وهران المدني. حيث أضرب عن الطعام، خلال الفترة من 6 إلى 12 أكتوبر، معتقل يدعى **بن نعوم بن زرقة**، كان متّهما في عملية السطو على بريد وهران المركزي. فعوقب بالحبس الانفرادي. تضامن معه بقية سجناء الحزب، يومي 10 و11 أكتوبر.

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 19620، المصدر السابق.
[2] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17021، المصدر السابق.

* التمرد على سوء الأوضاع داخل السجن. فقد رفض سجناء الحبس المدني بتبسة، دخول زنزاناتهم لعدم قدرتهم تحمل الحرارة المرتفعة داخلها. واتهمت الشرطة في تقريرها المعتقلين الثوريين بتحريضهم على التمرد.

* ترديد بعض الأناشيد الوطنية جماعيا داخل الزنزانات، مثل نشيد **حيوا الشمال الإفريقي**، مع رفع السبابة إلى السماء، في إشارة إلى الشهادة بوحدانية الله. وكانت إدارة السجن توجه لهم في كل مرّة يفعلون فيها ذلك إنذارا، إلا أنهم لم يكترثوا لأمرها.

فعلى سبيل المثال، أنشد عشرون معتقلا في سجن وهران المدني، أثناء تحويلهم في 14 جوان 1950، على المحكمة، ما أسمته الشرطة: " *النشيد المصالي*". وهتفوا لعدّة مرات بعبارات: *يحيا حزب الشعب، يحيا الجيش الوطني، يحيا مصالي الحاج*.

كما أشار منطوق حكم قضائي صادر في 29 سبتمبر 1951، إلى أن المعتقلين الثوريين لم يتوقفوا، خلال ترحيلهم في 14 جوان 1950، من مكتب التحقيق إلى السجن المدني في عنابة، عن الترديد الجماعي للنشيد الوطني، والصراخ المكرّر لعبارتي: « **يحي جيش التحرير، يحي حزب الشعب**[1]».

كما أنشدوا النشيد نفسه يومي 12 – 13 فيفري 1951، أثناء نقلهم إلى المحكمة، وعند ترحيلهم منها. ولما نزلوا من عربات الشرطة، صاح السيد **حمو بوتليليس** في وجه الحراس: « **نحن رجال ولسنا خائفين منكم. سيأتي يوم، تكون الأصفاد في أيديكم أنتم**[2].»

---

[1] بوزاهر، المرجع السابق، ص. 216

[2] م. ع. أ. ع، *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 19635، الجزائر في 17 جوان 1950.

* اللجوء إلى التظاهر داخل السجن، باللجوء إلى الصياح وإثارة الضجيج في زنزاناتهم، بواسطة ضرب الأواني وما لديهم من أدوات على القضبان. مثلما حدث في سجن البليدة المدني.

## المبحث السابع.

## قضية بريد وهران.

أشار السيد **أحمد بن بلة** إلى أن السطو على بريد وهران، تم ضمن إطار تنفيذ قيادة المنظمة الخاصة عمليات عنيفة، وعرض للقوّة، لترد على ضغط المشوشين داخل الحزب، واستجابة لمتطلباتهم[1].

وذكر أحد المؤرخين الفرنسيين، أن عملية السطو على بريد وهران كانت عملية جريئة من إنجاز قادة المنظمة الخاصة، وأنها دوخت الأمن الفرنسي والصحافة الاستعمارية التي ادعت أن العملية من إنجاز عصابة "بيارو المجنون" المشهورة[2].

ويُجمع الباحثون في تاريخ الحركة الوطنية، على أن السيد **حسين آيت أحمد**، هو الذي وضع خطة السطو على بريد وهران، بعد أخذ الموافقة من قيادة الحزب، وخاصة من السيد **محمد خيضر** مسؤوله المباشر.

ويمكن إدراج عملية السطو تلك، في إطار العجز المالي الذي عانى منه الحزب في بداية سنة 1949، بعدما تراجعت إيراداته. فقد ذكر السيد **بن بلة** في شهادته أمام شرطة الاستعلامات العامة، أن القائد **مجيد** أخبرهم، خلال

---

[1] شهادة **أحمد بن بلة**، أدلى بها في 12 ماي 1950، أمام محافظ شرطة الاستعلامات العامة، السيد هفارد جون. (ترجمة المؤلف). أنظر:
www.socialgerie.net

[2] De ROCHEBRUNE Renaud & STORA Benjamin, *La Guerre d'Algérie vue par les Algériens. 1. Le Temps des armes (Des origines à la bataille d'Alger)*. Editions Denoël, Paris, 2011.

اجتماع قيادة أركان المنظمة الخاصة في مدينة الجزائر، نيّة الحزب في تنفيذ هجوم على بريد وهران، للحصول على المال[1].

كما ذكر هذه الحقيقة أيضا، السيد آيت **أحمد**، في اللقاء الذي جمعه في وهران، بعناصر الجماعة المكلّفة بتنفيذ الهجوم. حيث صرّح لهم بأن الحزب في حاجة إلى المال، وأن عليهم طاعة أوامر الحزب، كما أقسموا من قبل. وأنه يعتمد عليهم في تنفيذ المهمة بإخلاص[2].

وتوجد رواية أخرى، تعيد فكرة السطو على مكتب بريد وهران، إلى مناضل ثوري من مغنية، يدعى **جلول بختي نميش**، كان يعمل بذات المصلحة[3].

حيث عرض هذا الأخير على قائده **أحمد بن بلة**، لما طرحت مسألة الحاجة إلى المال، إمكانية جلبه من خلال تنفيذ إحدى عمليتين: إما بالسطو على مركز بريد وهران، الذي كان يتوفر على بعض الملايين من الفرنكات، أو بالهجوم على قطار بشار، الذي كان يجر معه مرّة في كل شهر، عربة بريد محمّلة بمئات الملايين.

وبعد مشاورة أجراها **بن بلة**، مع القيادة العليا للتنظيم شبه الثوري في مدينة الجزائر، وقع الاختيار على العملية الأولى.

وبرأينا حمل اختيار السطو على مؤسسة بريد وهران، أكثر من دلالة في الجانب الرمزي. فهي تمثل مع مبنى البلدية، والمدرسة رمزا من الرموز البارزة

---

[1] بن بلة، المصدر السابق.
[2] المصدر نفسه.
[3] Cf, BENTOUMI, op-cit., p. 54 &http://www.algerie1.com/actualite/il-y-a-63-ans-los-attaquait-la-grande-poste-doran.

للوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر؛ فضلا عن أنها تضم إحدى السلطات الإدارية الاستعمارية المتحكمة في رقاب الجزائريين.

تطلب تنفيذ العملية موافقة قيادة الحزب. وبعد إجراء القائد **آيت أحمد** مشاورات مع بعض قيادات الحزب، حصل على موافقة مؤكدة من أمينه العام، السيد **حسين لحول**، ومن مسؤولين آخرين. إلا أنهم اشترطوا عليه أن يأخذ حذره كي يجنّب الحزب أية تبعات.

وللوقوف على تفاصيل هذه العملية الجريئة، وكيفية حدوثها بنجاح، نورد فيما يلي ثلاث روايات من ثلاثة مصادر كانت لها علاقة مباشرة بالموضوع، نقلناها إلى اللغة العربية من أصولها.

الرواية الأولى هي **لأحمد بن بلة**، أدلى بها في الإفادة التي أدلى بها لمصالح الأمن الاستعماري، بعد اعتقاله من قبل شرطة الاستعلامات العامة؛ والرواية الثانية هي **لحمو بوتليليس** أدلى بها هو أيضا لنفس المصلحة. أما الرواية الثالثة فهي لشرطة الاستعلامات العامة، التي رفعتها في أحد تقاريرها إلى قياداتها العليا.

### 1). رواية أحمد بن بلة[1].

توجد إفادتان للسيد **أحمد بن بلة** حول المنظمة الخاصة، وعملية السطو على بريد وهران. واحدة أدلى بها أمام المحكمة، وهي اليوم منشورة، أوردناها بعد ترجمتها إلى العربية في ملاحق الكتاب؛ والأخرى غير منشورة، حصلنا عليها من أرشيف شرطة الاستعلامات العامة، بمصلحة الأرشيف الوطني لما وراء البحار بمدينة آكس– آن بروفانس الفرنسية.

---

[1] م. ع. ا. ع، *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 15496، المصدر السابق.

ذكر السيد **بن بلة** في اعترافاته أمام الشرطة، بخصوص عملية السطو على البريد المركزي بوهران، أن حزب حركة الانتصار – حزب الشعب، عرف في مطلع عام 1949، ظروفا مالية صعبة، ونقصا حادا في السيولة.

ولذلك خطّطت قيادة المنظمة الخاصة، وعلى رأسها السيد **آيت أحمد**، للسطو على أموال بريد وهران، بالاعتماد على النائب **محمد خيضر**.

وأضاف أن القائد **آيت أحمد**، كشف لقيادة أركان التنظيم شبه الثوري، في أحد اجتماعاتها بمدينة الجزائر، عن نيّة الحزب الهجوم على بريد وهران للحصول على المال. وأنهما التقيا سرا، قبل تنفيذ هذا الهجوم بستة أيام، بالمناضلين الذين اختيروا للسطو على البريد.

اجتمع القائدان بأولئك المناضلين واضعان على رأسيهما قناعا، وناقشا معهم الخطة، وراجعوها بدقّة، وأكدا للحاضرين على ضرورة أداء المهمة بإخلاص لتوفير المال للحزب.

وذكر أنه سافر من مدينة الجزائر إلى وهران، في يوم الثلاثاء 5 أبريل. حيث وصلها في حدود الساعة الواحدة زوالا، وتلقى تقريرا عن سير العملية من السيد **بوجمعة سويداني**[1]، ثم عاد أدراجه لإبلاغه إلى القائد **حسين آيت أحمد**.

---

[1] **بوجمعة سويداني** ( قالمة 10 جانفي 1922 – القليعة 16 أبريل 1956). نشأ في أسرة قالمية جد متواضعة. حصل على الجزء الأول من البكالوريا . انضم في صغره إلى الكشافة الإسلامية، كما انضم إلى فريق الترجي القالمي لكرة القدم. انضم إلى صفوف حزب الشعب بقالمة. أدى الخدمة العسكرية في عام 1944، عايش أحداث 8 ماي 1945 وهو جندي في ثكنة قالمة، وتأثر كثيرا بما ارتكب في حق بني جلدته من مجازر في ذلك التاريخ. انضم إلى المنظمة الخاصة عند تأسيسها في قالمة، وأثبت أنه يملك إحساس القيادة، وأعصاب صلبة كقائد للمنظمة الخاصة. لعب دورا بارزا في جمع السلاح. اعتقل في عام 1948، وأودع السجن لمدة 18 شهرا. عاد بعد خروجه من السجن إلى نشاطه السابق في جمع السلاح. تعرف إليه الأمن الاستعماري في أحد الحواجز بين سكيكدة وقالمة. ولما هم باعتقاله افلت منه، والتجأ إلى غرب البلاد. حيث ناضل في صفوف المنظمة الخاصة بوهران. شارك في عملية التخطيط للسطو على بريد وهران مع كل من **أيت أحمد**، و**بن بلة**. حكمت عليه محكمة وهران غيابيا بالإعدام بسبب مشاركته في هذه العملية. التجأ **سويداني** إلى منطقة متيجة، واستقر عند مناضليها، وواصل نشاطه النضالي، ثم أشرف على

وأضاف أنه عَلِم من هذا الأخير، بعد مدّة من عملية بريد وهران، أن المال المسروق أودع لدى المناضل الثوري **حمو بوتليليس**، ثم استلمه فيما بعد النائب **محمد خيضر**، وسلمه لخزينة الحزب.

**2). رواية حمو بوتليليس**[1].

في ماي 1950، أبلغت شرطة وهران القضائية، مصالح الأمن الاستعماري عن إجراء مفتوح ضد مناضلين، ومسيرين محليين من حزب حركة الانتصار، كانوا قد قدّموا إفادات خلال استجوابهم، أضافت عناصر جديدة للتحقيق المفتوح حول قضية الهجوم المسلح على البريد المركزي بوهران في العام 1949. وكان من بين أولئك المعتقلين السيد **حمو بوتليليس**.

ألقي القبض على السيد **بوتليليس**، في ربيع 1949، في قضية الهجوم على بريد وهران. وبعد التحقيق معه في مخفر الشرطة عُرض على النيابة العامة، ثم أودع في 24 ماي 1949، الحبس الاحتياطي.

اتُهم بإيواء الجماعة التي سطت على البريد، في الشقّة التي استأجرها، ووضعها تحت تصرفهم، حيث حولوها إلى غرفة عمليات لتنفيذ مخططهم. بينما لم تثبت عليه تهمة المشاركة المباشرة في السطو. مما سمح بإخلاء سبيله في 29 نوفمبر 1949، بشكل مؤقت.

ولكن بعد اعتقاله في إطار ملاحقة عناصر المنظمة الخاصة، أكّد فيما يخص "عملية بريد وهران"، أن القيادة العليا للتنظيم شبه الثوري هي من

---

مختلف مراحل الإعداد الأولي للثورة التحريرية في تلك المنطقة، وشارك أثناء انفجار الثورة، في الهجوم على ثكنة بوفاريك بمعية **أعمر أوعمران**، ومناضلين آخرين. خطط وشارك في العديد من العمليات الفدائية ضد جيش العدو، والمصالح الاستعمارية. سقط في يوم 16 أبريل 1956، شهيدا في ساحة الوغى بالقرب من القليعة.

[1] م.ع. أ. ع، *ملخص يومي للاستعلامات*، رقم: 15436، المصدر السابق.

خطّط، ونظّم عملية السطو المسلّح على بريد وهران، وحدّدت يوم 5 أبريل 1949، للتنفيذ.

وذكر أن: « بن بلة محمد [هكذا]، قائد المنظمة في العمالة قد شارك في الاعتداء مباشرة. وقد كلّفه عشية السطو، بالتوجه إلى حي غمبيطة لاستلام المبلغ المسروق من مقر الحزب الكائن في شارع أجون لوبين.

نقلت الرزم في قفة، ثم وُضعت عند بلوغ شارع ليتان، في حقيبة خبأها في بيته. وبعد يومين، استُدعي إلى اجتماع للمنظمة السرية في مدينة الجزائر، بالقرب من سوق رندون. هنالك التقى بمسؤولي المنظمة في الجزائر، وقسنطينة، ووهران. وفي اليوم الموالي، اتصل بالنائب محمد خيضر، الذي اصطحبه بسيارته إلى وهران.

قصد الرجلان وهران، ولما بلغا مدينة غليزان عشيا، أصيبت سيارتهما بعطب حال دون استكمالهما المشوار.

توجه مع النائب [خيضر] إلى بيته، حيث أخرج له رزم البنك من الحقيبة وسلّمها له. فوضعها في محفظة جلدية كبيرة نقلها معه في سيارته.»

وبعد عرض السيد **حمو بوتليليس** على قاضي التحقيق، أكد الأقوال التي صرّح بها أمام البوليس الاستعماري، بينما نفى مشاركة **محمد خيضر** في عملية السطو، وصرّح أنه سلّم الأموال المسروقة إلى المدعو **بوجمعة سويداني**.

3). رواية شرطة الاستعلامات العامة[1].

ذكرت شرطة الاستعلامات العامة في أحد تقاريرها أن: « في 5 من ابريل 1949، وفي حدود الساعة السادسة والنصف مساء، تسلل ثلاثة عناصر مسلحين بمسدسات من باب الخدمة بالبريد المركزي بوهران، واقتحموا حجرة الخزائن الحديدية المحاطة بشريط مشبّك، وهدّدوا موظفين برفع أيديهما.

دخل الموظفان معهم في عراك لمدّة قصيرة، غير أنهما هُزما ولم يتمكنا من الاعتراض على سرقة رزم أوراق نقدية بقيمة 3.170.000 فرنك.

خرج المهاجمون من أحد المنافذ، وامتطوا سيارة جر أمامي كانت متوقفة في انتظارهم، أبوابها مفتوحة، ومحركها شغال، ففروا على متنها.

تم التأكد بعد البحث والتحري، من أن السيارة سُرقت من طبيب في المدينة كان قد جُرّ إلى كمين بحجّة فحص مستعجل، ثم صُرع بضربة، وقُيّد ووُضع في مغارة توجد عند شاطئ البحر.

أنهيت العملية في ظروف اتسمت بالسرعة، والجرأة والدقّة مما دل على أن هذه المسألة خُطّط لها بدقّة من قبل قادة عصابة متروّين، يتوفرون على مصادر معلومات دقيقة ووسائل قويّة.

أكد سائق السيارة المسروقة، الذي اعتقل بعد مدّة قصيرة من قبل شرطة الاستعلامات العامة لمدينة الجزائر، حصول حادثة السرقة. كما سمحت اعتقالات مثمرة تمت في وهران بتوسيع حقل التحقيق.»

---

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 15436، المصدر السابق، ترجمة المؤلف.

وأضاف التقرير، أن عمليات الملاحقة والاعتقال في عمالة وهران، طالت المناضلين التالية أسماؤهم: **بلحاج بوشعيب**، مستشار بلدي، نائب رئيس بلدية عين تموشنت؛ **أحمد بن بلة**، مستشار بلدي، نائب رئيس بلدية مغنية، مسؤول حزب الشعب – حركة الانتصار بالجهة؛ و**حمو بوتليليس**. غير أن المناضلَيْن الأولَيْن، تمكنا من الفرار من قبضتها إلى حين. اعترف المعتقلون أثناء التحقيق معهم، بمشاركتهم في تنظيم "عملية بريد وهران".

في 24 من ماي، اعتُقل في منطقة ثنية الحد، مناضلا ثوريا يدعى رابح **لورقيوي**. كان فارا من حكم قضائي بتهمة، قتل أعوان الإدارة الاستعمارية، بمنطقة القبائل.

وبعد التحقيق معه، اعترف – بحسب تقرير الشرطة – ب: « **مشاركته النشطة في الهجوم على البريد المركزي لوهران. وقدّم بيانات مفصلة عن تنفيذ هذا الهجوم، ودلّ على شريك سادس، كان قائدا سابقا بحزب الشعب، جاري البحث عنه**.[1] »

[1] م. ع. أ. ع، ملخص يومي للاستعلامات، رقم: 17021، المصدر السابق.

## المبحث الثامن.

# لمحة عن نشاط قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة قبل الفاتح نوفمبر 1954.

لقد سعيت من خلال بعض الشهادات الحيّة التي جمعتُها، والتقارير الأمنية الفرنسية التي اطلعت عليها، إلى الحصول على معلومات تاريخية عن نشاط مناضلي تبسة في حزب الشعب – حركة الانتصار في الحياة السياسية الوطنية، وتأثيرهم فيها وتأثرهم بها، إبان الفترة التالية لحملة الاعتقالات والمحاكمات إلى غاية الفاتح نوفمبر 1954.

هذا إلى جانب ذكر بعض الأحداث، التي وقعت بالمدينة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، أفادني بها السيدان: **الطيب مسلم ونور الدين سواعي**، خاصة وأن المعلومات عن النشاط السياسي بالمدينة، خلال تلك الفترة شحيحة جدا، وتكاد تكون مجهولة.

فالباحث في تاريخ الحركة الوطنية، يجد صعوبة في التأريخ للنضال السياسي في المدن الداخلية الصغيرة. فكل ما كتب وقيل حول فترة النضال السياسي في بلادنا، كان مقتصرا على نشاط الأحزاب الوطنية في المدن الكبرى، مثل مدن الجزائر، قسنطينة، وهران.

لذا حاولت جمع معلومات تاريخية عن نشاط حزب الشعب الجزائري في منطقة تبسة، تكون لبنة في إعادة كتابة التاريخي الوطني، تضاف إلى أبحاث ودراسات أخرى في التاريخ المحلي، قد تظهر مستقبلا.

بعد احتلال جيش الغزو الفرنسي مدينة قسنطينة في عام 1837، قسمت قيادته بايلك الشرق إلى إقليمين: عسكري ومدني. وجُعلت تبسة ضمن الإقليم العسكري. وفي عام 1850، احتل الجنرال دي سانت آرنو منطقة تبسة، وضمها رسميا إلى السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر[1]. ولما أنشئت دائرة قسنطينة ضمت ملحقتين عسكريتين هما: ملحقة عين البيضاء وملحقة تبسة.

تشكلت ملحقة تبسة العسكرية من حدود المدينة، وأتبعت للقائد الأعلى لقوات الاحتلال في قسنطينة.

أما المناطق الريفية التبسية، فقد قسّمت وفقا للبنية القبيلية والمناطقية إلى 6 قايديات هي:

1. قايدية البرارشة وتضم 5 قبائل؛
2. قايدية العلاونة وتضم 5 قبائل؛
3. قايدية أولاد سيدي يحيى بن طالب تضم 3 قبائل؛
4. قايدية أولاد رشاش وتضم 4 قبائل؛
5. قايدية أولاد سيدي عبيد وتضم قبيلتين؛
6. قايدية نقرين.

قُدّر عدد سكان ملحقة تبسة في عام 1856، حوالي 1077 جزائريا، يعيشون في الأحياء التي أنشئت لهم خارج أسوار المدينة، و90 مستوطنا أوربيا مقيما في المدينة الأوربية الجديدة، التي شيّدت داخل السور

---

[1] أنظر للمزيد من المعلومات عن احتلال تبسة ومقاومة أهلها للاستعمار الفرنسي، كتابنا: *نظرات فاحصة*، المرجع السابق.

على حساب المدينة العثمانية القديمة. كما أقام 250 عسكريا فرنسيا في معسكر خارج أسوار المدينة[1].

## أ) – اهتمام قسمة تبسة بالمعتقلين المحليين.

شهدت تبسة خلال الفترة، من أوت إلى أكتوبر 1951، عودة أبنائها المسجونين في قضية المنظمة الخاصة على دفعات. وفي تحد للإدارة الاستعمارية، عبّر مسؤولو قسمة حزب حركة الانتصار ومناضليها، عن فرحتهم وابتهاجهم بإطلاق سراح المعتقلين الثوريين، وعودتهم إلى ذويهم، حيث استقبلوهم استقبال الأبطال المنتصرين العائدين من ساحات الوغى.

فكانوا يرتقبون وصولهم إلى محطة القطار، في كوكبة من الأنصار والسياسيين المحليين من الأحزاب الأخرى، خاصة من الحزب الشيوعي، وحزب الاتحاد الديمقراطي[2].

ثم يصطحبونهم بالأناشيد الوطنية إلى غاية مقر القسمة في حي المسجد داخل سور المدينة، ويقدمون لهم وللحاضرين الشاي والحلويات، فيقدمون لهم قبل التحاقهم بذويهم الشاي، ويرددون معهم النشيد الوطني الخاص بالحزب.

ففي يوم 30 جوان 1951، كشف كل من **حمّه العمري**، و**إبراهيم حمادي المدعو باهي**، للتبسيين، نتائج محاكمة عنابة للمعتقلين الثوريين، « **وبيّنا لهم أن الحد الأقصى من العقوبات، التي فرضت من قبل محكمة**

---

[1] Bérard, Victor , Indicateur général de l'Algérie ou Description géographique, statistique et historique de toutes les localités dans ses trois provinces, 2e édition, Constantine, 1858, p. 450

[2] لم يثبت أن حضر عضو واحد من أعضاء جمعية العلماء بالمدينة، في استقبال العائدين الثوريين. حيث لم يشاركوا، بسبب خلافهم السياسية مع التيار الاستقلالي، فرحة أهل تبسة بعودة أبنائها البررة.

**الجنح بعنابة، لم تتعد 18 شهرا سجنا، وأن أغلب المعتقلين التبسيين سوف يطلق سراحهم، إذا ما أخذت حالة الاتهام بعين الاعتبار[1].»**

فكان أهل المعتقلين، بحسب تقرير الشرطة: « **يترددون باستمرار على قسمة الحزب للاستعلام عن أخبارهم. وأن القسمة أخبرتهم أن المعتقلين سوف يعودون من عنابة إلى بواسطة القطار في ليلة السبت، في حوالي الساعة 10 ليلا. مما جعل أهاليهم يقيمون الأفراح لاستقبالهم.»**

وبالفعل، عاد في ليلة السبت 30 جوان 1951 إلى تبسة كل من: **نور الدين تومي، شعبان سعداني، وبلقاسم مزهودي**. حيث استقبلوا استقبال الأبطال.

وفي ليلة الخميس 9 أوت 1951 عاد كل من: **ساكر خمام**[2]، **علي معلم وجاب الله بوزبدي**[3] واستقبلوا أيضا بحفاوة.

والأمر نفسه حدث مع عودة السادة: **الوردي حناشي، أحمد علاق، عبد الله بن جدو، شريف عبد الوهاب، رشيد مناح، محمد الصالح عابر ومحمد كشرود** في عصر يوم الاثنين 1 أكتوبر 1951[4].

في 24 سبتمبر 1951، تأسّس بتبسة فرع "*الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها*"[5]، وتولى قيادته السيد **محمد الهادي عديم اللقب**، مسؤول الدعاية والمعلومات في قسمة حزب الشعب.

---

1 محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 95/S، مؤرخ في 2 جويلية 1951. أ. و. م. ب.

2 اعتقل ساكر خمام ثانية في 27 جانفي 1952، من طرف الدرك الفرنسي بإكراه بدني، لأنه لم يسدد الغرامة المالية المفروضة عليه. ثم أطلق سراحه في 2 فيفري، بعد أن سددها عنه الحزب.

3 محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 107/S، مؤرخ في 11 أوت 1951. أ. و. م. ب.

4 محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 122/S، مؤرخ في 02 أكتوبر 1951. أ. و. م. ب.

5 تأسست هذه الجبهة يوم الجمعة 26 جويلية 1951، بمدينة الجزائر. وقع بيان إنشائها، 8 ممثلين عن 4 تيارات وطنية هم: مصطفى فروخي، وأحمد مزغنة عن حزب حركة الانتصار. أحمد فرانسيس، وقدور ساطور عن حزب الاتحاد الديمقراطي. الشيخ العربي التبسي، والشيخ خير الدين عن جمعية العلماء

تشكّل فرع اللجنة من مناضليْن اثنيْن من كل من حزب حركة الانتصار، والاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي الجزائري بتبسة، وفرع جمعية العلماء، والمستقلين في المدينة. غير أن ممثلي جمعية العلماء والمستقلين سرعان ما انسحبوا من اللجنة لما لاحظوا سيطرة ممثلي قسمة حزب الشعب عليه.

اعترف محافظ شرطة تبسة في أحد تقاريره، أن الجبهة بدت في مطلع عام 1952، كقوّة حقيقية لا يمكن إيقافها من دون خلق مشاكل للأمن هو في غنى عنها. خاصة وأن غالبية سكان المدينة الجزائريين كانوا مؤيدين لها[1].

عقد فرع الجبهة اجتماعين: الأول في 28 جانفي 1952، والثاني في 20 أبريل. وفي 25 أبريل 1953، نجح في تنظيم إضراب عام بالمدينة. حيث أغلقت جميع المحلات المملوكة للتبسيين المسلمين لبضع ساعات.

تطلعت قسمة حزب حركة الانتصار، بمناسبة نهاية تنقلات **مصالي** في شرق البلاد[2]، إلى شن مظاهرات في تبسة، غير أنها فشلت بسبب تخلّف كل من فرع جمعية العلماء، وقسمة حزب الاتحاد الديمقراطي عن الحضور والمشاركة.

---

المسلمين. بيول كباليرو، وأحمد محمودي عن الحزب الشيوعي الجزائري. وذلك للرد على التزوير الفاضح الذي قامت به الإدارة الاستعمارية في الدائرة الانتخابية الثانية الخاصة بالجزائريين، خلال انتخابات 17 جوان 1951 التشريعية، لإبعاد الوطنيين الفائزين وتعويضهم بأعوانها والموالين لها. وقد ذكرت لجنة المبادرة المؤسسة للجنة، بأنها تتعهد بالنضال: « *من أجل احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير، والرأي، والصحافة والاجتماع.* » لكن سرعان ما انفرط عقد اللجنة بسبب اختلاف رؤى الأطراف المكونة لها. أنظر نص البيان في جريدة " الجزائر الحرة"، لسان حال حزب حركة الانتصار، عدد خاص، السنة الثالثة، 27 جويلية 1951.

[1] التقرير السري رقم: 34/S/CI-C، المصدر السابق.

[2] أدى مصالي الحاج، خلال الفترة من 15 إلى 24 فيفري 1952، زيارة لبعض مدن شرق البلاد. شملت الخروب، وادي الزناتي، قالمة، سوق أهراس، الحروش، سكيكدة. استقبل أينما حل من طرف أعداد غفيرة من الناس. مما تسبب في وقوع حوادث عديدة بين قوات الشرطة والمتظاهرين. عندئذ قرر عامل عمالة قسنطينة في 24 أبريل، طرد مصالي من مقاطعته، ومنعه من مواصلة زياراته.

كما رفضا هذان الأخيران، التوقيع على برقية احتجاج التي عزمت قسمة الحزب إرسالها إلى حكومة باريس باسم الجبهة. في حين وقعت عليها قسمة الحزب الشيوعي الجزائري.

وبذلك بدأت القطيعة تتكرّس بين الأطراف المشكّلة للجبهة في تبسة. ثم تأكّدت في يوم 23 ماي، نتيجة الفشل التام للإضراب الذي كان مقررا في هذا اليوم.

لم تستمر تلك الجبهة طويلا في تبسة. حيث سرعان ما انفرط عقدها، بسبب: « **استياء مندوبي جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي من نعت مندوب حزب حركة الانتصار مصالي بـ: " الزعيم الوطني" في كل مرة تجتمع فيها اللجنة.** »

غير أننا، نرجح أن يكون الخلاف في البرامج والمطالب السياسية لكل تيار من التيارات المشكلة لها، وتخوّف بقية الأحزاب من التوجه الثوري لحركة الانتصار، بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، هو السبب الرئيس في سرعة زوال الجبهة.

## ب) - لمحة عن النشاط السياسي للقسمة.

كانت مدينة تبسة وضواحيها تضم جميع ألوان الطيف السياسي بالحركة الوطنية، وعدد من الجمعيات الثقافية المختلفة. وهذا ما يتجلى من تقارير شرطة الاستعلامات العامة، عن لمناضلي المدينة في مختلف الأحزاب الوطنية. مما أضفى على تبسة الديناميكية الوطنية[1].

في عام 1938، بلغ عدد سكان مدينة تبسة، حوالي 11 ألف نسمة. منهم 9000 مسلما و2000 مستوطنا. ثم قفز العدد، وفقا لإحصائيات عام 1948، إلى 28 ألف نسمة.

وقد ذكر رئيس بلدية تبسة *أوجين باتستيني*[2]، الذي كم تولى رئاسة المجلس البلدي طيلة 14 سنة، خلال الاجتماع العام الذي عقده يوم 3 فيفري 1951، في إطار حملته الانتخابية بقصد الترشح لانتخابات الجمعية الجزائرية، أن:

« ***عدد المستوطنين ظل ثابتا. بينما ارتفع عدد المسلمين خاصة خلال سنوات البؤس، التي توالت على المنطقة***[3]»، في إشارة إلى السنوات العجاف التي عرفتها تبسة خلال الفترة من 1940 إلى 1950. مما تسبب في زحف ريفي كبير نحو المدينة.

وعلى الصعيد السياسي، تعد مدينة تبسة من أولى المراكز العمرانية الداخلية، التي انتشر فيها حزب الشعب الجزائري منذ تأسيسه، والبلدية

---

1 Ouanassa Siari Tengour, in BENEDETTI Julien, SOUS-PRÉFECTURE DE TÉBESSA, Répertoire numérique détaillé, p. 8

2 ذكر مالك بن نبي أن هذا المتصرف الإداري، تكوّن في مدرسة المستشرق الفرنسي المعادي للإسلام "لويس ماصنيون"، وأنه « *قال في أحد الأيام من عام 1936:* " *نريد قبر الإسلام، ولن نسمح بأن يعيد بعثه آخرون*". » أنظر كتابه الموسوم: *Pourritures. Mémoires (1932-1940)*, t. 1, Dar El-Oumma, Alger, 2007, p. 120

3 أرشيف خاص بالمؤلف.

الوحيدة التي فاز فيها السيد **حمّه العمري**، مرشح حزب الشعب بمنصب رئيس بلدية، في انتخاب عام 1947.

وذكر لي السيد **نور الدين سواعي**، أن المدينة تعرضت في عام 1942، للقصف بالطائرات الألمانية القادمة من تونس، مما اضطر سكانها إلى هجر منازلهم والالتجاء إلى أقاربهم وأصدقائهم القاطنين في الأحواز، مثل حوز الزاوية، وهضبة الدكان[1].

وكمثال على نشاط المناضلين الوطنيين، في ربط علاقات بالشباب التبسي، روى لي السيد **سواعي** قصة التحاقه بصفوف حزب الشعب. فأثناء التجاء أسرته إلى حي الزاوية الشعبي في عام 1942، هروبا من قصف الطيران الحربي الألماني لمدينة تبسة، كان يبلغ من العمر 15 سنة. وهنالك تعرّف إلى السيد **أحمد مضوي**، وهو من أقدم مناضلي حزب الشعب في تبسة.

توطدت بين الرجلين علاقة صداقة، وكانا يلتقيان من حين إلى آخر، ويتبادلان أطراف الحديث حول أهم القضايا، التي كانت تشغل الرأي العام المحلي. كان السيد **أحمد مضوي**، يحدّثه من حين إلى آخر في قضايا سياسية تخص البلاد وموقف الحزب منها، مما كون لديه ثقافة سياسية.

وفي إحدى المرات، حدّثه عن سورة الروم، وتلا على مسمعه آياتها الخمس الأولى، فسأله الشاب **سواعي** عن معناها، فأجابه بالقول:

---

[1] سواعي، المصدر السابق.

« الفرنسيون الآن متغلبون علينا، ولكننا سنتغلب عليهم بإذن الله في المستقبل.» تأثر الفتى نور الدين كثيرا بهذا الكلام، وطلب من محدثه أن يسجله في الحزب الذي يناضل فيه.

وذكر لي أن الحزب، كان في تلك الفترة، يعقد اجتماعاته في زاوية سيدي محمد الشريف، وكان يحضر الاجتماع بين 40 إلى 50 مناضل.

وحدّثني السيد الطيب مسلم[1]، عن طبيعة النضال السياسي في مدينة تبسة بعد الحرب العالمية الثانية، بالقول: « **بداية كان عدد مناضلي حزب الشعب في تبسة، يقدر بحوالي 600 مناضل. ومن المعروف أن هذا الحزب كان النواة التي تفتقت منها المنظمة الخاصة. فقد خاض النضال الوطني، والنشاط السياسي، والعمل السري. وكانت له جريدة تدعى لكسيون، كان يداوم على قراءتها المناضلون الوطنيون في تبسة.**

**ولازلت أتذكر الحوارات الساخنة، التي كانت تنقل على صفحات جرائد الأحزاب الجزائرية، وخاصة منها جرائد حزب الشعب، وجرائد حزب الاتحاد الديمقراطي. فعلى سبيل المثال كتب عباس فرحات مقالا في سنة 1946، قال فيه "نريد المطالبة بالاستقلال الداخلي، وسنصعد السلّم خطوة بعد خطوة".**

**فردّت عليه جريدة حزب الشعب، بالقول: لا تنسى أن الاستعمار يوجد في أعلى الشرفة، فما أن تصل إليها حتى يدفعك لتسقط أرضا.»**

وأضاف أن المسؤولين عن حزب الشعب في تبسة، كانوا في بداية نشاطهم السياسي: « **يختارون الأشخاص الذين كنا نسميهم: أصحاب**

---

[1] مسلم، المصدر السابق.

المنطقة الشرقية؛ أي الذين لديهم إما شيء من الثقافة، أو بعض المال، كالمتعلمين والتجار، لكي يؤسسوا خلايا للحزب على غرار باقي الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية في المنطقة.»

ولما سألته عن أسماء المناضلين التبسيين في التيار الاستقلالي، ممن لا يزال يتذكر أسماءهم، ذكر لي السادة: **الشادلي مكي**[1]، **بشير جدري، عبد القادر خياري، حمّه العمري، محمد محفوظي**[2]،

---

[1] ولد **الشادلي مكي** بتبسة في 15 ماي 1920. ونشأ في أسرة وطنية مناضلة. حيث انخرط أخوه الأكبر أحمد في صفوف حزب الشعب، وادخل السجن العسكري لمدينة الجزائر مع مصالي الحاج منذ 4 اكتوبر 1939. في عام 1934 التحق الشادلي للدراسة في الزيتونة بتونس. و في عام 1938 انخرط في حزب الشعب. اعتقل في أبريل 1940 بسبب نشاطه النضالي وسجن لبضعة أيام في السجن العسكري لمدينة الجزائر، ثم رحل إلى معتقل جنان بورزق في جنوب وهران. أطلق سراحه في أبريل 1943 وعاد إلى بلدته تبسة. ونظرا لإخلاصه النضالي وثباته على مبادئه ووفائه لحزبه، تقلد فيه سريعا مناصب عليا، ولعب دورا هاما أثناء انعقاد مؤتمر *أحباب البيان والحرية* بمدينة الجزائر في مارس 1945.
أنشأ أثناء دراسته في الزيتونة فرعا لحزب الشعب بمعية إبراهيم مزهودي في تونس. انتخب في 16 ابريل 1945، عضوا في المديرية الاتحادية لحزب الشعب بشرق البلاد، وفي الوقت نفسه رئيس فيدرالية قسنطينة *لأحباب البيان والحرية* التي كانت تضم 115 فرعا منتشرا في شرق البلاد. التجأ إلى مصر خلال أحداث 8 ماي 1945، وأنشأ فيها مكتب حزب الشعب الجزائري ثم مكتب المغرب العربي الذي أسسه في 5 جانفي 1948 بمعية الأمير عبد الكريم الخطابي، وعلال الفاسي، وشخصيات تونسية من الحزب الدستوري.
في عام 1951، رافق مصالي الحاج إلى الحجاز أثناء أدائه مناسك الحج كما رافقه خلال إقامته في القاهرة. سعى في القاهرة مع الفضيل الورتلاني إلى إثارة البلدان العربية ضد الامبريالية الفرنسية. ندد بإلحاق الجزائر بالحلف الأطلسي في عام 1949، واعتبر ذلك اعترافا بالهيمنة الاستعمارية الفرنسية على الجزائر وتجاهلا لتطلعات الشعب الجزائري نحو الاستقلال والسيادة. كان الممثل الوحيد لحزب حركة الانتصار في الجامعة العربية إلى غاية 1952، حيث استخلفه الحزب بمحمد خيضر، والحسين آيت أحمد. انضم إلى جانب السيد مزغنة في حزب *الحركة الوطنية الجزائرية*. مثّل حزب *الحركة الوطنية الجزائرية* في مؤتمر باندونغ في أبريل 1955، وسلم كلمة مصالي إلى الرئيس نهرو حيث قرأها أمام المؤتمرين، مما أثار غضب ممثلي جبهة التحرير الوطني في مصر، ودفعوا السلطات المصرية إلى اعتقاله بعد عودته من المؤتمر، ثم سجنته إلى غاية الاستقلال.
أطلق سراحه وعاد إلى الجزائر. حيث عمل مدير مدرسة، ونائب مدير بوزارة التربية الوطنية، ثم مدير الشؤون الدينية بوزارة الشؤون الدينية. توفي رحمه الله في الفاتح سبتمبر 1988.
يعد الشادلي مكي من السياسيين الجزائريين القلائل آنذاك، ممن يملكون قدرات كبيرة على التنظيم، والدبلوماسية، والذين يتقنون ثلاث لغات: العربية، الفرنسية والإنجليزية.

[2] ولد **محمد محفوظي** في يوم الفاتح فيفري 1921، بتبسة في أسرة متواضعة. تتلمذ على يد الشيخ العربي التبسي. كان مزدوج الثقافة. زاول دراسته في المدرسة الحكومية بقسنطينة، وتخرج منها الأول على دفعته بشهادة تؤهله للتدريس. بعد ذلك فاز في مسابقة الالتحاق بالمدرسة الحكومية بمدينة الجزائر، ودرس فيها مدة سنتين: 1942 - 1944، لكنه لم يكمل دراسته. انخرط أثناء فترة دراسته بمدينة الجزائر، في صفوف حزب الشعب الجزائري، ولكنه ظل متأثرا بالأفكار الثقافية والدينية التي تتبناها جمعية العلماء. في عام 1944، درّس اللغة العربية لمدة أشهر بمدرسة جمعية العلماء في سيدي بلعباس. ثم انتقل في شهر ديسمبر 1944، للتدريس في مدرسة التهذيب التابعة لها في مدينة مستغانم. كان في النهار يعلم الأطفال، وفي

حامد روابحية[1]. ونجد من الذين تداولوا على قيادة قسمة الحزب في البليدة: **عبد القادر خياري، محمد محفوظي، وحمّه العمري.**

---

النساء يقدم دروسا للكبار. شرع منذ أبريل 1945، ومن دون استئذان إدارة المدرسة، في تقديم محاضرات بعد الدروس المسائية، يشرح فيها الأفكار السياسية لحزب الشعب. وهو ما تسبب في توقيفه من التدريس وطرده من المدرسة الإصلاحية. اعتقل في 18 ماي 1945، وأودع سجن مشرية بسبب تنظيمه مظاهرات الثامن ماي 1945 بمستغانم. أطلق سراحه في 18 مارس 1946، ضمن إطار العفو العام. عاد إثر ذلك إلى تبسة، حيث عمل أستاذا للغة العربية والشريعة الإسلامية في مدرسة حرة بالمدينة. كما صار من القادة الناشطين لحزب الشعب في الشرق الجزائري. ترشح في أبريل 1948، لانتخابات الجمعية الجزائرية على مستوى مقاطعة تبسة. غير انه فشل نتيجة التزوير المفضوح الذي مارسته الإدارة الاستعمارية على نطاق واسع، وحكم عليه بتهمة "*الضرب والجرح المتعمدين*"، بالسجن غير نافذ لمدة شهر، وغرامة مالية قدرها 3000 فرنك.

صار ابتداء من عام 1950، مداوما في الحزب، ويتقاضى راتبا شهريا. وكلف بربط اتصالات مع تونس والتحق بأحمد بودة داخل *اللجنة المركزية للشؤون الإسلامية*، التي كانت تضطلع بمهمة إنشاء مدارس حرة تابعة للحزب، والتعاون مع صحافته الناطقة بالعربية. كما ألحق باللجنة العليا للتعليم، المكلفة بإدارة مدارس الحزب. عين في نوفمبر 1950، مديرا لمدرسة الإرشاد التابعة للحزب في البليدة.

انشغل السيد محفوظي إلى جانب التعليم، بالصحافة. حيث شارك مع السيد سعيد الزاهري في عام 1947، في إصدار الصحيفة النصف شهرية الموسومة "*المغرب العربي*". كما ساهم في جريدة *المنار*، التي كان يديرها السيد محمود بوزوزو. ابتداء من جانفي 1953، صار يشرف على القسم المخصص لشؤون تونس في مجلة المنار، وبالتالي يتقاضى أجره من هذه الأخيرة وليس من الحزب. اتخذ موقفا محايدا إزاء الأزمة التي اندلعت بين مصالي، واللجنة المركزية، بغية الحفاظ على وحدة الحزب، ومواجهة الانقسامات التي طالته. أسس في فرنسا بمعية بوزوزو، هيئة جديدة باسم: « *حركة النهضة الإسلامية* »، وجعلا هدفها الجمع بين إرادة الإصلاح الثقافي والديني للحركة الإصلاحية، بحركة حزب الشعب السياسية الثورية المناهضة للاستعمار.

في سبتمبر 1954، تولى مع بوزوزو تحرير الجريدة المصالية الموسومة "*صوت الشعب*". وبعد اندلاع الثورة التحريرية، اصطف إلى جانب مصالي الحاج، وتولى إدارة حزبه *الحركة الوطنية الجزائرية*، المنافس لجبهة التحرير الوطني. اعتقلته السلطات الاستعمارية بعيد اندلاع الثورة، ثم أطلق سراحه. ولما حلت الإدارة الاستعمارية المدارس المرتبطة بحزب حركة الانتصار، وصادرت ممتلكاتها، وضعت مدرسة الإرشاد التي كان يدريها، تحت إشراف جمعية العلماء. وفي 30 جانفي 1955، إدارة المدرسة إلى السيد عبد اللطيف سلطاني من جمعية العلماء. حرر في مارس 1955، مقالا بجريدة البصار، انتقد فيه بشدة تصرفات الشرطة الاستعمارية وسرد ظروف اعتقاله بعد اندلاع الثورة.

استقر ابتداء من عام 1956، بباريس، وانشغل بتقديم دروسا في اللغة العربية لأبناء المغتربين الجزائريين، مبتعدا بذلك عن الصراعات، التي كانت ملتهبة بين جبهة *التحرير الوطني*، *والحركة الوطنية الجزائرية*. في 19 مارس 1957، اعتقل في باريس ورُحّل إلى الجزائر، حيث حكم عليه بالسجن لمدّة سنة، وبعد خروجه من السجن في 20 مارس 1958، رُحّل إلى مُعسكر البرواقية، ولم يطلق سراحه إلى في 20 ماي 1959. قرر بعد ذلك، اعتزال العمل السياسي. عمل بعد الاستقلال، في قطاع التربية والتعليم، إلى أن أحيل على التقاعد. توفي رحمه الله في 23 فيفري 2002 بالبليدة. أنظر:

GIRARD Youssef, *L'influence du cheikh Abdelhamid Ben Badis sur le PPA*, p. 16-20, [Site internet], www.fondation-benbadis.asso.dz.

[1] **حامد روابحية** من مواليد تبسة في عام 1918، تتلمذ في مدرسة جمعية العلماء بالمدينة على يد الشيخ العربي التبسي، ثم واصل تعليمه بتونس وتخرج من جامع الزيتونة. . انخرط في سنة 1944 في حزب الشعب المحظور. وفي أواخر سنة 1949 انسحب منه تضامنا مع الدكتور الأمين دباغين. شارك في الثورة بتنفيذ مهام أوكلت إليه في العصمة الجزائر، وفي تونس، ثم القاهرة، وأخيرا بغداد. اشتغل عقب الاستقلال في قطاع التربية والتعليم إلى أن أحيل على المعاش في سنة 1986. أنظر عباس: رواد الوطنية، المرجع السابق، ص. 280

وقد تمكّنت من خلال أرشيف الأمن الفرنسي، من جمع أسماء مناضلين تبسيين آخرين، ممن كانوا يناضلون في خمسينيات القرن الماضي، في صفوف حركة الانتصار، وهم:

- **محمد العمري** المدعو **حمّه** رئيس قسمة الحزب، كان يعمل بمؤسسة سكك الحديد - **صدوق كابس** كان صيدليا - **عديم اللقب محمد الهادي**[1] كان تاجرا - **عبد الحفيظ بدري**[2] كان مدير ومعلم بمدرسة الهداية التابعة لحزب حركة الانتصار - **عبد الحفيظ مسقلجي** - **بشير يحياوي** - **الوردي حناشي** - **صدوق جبري** - **مقدّم ميزاب** - **أحمد ميزاب**[3] كان تاجرا - **عبد الله مسلم** كان تاجرا - **إبراهيم حمادي** (باهي) كان تاجرا - **محمد أرسلان** كان معلما بمدرسة الهداية - **محمود صخري** - **محمد الشريف بن جدو** - **علي فاسي** - **الشافعي عيساوي** - **عباس بوشامة** كان يعمل بسكك الحديد - **الصادق قصري** - **محمد غُريّب** كان عضوا في جماعة بلدية تبسة كاملة الصلاحيات - **حمّه بوذيبة**

---

[1] اعتُقل السيد **محمد الهادي** مع السيد **العمري** في "*قضية الـ: 53*" بتهمة المساس بالأمن الخارجي لفرنسا"، وفي 11 أوت 1955، حكمت عليه محكمة جنايات قسنطينة بسنة سجن، وغرامة مالية قدرها 100 ألف فرنك، وسنتين منعا من الإقامة في تبسة، و5 سنوات حرمانا من الحقوق المدنية.

[2] **عبد الحفيظ بدري** من مواليد 1913 بدوار تازبنت بتبسة. تعلم القرآن بمدينة تبسة، ثم أكمل تعليمه بزاوية نفطة في القطر التونسي. بعد ذلك انتقل إلى العاصمة تونس حيث درس بالزيتونة، ثم بمعهد ترشيح المعلمين، وتخرج منه بشهادة معلم في عام 1936. يتقن اللغتين العربية والفرنسية. عاد إلى تبسة وأقام في حي المدرسة. درّس في تبسة، وفي مدارس حرة أخرى بالقطر الجزائري. حيث درّس خلال الفترة من 1943 إلى 1945، في مدرسة تهذيب البنين والبنات التابعة لفرع جمعية العلماء بتبسة، ثم بمدرسة التربية والتعليم بوهران بين سنوات 1945 – 1948، وفي مدرسة البليدة خلال عام 1949، ومدرسة الرشاد بمدينة الجزائر بين 1950 - 1951. انضم إلى قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة وصار له تأثير عليها خلال الفترة من 1952- 1953. كلف في العام 1952، بالإدارة والتعليم في مدرسة الهداية التابعة لها. كما أشرف بين سنوات 1952 – 1954 على الفرع المحلي للكشافة الإسلامية الجزائرية التابع لذات الحزب. سجن في معتقل الجرف ثم معتقل آفلو وأطلق سراحه في عام 1956. هاجر إلى تونس وناضل في صفوف جبهة التحرير الوطني، كما عمل صحفيا في جريدة الصباح التونسية. عاد بعد الاستقلال إلى الجزائر وعمل بالتدريس في بعض الثانويات الجزائرية ثم عاد إلى تبسة في عام 1966، ودرس في متوسطة فرانتز فانون، ثم في ثانوية مالك بن نبي خلال سبعينيات القرن الماضي. توفي رحمه الله في حادث سير في عام 1976.

[3] **أحمد ميزاب**، من مناضلي حزب الشعب القدامى بتبسة. اعتقل وأدخل السجن اثر حوادث 8 ماي 1945. انتخب بعد الحرب العالمية الثانية، عضوا في المجلس البلدي للمدينة باسم حركة الانتصار.

كان فلاحا بقوراي - السبتي يحياوي - علي عبد الواحد - لحبيب الحملاوي - امحمد مكي[1] - محمد تومي كان نجارا في ورشة الصادق مكي.

وفي قصة ذات مغزى، ذكر لي السيد مسلم واقعة جرت بتبسة، بعد الحرب العالمية الثانية. ففي تلك الفترة استغل الحاكم العسكري لمدينة تبسة، فقر الناس وبؤسهم، ليشجعهم على جمع قطع السلاح المتبقية من فترة الحرب بالمنطقة، وتسليمها له، مقابل تزويدهم ببعض المؤن.

وكان يهدف من وراء هذا الإجراء، منع أي تمرد محتمل في منطقته، خاصة بعد انتشار الدعاية الألمانية في أوساط السكان خلال فترة الحرب[2]، وحدوث مجازر 8 ماي 1945.

فكان يمنح أربعة أمتار من القماش، وكمية من الدقيق اللين لكل من يأتيه بقطعة سلاح، وبعض الفرنكات بحسب قطعة السلاح المستجلبة.

ظهر خلال الحرب، سوقان في منطقة تبسة، لبيع الأسلحة الحربية. الأول كان يقام في المكان المعروف اليوم بـ: "الكوري" أو الإسطبل، الواقع في الجهة الجنوبية خارج السور البيزنطي، والثاني كان يقام في قرية بئر العاتر.

---

[1] امحمد مكي، من مواليد عام 1904 بخنقة سيدي ناجي. أقام في تبسة بحي الزياتين منذ شهر ماي 1928. انخرط في صفوف قسمة حزب حركة الانتصار المحلية، منذ عام 1949. ينتمي إلى أسرة مناضلة في صفوف الحزب المذكور. أخوه السياسي الكبير الشادلي مكي. حُكم عليه في عام 1939، بالإبعاد إلى الجنوب الوهراني بسبب مواقفه السياسية. كما اعتقل إثر أحداث 8 ماي 1945، وأودع السجن. استقر في مدينة الجزائر منذ ماي 1954، حيث اشتغل بقطاع التجارة.

[2] ذكر مالك بن نبي في شهادته على العصر، أن بعض سكان مدينة تبسة كانوا خلال الحرب العالمية الثانية، يجتمعون في مقهى " باهي" داخل سور المدينة، لكي يستمعوا إلى الإذاعة الألمانية الناطقة بالعربية، ثم إلى تفسيرات صاحب المقهى، لما أورده المذيع يونس بحري من أخبار الحرب.. أنظر كتابه: مذكرات شاهد القرن ، ط. 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1984، ص. 418.

وكان المهربون التونسيون، يتولون جلب الأسلحة من ليبيا إلى هذه السوق، ويبيعونها خلسة لتجار جزائريين يحملون رخصا بذلك، لأنهم كانوا ممنوعين من المتاجرة بها في الأسواق الجزائرية.

وبذلك تشكلت في المنطقة، نتيجة للظروف المزرية التي كان يعيش فيها أهل تبسة، سوقا سوداء للمتاجرة بالأسلحة. وقد تنبهت قيادة حزب الشعب بتبسة لهذا النشاط التجاري الموازي والمربح، فشجّعت بعض المناضلين على ممارسته. نذكر من بينهم، السيد **شريف عبد الوهاب**[1].

حيث كان يأخذ المال من أحد أقربائه يدعى **عبد الواحد عبد الرحمان**، ثم يقصد سوق بئر العاتر ليبتاع منها الأسلحة، ويؤمّن وصولها إلى غاية تبسة بالرغم من أن السوق كانت مطوّقة بفرق الدواير[2]، التي كانت تصادر الأسلحة من كل شخص يقع في قبضتها.

وبعد أن يصل إلى تبسة يبيعها، يسلمها لحاكم المدينة، ويأخذ بدلا عنها الكتان، والدقيق، والنقود. فيسلم النقود والكتان لقائده في المنظمة الخاصة، ويحتفظ لنفسه وأهله بالدقيق.

نستنتج من هذه المعلومة التاريخية الهامة، أن سلطات الاحتلال في الجزائر، كانت بعد نهاية الحرب، متخوفة من وقوع الأسلحة الحربية التي خلفها المتحاربون في صحراء ليبيا بيد الوطنيين الجزائريين. وبما أنها كانت عاجزة على محاربة السوق السوداء للأسلحة في الجزائر، لجأت إلى حيلة مقايضتها بالغذاء والكساء اللذين كان الناس في أمس الحاجة إليهما.

---

[1] هو نفسه عبد الوهاب الشريف الذي أشرنا إليه ضمن مناضلي المنظمة الخاصة بتبسة.

[2] الدواير: اسم لقبيلة كبيرة توجد مضاربها في غرب البلاد. وفي الجانب الإداري كانت هذه التسمية متداولة في الجزائر خلال العهد العثماني. وتعني " ناس الدايرة" أو دار الباي. كانت تطلق على رجال محاربين كانوا في خدمة الباي. وفي العهد الاستعماري أطلقت هذه التسمية على فئة من حراس جزائريين كانوا يعملون تحت تصرف القياد في الدواوير.

وأضاف السيد **مسلم**، أن في عام 1946، انتشرت بين المناضلين الوطنيين بتبسة، إشاعة مفادها أن **الكاهنة** زعيمة البربر، دفنت قديما كنزا ثمينا من الذهب في أحد الكهوف بالجبال المحيطة بالمدينة.

فقرروا اكتشافه وتسليمه إلى قيادة الحزب لكي تقتني به أسلحة. فبحثوا عنه طيلة سنة كاملة، من بداية شهر رمضان لعام 1946 إلى شهر رمضان العام الموالي، ولكنهم لم يعثروا على شيء.

كان الهدف الحقيقي من وراء نشر هذه الإشاعة، كما شرح لي محدثي، هو تشجيع المناضلين في القاعدة على كشف أغوار المناطق الجبلية المحيطة بالمدينة، والتعرف على المخابئ والكهوف في الجبال، والسبل، ومنابع المياه، استعدادا لليوم الذي سيثورون فيه على المحتل الغاشم.

شهدت تبسة خلال الفترة من 1950 إلى 1954، تطورات سياسية هامة، تكاد تكون مجهولة كليا لدى الكثير من المؤرخين والمهتمين بالتاريخ المعاصر للمدينة.

وصف محافظ شرطة تبسة سكان المدينة الجزائريين بالقول: « ***دوما يظهر السكان المسلمون (في تبسة)، في أغلبيتهم الساحقة، لينين محترمين وطائعين ولكن يظهرون أيضا، كأنهم منغمسين في نوع من السبات. كانوا دوما يرفضون كل أنواع التهديدات من الوطنيين الانفصاليين، ولكنهم كانوا يتحملونها دوما بنوع من الاستكانة واللا مبالاة المحيرة ... إن الذين يضمرون عواطف ثورية لا يوجدون في داخل المدينة وإنما في خارجها.*** »

وأشار في تقرير آخر، إلى أن ذهنيات سكانها المسلمين، تأثرت في مطلع الخمسينيات بوسيلتين إعلاميتين هما: الراديو والصحافة. حيث قال:

« **من المؤكد أن فيض من الحياة الحديثة، والأفكار الجديدة قد توغلوا في مقاطعتي منذ فيفري 1951، وزاد من حجمهم المذياع والصحافة، وأن الجماهير الحضرية كانت متعطشة للوجاهة والرفاهية ... لولا بعض مثيري القلاقل** [ في إشارة إلى مناضلي حركة الانتصار]، **المشوهين للفكر الفرنسي، والذين يبحثون فقط عن الاستفادة من مختلف الاضطرابات التي يثيرونها في الأذهان ...**»

وبعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، واعتقال مناضليها، عاش سكانها في جو سياسي غلبت عليه الحملات الانتخابية، والمهرجانات الخطابية، التي عقدها سواء المرشحون المحليون أو الوطنيون من الأحزاب الوطنية، أو المرشحون الفرنسيون من قاطني المدينة أو خارجها من الأحزاب الفرنسية، لكسب أصوات الناخبين.

كما حلت بالمدينة في الإطار ذاته، بعض الشخصيات السياسية الجزائرية المرموقة، مثل الزعيم السياسي **فرحات عباس**، والسيناتور **الهادي مصطفاي**، والنائب بالجمعية الجزائرية **السعيد بن خليل**، وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري **يونس كوش**، وشخصيات سياسية فرنسية مشهورة مثل "**روني مايير**".

الأمر الذي ساعد على تنشيط الحراك السياسي في المدينة، وسبّب انشقاقا بين سياسييها ذوي المشارب السياسية المتعددة، والانتماءات الحزبية المتنوعة.

اشتد التنافس بين المرشحين، وغلبت على خطابات المرشحين الوطنيين، انتقادات لاذعة لحملة الاعتقالات الأمنية التي طالت المناضلين [illegible]، واستغلوا المناسبة للمطالبة بإطلاق سراحهم.

في فيفري 1951، دعا حزب حركة الانتصار إلى مقاطعة انتخابات الجمعية الجزائرية. لكن أعضاء قسمة الحزب بتبسة، برئاسة السيد **حمّه العمري**، اتفقوا في اجتماع الإطارات الذي عقد في 3 فيفري 1951، وحضره القياديين: **الأمين بلهادي**، نائب سابق بالجمعية الجزائرية، و**محمد زيناي** المدعو **الحاج بلقاسم البيضاوي**[1]، رئيس قسمة الحزب بعين البيضاء، على دعوة المناضلين المحليين والمتعاطفين مع الحزب، إلى المشاركة في الانتخابات والتصويت لصالح مرشّح فرنسي من مستوطني تبسة يدعى: **فرناند استيفال**.

وقد اتُخذ هذا القرار لرد الجميل لهذا المرشّح، الذي توسط لصالح **حمّه العمري** من قبل، وأنقذه من عقوبة الإبعاد عن المدينة. وبذلك حصل المرشح الفرنسي على 78 صوت، بفضل دعم مناضلي تبسة الوطنيين.

وإلى جانب ممثلي المستوطنين، ترشّحت خلال تلك الانتخابات التشريعية، أربع شخصيات تبسية، هي: المستشار العام **عبد المجيد مشري**. ترشّح ضمن قائمة حرّة باسم: « *أحرار طلائعيون* »؛ والعسكري المتقاعد، **محمود الشريف**[2]، الذي ترشّح ضمن قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان

---

[1] محمد زيناي، ولد بعين البيضاء في عام 1903. أسّس بعد عودته من رحلته التعليمية بالمشرق العربي، مدرسة للتعليم الحر بمسقط رأسه. انضم في بداية مشواره النضالي إلى جمعية العلماء المسلمين، ثم انخرط منذ عام 1948، في حزب حركة الانتصار، وعرف في أوساط المناضلين بكنية " الحاج بلقاسم البيضاوي". حضر مؤتمر الحزب في هورنو. كان أول من أبلغ التعليمات عن تفجير الثورة في منطقة عين البيضاء. اعتقل في عام 1956، وقضى سنوات الثورة التحريرية في السجون الاستعمارية. اشتغل بالتعليم بعد الاستقلال، وعين عضوا في المجلس الإسلامي الأعلى. توفي رحمه الله في 27 مارس 1969.

[2] أنظر كلمة المرشح محمود الشريف، وفرحات عباس في الاجتماع الانتخابي لحزب الاتحاد الديمقراطي في تبسة، في ملاحق الكتاب.

الجزائري؛ والعامل بمؤسسة سكك حديد الجزائر **أحمد نقريشي** الذي ترشح ضمن قائمة الحزب الشيوعي الجزائري؛ وأخيرا المستشار البلدي **السبتي غريب**، الذي ترشح ضمن قائمة حرّة[1].

فاز في الدورة الأولى، **عبد المجيد مشري**. حيث حصل على 760 صوت، من أصل 1058 صوت معبّر عنها فعلا. بينما حصل **محمود الشريف** على 201 صوت، و**أحمد نقريشي** على 97 صوت. في حين حصلت القائمة الحرّة للمرشح الرابع **السبتي غريب**، على بضعة أصوات.

وبهذه النتائج الرسمية، انتُخب **عبد المجيد مشري** نائبا في الجمعية الجزائرية عن الهيئة الانتخابية الثانية بمقاطعة تبسة الحادية عشرة[2].

وبحسب تقرير محافظ شرطة تبسة، فإن ما ساعده على الفوز هو:

**« ... تأثيره الكبير على زعماء فرق قبيلة النمامشا وأعيان الدواوير، بالإضافة إلى جهوده المتعدّدة التي بذلها في سبيل نجاح سير المؤسسة الأهلية للاحتياط، الخاصة باستغلال الحبوب، والتابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات. حيث كان يتبعها فلاحو دواوير البلدية، الذين يمثلون 760 صوتا من الأصوات التي حصل عليها[3]. »**

بينما أعاد سبب فوز المرشح **محمود الشريف** بالمرتبة الثانية، إلى:

**« الخلاف الذي وقع بين مناضلي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان**

---

[1] ذكر تقرير أمني سري أن ترشح **السبتي غريب** شكّل منافسة واضحة للمرشح **عبد المجيد مشري**. مما اضطر الأخير إلى أن يرسل إليه مساء يوم الخميس 25 جانفي، وفدا ضم عددا من شيوخ قبيلته أولاد سيدي يحي، لصرفه عن الترشح. لكن الرجل أصرّ على اختياره ورفض التراجع، خاصة وأنه كان مدعوما من قبل **الباش آغا الحفصي قابا**. أنظر، تقرير محافظ شرطة تبسة إلى رئيس دائرة قسنطينة، رقم: 14/S، مؤرخ في 26 جانفي 1951. أ. و. م. ب.

[2] FR. ANOM, boite 9336/4F3 – 9336/4F4, Arrondissement de Tébessa, 4F/4 documents internes.

[3] محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 25/S، مؤرخ في 12 فيفري 1951. أ. و. م. ب.

الجزائري بتبسة، وعدم إجماعهم على ترشحه. مما أدى إلى استقالة بعض قدماء المناضلين من الحزب، مثل الطبيب **عزوز خالدي**(*) والصيدلي **صدوق كابس**، والمعلم **المكي خالدي**[1].»

كان مسؤولو قسمة الحزب في تبسة، يتولون بأنفسهم توزيع منشورات الحزب، وجريدته "لالجيري ليبر"، على مسمع ومرأى من السلطات الأمنية. ففي مطلع شهر ماي 1951، اعتقلت شرطة تبسة رئيس قسمة الحزب، السيد **حمّه العمري** بتهمة: "*توزيع منشورات دعائية للحزب ضد الإدارة الاستعمارية.*"

حيث ضبط مع بعض مناضلي الحزب وهم يوزّعون أعدادا من منشور باللغتين العربية والفرنسية على سكان تبسة، ينّدد بالمتابعات القضائية التي اتخذت في حق النائب **محمد خيضر**، ويؤكد على وجود مؤامرة من الإدارة الاستعمارية وأجهزتها الأمنية، « ***ضد الشعب الجزائري وحركته الوطنية، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية***[2].»

دعا المنشور الشعب الجزائري إلى الدفاع عن النائب القيادي في الحزب **محمد خيضر**، وتوقيف الملاحقات الأمنية المتخذة في حقه. واعتبر دفاعه عن

---

(*) هو **خالدي عبد العزيز** المدعو **خالدي عزوز**، ولد بتبسة في عام 1917. زاول دراسته الابتدائية في تبسة، ثم الثانوية في عنابة. حصل على الباكالوريا والتحق بجامعة تولوز حيث درس فيها العلوم الطبية، وتخرج منها بشهادة طبيب. اعتقل في شهر ماي 1945 اثر الأحداث الأليمة التي عاشها الشعب الجزائري على يد جيش الاحتلال الفرنسي. عاد إلى الجزائر في عام 1946، ومارس مهنة الطب في العديد من مدنها، كما مارس السياسة. عبر عن آرائه السياسية من خلال المقالات التي نشرها في جرائد جزائرية ناطقة بالفرنسية مثل: جريدة "*المساواة Egalité*"، "*الجمهورية الجزائرية La République algérienne*"، "*الشاب المسلم Le Jeune Musulman*". في عام 1957، التجأ إلى الجارة المغرب فرارا من مذكرة اعتقال صدرت في حقه. عاد إلى الجزائر غداة الاستقلال، وكتب في مجلة "الثورة الإفريقية". ألف في عام 1946، كتيبا صغيرا بعنوان: "*المسألة الجزائرية أمام الضمير الديمقراطي Le Problème algérien devant la conscience démocratique*". توفي في 26 مارس 1972.

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه، تقرير خاص رقم: 48/S، مؤرخ في 3 ماي 1951. أ. و. م. ب.

هذه الشخصية الوطنية، دفاعا عن حركة التحرير الخاصة به، وعن حريته ومستقبله[1].

في شهر جوان 1951، قرّر حزب حركة الانتصار المشاركة في انتخابات التشريعية، والتخلي عن سياسة المقاطعة، التي تبناها للرد على الملاحقات الأمنية التي طالت مناضليه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة.

ففي 12 من الشهر، عقدت قسمة الحزب بتبسة، اجتماعا عاما بقاعة سينما كازينو، حضره 1200 شخصا، لتنشيط حملة مرشحها عمار محجوبي. وقد عبّر هذا الأخير في الكلمة التي ألقاها أمام الحاضرين، عن السياسة الجديدة للحزب بالقول:

« *لم يَعِدِ الحزب أبدا بالاستقلال، لأنه لا يمكن لأي حزب أو منظمة بلوغ هذا الهدف الذي لا يُنال إلا بوحدة الشعب الجزائري وعمله المدعوم. وأنه يريد أن يكون له ممثلين في الجمعية الوطنية الفرنسية لأجل:*

*1) إمكانية القيام بنشاط شرعي عبر كامل التراب الوطني.*

*2) الاهتمام بالمسائل ذات الخصوصية الجزائرية فقط، ومحاربة الإمبريالية الفرنسية وإبراز الوجه الحقيقي للجزائر، والمصير البائس لسكانها، ومطالبهم الشرعية.*

*3) منح الكلمة للشعب.* »

وأضاف أن « *الحزب لا يريد جمهورية جزائرية، كما يطالب بذلك حزب الاتحاد الديمقراطي، ولا جمعية جزائرية سيدة، كما يطالب بها*

---

[1] أنظر نسخة من المنشور في الملاحق.

الحزب الشيوعي، وإنما يريد أن ينتخب بالاقتراع العام ومن دون تمييز عرقي أو ديني، جمعية تأسيسية سيّدة، تشكل بنفسها برلمانها وحكومتها، وتقود مصير الشعب الجزائري[1].»

ثم اختتم كلمته، بمطالبة كل واحد من الحاضرين رفع اليد اليمنى، كدليل على الموافقة على إرسال برقية احتجاج إلى عنوان رئيس محكمة الجنح، مطالبته بإطلاق سراح السجناء السياسيين.

أما الأستاذ كيوان، فقال في الكلمة التي ألقاها في الاجتماع ذاته، أن: «الحزب لمّا قدم مرشحين في عام **1946**، كان يسعى لتحقيق هدفين: الهدف الأول، استغلال الفرصة للتعريف ببرنامج الحزب، الذي يهدف إلى الاستقلال. أما الهدف الثاني، فهو الوقوف بوجه الإمبريالية الفرنسية، وفضح مساوئ هذا النظام على المنابر.»

تؤكد مثل هذه التصريحات بما لا يدع مجالا للشك، ابتعاد تلك القيادة عن الطرح الاستقلالي بواسطة الكفاح المسلح، بعد فشل المنظمة الخاصة، وتبنيها الاختيار السياسي السلمي، الداعي إلى العودة إلى المشاركة في الحياة السياسية من خلال التواجد في الهيئات الانتخابية الفرنسية بجميع أنواعها، ليتم إبلاغ مطالب الحزب للسلطات الفرنسية.

فقد: « **أدى انتصار حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في جوان 1946، في انتخابات الجمعية التأسيسية الثانية، والإمكانية المتاحة لممثليه للتعبير عن أطروحاتهم علانية، إلى تغيير إدارة حزب الشعب - وبشكل خاص رئيسها الحاج مصالي - موقفه من مبدأ المشاركة في الانتخابات.**

---

[1] محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 64/S، مؤرخ في 13 جوان 1951. أ. و. م. ب.

بينما تم تطوير حتى ذلك الحين، داخل ذهنية المناضل الفكرة القائلة بأن: « من انتخب فقد كفر»، صار مطلوبا إفهامهم بأنه يمكن للعبة البرلمانية، إذا ما استغلت جيدا، أن تمنح منبرا للوطنيين[1].»

احتلت قسمة حركة الانتصار بتبسة، الصدارة في عدد الحاضرين في مؤتمراتها الانتخابية خلال انتخابات 1951. حيث كان يحضرها 1200 شخصا.

بينما لم يتجاوز عدد الحاضرين في مؤتمرات قسمة الاتحاد الديمقراطي، الذي كان مسنودا من فرع جمعية العلماء، وقسمة الحزب الشيوعي الجزائري، 600 شخصا.

. أسفرت نتائج انتخابات 17 جوان 1951 التشريعية، على حصول القوائم الأربعة المشاركة على النتائج التالية في تبسة: حلت في المرتبة الأولى قائمة حزب حركة الانتصار، التي تصدرها المرشّح **عمار محبوبي**، بحصولها على 490 صوت أو 25,5% من مجموع أصوات الهيئة الناخبة الثانية.

وحلت في المرتبة الثانية قائمة حزب الاتحاد الديمقراطي، التي تصدرها **الهادي مصطفاي**، حيث حصلت على 130 صوت أو 14,6% من الأصوات المعبّر عنها فعلا.

بينما حلت في المرتبة الثالثة قائمة الحزب الشيوعي الجزائري، التي تصدرها **العيد العمراني**، بحصولها على 106 صوت أو 11,9% من الأصوات المعبّر عنها فعلا.

---

[1] DJERBAL Daho, " La question démocratique dans le Mouvement national (1945-1962)", <u>Insaniyat</u> n° 25-26, juillet – décembre 2004, p.164

وجاءت في المرتبة الثالثة القائمة الحرّة المسماة: *المستقلون الطلائعيون*، التي تصدرها **عبد القادر قاضي**، نائب سابق ومستشار عام، حيث حصلت على 160 صوت.

بلغ عدد المسجلين في الدائرة الانتخابية الثانية، الخاصة بالجزائريين 2607 ناخبا. صوّت منهم 886 ناخبا، وهو ما عادل نسبة 37,7%. في حين بلغت نسبة المقاطعة 63,3%. وهي نسبة زادت بنحو 10%، عن نسبة المقاطعة التي حصلت في انتخابات عام 1946[1].

وأعاد محافظ شرطة تبسة، الذي كان متابعا جيّدا لكل حركات وهمسات السكان المسلمين في المدينة، سبب ارتفاع نسبة المقاطعة إلى عدم تمكن ساكنة الدواوير والمشتات، التابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات، من الانتقال إلى مدينة تبسة للتصويت، نتيجة تزامن تاريخ الانتخابات مع بدء شهر الصيام، وحرارة الصيف الخانقة التي تتميز بها تبسة[2].

غير أننا نرجّح أن يكون السبب في تراجع نسبة مشاركة التبسيين في تلك الانتخابات، قلّة اهتمام سكان المشتات والدواوير التابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات، بهذا الحدث. خاصة في ظل عدم مشاركة مرشحين من أعراشهم فيها. فالمجتمع التبسي بصفة عامة، كان ولا يزال مجتمعا قبليا بامتياز.

حدث خلال انتخابات جويلية 1951 التشريعية، انشقاق بين مناضلي قسمة حزب حركة الانتصار في تبسة، بسبب اختلاف وجهات نظر

---

[1] Police d'état de Tébessa, élections législatives du 17 juin 1951, 2ème collège, tableau comparatif des résultats de 1946 et de 1951 par nombre de voix. A.N.O.M.

[2] محافظ شرطة تبسة ، تقرير رقم 70/S، مؤرخ في 18 جوان 1951. أ. و. م. ب.

بين القياديين: **حمّه العمري** و**محمد محفوظي**، وتنافسهما على زعامة القسمة. ولما لم يحقق هذا الأخير أهدافه، انشق وترشح ضمن قائمة انتخابية مستقلة، عرفت باسم: "قائمة محفوظي".

ضمت تلك القائمة أربعة أسماء بارزة من تبسة، هي: **محمد محفوظي**، **ميزاب أحمد**، **محمود صخري** و**بوطايفة**. كما ضمت أربعة مرشحين مستقلين، وثلاثة أسماء من قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي، هم: **بليالي، ملاح ولطرش**[1].

حصلت " قائمة محفوظي"، بعد فرز الأصوات، على 245 صوت أو 11,08% من مجموع الأصوات المعبّر عنها فعلا. بينما حصلت قائمة قسمة الحزب المنافسة لها، على 406 صوت أو 19,36%.

وقد ذكر محافظ شرطة تبسة في تقريره السالف الذكر، ألا أحد كان يعتقد في صدق المنشقين عن حزب حركة الانتصار.

أيضا، نشّط قادة الحزب الشيوعي الجزائري، مثل بقية الأحزاب الوطنية، حملات انتخابية في المدينة، وعقد اجتماعات عامة، حضرتها بعض شخصياته السياسية لتدعيم مرشحهم بتبسة.

وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، نشط أمينه العام، **يونس كوش**، حملة مرشح الحزب في الانتخابات التشريعية **أحمد نقريشي**، انتقد فيها سياسة الإدارة الاستعمارية القامعة للحريات السياسية في الجزائر، وطالب بإطلاق سراح سجناء الرأي من أبناء تبسة[2].

---

[1] محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 91/S، مؤرخ في 8 جويلية 1951. أ. و. م. ب.
[2] محافظ شرطة تبسة ، تقرير رقم: S/ 60، المصدر السابق.

في مطلع عام 1952، عرف نشاط قسمة الحزب بتبسة، خمولا ملحوظا على المستوى المحلي، استوجب توجيه القيادة العليا لوما للمسؤولين المحليين[1].

ولذلك أوفدت قيادة الحزب في 8 جانفي 1952، القيادي **حسين لحول** إلى تبسة لزيارة القسمة، والوقوف على أسباب تراجع نشاط مسؤوليها. « ***فدشن مدرسة الهداية التابعة لقسمة الحزب في المدينة، ثم أنب مسؤولي القسمة على خمول نشاطهم.***[2]»

وقد كان لتلك النتيجة آثار إيجابية على نشاط القسمة. حيث زاد بوتائر أسرع، وبلغ أوجه خلال تلك السنة. مما مكنها من الاستحواذ مع قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي على 85% من أصوات الناخبين التبسيين، البالغ عددهم 2700 ناخبا.

وكان هذا العدد، بحسب تقرير أمني، يمثل غالبية السكان المسلمين ببلدية تبسة كاملة الصلاحيات. في حين استحوذت قائمة **"الأحرار"** المدعومة من قبل فرع جمعية العلماء في المدينة، على 13,5%؛ وقسمة الحزب الشيوعي الجزائري على 1,5%[3].

فباستثناء التيار الاستقلالي، لم يكن لبقية التيارات الوطنية نشاط مدعوم في المدينة. حيث اتسم نشاط كل من قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي وقسمة الحزب الشيوعي الجزائري بالمحدودية، وبالقدر الضروري الذي يحافظ على صفوف المناضلين فيهما.

---

[1] قائد مفرزة الدرك الفرنسي بسوق أهراس، تقرير رقم: 12/4، مؤرخ في 24 جانفي 1952. أ. و. م. ب.
[2] محافظ شرطة تبسة، تقرير رقم: 29/S، مؤرخ في 27 فيفري 1952، أ. و. م. ب.
[3] محافظ شرطة تبسة، تقرير سري رقم: 34/S/CI-C، مؤرخ في 2 ماي 1953، أ. و. م. ب.

فطيلة السنوات الأربع السابقة لاندلاع الثورة التحريرية، لم تبذل تلك القسمتان أي جهود لجلب منخرطين جدد، والزيادة في عدد المناضلين. واكتفتا مع فرع جمعية العلماء، بمراقبة تطور قسمة حركة الانتصار الذي بات مقلقا لهم.

بدأت تلك قسمة تشهد منذ أبريل 1952، انشقاقا بين مناضليها، ووقعت مشادات عنيفة بينهم، نتيجة الأزمة التي حلت بهرم قيادة الحزب منذ سنة 1951. حيث أعلن كل من **محمد محفوظي**، **أحمد ميزاب**، **محمود صخري وبوطايفة** عن مواقفهم المناهض **لمصالي** وأنصاره أمام الملإ.

وبمناسبة الذكرى السابعة لمجازر 8 ماي 1945، وزّعت قسمتا حركة الانتصار، والحزب الشيوعي الجزائري في عشية يوم 8 ماي 1952، مناشير على السكان، تدعو الجزائريين إلى شن إضراب عام.

لكن الفرع المحلي لجمعية العلماء، وقسمة حزب الاتحاد الديمقراطي، رفضا تلبية دعوة الإضراب. وعندما حلت المناسبة، لم تغلق سوى المحلات المملوكة لأنصار ومناضلي الحزبين الأولين.

كما رفضا صراحة المشاركة في الإضراب، الذي دعا إليه فرع التيار الاستقلالي في 23 ماي 1952، للتنديد بنفي **الحاج مصالي**، ومناهضة القمع الذي تعرض له المناضلون الوطنيون.

حمّل مسؤولو التيار الاستقلالي، **الشيخ العربي** فشل الإضراب، وقرّروا مواجهته في المجال الثقافي العزيز على نفسه، وبالذات في ميدان التعليم. فقرروا تحويل **جمعية الهداية** الثقافية، التابعة لهم إلى مدرسة حرّة، لينافسوا بها **مدرسة تهذيب البنين** التي يشرف عليها الشيخ.

فقد أشار تقرير أمني، إلى حدوث منافسة شديدة في المجال التعليمي بتبسة، بين قيادة قسمة حزب حركة الانتصار وقيادة فرع جمعية العلماء. وأن الأولى « **صرحت علنا أنها ستحطم مدرسة تهذيب البنين العزيزة على الشيخ العربي**.»[1]

وأورد التقرير قصة طريفة عن كيفية تصدي أعضاء فرع الجمعية لمنافسة قسمة الحزب لهم في مجال التعليم، حيث قال: « **وإذا لم يسجل أي رد فعل من حزب الاتحاد الديمقراطي، فإن الشيخ العربي لم يبق مكتوف الأيدي. حيث كان يرى في ذلك خطرا يجب إعاقته إذا ما لم يقدر على إزالته.**

**وجدت الجمعية ضالتها في الكراء بالمزاد العلني لأراضي منطقة عين شبرو التابعة لبلدية تبسة كاملة الصلاحيات، والذي جرى في 21 أكتوبر. فهذه الأراضي كانت من قبل ولعدة سنوات مؤجرة من قبل عائلة خمام التي تعد ركيزة حزب الشعب.**

**من هنا كان لابد من النيل من حزب الشعب عبر شخص ساكر خمام، وبالوقت نفسه النيل من مدرسة الهداية، التي يرأسها أخوه خمام العربي. فقررت الجمعية الدخول في المزاد.**»

وللحيلولة دون تسبب المزاد في وقوع صدامات بين الطرفين، جرت اتصالات حثيثة بين ممثلين عن الطرفين، أسفرت عن الاتفاق على لقاء وفدين يمثلان الخصمين؛ وفد بقيادة صهر **الشيخ العربي**، ووفد بقيادة **العربي خمام**.

---

[1] المصدر نفسه.

جرى اللقاء في يوم 27 أكتوبر 1952 بمقهى شعبي. اتفق الطرفان بعد المكاشفة والمصارحة على عدم دخول الطرف الأول المزاد، وتوقف الطرف الثاني عن الإساءة لشخص **الشيخ العربي**.

وبعد استماع **العربي خمام** للنقاط التي أثارها لصهر الشيخ، واللوم الذي وجهه لقبيلة أولاد دراج، أكد له أن كل ما ذكره « ***هو نتيجة سوء فهم تسبب فيه بعض المشاغبين والمثيرين للقلاقل، الباحثين عن تحقيق فوائد من هذا الخلاف*** [1].»

وفي الأخير أجمع الطرفان على أن كل من مدرسة تهذيب البنين، ومدرسة الهدايا، ليستا حكرا على فرقة ولا على قبيلة، وإنما هما مفتوحتان لكل طلاب العلم.

انعكس هذا التنافس، الذي حدث بين قسمة الحزب، وفرع الجمعية، سلبا على الأولى، حيث أخفقت في حصاد أصوات الناخبين التبسيين لصالح مرشحيها. ولم تحصل قائمتها في الانتخابات التشريعية لعام 1952، إلا على 12,36% من الأصوات المعبّر عنها فعلا.

اضطرت القسمة كي توفر المال الكافي لتجسيد مشروعها وتشيد المدرسة، إلى أخذ العشر من قبلتي أولاد يحي وأولاد دراج. حيث حصّلت في عام 1952، مبلغ 600 ألف فرنك، اشتروا به طاولات وكراسي وسبورات للأقسام، ومكاتب للمعلمين.

[1] المصدر نفسه.

وبذلك، تحولت **جمعية الهداية** الثقافية إلى مدرسة حرّة، من دون أن تحصل على رخصة من الإدارة الاستعمارية. بدأت المدرسة بأربعة أقسام، زاول بها الدراسة 120 تلميذا، ثلثيهم ذكورا، والثلث الباقي إناثا.

اهتمت تلك المدرسة إلى جانب العملية التعليمية، بتحفيظ تلامذتها الأناشيد الوطنية التي كان يتعلمها المناضلون الاستقلاليون. وكانت تستغل كمقر لاحتضان الاجتماعات السياسية للقسمة، وإيواء الوطنيين الوافدين من خارج المدينة.

اهتمت القسمة بفئة الشباب في المدينة، حيث جعلت للتلاميذ، الذين هم في سن أكبر من 15 سنة، حصّة تعليمية يومية من الساعة السادسة مساء إلى غاية الثامنة والنصف ليلا.

كما طورت بموازاة ذلك، فرعها الكشفي. حيث بلغ عدد المنتسبين إليه في تلك الفترة، 80 كشافا من الذكور والإناث. وبهذه الأعداد، تعدّت قسمة حركة الانتصار فرع جمعية العلماء على الصعيد التعليمي، وقسمة الاتحاد الديمقراطي على مستوى النشاط الكشافي.

في صيف 1952، تداول مناضلو حركة الانتصار بتبسة، وثيقة ممضاة من قبل **الشادلي مكي**، مؤرخة في 17 جوان 1948، تضمنت رؤيته للعديد من القضايا الخاصة بالجزائر والعالم العربي – الاسلامي[1].

حيث تحدث فيها عن عدم احترام البرلمان الفرنسي للشعوب الضعيفة والمقسّمة، وأنه لا يحترم إلا القوّة والناس الذين يضحّون من أجل أوطانهم. وأن زعماء الدول العظمى لا يحترمون إلا الذين يقاتلون بالسلاح.

---

[1] محافظ شرطة تبسة، تقرير خاص رقم: 90/S/C11/B/5.، مؤرخ في 12 جوان 1952: أ. و. م. ب.

واعتبر أن الرئيس الأمريكي **هاري ترومان**، ما اعترف بالكيان الصهيوني إلا لأنه يعلم أن الشعوب العربية غير منظمة ولا تتحرك. وبالتالي: « **يجب على الشعب الجزائري التأكيد لفرنسا على أنه شعب حي، وإعطاء الانطباع أن سكان الجزائر يمكنهم في أي وقت التحرك وخلق حالة من الخوف بين المستوطنين. فالفرنسيون لا يعترفون بحقوق الشعوب المستعمَرة من خلال العقل والتفكير السليم**[1].»

أثار هذا النشاط الحزبي الحي، مخاوف وقلق السلطات الإدارية والأمنية بعمالة قسنطينة، من تجدر نشاط المناضلين الثوريين. حيث أخطرت أجهزتها بضرورة مراقبة كل حركاتهم وسكناتهم، واستغلال الأوضاع المزرية للعاجزين منهم عن دفع الغرامات المالية الكبيرة المفروضة عليهم، لابتزازهم وإبعادهم عن الحزب.

فقد طالب رئيس دائرة قسنطينة من محافظ شرطة تبسة، ضرورة دراسة كل الوسائل التي تسمح له بربط علاقات مع المناضلين الثوريين الذين عادوا إلى تبسة بعد انقضاء مدّة سجنهم، ودفعهم إلى طلب الصفح من السلطات الاستعمارية، والتصريح خطيا بتوبتهم وعدم العودة ثانية إلى ما فعلوه[2].

غير أن الخطة فشلت، لأن الحزب أقنع العديد منهم بطلب الاستئناف، وتكفّل بدفع الغرامات المالية المفروضة على البعض منهم، مثل **ساكر خمام**. حيث كتب محافظ الشرطة إلى رئيس دائرة قسنطينة يقول: « ***لقد اتبعوا ساكر خمام*** [ في إشارة إلى طلبه الاستئناف وتسديد الغرامة المالية التي عليه] ***والآن فات الأوان لربط اتصال معهم***[3].»

---

[1] أنظر جزء من نص المنشور في ملاحق الكتاب.
[2] رئيس دائرة قسنطينة، مراسلة رقم: 218، مؤرخة في الفاتح مارس 1952.
[3] محافظ شرطة بتبسة، مراسلة رقم: S/48، مؤرخة في 6 مارس 1952.

وخلال شهر نوفمبر 1952، عرفت القسمة أزمة مالية حادة، بسبب فراغ خزينتها، نتيجة تراجع اشتراكات المناضلين، بعد نداءات **الحاج مصالي** [1] للمناضلين بعدم دفع الاشتراكات للقسمات غير الموالية له، وحدوث اختلاسات مالية اتهم بها اثنان من المسؤولين المحليين من أنصار **مصالي**.

وقد تسبّب كل ذلك، في حدوث تصدعات داخل قسمة تبسة، وأدى إلى عجزها عن دفع أجور المناضلين الدائمين، والمعلمين في ***مدرسة الهداية***. حيث لم يتلقوا أجورهم منذ شهر أكتوبر.

أمام هذا الوضع الصعب والخطير الذي بات يهدد القسمة بالانفجار، أرسلت اللجنة المركزية موفدا عنها إلى تبسة للتحقيق في الأمر. حيث حلّ في يوم 6 نوفمبر 1952، النائب **أحمد بودة** بالمدينة، للإطلاع عن الوضع تحقيق عن كثب، ولملمة الوضع، ومنع أي فضيحة.

وبعد التحقيق قرّر كف يد مسؤول الخزينة (ل. ح) عن العمل مدّة شهرين، بتهمة تسيير سيء للمالية.

تسبّبت تلك الأحداث في وقوع شرخ عميق في القسمة، وانقسام المناضلين الاستقلاليين إلى طرفين متنافسين، على غرار الانقسام الذي وقع في قمة هرم الحزب: طرف ضم أنصار الزعيم **مصالي**، وطرف ضم أنصار اللجنة المركزية.

---

[1] في تلك الأثناء دعا الحاج مصالي أنصاره في القسمات إلى تجميد الأموال وعدم دفعها للجنة المركزية. انظر برقيته المؤرخة في 11 مارس 1954، في:
HARBI Mohammed, Les archives de la révolution algérienne, Editions Dahlab, Alger 2010, pp. 52-56

اتسمت العلاقات بين مسؤولي قسمة حزب حركة الانتصار، وفرع جمعية العلماء في المدينة، خلال الفترة المدروسة بالجفاء والفتور. في حين، كانت العلاقة بين هذا الأخير وقسم مسؤولي حزب الاتحاد الديمقراطي، على أحسن ما يرام.

والسبب في ذلك يعود في نظرنا، إلى طبيعة التركيبة السوسيولوجية للقاعدة النضالية لكل طرف. ففي حين نجد أن القاعدة النضالية لجمعية العلماء تكاد تنحصر في قبيلة النمامشا، بحكم أن مسؤول الفرع من تلك القبيلة. نجد في المقابل القاعدة النضالية لحزب الشعب - حركة الانتصار، تكاد تقتصر على قبيلتي أولاد سيدي يحي وأولاد دراج.

فعلى سبيل المثال، لما أراد **أحمد بودة** تأدية زيارة **للشيخ العربي**، رفض هذا الأخير استقباله. وفي مساء ذات اليوم رجع الشيخ عن موقفه بعد تدخلات من هنا وهناك، ووافق على استقباله ضمن وفد عن حزب حركة الانتصار، شريطة أن يحضر معهم رئيس القسمة السيد **حمّه العمري**. لكن هذا الأخير رفض تلبية الدعوة، وبالتالي لم يُستقبل الوفد، وتوقفت المحادثات قبل أن تبدأ.

وبخصوص الأحداث الدامية التي هزت خلال عام 1952، الجارتين تونس والمغرب وأدت إلى بدء الكفاح التحرري فيهما، نجد أن 95% من سكان تبسة المسلمين، أيدوا مقاومتهما المسلحة ضد الهيمنة الفرنسية.

حيث اعتبروا أن ما جرى في البلدين الشقيقين لم يكن عملا معزولا من بعض الوطنيين، بل كان عملا لجميع السكان الذين قرّروا استعادة حريتهم[1].

---

[1] محافظ شرطة تبسة، تقرير سري رقم: 34/S/CI-C، مؤرخ في 2 ماي 1953، أ. و. م. ب.

كما كان لتلك الأحداث أثر إيجابي على قسمة الحزب في تبسة. حيث جعلتها تدرك القوة التي صارت تمثلها. وأصبحت تعتقد، بحسب ما أشار إليه محافظ شرطة تبسة، أن الوقت الذي ستنتقل فيه الجزائر إلى العمل المسلح ليس ببعيد.

في المقابل، عاب فرع جمعية العلماء، وقسمة حزب الاتحاد الديمقراطي، على الوطنيين التونسيين ضرب المصالح الفرنسية[1].

وكشفت العديد من التقارير الأمنية المتبادلة بين محافظة شرطة تبسة، والمسؤولين الإداريين في عمالة قسنطينة، طيلة الفترة بين 1951 – 1954، عن بذل الإدارة الاستعمارية، كل جهودها من أجل اختراق صفوف قسمة حزب حركة الانتصار في المدينة، وإضعاف نشاطه، إما بتزوير الانتخابات لصالح خصومه. كما حدث خلال انتخابات عام 1951، أو بشق صفوف مناضليه واستمالة ضعاف النفوس منهم بالترغيب و الترهيب.

كانت التيارات السياسية في تبسة، تتنافس فيما بينها، أثناء الانتخابات أشد التنافس. وكانت تهاب التيار الاستقلالي عندما يشارك فيها ويخوض غمارها.

فخلال فترة الانتخابات التشريعية المذكورة، تخوّف الشيوعيون والاتحاديون الديمقراطيون، من فوز محتمل لقائمة الاستقلاليين، فاضطروا لكي يمنعوا حدوث ذلك، إلى المشاركة بقائمه موحّده.

لكن سرعان ما طفت الخلافات السياسية العميقة بينهما إلى السطح، وحالت دون تحقيق تلك الرغبة. إذ لجأ الاتحاديون الديمقراطيون إلى سحب

---

[1] المصدر نفسه.

عناصرهم من القائمة المشتركة، وأعدوا قائمة متناسقة بين عناصره وعناصر منتسبة إلى فرع جمعية العلماء.

وعلى صعيد مراقبة علاقة عناصر التيار الاستقلالي الجزائري مع الوطنيين في تونس، أشارت تقارير أمنية إلى انشغال السلطات الإدارية الاستعمارية بنشاط سياسي مكثف، ظهر خلال سنتي 1952- 1953، بين حزب حركة الانتصار الجزائري، والحزب الدستوري التونسي. حيث لاحظت تنقل مناضلين من الحزبين بين البلدين، وربط اتصالات سرية بينهم، وبخاصة في تبسة.

فقد طلب رئيس دائرة قسنطينة من محافظ شرطة تبسة، إفادته بتقرير مفصل عن أسباب الزيارة المتكررة لمواطن تونسي من تالة يدعى **بلقاسم بن محمد مرزوق** إلى تبسة، والذي يعد بحسب رأيه، عنصر ربط بين حزب الدستور التونسي وحزب حركة الانتصار[1].

كما أشارت تقارير أخرى، إلى ممارسة بعض أبناء المدينة نشاط تهريب الأسلحة لصالح الثوار التونسيين. فقد اهتمت مصالح الأمن بعمل أحد التبسيين، يدعى **ذويب قرايدية**، في تهريب الأسلحة والذخيرة، ونقلها إلى الثوار التونسيين.

فقد ذكر مخبر شرطة محلي يدعى (خ. م. ح.) في تقريره إلى محافظ شرطة تبسة، عن أن هذا المهرّب: « ... **لديه أصدقاء يأتون إليه دوما من تونس لزيارته، من أجل تهريب الأسلحة** ... [وأضاف أن] **في 23 أكتوبر نقل المدعو قرايدية ذويب بمعية زوجه أسلحة إلى منطقة الدير، الواقعة**

[1] رئيس دائرة قسنطينة، مذكرة رقم 11775/ Ad، مؤرخة في 23 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.

على بعد 16 كلم من تبسة، لصالح أصدقائه الذين سيتقلونها قريبا إلى
تونس»[1].

وكانت المصالح الأمنية المحلية، ترى في فرع حزب حركة الانتصار بالمدينة
«عاملا مسببا للاضطرابات»؛ في حين اعتبرت كل من « حزب الاتحاد
الديمقراطي، المحافظين والمستقلين، عاملين مساعدين على تحقيق
التوازن والاستقرار.»

ويمكن القول، من خلال تتبع مسار الانتخابات، التي جرت خلال
الفترة من 1951 إلى 1953، أن قسمة حزب حركة الانتصار شهدت
تراجعا ملحوظا في نشاطها السياسي، وذلك بسبب بعض العوامل التي
نحصرها في النقاط التالية:

أولا، تأثير اكتشاف أمر المنظمة الخاصة وما تبعه من ملاحقات أمنية
ومحاكمات قضائية؛

ثانيا، دور الإدارة الاستعمارية في تحجيم الحزب من خلال تزوير
الانتخابات وإظهاره مظهر المنهزم؛

ثالثا، تأثير فرع جمعية العلماء وحليفتها قسمة حزب **فرحات عباس**
على شريحة كبيرة من سكان المدينة؛

رابعا، الاعتبارات القبلية التي كانت تفرق بين مناضلي التيارات
السياسية الوطنية في تبسة. حيث كان أغلب أتباع فرع جمعية العلماء،
ومناضلي حزب **فرحات عباس** من قبيلة النمامشا. بينما كان أغلب مناضلي
حزب حركة الانتصار من قبيلتي أولاد سيدي يحي بن طالب، وأولاد دراج.

---

[1] مراسلة من مخبر محلي يدعى (ع. م) إلى مسؤول القطاع الخامس بعمالة قسنطينة، مؤرخة في 26 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.

أما بالنسبة للتنظيم الإداري لمنطقة تبسة، وإدارة شؤونها نجد أن سلطات الاحتلال اعتمدت منذ احتلالها رسميا في عام 1850 وإلى غاية عام 1954، على أبناء العائلات التقليدية، في إدارة شؤون السكان المحليين وفقا لما يتناسب مع سياستها.

وبذلك ظلت المنطقة وإلى غاية 1956، تفتقر إلى خبرة التسيير البلدي، بالرغم من أنها تحولت إلى دائرة تضم 21 بلدية. وفي هذا الصدد، وصف أحد المؤلفين الفرنسيين، الوضع الإداري في تبسة بالقول:

**« في الواقع تلك البلديات التي أنشئت على الورق لم يكن لها وجود حقيقي، أي تمثيل منتخب. مما حدا بالسلطات بشكل استثنائي ومؤقت، إلى تعيين " مندوبيات خاصة" ...**

**كما أن الدواوير القديمة لم تستطيع ممارسة خبرة التسيير البلدي في الحياة اليومية[1].»**

وفي المجال الاقتصادي، عرفت تبسة خلال عام 1951، أوضاعا مزرية، مثلها مثل العديد من المدن الداخلية الآهلة بالجزائريين، نتيجة للوضع الكارثي للزراعة، والجفاف الذي ضرب منطقتها.

ويمكننا تكوين صورة عن تلك الأوضاع، من خلال ما ورد من توصيف في خطابات المرشحين المتنافسين في المهرجانات الانتخابية، الذين تداولوا على المدينة خلال 1951.

---

[1] BENEDETTI Julien, *Sous-préfecture de Tébessa. 1955-1962. Répertoire numérique détaillé*, archives nationales, C.A.O.M, Aix-en-Provence, 2006, pp. 7-8 (ترجمة المؤلف)

ففي نهاية شهر جانفي 1951، أشار نائب رئيس بلدية تبسة، ومرشح حزب " الفرع الفرنسي للأممية العمالية S. F. I. O"، المدعو **دولين بير**، في كلمة ألقاها بالمدينة، بمناسبة ترشحه للانتخابات التشريعية، إلى تدهور أوضاع سكان تبسة، والأرياف القريبة منها في شتى المجالات. حيث قال:

« **القوانين الاجتماعية للجمهورية فيها معطلة، وبالأخص من قبل الجماعات المحلية. ففي تبسة لا يحصل الموظفون بالبلدية على المنح العائلية، ولا يستفيدون من العطل المدفوعة الأجر، ولا من الضمان الاجتماعي ...**

**والمستوصفات في بولحاف، وبئر العاتر وبئر دروج، شيدت من الطين بدل الحجارة مما تسبب في تحولها إلى أثر بعد عين. وطالب ببناء مخازن للحبوب في تبسة لتجنب فساد القناطير المقنطرة من القموح بسبب تكديسها في العراء، وتركها للتقلبات الجوية**[1].»

وأشار مرشح آخر يدعى **بالومبا**، إلى « **مجاعة وبؤس يهددان المنطقة**». كما انتقد الوضع المزري، الذي كانت عليه مدينة تبسة آنذاك، حيث قال عنها: « **مدينة وسخة تفتقر إلى قواعد الصحة ولا يوجد بها ...اء**[2].»

---

(1) ...ظ شرطة تبسة، مراسلة رقم: 20/S، مؤرخة في الفاتح فيفري 1951. أ. و. م. ب. (ترجمة المؤلف)
(2) ...در نفسه، تقرير خاص رقم: 55/S، مؤرخ في 3 جوان 1951. أ. و. م. ب.

بينما أشار المرشح عن الحزب الشيوعي، ابن المدينة السيد **أحمد نقريشي**، إلى الآثار السلبية للجفاف الذي لا يزال يضرب المنطقة، على سكان البوادي[1].

وأما النائب بالجمعية الجزائرية، السيد **عبد المجيد مشري**، فقد رأى في الجفاف الذي حل بالمنطقة، وتسبب في انعدام المحصول الزراعي، مشكلة عويصة سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد المالي[2].

في عام 1954، بلغ عدد سكان دائرة تبسة 152.680 نسمة، منهم 20.400 قاطنا بالمدينة وأحوازها، والبقية في البلديات المختلطة.

---

[1] المصدر نفسه، تقرير خاص رقم: 53/S، مؤرخ في 29 ماي 1951. أ. و. م. ب.

[2] المصدر نفسه، تقرير خاص رقم: 56/S، مؤرخ في 5 جوان 1951. أ. و. م. ب.

## الخاتمة.

يقدم هذا الكتاب دراسة موضوعية حول اكتشاف المنظمة الخاصة، وعلاقة مناضلي تبسة الثوريين به، انطلاقا مما عايشوه، وشاهدوه من أحداث. واعتمادا على ما تضمّنه الأرشيف السري لشرطة الاستعلامات العامة، الذي فتح مؤخرا أمام الباحثين، من معلومات أمنية سرية عما اصطلح عليه باسم: «حادثة تبسة» أو « *مؤامرة تبسة* »، وانعكاساتها السلبية سواء على التنظيم شبه الثوري أو على حزب حركة الانتصار.

فلأكثر من 60 سنة، وتبسة يشار إلى مناضليها الوطنيين بالبنان، إما عن جهل أو عن قصد، كلما جرى الحديث عن أسباب اكتشاف المنظمة الخاصة، واعتقال رجالها، ووضع حد لمشروعها الثوري الهادف إلى تفجير الكفاح المسلح في الجزائر لاستعادة الاستقلال الوطني.

حيث اتُّهِم المدعو **عبد القادر خياري**، بإفشاء سر التنظيم شبه الثوري إلى الأمن الاستعماري، من دون أن تكون للرجل أية علاقة بالتنظيم لا من قريب ولا من بعيد، أو أن يكون قد ناضل في صفوفه في يوم من الأيام، أو علم شيئا عن نشاط رجاله.

بينما لو تتبعنا التطورات السابقة لهذه الواقعة الأليمة، وبحثنا عن الأسباب الحقيقية من وراء وقوع ذلك الشجار المشؤوم، الذي دار في تبسة بين جماعة الخاطفين و **رحّيم**، وحدّدنا مسؤوليات الأطراف المتسببة فيه، بالاعتماد على المصادر الشفوية أو الورقية، لاتضحت لنا الصورة جليا، وتبين لنا أن المتهم كان بريئا مما نسب إليه براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

فلم يعد اليوم واردا قبول مثل تلك الروايات السطحية، المليئة بالأخطاء التاريخية كما أثبتناه في هذا الكتاب، وإغفال الأسباب الحقيقية من وراء وقوع «حادثة تبسة»، في ظل وجود شهود عيان من المناضلين التبسيين في المنظمة الخاصة، عايشوا الحادثة، وعرفوا تفاصيلها التي ظلت محفورة في ذاكرتهم بالرغم من تقدمهم في السن، ولكنهم لم يكتبوا عنها.

ناهيك عما صرّح به السيد رحّيم نفسه بعد الاستقلال، لبعض الوطنيين التبسيين عن تفاصيل ما جرى. حيث لم يسبق لأحد ممن كتبوا عن تاريخ المنظمة الخاصة أو دونوا مذكراتهم عنها، أن سأل الرجل عما حدث أو أورد شهادته.

فالتفسير التاريخي لاكتشاف المنظمة الخاصة، الذي ساد منذ أكثر من 60 سنة، لم يعد جديرا بالتصديق. لأنه ببساطة قام على تزييف الحقائق وإخفائها، إما عن جهل أو عن قصد، وأضر كثيرا بالمناضلين الوطنيين الشرفاء من أبناء تبسة.

فاليوم وبعد مُضي وقت طويلا على وقوع تلك الحادثة، باتت تتوفر للباحثين المهتمين بتاريخ المنظمة الخاصة، مصادر جديدة ومتنوعة تساعد في إعادة تركيب تلك الأحداث، ومقاربتها مقاربة تاريخية صحيحة. كما تساعد في إعادة تقييم عمل المنظمة الخاصة، والاعتراف بكل شجاعة بأنها فشلت في تحقيق هدفها.

فالمطلوب منا كباحثين، ألا نكون عاطفيين في قراءة تاريخنا، وأن تكون لنا الجرأة الكافية على الاعتراف بفشل من كلّفوا بتأسيس المنظمة الخاصة في تحقيق هدفها الأسمى، مثلما نعترف بنجاح الذين فجروا ثورة الفاتح من نوفمبر

1954، في تحقيق هدفهم المنشود في طرد الاستعمار الفرنسي من الجزائر، واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة وتحقيق الاستقلال الوطني.

وما يدلّل في رأينا، على فشل قادة التنظيم شبه العسكري في إنجاز مهمتهم، تولي السياسيين تسيير شؤون فلول المنظمة الخاصة بعد اكتشافها، واتخاذ قرار بحلها لأنها لم تعد صالحة للبقاء.

حيث عيّنت اللجنة المركزية في عام 1954، لجنة برئاسة **مصالي**. وحصلت منها على قرار يقضي بإلغاء أنشطة المنظمة الخاصة، وإعادة إدماج عناصرها في الحزب، وتعيين قادتها **بوضياف**، **ديدوش وماروك** إلى جانب آخرين، في فيدرالية الحزب بفرنسا، فصادقت عليه بالإجماع.

كما صدر أمر إلى كل النواب الذين وضعوا من قبل تحت تصرفها، بالعودة إلى صفوف الحزب.

فاكتشاف المنظمة الخاصة، يعود بالدرجة الأولى إلى سوء تقدير من قيادة المنظمة الخاصة في قسنطينة، بحكم أنها كانت المسؤولة المباشرة عن التنظيم في تبسة. فهي التي خططت لاختطاف **رحّيم**، وأرسلت له جماعة عنابة التي فشلت في أداء مهمتها، وارتكبت حماقة التظاهر المسلح العلني في المدينة قبل مغادرتها، على غرار أفلام المافيا الأمريكية في عشرينيات القرن الماضي.

بينما كان من الواجب، تكليف مناضلين من تبسة لأداء تلك المهمة، خاصة وأن لهم خبرة كافية في هذا المجال، وسبق لبعضهم إنجاز مهام مماثلة لها باحترافية عالية.

فبقدر معرفتنا لكبواتنا، وإدراكنا لأخطائنا، يمكننا إعادة كتابة تاريخنا بكل موضوعية، وتعليمه للأجيال الصاعدة على أسس صحيحة، وبذلك نكون قد ساهمنا في تكوين المواطن الجزائري القادر على الفهم الجيّد لرهانات المستقبل على ضوء ماضيه الناصع.

فالقصد من وراء تأليف هذا الكتاب، ليس إعداد محاكمة للمنظمة الخاصة، حول أسباب اكتشافها، وإنما هو تقديم رؤية جديدة وموضوعية للباحث المختص، والقارئ المهتم بالتاريخ الوطني، عن حقيقة ما اصطلح عليه في قاموس الحركة الوطنية الجزائرية، باسم: "*قضية تبسة*" أو "*مؤامرة تبسة*". قوامها الدراسة التاريخية الموثقة، المعتمدة على البحث العلمي وأدواته، والمقاربة التاريخية العامة.

رؤية إضافية، تعيد الكلمة إلى الفاعلين الأساسيين، الذين قدّموا من خلال شهاداتهم، توضيحات ومعلومات تاريخية، كشفت عن العديد من نقاط الظل في تاريخ المنظمة الخاصة؛ وتستنطق الأرشيف الأمني الاستعماري، الذي تتبع كرونولوجيا سير الأحداث منذ اكتشاف المنظمة الخاصة، وإلى غاية محاكمة رجالها. وهو ما لا نجده اليوم في أي مرجع أو مصدر، عالج من بعيد أو قريب هذه القضية الشائكة.

**عبد الوهاب شلالي**

تبسة في يوم الأحد 29 نوفمبر 2015.

# الملاحق

## أولا: ملحق الوثائق.

- الوثيقة 1. غلاف الملف الذي ورد فيه تقرير شرطة الاستعلامات العامة عن اكتشاف المنظمة الخاصة.

REPUBLIQUE FRANÇAISE

GOUVERNEMENT GENERAL
DE L'ALGERIE

DIRECTION GENERALE
de la
SECURITE GENERALE

SECRETARIAT

N° [illegible] Pol/S.

Alger, le 2 [illegible] 1950

# SYNTHESE QUOTIDIENNE

DE

# RENSEIGNEMENTS

( المصدر: أ. و. م. ب.، آكس آن بروفانس)

الوثيقة 2. الصفحة الأولى من تقرير شرطة الاستعلامات العامة حول اكتشاف المنظمة الخاصة.

**ACTIVITES POLITIQUES D'INSPIRATION REGIONALISTE.-**

**P.P.A.- ACTIVITE CLANDESTINE.-**

**ORGANISATION PARAMILITAIRE DECOUVERTE dans le DEPARTEMENT de CONSTANTINE.-**

Les services de Police de Constantine, rapportent les circonstances d'une agression commise le 18 Mars à Tébessa sur le nommé KHIARI Abdelkader, véritable expédition punitive méthodiquement montée par le P.P.A. et nous communiquent les résultats d'une enquête qui a permis de confirmer au sein de ce Parti l'existence d'une organisation paramilitaire déjà en place, disposant d'un armement et de services rationnellement articulés.

Plusieurs mousquetons, des armes automatiques, des explosifs, des boîtes de pansements ont été découverts en différents points de ce département.

Il est établi que ce matériel de guerre a été réparti par un organisme occulte né du parti et contrôlé par lui.

Une notice très détaillée probablement calquée sur des instructions précises appliquées par la Résistance Française, révèle le caractère insurrectionnel des opérations en vue desquelles les troupes du Parti sont préparées.

Ces résultats très rapidement obtenus grâce à la diligence des Services de la P.R.G. agissant en liaison avec ceux de la Police Judiciaire de Constantine, ont permis d'apporter des preuves concrètes aux nombreuses informations données précédemment par nos Services, touchant les préparatifs d'action directe activement poussés par les nationalistes extrémistes musulmans.

- -
-

../..

(المصدر: نفسه)

- الوثيقة 3. الصفحة الأولى من تقرير شرطة الاستعلامات حول حادثة الاعتداء على السيد عبد القادر خياري المدعو "رحيم".

-4-

Dans la soirée du 13 Mars
1950, vers 18h 30, à l'extérieur des
remparts de Tébessa, deux Musulmans
KHIARI Abdelkader et LABOUZ El Hadi
étaient agressés par cinq individus
qui tentaient de les enlever dans une
puissante automobile après les avoir
chloroformés et roués de coups.

KHIARI Abdelkader, membre
dissident du P.P.A. dit quelques
instants plus tard au Commissariat de
Police "qu'ayant rapidement jugé la
situation, il se défendit avec la der-
nière énergie, persuadé qu'il serait
éxécuté par ses ravisseurs" qui, sans
aucun doute appartenaient au Parti de
MESSALI.

L'alerte fut aussitôt donnée
à toutes les Polices du département.
Des barrages de Gendarmerie s'établi-
rent sur les routes, des surveillan-
ces furent installées.

A 22h,15 la voiture, un ca-
briolet "Adler", 6 cylindres, décapo-
table, était découverte par la Gen-
darmerie, stationnant près d'un carre-
four à proximité du centre d'Oued-
Zenati.

Les deux occupants étaient
arrêtés et la fouille du véhicule
permettait la saisie d'un flacon de
chloroforme, d'un autre d'ammoniaque,
d'un paquet de coton et d'une grosse
lime qui servit à assommer KHIARI.

Conduits à Tébessa, les
deux Musulmans révélaient l'identité
de deux de leurs complices demeurant
à Bône, et pour le cinquième un
prénom sans autre précision.

Les deux Bônois étaient im-
médiatement arrêtés par la Police
Judiciaire locale et dirigés sur
Tébessa d'où était menée l'enquête.

../..

(المصدر: نفسه)

الوثيقة 4: ما عنونته بعض الصحف الفرنسية عن الأحكام الصادرة في حق المعتقلين

جريدة ... في عنابة.

# Des centaines d'années de prison

## et plus de 23 millions d'amendes au procès des 135 de Bône

### 22 MERES, FEMMES ET PARENTES DE CONDAMNES DEMANDENT AU PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE L'AMNISTIE A L'OCCASION DE L'AID

(De nos correspondants Georges Paoli et Antoine ANGELINI). — ... années de prison. 376 ans ... d'interdiction de séjour. 666 ans ... privations de droits civiques. ... millions 200.000 francs d'amendes ... le Tribunal a vidé son délibéré dans l'affaire du soi-disant complot.

Dès 8 heures, des forces considérables de police entourent le Palais de Justice. Il semble s'agir d'un véritable état de siège. Le ... est inaccessible et cependant ... lecture du jugement doit se ... public ...

... policiers font strictement ... ordres ... et seules ... après avoir ... admises.

La comédie de cette dernière séance est de très courte durée. Le Tribunal paraît pressé et la lecture du verdict se fait très vite.

A l'extérieur, un groupe de jeunes ... était rassemblé, criant leur indi...

Suite page 4, sous le titre :

BONE

... Merlah Slimane, 7 ans, ... Merkouche Mohamed, ... Benkraida Larbi, ... 5 et 5 ; ... Boudjemaa ... 5 ans, 100 mille, 5 et 5 ; Manaa ... Saïd ... Abderrahmane, chacun 5 ans, ... Lakhdar ... 200 mille, 5 et 5 ; Cherrak ... 5 ans de prison ... 5 ans, 200 mille et 5 ans de ... Ben Brahim ... Kerrib Amar et Ben Brahim ... ; Kerrib Amar, chacun 5 ans, ... ben Amar, chacun ... de privation ... Saïd ... 100 mille, 5 et 5 ... mille et 5 ans de privation ... Saïd, 5 ans, 100 mille, ... Kara Kamel, ... Ait Khodja, ... Saïd ...

(المصدر: نفسه)

الوثيقة (6): الأحكام الصادرة عن محكمة عنابة في حق المعتقلين الثوريين التبسيين.

Ouadma : Benhana Laouel, 4 ans de prison, 300.000 fr d'amende, 5 ans d'interdiction de séjour et 5 ans de privation de droits civiques. Houi el Salah, 4 ans de prison, 300.000 fr d'amende, 5 ans d'interdiction de séjour et 5 ans de privation de droits civiques. Harcha Hacine et Chettah Tahar, 3 ans de prison, 200.000 fr d'amende, 5 ans d'interdiction de séjour et 5 ans de privation de droits civiques. Brahimi [illegible] [illegible] Athman, Meddour Tahar, Med[illegible] Ahmed, [illegible] et Ammour Salah, 3 ans de prison, 5 ans de privation de droits civiques chacun. Mahoul Khemissi, relaxé.

Tébessa : Faris Yahia, Madoui Mohamed et Zaibi Abdallah chacun à 5 ans de prison, 300.000 francs, 5 et 5. Bensem Taieb, 3 ans, 200.000 francs, 5 et 5. Souabi Nourredine, 2 ans, 100.000 francs, 5 et 5. Khemane Saber, 18 mois de prison. Kouidri Allaoua et Abdelouhab Cherif, chacun 3 ans, 200.000 francs, 5 et 5.

Manah Mohamed, 2 ans, 100.000 francs, 5 ans de privation des droits. Bendjeddou Abdallah, 2 ans, 100.000 francs, 5 et 5. Alleg Ahmed, 2 ans de prison, 100.000 francs et 5 ans de privation des droits. Maâlem Ali, Kecheroude Mohamed, Bouzidi Djaballah, Hanachi et Ouardi, Kaber Mohamed et Madoui Ahmed, chacun 18 mois de prison et 5 ans de privations des droits. Azizi Ali, 3 ans, 200.000 francs, 5 et 5. Toumi Nourdine, 6 mois et 5 ans de privation des droits. Saâdani Chabanne, 1 an de prison et 5 ans de privation des droits. Mezhoudi Belgacem, relaxé, mais 5 ans de privation des droits.

Belhadj Djilali, 5 ans de prison, 1 million, 10 et 10. Boudiaf Mohamed, Ben Mechedi Larbi et Deddouche Mourad (tous trois en fuite) chacun 10 ans de prison, 1 million 500.000 francs, 10 et 10.

Bône : Benzaim Mohamed ben Alane, 4 ans, 500 mille, 10 et 10 ; Ben Mostefai Benaoudi (évadé), 10 ans, 1 million, 10 et 10 ; Belhebl Ahmed, 4 ans, 300 mille, 5 et 5 ; Bouziane [illegible], 18 mois et 5 ans de privation ; Djemili Salah, 18 mois [illegible] ans de privation ; Mihoub Bra[illegible] 2 ans, 300 mille, 5 et 5 ; Mar-

(المصدر: نفسه)

- الوثيقة 7. الهدف الذي كان يتطلع إليه التنظيم شبه الثوري[1].

« يجب ألا نسلم فقط بأن مفتاح التحرير هو القوة، يجب قبل كل شيء الاعتقاد فيه بصدق؛ ينبغي بعد ذلك توضيح عبارة القوة تلك لاستخلاص النتائج المنطقية المترتبة عنها برباطة جأش ... تُعلمنا دروس التاريخ أن الأفكار والصفات الأخلاقية لا تحارب بمفردها.

الرجال هم الذين يصنعون القوة ويحطمونها، عندما نسعى إلى تحطيم قوة العدو، التي هي ليست مجرّدة ولكن تمثّل في كل مكان نظام القمع: الجيش، الشرطة، الإدارة. تصورنا هو مواجهة القوة المادية بقوة مادية مسلحة بإيديولوجية، من هنا كانت الحاجة ملحة لإعداد جاد ولمنظمة صلبة. بعبارة واحدة، حل القوة الذي نتبعه هو الذي حرّر كل الشعوب، إنه حل العمل المباشر، العمل المدمر، وعلة الوجود للمقاومة الحديثة وحرب العصابات، إنها ذهنية المقاومة، خزان الإيمان الذي لا ينضب والذي استعمل في إنهاك الاحتياطات المادية للأمة الجائرة.

هذه هي الروح المطلوبة لتحرير الجزائر. المرحلة وصلت إلى مبتغاها، والحركة الوطنية بلغت، نكرر ذلك، مرحلة الانجاز؛ يجب أن يكون الرجال الذين تحتاجهم منجزين، ثابتي العزم، ومصممين على فعل كل شيء.»

---

[1] عثرت الشرطة الاستعمارية على هذه الوثيقة خلال عمليات المداهمات والتفتيش، التي طالت مساكن مناضلي المنظمة الخاصة، على وثيقة لدى السيد آيت زاوش معمر، قائد فوج المنظمة الخاصة في عين تموشنت، أنظر:

BOUZAHER Hocine, *La justice répressive dans l'Algérie coloniale. 1830 – 1962*, éditions Houma, Alger 2007, p. 217 (ترجمة المؤلف)

الوثيقة 8: بيان بحث وتفتيش عن بوجمعة سويداني من قبل الشرطة الاستعمارية.

- S O U I D A N I Boudjema -

alias "DJILLALI", "BOURENANE Djillali", "RENANE Djillali".

Né le 10.1.1927 à GUELMA, de f. Lakhdar ben Ali et de Abdalla M'Nafia bent Tayeb.

- SIGT : 1m.75 yeux chât. moyen. cheveux chât f. menton bas. sourcils [illegible] teint mât

TRES DANGEREUX

- OBJET : D.U. [illegible], 11/51, 50/54, Fiches JA. 49/666, JA. 54/598.

[illegible] 1956

- DOSSIER 757 -

(المصدر: أ. و. م. ب.)

- الوثيقة 9. بيان بحث وتفتيش أمني عن السيد أحمد بن بلة بعد فراره من سجن البليدة.

- BENBELLA Mohamed -
dit "Hemmided"
Alias MESTOUCHE Abdelkader - MEZZIANI Messaoud

Né le 25.6.1916 à MARNIA (Oran) de f. Embarek ben Mahdjoub et de Fatma bent El Hadj.

SIGT 1m.78 yeux mar. cheveux noirs frisés. lèvre inférieure épaisse visage ovale. menton fuyant. nez légèrement busqué. pli inférieur oreille dr. lobes collés. sourcils réunis. naevus 3 cm. dessus et à droite fourchette F D 44225 - 47344

TRES DANGEREUX

OBJET D.U. 16/52. 17/52. 14/54. 15/54. fiches JA. 54/41. JA. 55/1729.

(المصدر: نفسه)

وثيقة 10. منشور لحزب حركة الانتصار في 1951، يندد بالمؤامرة على الحزب وعلى
[...]ائب خيضر، وزع المنشور في تبسة.

COPIE DE TRACT
-:-:-:-:-:-

[illegible] ALGERIEN?

[illegible] par le monde, l'édifice du colonialisme croule grâce à l'action héroïque de tous les peuples épris de Liberté.

Chassé d'Asie et du Proche-Orient, il tente de se retrancher en Afrique.

Dans ce dernier réduit, il est en proie aux mêmes [illegible] des peuples d'Afrique Noire, de Tunisie et du Maroc. Il [illegible] ne cesse d'essuyer partout des échecs retentissants.

PEUPLE ALGERIEN?

Unanime derrière ton Mouvement National, le [illegible], tu as déjà su déjouer toutes les manoeuvres du colonialisme Français [illegible].

Par ton action organisée et courageuse, tu as déjà remporté des [illegible].

Mais le colonialisme en dessarroi veut te frapper dans ce que tu as de plus cher et de plus précieux: ton organe de lutte.

Il veut, par des machinations diaboliques, décapiter ton Mouvement National en l'impliquant dans le prétendu complot.

Oui, il y a complot: c'est celui ourdi par l'administration colonialiste et sa police.

Oui, il y a complot: contre le Peuple Algérien et son Mouvement National, le M.T.L.D.

Des centaines d'Algériens ont été arrêtés. Par des tortures inhumaines, la Police leur a arraché des "aveux spontanés".

Par les poursuites intentées à l'encontre du député [illegible], le colonialisme Français veut atteindre le Mouvement de Libération Nationale.

PEUPLE ALGERIEN?

Comme tu as réagi et fait échouer la vague d'arrestations [illegible] qui frappait les meilleurs de tes fils,

Comme tu as manifesté et dénoncé la "[illegible]" des procès des détenues d'Oran et de Bougie,

TU DEFENDRAS ET ARRACHERAS LES [illegible] DE TES PLUS [illegible]

EN DEFENDANT KHIDER, TU DEFENDRAS TON MOUVEMENT DE LIBERATION NATIONALE.

EN DEFENDANT KHIDER, TU DEFENDRAS LES LIBERTES [illegible].

EN LUTTANT POUR LA LIBERTE DE KHIDER, TU LUTTERAS POUR LA LIBERTE TOUT COURT.

Le M.T.L.D. PORTE-PAROLE DE LA LUTTE [illegible] LE PEUPLE ALGERIEN POUR DENONCER ET [illegible] DU COLONIALISME EN ALGERIE

LE [illegible] POUR LE TRIOMPHE [illegible] DEMOCRATIQUES.

(المصدر: شرطة الاستعلامات العامة)

- الوثيقة 11. نسخة من المنشور الذي حرّره الشادلي المكي في عام 1948، وجلبه حسين لحول معه إلى مناضلي حزبه في تبسة عندما زارهم في جوان 1952.

- 4 -

..........

" HABIB BOURGUIBA a estivé à ALEXANDRIE. A cet effet, il a loué une magnifique villa pour une durée de trois mois, pour 120 Livres égyptiennes. Il a également loué une autre villa, dans la banlieue du CAIRE à raison d'un loyer mensuel de 30 Livres égyptiennes. D'autre part, il a acheté une voiture française " CITROEN " pour 900.000 francs. Il a collecté de fortes sommes au nom du Comité du MAGHREB ARABE. Ceci démontre qu'il jette par les fenêtres l'argent destiné à la lutte commune. Par ailleurs, il prétend lutter contre la France et il achète du matériel français..........

La revue " [illegible] " N°1.[illegible] a violemment critiqué l'attitude de BOURGUIBA et l'a présenté aux lecteurs, comme un vulgaire voleur..........

" J'attire votre attention sur ce que je perçois [illegible] livres par mois et que cette somme ne me suffit pas, par rapport à la lutte que je mène. Je logeais misérablement mais, je viens de trouver un logement à 30 Livres par mois, convenant mieux à ma situation. Je vous demande une augmentation de 50 Livres pour me permettre de mener à bien la tâche entreprise. J'attends votre approbation à ce sujet..........

" Je termine en vous demandant d'être solidaires et de recueillir des fonds qui seront versés au Comité d'entr'aide de l'Armée Egyptienne..........

Le 17 JUIN 1948
Signé: CHADLI MEKKI.

Ce document aurait été apporté ici par LAHOUEL HOCINE secrétaire général du P.P.A. qui est arrivé à TEBESSA le 8 JUIN 1952, venant d'ALGER. Ce document a été remis, en 1ère main à LAMRI MOHAMED, chef responsable de la [illegible] locale au Siège Social de la société " EL-HIDAYA ".

LAHOUEL HOCINE qui a quitté TEBESSA, en direction du NORD, le 9 courant, serait venu ici pour admonester avec sévérité les responsables locaux du P.P.A. pour leur molesse en toutes choses. Il aurait procédé à l'inauguration de la médersa " EL-HYDAYA ".

Le Commissaire Principal René Charles MORGAY.

COMMISSARIAT DE POLICE TEBESSA

Copie du présent a été adressée :
A M. BRINGARD, Directeur général de la Sécurité générale de l'Algérie, ALGER
M.M. les Administrateurs de la Commune mixte de TEBESSA et MORSOTT à TEBESSA.

(المصدر: نفسه)

الوثيقة 12. تقرير أمني عن إطلاق سراح محمد العسري مسؤول قسمة حزب حركة الانتصار في أوت 1955، وعودته إلى تبسة.

TEBESSA
P. E.
N° 197 /S.

CONFIDENTIEL

TEBESSA le 16 Août 1955

Le SECRETAIRE de POLICE O.P.J. DEISS Nicolas assurant l'intérim de COMMISSAIRE de POLICE Chef de la Circonscription de TEBESSA

A

Monsieur le SOUS - PREFET de l'Arrondissement de CONSTANTINE

OBJET : A/S. du nommé LAMRI Mohamed, ex-Maire de la Municipalité M.T.L.D. de TEBESSA.-

J'ai l'honneur de vous faire connaître à toutes fins que vous voudrez bien juger utiles, que le II Août 1955, vers 18h 30 est arrivé à TEBESSA, venant de CONSTANTINE par voiture particulière le sieur LAMRI Mohamed, ex-Maire de la Municipalité M.T.L.D. de TEBESSA. Il était accompagné de son gendre BELKACEM Mohamed dit "Arezki" ancien garde du corps de MESSALI Hadj, demeurant à ALGER, au sujet duquel je vous avais adressé mon rapport n°965/S en date du 3 Août 1955, faisant suite à votre transmission n°682/S-55 du 2 Avril 1955.

Impliqué dans le procès dit " des 53 " (atteinte à la sûreté extérieure de l'Etat) LAMRI Mohamed ex-président de la Kasma M.T.L.D. locale a été relaxé par le Tribunal Correctionnel de CONSTANTINE par son jugement rendu le II Août 1955.

Depuis son retour à TEBESSA, LAMRI Mohamed a reçu, à son domicile, situé Route de la Basilique, la visite de parents, amis et connaissances tant Européens que Musulmans ou Israélites. Toutefois, sa relaxe a suscité, jusqu'à ce jour, des commentaires divers et opposés par la population Tebessienne.

Certains éléments en effet ont accueilli cette mesure avec plus ou moins de mécontentement. Par contre, ses amis politiques, notamment ceux de l'ex-M.T.L.D. y voient une preuve de l'équité et de l'impartialité de la justice Française, et, à l'appui de leur thèse, ils soutiennent que LAMRI Mohamed a des opinions modérées et qu'il est ennemi de la violence.

Jusqu'à maintenant, l'activité de LAMRI Mohamed n'a pas spécialement attiré l'attention de mes services. Cependant si son attitude venait à se modifier, je ne manquerai pas de vous en tenir aussitôt informé.

Le SECRETAIRE O.P.J.

[signature]

MISSARIA ... TEBESSA

(المصدر: نفسه)

- الوثيقة 13. إعلان مبادئ للمترشح الدكتور خالدي عزوز في عام 1955.

# اتحاد وتقدم

الوطن الجزائري يجتاز ساعات ربما يكون اثرها بالغ الخطورة. لقد حل به العنف، واشتدت به التعاسة والبطالة الى حد مزعج حير القلوب. وبلبل عقول ذوى الضمائر النقية امام تكرر عدم التفاهم - الامر الذى أدى بالانتفاعيين أصحاب الدخائل السيئة الى الجسارة السافلة فاغتنموا فرصة الشك السائد وتعكر الجو لتحقيق أعراضهم الشريرة

أليس من الواجب اذن على كل ذى ضمير نقي وصاحب ايمان صحيح أن يبذل كل جهد ممكن للقضاء على الخطر المحدق حتى يكون قد امتثل للطريق الالهى الامر بالخير والناهى عن الشر.

لم يكن ظهورى اليوم في ميد ان الانتخاب هو بدء كفاحى بل كثيرا ماكنت أنا ضل الدجالين بمقالاتى، واكافح للغامرين، وأقاوم العنف والضغط وليس لى من قصد سوى خدمة المثل الاعلى المشترك الذى لايصدنى عنه فوز أو خيبة وسابق متماديا على واجبى كرجل ومؤمن وسوف لأأخفف من انتقادى الموجه نحو نظام سياسي يعمل في بعض الاحيان من غير أن يعبأ بالام الانسانية وسوف لاأتبع اولئك الذين سيتغلون تعاسة الجماهير ليستفيدوا من بؤسها. والذى يهمنى الان هو ايجاد حل من شانه ان يخلق الاخوة في هذا الوطن الذى تساكن فيه ثلاثة عناصر مختلفة، وان اتخاذ التدابير الاستعجالية الوقتية لايجدى نفعا في حل المشاكل البشرية. بل الحل هو تطبيق القواعد الديمقراطية التى بها يسود الهدوء في هذ الوطن.

إالسياسة الصادقة تحتم العمل لتكوين افكرة جديدة غايتها الصدق والحزم. وسابق مقتنعا بان للمجتمع الجزائري لايمكن ان يقوم الا على اسس انسانية بعيدة عن التعصب والأرهاق. وان عزم بعض الرجال الاحبار ليجدى اكثر في انهاض الوطن من الصراخ في الاجتماعات وتقديم البرامج التفصيلية التى ليس لها صلة بالواقع الجزائري، خصوصا في تلك اللحظات الخطيرة التى نجتازها.

الواجبات التى تتطلب الانجاز كثيرة، ولست ازعم - بهذا العرض المختصر - ان اقدم لكم لائحة مفصلة لاعمالى وانما القصد هو امكانية التعاون مع الرجال ذوى الضمائر الحية لايجاد الحل الفعلي لكافة المشاكل التى تشغل بالكم

الحكيم عبد العزيز خالدى

(المصدر: نفسه)

وثيقة 14. تقرير أمني خاص عن تنشيط عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري السيد كوش يونس، اجتماعا انتخابيا بتبسة في جوان 1951، ودفاعه عن المناضلين الثوريين المعتقلين.

DEPARTEMENT DE CONSTANTINE
-i-i-i-i-i-i-i-i-
POLICE D'ETAT DE TEBESSA.

N°[illegible] S/B.

TEBESSA le 11 Juin 1951

RAPPORT SPECIAL
-i-i-i-i-i-i-i-i-i-i-i-

OBJET: Campagne électorale. Réunion publique et contradictoire donnée par le parti Communiste Algérien, avec la participation de KOUCH Younès.

J'ai l'honneur de vous rendre compte de ce qu'une réunion publique et contradictoire, donnée par le Parti Communiste Algérien, avec la participation de son secrétaire général, KOUCH Younès, s'est tenue au Casino- Cinéma le 11 Juin courant.

Cette réunion qui a débuté à 17 heures [illegible], s'est terminée à [illegible] heures 1[illegible] sans incidents.

[illegible] personnes, composées en totalité de musulmans y assistaient. L'auditoire était composé d'adhérents et sympathisants des différentes disciplines nationalistes et [illegible]tistes [illegible] - U.D.[illegible] - et P.C.A.-

Le bureau était composé comme suit:

Président: [illegible] Zine-Labidine, comptable à Tebessa
Assesseurs: [illegible] Mahmoud, Clerc Notaire à Tebessa.
[illegible] Ahmed, candidat.

Le Président souhaite la bienvenue au Secrétaire Général du Parti Communiste [illegible] Younes, natif de Tebessa, et donne quelques précisions sur ses activités.

[illegible] Younès, unique orateur, s'exprime en langue arabe:
" Aujourd'hui, dit-il, commence à Bône le procès de [illegible] innocents, accusés injustement par l'administration Colonialiste. [illegible] eux figurent [illegible] tebessiens, dont nos braves [illegible] et [illegible] Abdallah.

" Je m'élève contre ce méchant personnage, qui personnifie les traitres et se trouve ce soir devant moi dans cette salle. Il est le responsable des 400 arrestations (KOUCH Younes fait allusion à [illegible] Abdelkader, présent dans l'assistance, et dont l'agression fut à l'origine de la découverte du complot [illegible])

" Je vous demande à tous, d'être unanimes, pour demander et réclamer leur libération (applaudissements)

"Vous savez tous que le mois de carême se doit d'être consacré à la prière et au recueillement, mais l'Administration colonialiste nous montre une fois de plus, qu'elle n'a aucun respect pour notre religion, elle qui a fixé les élections pendant ce mois de Jeûne. Espère - t-elle ainsi faire élire les traitres, tels que les CADI, [illegible] et [illegible] [illegible]?

(المصدر: نفسه)

الوثيقة 16. الاعترافات التي أدلى بها السيد أحمد بن بلة لشرطة الاستعلامات بعد اعتقاله[1].

« في العام 1950 وفي 12 من شهر ماي، وأمامنا نحن هفارد جون، محافظ شرطة الاستعلامات العامة، ضابط الشرطة القضائية، مساعد السيد وكيل الجمهورية ...

... وبالاستماع إلى المدعو بن بلة أحمد، الذي صرّح لنا بالقول:

« أدعى بن بلة محمد بن مبارك، مولود في 25 ديسمبر 1916 في مغنية، ابن مبارك بن محجوب وعديمة اللقب فاطمة بنت الحاج، أعزب. مارست مهنة الفلاحة بمغنية. حاليا، أتقاضى أجرا دائما من الحزب السياسي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية. أسكن في مدينة الجزائر عند السيدة " لودرو LEDRU ". أديت خدمتي العسكرية بصفة مجند ... شاركت في العمليات الحربية في فرنسا خلال 1939 – 1940، ثم في العمليات الحربية في إيطاليا ...

شاركت في الانتخابات البلدية لعام 1945 أو مطلع 1946، ضمن قائمة اتحاد مستقلة. وبعد انتخابي ببضعة أشهر، ناشدني حزب الشعب الجزائري لأنضم إلى الحرب وتنظيم فرع سياسي في مغنية ...

بقيت في مغنية إلى غاية مطلع عام 1948. حوالي شهر قبل انتخابات الجمعية الجزائرية (أبريل 1948) أخبرني مسؤول الناحية السياسية الذي اتصل بي، أن علي السفر إلى مدينة الجزائر وأن أكون تحت تصرف

---

[1] BENKHEDDA Benyoucef, *Les origines du 1er novembre 1954*, Editions DAHLAB, Alger 1989, pp.305-316. (ترجمة المؤلف)

شخص يدعى مجيد ... التقيت به ولأول مرة أراه فيها. قال لي بصورة عامة ماذا كان ينتظر مني الحزب. هناك منظمة شبه عسكرية، سرية للغاية قد أنشات، والحزب يضعني تحت تصرفها. أؤكد لكم أن في ذلك الوقت كان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية موجودا وكنت أنتمي إليه. فإذا هذا الحزب هو الذي وضعني تحت تصرف هذه المنظمة شبه العسكرية الموسومة المنظمة الخاصة. بالإضافة إلى ذلك شرح لي مجيد أنه يتوجب الحصول على استقلال الجزائر بواسطة القوة وأن العنف وحده قادر على تحقيق هدفنا.

عُينت لأتولى قيادة المنظمة الخاصة في الغرب الجزائري. كان علي إنشاء مجموعات في كل مكان، في المدن، كل فوج به قائد وثلاثة عناصر. وهو ما أسميناه تنظيم " أربعة – اربعة " . شرح لي مجيد من خلال الاتصال المباشر بين وبينه تفصيل مهمتي. خلال إقامتي في مدينة الجزائر تعرفت إلى كل من بلحاج جيلالي عبد القادر، ورجيمي، وماروك. شكلنا مع مجيد نوع من قيادة الأركان التي كان عليها إعداد مخطط تدريب وتكوين عسكري. كان بلحاج جيلالي مكلف بكتابة دروس التدريب العسكري الذي كنا نشرف عليه، ونقرها أو نعدلها في جلسة لجنة قيادة الأركان.

بضعة أشهر، بعد انتخابات الجمعية الجزائرية، قررنا مع المسؤول الوطني مجيد، ولجنة هيئة الأركان، وحتى نطبق ما أعددناه نظريا، إعداد فصيلة تدريب في مزرعة بلحاج ، الكائنة بدوار زدين، بالقرب من روينة.

بقينا هناك مدة سبعة أيام، أدينا خلالها تمارين الرماية بواسطة مسدس "كولت" والتدريب التقني الفردي للمحارب. كان لدينا مسدسان من نوع كولت" أحدهما لمجيد والآخر لبلحاج.

بدأت في وهران التي عينت فيها قائدا إعداد شخص يدعى بلحاج، يعمل بمصلحة التموين في البلدية. ثم عينت مسؤولا في تيارت عن منظمتنا شخصا يدعى سعيد، يعمل خياطا. بعد ذلك نظمت غليزان، مستغانم وتلمسان. جعلت على رأس هذه المراكز الأخيرة على التوالي: بن عطية، مستشار بلدي؛ فلوح، صاحب مطعم صغير، وثالث في تلمسان لا أتذكر اسمه. بقيت على رأس عمالة وهران إلى غاية أبريل 1949. استدعيت من الحزب للعمل السياسي.

كنت آتي بانتظام إلى مدينة الجزار أثناء عملي كمسؤول ولائي، حيث أربط علاقات مع مجيد. كنا نجتمع حوالي مرة في الشهر لتبيّن وضع المنظمة شبه العسكرية. وكنت ألتقي هنالك مع زملائي في قيادة الأركان. كانت تلك الاجتماعات المصغرة الشهرية تدوم يومين او ثلاث، وكنا في كل اجتماع نعتني بضبط مكان وتاريخ وساعة الاجتماع القادم.

وأما بخصوص أسلحة التدريب التي كانت في ولايتي، فلم تسلم لنا من مدينة الجزائر، وإنما اشتريناها في عين المكان. كانت وهران تتوفر على بضعة مسدسات 7,65، ومسدسين نوع " كولت" ورشاش ألماني، أعتقد انه استعمل في الهجوم على بريد وهران. سأحدثكم فيما بعد بالتفصيل عن هذه القضية. بالنسبة لبقية الجهات لا أتذكر شيئا عن قائمة الأسلحة، ليس فيها الكثير. عوضت ببوتليليس حمو على رأس ولاية وهران ...

في سبتمبر 1949، انضم القائد الوطني للمنظمة الخاصة، مجيد إلى دعاة النزعة البربرية، فكلفني الحزب ممثلا في شخص خيضر بتولي أمر المنظمة الخاصة. فجمعت خلال مدة ثلاثة أشهر، أي من أكتوبر إلى ديسمبر، بين مهمتي مسؤول لجنة التنظيم ومسؤول وطني للمنظمة الخاصة. تخليت ابتداء

من ديسمبر، عن مهامي السياسية المخصصة لأتفرغ للمنظمة شبه العسكرية ... كان الانقلاب ذو النزعة البربرية بعد له منذ نهاية 1948، وتدريجيا فرغت صفوف المنظمة الخاصة ... لم يكن الوضع لما استعدت المنظمة الخاصة مرموقا.

عندما توليت قيادة المنظمة الخاصة؛ لم يكن الوضع في مدينة الجزائر جيدا. حيث كانت مقسمة إلى ثلاث نواحي، وكانت وهران وقسنطينة مقسمة إلى ناحيتين. كان علي إلغاء هذا التقسيم ولم تعد الولايات الثلاث تشكل سوى كتلة واحدة. جعلت على رأس ولاية الجزائر رجيمي، يساعده العربي، وعلى الشمال القسنطيني بلحاج جيلالي الذي احتفظ تحت سلطتي بإدارة الولايات الثلاث فيما يخص المنظمة شبه العسكرية. وجعلت على رأس الخدمة العامة يوسفي محمد خلفا لولد حمودة الذي اعتقل. عرفت المنظمة الخاصة إثر استقالة الدكتور لمين دباغين أزمة جديدة. فخفف بلحاج جيلالي نشاطه وعُوّض برجيمي. كان متهما بالاعتناء بتجارته أكثر من المنظمة.

كانت الجزائر ووهران وقسنطينة تسير على التوالي من طرف بوضياف، عبد الرحمان والعربي. استدعي ماروك إلى العمل السياسي، واحتفظ يوسفي إدارة الخدمة العامة التي زودت بفوج صحي.

كُنت أعلم أن شبكة التواطؤ صارت تحت إدارة بن محجوب، واحتفظ عراب محمد بمصلحة صناعة المتفجرات. بينما أجهل من كان على رأس بقية الأقسام.

كانت المنظمة الخاصة في تلك الأثناء، تقوم على الهيكلة التالية: قائد وطني يخضع لسلطة الحزب. كان تحت إمرتي قائد للولايات الثلاث وقائد للمصلحة العامة. أُخضِعت كل ولاية لسلطة مسؤول يتبعه الكثير من قادة

نواحي. فولاية الجزائر كان بها ستة او ثمانية نواحي؛ ووهران كانت بها ناحية واحدة وأخيرا قسنطينة كانت بها أربع او خمس نواحي.

كان جميع عناصر المنظمة الخاصة، من القائد الوطني وإلى غاية قائد الناحية، وكذا مسؤول شبكة التواطؤ ومسؤول صانعي المتفجرات، أعضاء موظفين في الحزب السياسي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وضعوا تحت تصرف المنظمة شبه العسكرية. كانوا يتقاضون راتبا شهريا. فقادة الولايات الثلاث، ومسؤول المصلحة العامة وأنا نفسي كنا نتقاضى أجرة شهرية قدرها 15 ألف فرنك، في حين كان قادة النواحي، ومسؤول شبكة التواطؤ ومسؤول صانعي المتفجرات، يتقاضون 12 ألف فرنك شهريا.

ذكرت لكم أنني كنت تابعا بصفتي قائدا وطنيا للمنظمة الخاصة إلى الحزب مباشرة. كنت تحت السلطة المباشرة للنائب خيضر، الوحيد الذي كنت أقدّم إليه تقاريري عن نشاط التشكيلة شبه العسكرية، والوحيد الذي كنت أتلقى منه التعليمات والتوجيهات. فلا يمكن اتخاذ قرار خطير، أو إحداث إصلاحات مهمة من دون العودة إلى النائب خيضر. من جهة أخرى كان هو الذي يقدم إلي في كل شهر الأموال الضرورية لمكافأة أعضاء المنظمة الخاصة. اعتدنا على الالتقاء مرة في الشهر ... كان خيضر إما يفصل فورا في الحالات المختلفة التي كنت أعرضها عليه ووفقا لأهميتها، أو يطلب مني وقتا للتفكير. أظن إذا، أنه كان أحيانا يلتمس رأي الحزب.

سأشرح لكم الآن الظروف التي نشأت فيها المنظمة الخاصة. يوجد في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما يوجد في جميع الأحزاب السياسية، ما يمكن أن نسميهم الهمازين. فيوجد المتروون، والمتزنون، والمتحمسون، والمتشددون الذي يرون بأنه لا يُفعل أبدا المزيد والذين يقولون

لنا بأن تحرير التراب الوطني لا يسير كفاية بشكل سريع. ففي ظل هذا الجو ولأجل التصدي لفقدان الثقة قرر الحزب، حتى يظهر قوته وإرادته في العمل، إنشاء منظمة شبه عسكرية.

فهذه التشكيلة التي كان هدفها تحرير الجزائر، كان عليها ألا تتدخل إلا في حال حدوث نزاع خارجي مع فرنسا أو نزاع داخلي خطير. فبعض أفعال العنف ما ارتكبت إلا تحت ضغط المشوشين دوما ولأجل الرضوخ لمتطلباتهم، سأذكر من ضمنها الهجوم على بريد وهران. أقول لكم حالا أن الأمر يتعلق بضربة شديدة نفذتها المنظمة الخاصة.

بعد رحيل بعض عناصر الفوضى مثل مجيد، وعلى ضوء التجربة المكتسبة، اتضح أن المنظمة الخاصة لم تكن قادرة على الاستمرار. فقرر الحزب إزالتها وهكذا تدريجيا لم تعوض العناصر التي استدعت إلى العمل السياسي. فقد صدر الأمر الصريح لكل منتخبي حركة انتصار الحريات الديمقراطية والذين وضعوا تحت تصرف المنظمة الخاصة، بالعودة إلى الحزب ...

... سأروي لكم بالتفصيل كل ما أعرفه عن هذا الاعتداء (السطو على مركز بريد وهران). واجهت حركة الانتصار في مطلع عام 1949، أزمة مالية حادة للغاية أضيفت إلى الخلافات السياسية. لا استطيع أن أفيدكم إذا ما كان مجيد القائد الوطني في ذلك الوقتِ للمنظمة الخاصة أو النائب خيضر، الذي تصور وأعد هذه الضربة الشديدة ...

أخبرنا مجيد خلال أحد اجتماعات قيادة أركان المنظمة الخاصة، بالجزائر، بنية الحزب مهاجمة بريد وهران، للحصول على المال. كلفني بتوفير محل في وهران حيث يمكننا أن نعد فيه بكل طمأنينة المخطط لتنفيذ مثل هذه

العملية. عينا منذ البداية للتنفيذ بوشعيب من تموشنت، الذي كان عليه قيادة الشاحنة، وفلوح من مستغانم، ونحضر السائق من مدينة الجزائر، ثلاثتهم أعضاء في المنظمة الخاصة. كان يجب إضافة ثلاثة عناصر أخرى لهذا الفريق اختيروا من بين عناصر المنظمة الخاصة أو المقاومة. تم الاتفاق بعد ضبط هذه الخطوط العريضة، على أن تنجز العملية في مطلع شهر مارس، وأن يأتي مجيد إلى وهران، قبل العملية بخمسة عشر يوما، من أجل الإعداد النهائي. عدت إلى وهران وفكرت حالا في استعمال مقر الحزب، الواقع في 1 شارع أجين لوبين بغمبيطه، وقد أخبرت مجيد بذلك. وصل في 20 فيفري إلى وهران، وأقام في المقر. لقد نسيت أن أقول لكم أنه كان مصحوبا بخيضر. التحق بهما كل من بوشعيب من تموشنت وفلوح من مستغانم. وبعد بضعة أيام قدم ثلاثة مقاومين من مدينة الجزائر. أظن أنهما عينا من قبل ولد حمودة، الذي كان في تلك الفترة مسؤول شبكة التواطؤ ... من المؤكد أنهما استقبلا في محطة القطار بوهران من قبل بوشعيب ونقلهما كما جرت به العادة عندنا إلى مقر الحزب. على الأرجح كانت لديهما كلمة سر وجريدة، علامة تعرف. علي أن أقول لكم أن مجيد هو الذي كانت بيده الأموال الضرورية للطعام، وأنهم كانوا يطبخون بأنفسهم.

خلال تلك الفترة، استدعاني الحزب ثانية إلى السياسة. كنت قد استلمت التعليمات في مدينة الجزائر وكنت بصدد نقل تعليمات المنظمة الخاصة بولاية وهران إلى بوتليليس حمو. لا اعتقد أن هذا الأخير كان على علم في تلك الأثناء بهذه العملية الأولى. من جهتي تقرّر أن أجد عذرا يومين أو ثلاثة أيام قبل العملية، بالذهاب إلى أهلي في مغنية قصد الاستراحة، ثم السفر في اليوم الموالي للاعتداء إلى مدينة الجزائر للقاء مجيد.

عقدنا مع مجيد والفريق، اجتماعا ستة أيام قبل الهجوم على البريد لحض المنفذين على فعل ما أمر به الحزب. وضعت أنا ومجيد لحضور الاجتماع قناعا أسودا خاصا بجماعة المنظمة الخاصة في وهران. كان يغطي نصف الجسد، جلسنا في الغرفة الوسطى الكبيرة ، في مقابل الباب، وأخفينا سروالينا بواسطة بطانية. بوشعيب هو الذي أدخلنا إلى هذا مقر وهو الذي أدخل العناصر، عندئذ كان وجهينا مغطيين.

مجيد هو الذي بدأ الحديث. تحدث إلى المستمعين باللغة العربية وقال باختصار: " الحزب في حاجة إلى المال، ولقد قسمتم بطاعة أوامره وهو يعول عليكم لتنفيذ المهمة التي أوكلت إليكم بإخلاص". وشرح باقتضاب بأن الأمر يتعلق بالسطو على بريد وهران للحصول على المال من صندوق الإيرادات.

وأضاف أن التفاصيل المكملة ستقدم في الوقت الضروري من طرف بوشعيب. بعد ذلك أخذت الكلمة بالعربية لتأكيد ما قاله مجيد. هنا علي أن أوضح لكم. تقرر خلال المحادثات الأولية مع مجيد، استعمال سيارة مسروقة. درس مجيد تفاصيل كل ذلك بدقة. ذهبت إلى مغنية كما أُتفق عليه.

تم تحديد تاريخ العملية على ما أذكر بيوم 3 أو 4 مارس. استقلت القطار بعد ذلك اليوم باتجاه الجزائر حيث كنت على موعد مع مجيد. التقيت به فعلا وشرح لي كيف ان العملية لم تنجح بفعل عطب أصاب السيارة عند تشغيلها بالقرب من البريد.

اجتمعت هيئة أركان المنظمة الخاصة بعد بضعة أيام وقررنا تأجيل العملية إلى يوم 4 أو 5 ابريل 1949. عدت إلى وهران، حيث كان علي إتمام نقل التعليمات إلى بوتليليس. التحق بي مجيد 23 أو 24 مارس، وكما في المرة السابقة، أقام في مقر الحزب. هناك التقى العناصر، أي بوشعيب،

خيضر، ومسعود سوداني (بوجمعة سويداني) ... وشخص مجهول من "البكاو"، عوض فلوح واثنين او ثلاثة مقاومين من العملية الأولى، الثالث أنه عاد إلى مدينة الجزائر. لم أظهر خلال هذه المرة في المقر. كنت أمن يصل بمجيد في الخارج. تقرر أن تنفذ العملية في صباح يوم 5 أبريل، وكان يجب استعمال مثل المرة الأولى، سيارة مسروقة. فيما يخصني كان علي السفر إلى مدينة الجزائر يومين او ثلاثة قبل تاريخ العملية ثم العودة إلى وهران بواسطة قطار النهار الذي يصل في الساعة الثالثة زوالا.

وكان على مجيد العودة إلى مدينة الجزائر في المساء، بواسطة القطار الذي ينطلق من وهران في حوالي الساعة العاشرة ليلا. تم احترام هذه التعليمات بدقة وفي يوم 5 أبريل وصلت إلى وهران في حوالي الواحدة زوالا. التقيت في خارج المحطة سويداني الذي أخبرني بسير العملية، وأشار إلى أنه كان من الصعب استعمال سيارة أجرة، فسائقي السيارات حذرين جدا لذا لجؤوا إلى ذريعة باستعمال طبيب وسيارته. قال لي أن المال يوجد في المقر. علمت من خلال جريدة " أورون سوار" قيمة المبلغ المسروق وعرفت تفاصيل أخرى. كان علي ركوب قطار المساء لأقدم تقريرا عن مهمتي إلى مجيد. اتصلت ببوتليليس الذي أخبرته بالوقائع، وبالزمن الذي وقعت فيه السرقة، وكلّفته بصفته مسؤول ولاية بالسهر على أمن العناصر الذين قاموا بالعملية. التقيت سويداني في حدود الساعة الخامسة ونصف زوالا، وقلت له بالاتصال مع بوتليليس، الذي حصل على تعليمات سابقة من شأنها أن تجنب كل حادث محتمل. منذ الصباح كنت قد عدت بواسطة قطار المساء من الجزائر، وفي المساء اتصلت بمجيد وقدمت له تقريرا عن مهمتي. هنا انتهى دوري ... حصيلة السرقة أعطيت كلها إلى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من طرف خيضر. ليس عندي شيئا آخر أقوله لكم عن قضية بريد وهران.»

- الوثيقة 17. كلمة السيدان محمود الشريف وفرحات عباس في اجتماع انتخابي لحزب الاتحاد الديمقراطي بتبسة عام 1951[1].

**أولا، كلمة السيد محمود الشريف.**

« لا داعي لأن أعرفكم بنفسي، لأنكم تعرفونني؛ فأنا ابن البادية، مما يسمح لي أحسن من أي شخص آخر بالحديث عن بؤس إخوتنا في الدين الذين يعيشون في الدواوير، وعن ظلم الإدارة. فمؤخرا أيضا، أراد البعض منكم الحج إلى مكة، ولكنهم واجهوا للأسف عراقيل كثيرة عند منتخبي الإدارة الذين فرضوا عليهم مبلغ 50 ألف فرنك.

فممثلي الإدارة هؤلاء هم أنفسهم الذين احتكروا تسيير المصالح الزراعية لأن لهم فيها مصلحة. من بينها، مضاربتهم في الحلفا في المنطقة. فهؤلاء الممثلين يخدعون الشعب بوعده عبثا بقروض زراعية. وهذه الأحداث المحلية تتكرر في كل الجزائر مبينة مساوئ الاستعمار. أما بالنسبة لي، فإنني عبد للحزب، لا أطلب منصب قايد، ولا أي منصب آخر.

لقد بلغت مبلغي بمفردي، بعملي الخاص. يمكنني الآن أن أصبح نقيبا أو رائدا وأحصل على راتب هام، ولكنني غادرت الجيش بمحض إرادتي، لكي أعود إلى أرض أجدادي، التي تركها لي والدي. أقسم بالنبي أنني سأسير على خطى الحزب إلى غاية الوفاة. أطلب منكم مساعدتي. وبذلك ستساعدون الحزب الذي يطالب بالجمهورية الجزائرية.»

---

[1] مراسلة سرية من محافظ الشرطة بتبسة، رقم: 15/S، مؤرخة في 28 جانفي 1951. (ترجمة المؤلف)

- ثانيا، كلمة السيد فرحات عباس.

« تحية أخوية للجميع. لقد خصني صديقي زميرلي بلقب " زعيم". وحده الاستعمار هو الزعيم. اليوم استهل الكلام لأحدثكم عن انتخابات 4 فيفري.

لقد أوجب الحزب على صديقنا الشريف الترشح. فهذه المبادرة ليست منه شخصيا. إنه أمر من الحزب الذين نمثله، ولأجل هذا السبب لم يترشح بومنجل أو جماد، أو بوذراع الصادق أو أنا شخصيا. أطلب منكم التصويت لمرشحنا الشريف محمود، ستسدون إليه معروفا، وكذلك للحزب، ولكنكم ستسدون إلي معروفا أكبر إذا ما فهمتم هدفنا، ومثلنا الأعلى، فالسبيل الذي نريد لكم أن تسلكوه طويل العبور.

فالبذرة بعد اليوم قد زرعت، وإذا لم نحصدها بأنفسنا، فإن أبناءكم هم من سيحصدها. أنا نفسي سأرحل في يوم ما، ولكنني لست وحيدا. سيُخلف عباس عباسيين آخرين. من الصعب القضاء على الاستعمار، وحزب الاتحاد الديمقراطي ليس بعد قويا بما فيه الكفاية، لدرجة يمكنها معها صدّه.

فالاستعمار لا يزال هو الأقوى بكل ترسانة رشاشاته، وإطاراته من القياد، ورجال الدرك، والشرطة. ولكن حزبنا هو حزب الله وحزب الحقيقة. فالله معنا وسنصل إلى النتيجة النهائية.

يملك الاستعمار القوة المادية، ولكن نحن نملك عوضا عن ذلك القوة المعنوية، والإيمان والحقيقة.

إخوتي، لا يزال الاستقلال بعيد المنال؛ ستتألم، ونعاني أيضا قبل أن نحصل عليه؛ سأهزم، وأسجن، وأعامل معاملة سيئة، ولكنني سأقاوم ما دمت صحيحا.

إخوتي، لن أعدكم المستحيل، ولكنني سأبذل قصارا جهدي لأفهم هدفنا المتبع لكل الشعوب، وأرجو أن يكون حزبنا هو من سيتمكن من الحصول على النصر النهائي.

بالأمس، كنت في معسكر، حيث عقدت اجتماعا. الاستعمار يسود في هذه المدينة، ويستغل الشعور الطبقي والفرقة في أوساط أهالينا، مثلما هو الأمر في تبسة حيث كل قبيلة تريد أن يكون لها مرشحها. ليست لحزبنا قبيلة، فهو فذ، إنه حزب الرسول، والإسلام، حزب المسلمين المعذبين.

أذكركم بمشروع بلوم — فيوليت، الذي انضم إليه الشيخ عبد الحميد بن باديس والدكتور بن جلول من الفيدرالية الجزائرية. طالبوا بالمواطنة الفرنسية؛ فاتهمهم بأنهم مناهضين للفرنسيين؛ واليوم نحن نطالب بالمواطنة الجزائرية، ونُتّهم بأننا مناهضين للفرنسيين. ستضحون بدمائكم وتقتلون في سبيل قضيتهم، وستعتبرون دوما بأنكم مناهضين للفرنسيين.

فوجود الاستعمار هو نتيجة تواجد شعبين على نفس الأرض، وفي نفس الوطن: شعب المضطهِدين، وشعب المضطهَدين. وهذا هو حال الجزائر. إننا نريد إلغاء الاستعمار. ولبلوغ ذلك يمكن اقتراح ثلاثة حلول، وتبني ثلاث سياسات.

## 1.) سياسة الإبادة.

يمكن لفرنسا إبادتنا باستخدام القوة، مثلما أباد الأمريكيون الهنود فهي تملك الوسائل والسلطة. يكفيها لكي تتخلص من 8 ملايين الذين نمثلهم، أن تجمعنا جميعا، رجال ونساء وأطفال في الصحراء، حيث يكون جائز لها إفناؤنا، بواسطة قنابل نووية تطلبها من الأمريكان.

بالنسبة لنا، الموت يكون أفضل لنا من حياتنا الراهنة. ولكن هذا الحل لا يمكن توقعه لأن فرنسا السخية تنفر من استعمال هذه الوسيلة التاي ستثير حفيظة الكثير من الفرنسيين الطيبين.

## 2.) سياسة الإدماج.

لقد أثبتت هذه السياسة مقدرتها في أزمنة ماضية؛ وقدم التاريخ أمثلة عنها. فالرومان أدمجوا بعد الغزو الغاليين، ومن هذا المزيج ولد الشعب الفرنسي. ولكنها فشلت في الجزائر.

فنحن نعيش منذ 120 سنة جنبا إلى جنب مع الفرنسيين، ولكن كل واحد منا احتفظ بتقاليده، وعاداته، ودينه. فلو كانت فرنسا وطننا الأم، ألم تكن في الجزائر هيئة انتخابية واحدة، مثلما هو الأمر في كورسيكا ؟

في حال الاندماج سندعى نحن الجزائريون إلى التصويت على القوانين الفرنسيه. وهذا ليس منطقيا. فالعربي لا يجب عليه إعداد القوانين في فرنسا.

## 3.) سياسة الجمهورية الجزائرية السيدة والمستقلة.

إنه الحل الممتدح من قبل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، في برنامجه ونص عليه تاريخ الشعوب. ألم تمنح إنجلترا الاستقلال للهند، وكندا، ومصر ؟

أليست كل هذه البلدان في تفاهم واتحاد ؟

نطلب من فرنسا أن تتبع النموذج المقدم من التاريخ، وتشكل هي أيضا "كومنولث" مع جميع مستعمراتها فيما وراء البحار. ستكون قوية بنا، ونكون أقوياء بها. نطلب منها ألا تتجاهلنا وأن تتركنا نحكم أنفسنا بأنفسنا. إننا لا نطالب إلا بحقنا. فالجزائر حية، ستكون لها رايتها، التي هي راية أسلافها، راية الأمير عبد القادر، الذي وافته المنية في المنفى بسوريا. - ثم ذكر فرحات عباس قصة خاصة به.

في عام 1921، عندما استدعيت لخدمة العلم، كممرض في عنابة، لاحظت أن التمييز منتشرا بوضوح بين المسلمين والفرنسيين حتى في صفوف الجيش. فبينما كان الأولون ينامون في غرف بها أسرة خشبية، مزودة بحصائر من حلفا، فإن الأخيرين كانوا ينامون على أسرة حديدية ومطارح من صوف.

ولما تعجبت من الأمر أمام أحد الجنود القناصين العجائز، أجابني بأن الأسرة الحديدية مخصصة لأبناء الراية. ستكون لنا نحن أيضا رايتنا.

تعلم الإدارة أن حزب الاتحاد الديمقراطي محق، وأنه قابض على زمام الأمر، ولكنها تتظاهر بجهله.

يُستغل اليوم في معسكر نصب أقيم في أرض الأمير عبد القادر إحياء لذكراه، مستغلة من طرف المستوطنين، ومزروعة بشجر الزيتون، بينما كان من الواجب إعادتها لأبنائه الذين يعيشون في بؤس [ في إشارة إلى زاوية محي الدين الهاشمي]

لقد وعدت الإدارة بإلغاء البلديات المختلطة، ولكنها لا تزال ترتقب دوما قرار الجمعية الجزائرية، التي لن تتدخل أبدا، فلولا لم تزور الانتخابات في 1948، ولو انتُخب أعضاء من الأحزاب الثلاثة: الاتحاد الديمقراطي، والحزب الشيوعي، وحركة الانتصار، لما وجدت اليوم البلديات المختلطة.

أما بالنسبة للسيد جويني فقد صوت لصالح الإبقاء على البلديات المختلطة، لأنه انتخب من طرف الإداريين والقياد. تتشكل الجمعية الجزائرية في أغلبها من موظفين وليس من ممثلين منتخبين من الشعب.

الاستعمار مخادع، ولكننا سنهزمه بواسطة الاتحاد والعمل.

كذلك، لا أدافع بحديثي إليكم عن مصالحي الشخصية. فأنا لا أملك مزرعة، وصيدليتي متروكة للغير. إنني في خدمة حزبي، وفي خدمة الشعب.

عملنا يتمثل في تشجيع التعليم بفتح المدارس، والعمل من أجل إلغاء البلديات المختلطة والحصول على المساواة في المقاعد داخل المجالس البلدية، حتى يكون رئيس البلدية إما مسلما أو فرنسيا جيدا.

إننا نسجل اليوم استقلال الهند، وباكستان، وسوريا، ومنشوريا، وكوريا والهند الصينية تتحرر الآن، سنعلم في يوم ما باستقلال الجزائر.

ليس مستحيلا. تريثوا. سنتحرر من دون استعمال القوة، ولا العنف وسنطلب من الفرنسيين والإسرائيليين الموجودين في الأرض الجزائرية، المساهمة معنا داخل الحكومة الجزائرية.

حتى وإن مارست أمة إسلامية ما الدكتاتورية، والظلم والتعسف، فإنها ستزول مع الوقت. وهذا ليس من كلامي وإنما هو من كلام الله، وارد في القرآن الذي تعرفونه.»

وفي الأخير خطب باللغة الفرنسية قائلا: « هذا الصباح عندما زرت سوق الشريعة، ضننت أنني عدت إلى العصور الوسطى وذكّرني الفلاحون بالفلاحين الذين وصفهم لابرويير.»

# ثانيا: ملحق الجداول.

الجدول 1. هيكلة المنظمة الخاصة وفقا لإفادة محمد ماروك[1].
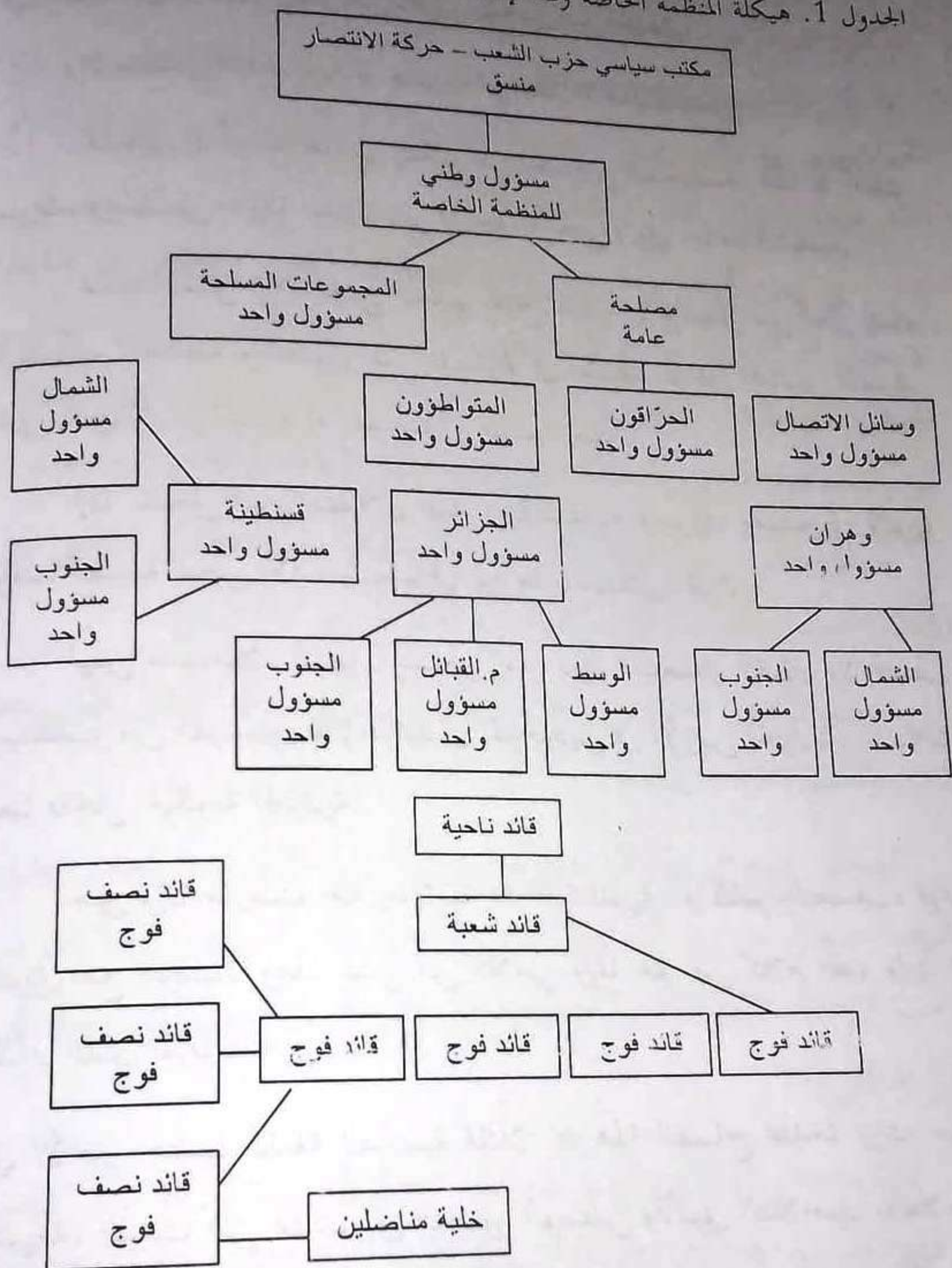
[1] STORA Benjamin, Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens : E.N.A, P.P.A., M.T.L.D., (1962-1954), Editions L'Harmattan, Paris, 1985, p. 28 (ترجمة المؤلف)

2. كمية الأسلحة والذخيرة التي احتجزت لدى رجال المنظمة الخاصة خلال [illegible] مارس إلى أوت 1950. (المصدر: شرطة الاستعلامات العامة)

- في شرق البلاد.

| نوع السلاح | الكمية |
|---|---|
| بنادق صيد | 15 |
| بنادق قصيرة | 10 |
| رشاشات وبنادق حربية | 9 |
| مسدسات مختلفة الأنواع | 17 |
| خراطيش مختلفة الأعيرة | 1961 |
| خراطيش نوع "شيديت" | 5 |
| شواحن مسدسات ورشاشات | 2 |
| صواعق | 5 |
| أمشاط المسدسات | 1 |

- في وسط البلاد.

| نوع السلاح | الكمية |
|---|---|
| رشاشات وبنادق حربية | 13 |
| مسدسات مختلفة الأنواع | 6 |
| خراطيش مختلفة الأعيرة | 202 |
| خراطيش نوع "شيديت" | 17 |
| شواحن مسدسات ورشاشات | 12 |
| لفائف فتيل تفجير نوع "بيكفورد" | 75 |
| صواعق | 110 |
| مفرقعات ديناميت | 70 |
| قنابل يدوية | 14 |

- في غرب البلاد.

| نوع السلاح | الكمية |
|---|---|
| رشاشات وبنادق حربية | 1 |
| مسدسات مختلفة الأنواع | 10 |
| خراطيش مختلفة الأعيرة | 70 |
| خراطيش نوع "شيديت" | 4 |
| لفائف فتيل تفجير نوع "بيكفورد" | 2 |
| صواعق | 95 |

- في جنوب البلاد.

| نوع السلاح | الكمية |
|---|---|
| رشاشات وبنادق حربية | 8 |
| مسدسات مختلفة الأنواع | 14 |
| خراطيش مختلفة الأعيرة | 2000 |
| شواحن مسدسات ورشاشات | 10 |
| بندقية صيد | 2 |

الجدول 3. مجموع الأسلحة والذخائر التي صادرتها مصالح الأمن الاستعماري من عناصر المنظمة الخاصة في مختلف مناطق الجزائر

17 بندقية صيد - 36 رشاشا وبنادق حربية - 65 مسدسا من مختلفة الأنواع - 5163 خرطوشة مختلفة الأعيرة - 46 خرطوشة نوع " شيديت" - 25 شاحن مسدسات ورشاشات - 220 صاعقا - 12 بندقية قصيرة - 77 لفة فتيل تفجير

" بكفورد" - مشط مسدس - 14 قنبلة يدوية - 70 مفرقعة ديناميت - 17 بندقية صيد.

الجدول 4. مناطق تواجد المنظمة الخاصة في الجزائر.

| في الشرق | في الوسط | في الغرب | في الجنوب |
|---|---|---|---|
| سكيكدة - عنابة - تبسة - قسنطينة - قالمة - ميلة - باتنة - منعة - كندي السمندو - عين البيضاء - خنشلة. | الجزائر (حسين داي) - تيزي وزو - البروائية - قصر البخاري - قصر الشلالة - مليانة - خميس مليانة - وادي فضة - أم دروع - قرية مناصرة بتيبازة - روينة - زكار - جندل. | وهران - الشلف - عين الدفلة - تلمسان - معسكر. | الأغواط. |

الجدول 5. قائمة بأسماء معتقلي شعبة وهران الثوريين، وطبيعة الأحكام التي نفت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
|---|---|
| محمد حسين بن زيان | حُكم عليه بخمس سنوات حبس نافذ، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| حاج بنعلا | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن علي قديفي | حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، و5 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن عمار إبراهيم المدعو بن سنوسي | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عديم اللقب محمد بن عيسى | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| أحمد زبانة | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |

| | |
|---|---|
| محمد مخاترية | حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، وخمس سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| أحمد زيان شريف المدعو حمادة | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عبد القادر بن محمد المدعو لازاوي | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بو عبد الله رشيد | حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة. |
| عبد القادر بلاوي | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |

الجدول 6. قائمة بأسماء معتقلي شعبة عين تموشنت الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
|---|---|
| حمو بوتليليس | حُكم عليه بست سنوات سجنا نافذا، و10 سنوات حرمانا من الإقامة، ومثلها حرمانا من الحقوق المدنية. |
| معمر آيت زاوش | حُكم عليه بخمس سنوات حبس نافذ، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن عودة وداح | حُكم عليه محكمة وهران بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن حدو بوحجر | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بلعوج ميلود | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| محمد بويحي | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عبد القادر ناصر كويني | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| رباحي بوسيف | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |

الجدول 7. قائمة بأسماء معتقلي شعبة معسكر الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
| --- | --- |
| عبد القادر حلو | حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، وخمس سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عبد القادر طيبي المدعو بوشنتوف | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عبد القادر سحنوني | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| أحمد بكارة | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| ونور الدين معبد | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |

8. قائمة بأسماء معتقلي شعبة معسكر الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
| --- | --- |
| عبد القادر حلو | حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، وخمس سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عبد القادر طيبي المدعو بوشنتوف | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| عبد القادر سحنوني | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| أحمد بكارة | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| ونور الدين معبد | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |

الجدول 9. قائمة بأسماء معتقلي شعبة تيارت الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
|---|---|
| سعيد ولد إبراهيم | حُكم عليه بخمس سنوات حبس، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن سعادة كردجو | حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن عيسى عفريت | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| أحمد حلوز | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| مزيان آيت عمار | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| ميسوم بحري | حُكم عليه بأربع سنوات حبس نافذ، و5 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |

الجدول 10. قائمة بأسماء معتقلي شعبة تلمسان الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حقهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
|---|---|
| إبراهيم عصمان | حُكم عليه بخمس سنوات حبس، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| محجوب جيلالي المدعو جلول | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| شعيب تشوار | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| محمد قنافدة | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| محمد بن عصمان | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات |

| | |
|---|---|
| | حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| محمد السعيد مرزوق | حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية. |
| بومدين سنوسي بركسي | حُكم عليه بعشرة أشهر حبس نافذ. |
| محمد ولد محمد لوكيل | حُكم عليه بثلاث سنوات حبس نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن علي بن آشنهو | حُكم عليه بسنتين سجن نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية. |
| محمد بسطاوي | حُكم عليه بسنتين حبس نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة. |
| كلوش جديد محمد | حُكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |

الجدول 11. قائمة بأسماء معتقلي شعبة غليزان الثوريين، وطبيعة الأحكام التي قضت بها محكمة وهران في حق كل واحد منهم.

| الاسم واللقب | العقوبة |
|---|---|
| إبراهيم عصمان | حُكم عليه بخمس سنوات حبس، و10 سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| بن عطية وداح | حُكم عليه بثلاث سنوات سجن نافذ، وثلاث سنوات حرمان من الإقامة، ومثلهن حرمان من الحقوق المدنية. |
| ويس البطاش | حُكم عليه محكمة وهران بسنتين حبس نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية. |
| أحمد خوجة بوراس | حُكم عليه بسنتين سجن نافذ، وسنتين حرمان من الإقامة، ومثلهما حرمان من الحقوق المدنية. |

الجدول 12. قائمة بأسماء المحامين الجزائريين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين.

| الاسم واللقب | الانتماء السياسي |
| --- | --- |
| عبد الرحمان كيوان | حزب الشعب- حركة الانتصار |
| عمار بنتومي | حركة الانتصار |
| حميد كسول | - |
| محمد الصغير بلبقرة | حركة الانتصار |
| عبد القادر أوقواق | حركة الانتصار |
| محي الدين شرقي | متعاطف مع الحزب الشيوعي الفرنسي |
| العيد العمراني | الحزب الشيوعي الجزائري |

الجدول 13. قائمة بأسماء المحامين الفرنسيين الذين دافعوا عن المعتقلين الثوريين.

| الاسم واللقب | الانتماء السياسي |
| --- | --- |
| ايف ديشيزيل | الفرع الفرنسي للأممية العمالية (S.F.I.O) |
| بيير ستيب | الحزب الاشتراكي الموحد |
| روني بلاسون ستيب | الحزب الاشتراكي الموحد |
| هنري دوزون | الحزب الشيوعي الفرنسي |
| بيير براون | الحزب الشيوعي الفرنسي |
| بول فينيي | الحزب الشيوعي الفرنسي |
| ألفونس أوغيست توفيني | - |

جدول 14. نتائج انتخابات 4 فيفري 1951، الخاصة بالجمعية الجزائرية في الهيئة الانتخابية الأول بمقاطعة تبسة 11.

| | بلدية تبسة المختلطة | بلدية مرسط المختلطة | ب. تبسة كاملة الصلاحيات | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| - عدد المسجلين | 772 | 1337 | 1218 | 3327 |
| - الفرنسيون – المسلمون | 764 | 267 | 443 | 1661 |
| - المصوتون | 664 | 910 | 989 | 2563 |
| - الأوراق الملغاة | 8 | 22 | 39 | 69 |
| - الأصوات المعبّر عنها | 664 | 888 | 950 | 2502 |
| عدد الأصوات التي حصل عليها كل من: | | | | |
| باتستيني | 651 | 640 | 611 | 1902 |
| دولين | 9 | 115 | 212 | 336 |
| شاتان | 0 | 93 | 49 | 142 |
| استيفال | 4 | 40 | 78 | 122 |

الجدول 15. نتائج انتخابات 4 فيفري 1951، الخاصة بالجمعية الجزائرية في الهيئة الانتخابية الثانية بمقاطعة تبسة 11.

| | ب. تبسة كاملة الصلاحيات | ب. تبسة المختلطة | ب. مرسط المختلطة | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| - عدد المسجلين | 2598 | 18002 | 8759 | 29359 |
| - عدد المصوتين | 1112 | 11173 | 7015 | 19300 |
| - الأوراق الملغاة | 54 | 23 | 39 | 116 |
| - الأصوات المعبر عنها | 1058 | 11150 | 6976 | 19184 |
| الأصوات التي حصل عليها كل من: | | | | |
| عبد المجيد مشري | 760 | 10835 | 6895 | 18490 |
| محمود شريف | 201 | 315 | 51 | 567 |
| أحمد نقريشي | 97 | 0 | 30 | 127 |

الجدول 16. أهم أعضاء قسمة حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في تبسة خلال خمسينيات القرن الماضي.

| الاسم واللقب | المهنة |
|---|---|
| الصادق بوذراع | تاجر جملة بتبسة |
| محمود شريف | مزارع بالشريعة |
| محمد لطرش | محاسب بتبسة |
| مبروك شريط | متعهد النقل بتبسة |
| عثمان مسعادي | بقال بتبسة |
| صالح حواس | تاجر بتبسة |
| عيسى عيدودي | عامل بمؤسسة كهرباء وغاز الجزائر |
| عبد القادر بلياي | - |
| بلقاسم فرصادو | - |

| | |
|---|---|
| أحمد شريف | كاتب عمومي |
| إبراهيم جياري | مقاول بناء |
| صادق لعقيد | – |
| مصطفى زمرلي | اسكافي |

الجدول 17. بعض أعضاء قسمة الحزب الشيوعي الجزائري في تبسة خلاب خمسينيات القرن الماضي.

| الاسم واللقب | المهنة |
|---|---|
| يونس كوش | عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب |
| أحمد نقريشي | ميكانيكي |
| محمود صبية | كاتب موثق |
| زين العابدين بوقصة | محاسب + سكرتير الفرع المحلي للحزب |
| محمد الصغير بوطرفة | موظف بمصلحة الجسور والطرقات |
| أحمد صالحي | حلاق |

## ثالثا: ملحق الصور.

- الصورة 1. صورة القائد الأول للمنظمة الخاصة المرحوم محمد بلوزداد.

- الصورة 2. صورة القائد الأول للمنظمة الخاصة في تبسة المرحوم الطيب مسلم.
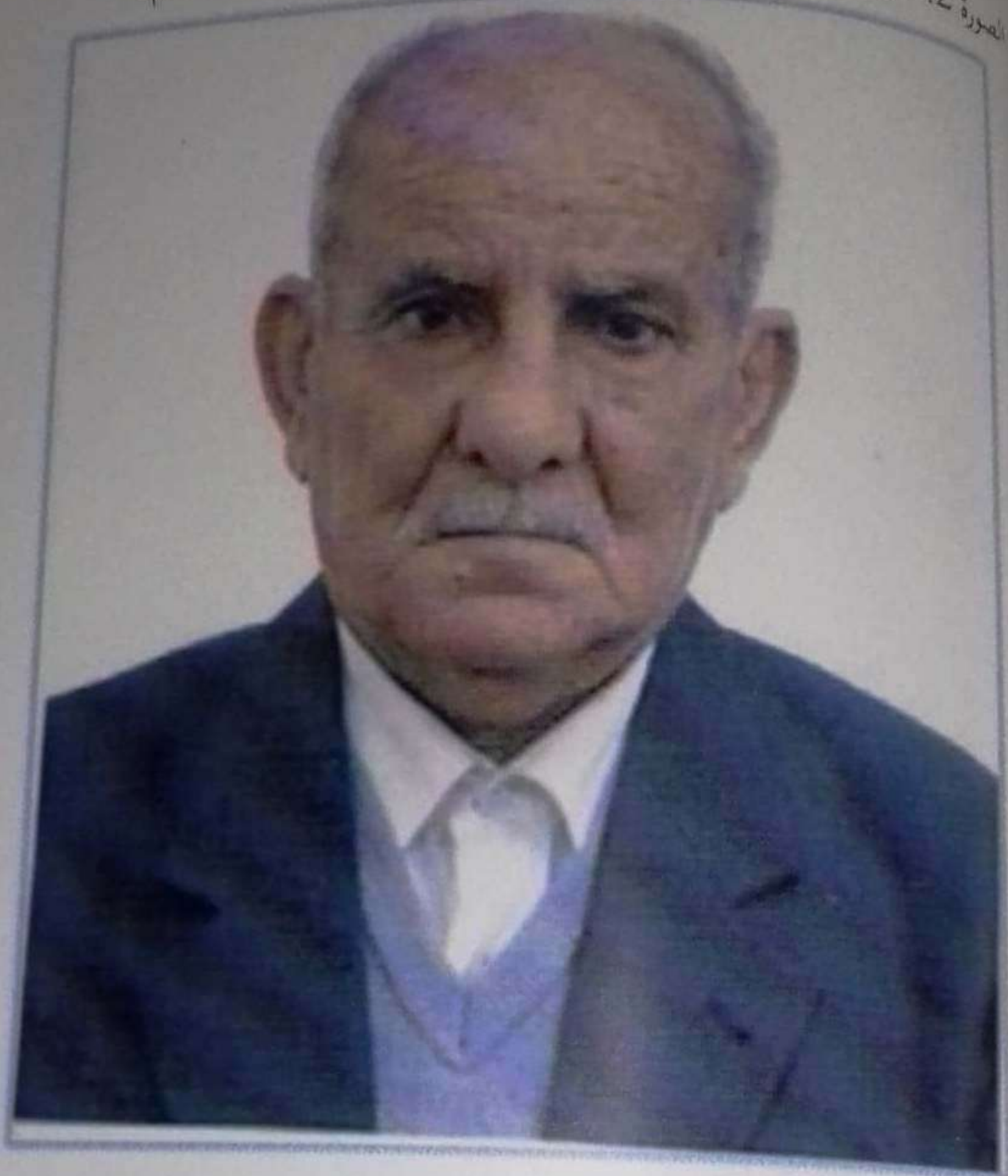
- الصورة 3. صورة للمؤلف مع السيد نور الدين سواعي قائد فوج في المنظمة الخاصة بتبسة.

- الصورة 4. منظر جوي لقلب مدينة تبسة حيث يسود الطراز المعماري الكولونيالي.

- الصورة 5. منظر قديم لتمثال ضحايا الحرب (Monument aux Morts) الذي اختبأت بالقرب منه جماعة عنابة لاختطاف رحيّم. ويبدو في يسار الصورة باب شالة. اليوم أزيل كل من التمثال والباب.

- الصورة 6. منظر للباب الشمالي أو باب كاركلا في سور مدينة تبسة.
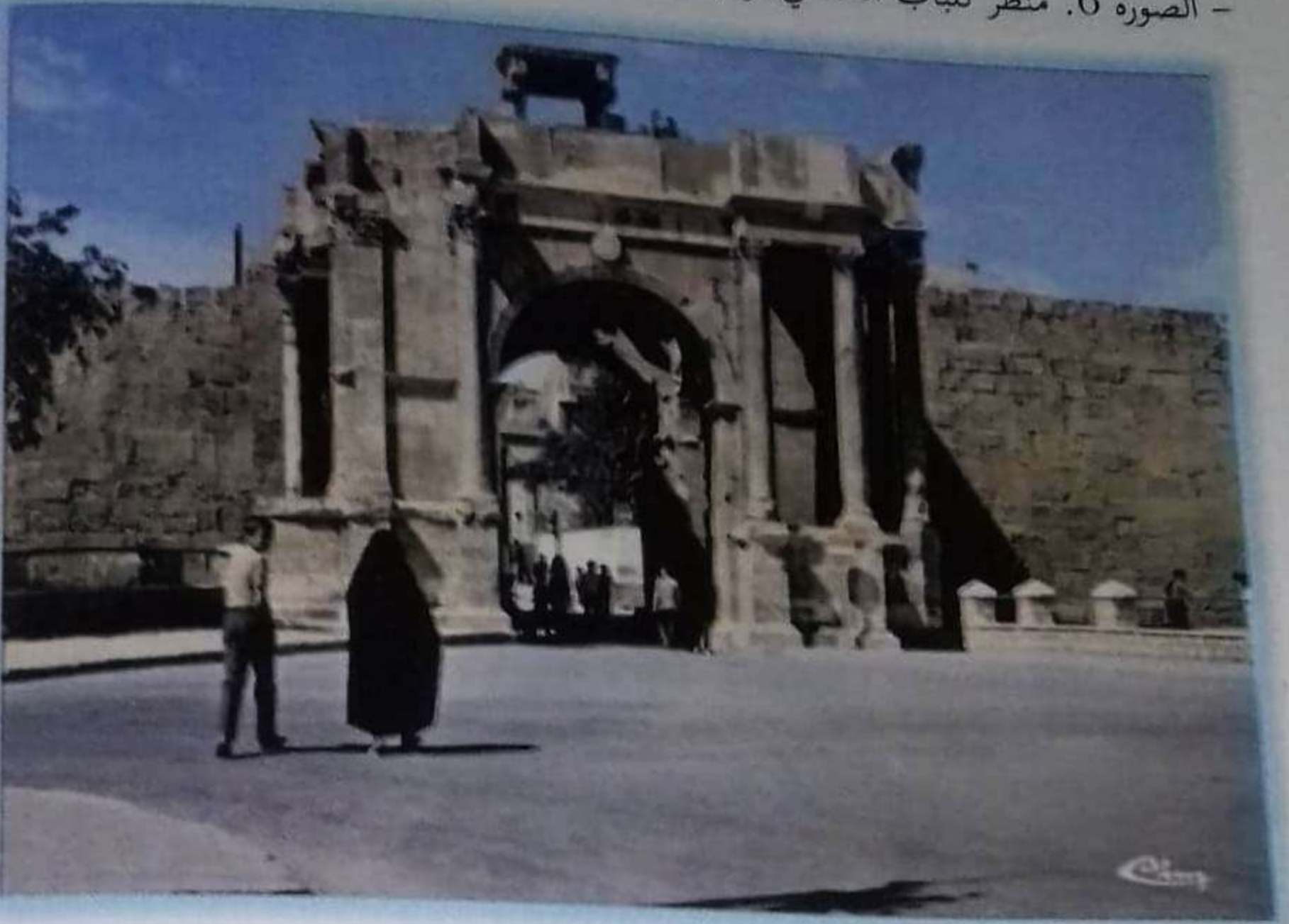
- الصورة 7. منظر قديم للباب الغربي أو باب قسنطينة في سور المدينة.
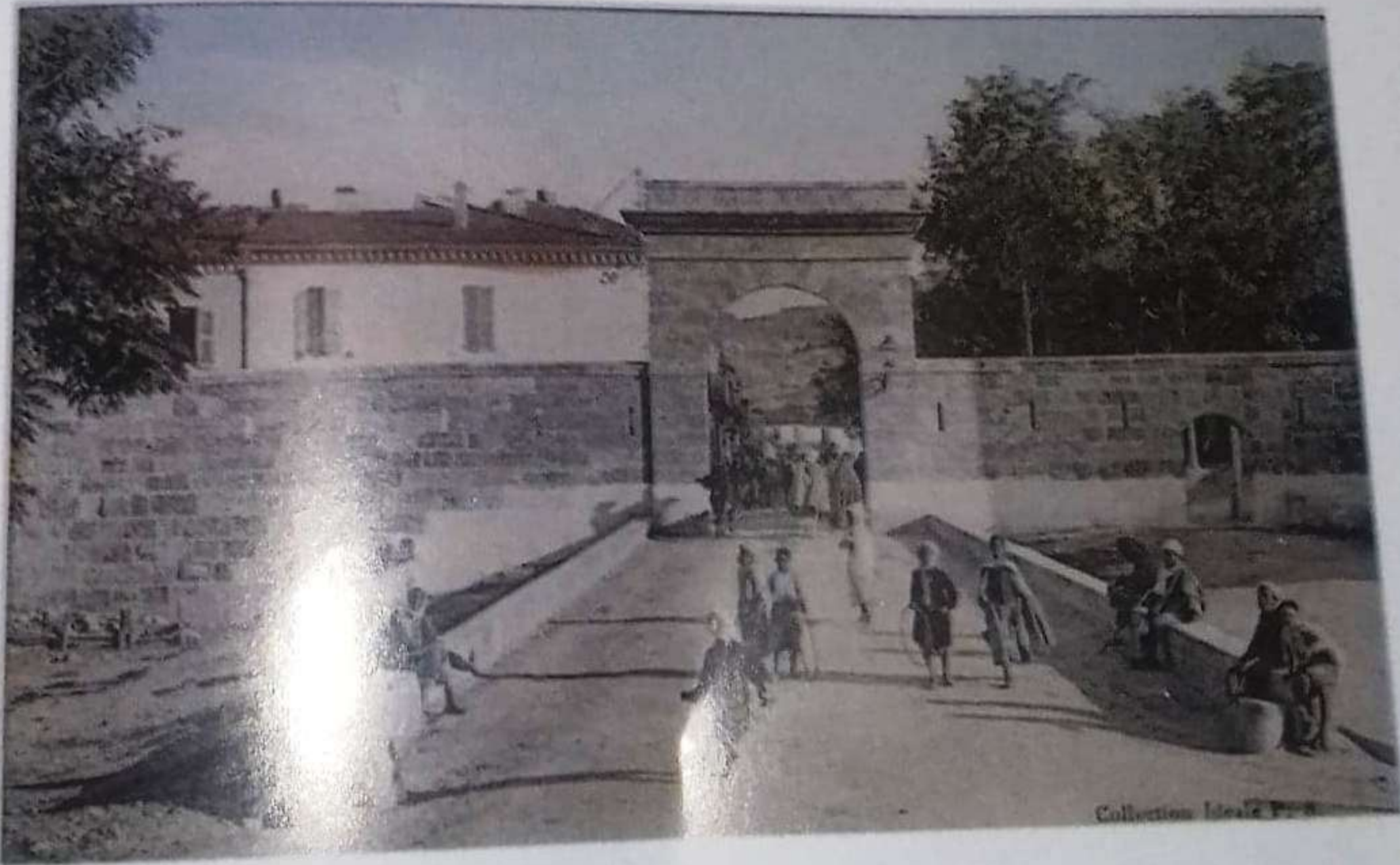
- الصورة 8. منظر قديم للباب الشرقي أو باب صلومون في سور المدينة.

- الصورة 9. مبنى البريد المركزي بوهران الذي تعرض للسطو من قبل رجال المنظمة الخاصة في أبريل 1949.

# فهرس الأعلام.

أ



ب

## ت

ج



ح

## خ

## د

ز



س

ش



ص

ط



ع

## غ



## ف

## ق

ك



ل

## ن



## هـ



## و

ي

# فهرس الأماكن والقبائل

أ



ب

## ت

## ج



## ح

## س



## ش



## ص



## ض



## ط



## ع

## غ



## ف

ق



ك



ل



م

# قائمة المصادر والمراجع.


I.) اللقاءات.

1. لقاء أجريته مع السيد الطيب مسلم.
2. لقاء أجريته مع السيد نور الدين سواعي.
3. لقاء أجريته مع السيد سعد السعود أحمد شاوش.

II.) الوثائق الأرشيفية.

- تقارير محافظ شرطة تبسة، فيفري – أكتوبر 1951؛ 1952؛ 1953؛ 1955

- تقرير بلدية تبسة المختلطة – تقرير شهري. 01 – 31 مارس 1950.

- تقرير قائد مفرزة الدرك الفرنسي بسوق أهراس، رقم: 12/4، مؤرخ في 24 جانفي 1952. أ. و. م. ب.

- رئيس دائرة قسنطينة، مذكرة رقم 11775/ Ad، مؤرخة في 23 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.

- المكتب الثاني بالناحية العسكرية 10، " *ملخص استعلامات حول الوضع في الجزائر وذهنية السكان خلال شهر أوت*"، 6 سبتمبر 1947

- مراسلة من مخبر محلي يدعى (ع. م) إلى مسؤول القطاع الخامس بعمالة قسنطينة، مؤرخة في 26 أكتوبر 1953. أ. و. م. ب.

- شرطة الاستعلامات العامة، ملخصات يومية للاستعلامات، من الفاتح جانفي إلى 31 ديسمبر 1950.

- FR. ANOM, boite 9336/4F3 – 9336/4F4, Arrondissement de Tébessa, 4F/4 documents internes.

- Police d'état de Tébessa, élections législatives du 17 juin 1951, 2ème collège, tableau comparatif des résultats de 1946 et de 1951 par nombre de voix. A.N.O.M.

- SHAT, synthèse du 15 juin, *1 H 2856.

- S.H.A.T, *La Guerre d'Algérie par les documents*, tome 1, Château de Vincennes, 1998.
- SHAT, *1 H 1430.
- SHAT, synthèse du 15 juin, *1 H 2856.
- SHAT, 1 H 2892.
- SHAT,*1 H 3399 ; et CAOM, *81 F 781.
- SHAT, *1 H 3400.

**III.) المصادر.**

**أ). باللغة العربية.**

1. بن تومي عمار، *الجريمة والفظاعة. الاستعمار كما عاشه أحد الجزائريين. مذكرات سياسية (1923 – 1954)*، تر. عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013

2. بوضياف محمد، *تحضير فاتح نوفمبر 1954*، تر. خضراء بوزايد. في مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ-1954 م، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد ومآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1999.

3. بن نبي مالك، مذكرات شاهد القرن، ط. 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1984.

4. حربي محمد، *جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع*، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.

حزب جبهة التحرير الوطني، "الطريق إلى نوفمبر، كما يرويها المجاهدون. المقاومة الوطنية والحركات السياسية، حتى ليلة نوفمبر 1954"، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بلا تا.

**ب). باللغة الفرنسية.**

1. BENKHEDA Benyoucef, Les origines du 1ernovembre 1954, Editions Dahlab, Alger 1989.
2. BENNABI Malek, Pourritures. Mémoires (1932-1940), t. 1, Dar El-Oumma, Alger, 2007.

3. BENTOUMI Amar, La défense des patriotes, éditions Houma, Alger 2007.
4. GHEZALI Amor, Fragments de mémoire, Palais du livre, Alger, 2003.
5. HABBACHI Abdesslem, Du mouvement national à l'indépendance. Itinéraire d'un militant, Casbah éditions, Alger, 2008.
6. HARBI Mohammed, Les archives de la révolution algérienne, Editions Dahlab, Alger 2010
7. OUGOUAG Abdelkader, Les grands procès, E. N. A.G., Réghaia 2011.

IV.) المراجع.

أ). باللغة العربية.

1. شلالي عبد الوهاب، نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها خلال القرن 19 م، دار الهدى، عين مليلة، أبريل 2006.
2. عباس محمد، رواد الوطنية. شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2004.
3. عباس محمد، ثوار ... عظماء، شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر 2005.

ب). باللغة الفرنسية.

1. BENEDETTI Julien, *Sous-préfecture de Tébessa. 1955-1962. Répertoire numérique détaillé*, archives nationales, C.A.O.M, Aix-en-Provence, 2006.

2. BÉRARD Victor , Indicateur général de l'Algérie ou Description géographique, statistique et historique de toutes les localités dans ses trois provinces, 2e édition, Constantine, 1858.
3. BOUZAHER Hocine, *La justice répressive dans l'Algérie coloniale. 1830 – 1962*, éditions Houma, Alger 2007.
4. COURRIÈRE Yves, *Les fils de la Toussaint*, lib. Fayard, Paris, 1981.
5. De ROCHEBRUNE Renaud & STORA Benjamin, *La Guerre d'Algérie vue par les Algériens. 1. Le Temps des armes (Des origines à la bataille d'Alger)*. Editions Denoël, Paris, 2011.
6. EVENO Patrick et PLANCHAIS Jean, *La guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte - Le Monde, 1989.
7. KEDDACHE Mahfoud, Histoire du nationalisme algérien, 2ème édit., t. 2, E.N.A.L., Alger 1993.
8. MEYNIER Gilbert, *Histoire intérieur du F.L.N (1954-1962)*, Paris, Fayard, 2002.
9. MORIZOT Jean, *L'Aurès ou le mythe de la montagne rebelle*, L'Harmattan, Paris 1991.
10. SIMON Jacques, *Le M. T. L. D., 1947 – 1954 (Algérie)*, L'Harmattan, Paris 2003.
11. STORA Benjamin, Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens: E.N.A, P.P.A., M.T.L.D., (1962-1954), Editions L'Harmattan, Paris, 1985.
12. TALEB BENDIAB Abderrahim, *Chronologie des faits et mouvements sociaux et politiques en Algérie 1830 – 1954*, édition 1983.

13. THENAULT Sylvie, *Une drôle de justice. Les magistrats dans la guerre d'Algérie*. Paris : La Découverte, 2001.

V.) الدوريات.

- *Algérie libre*, n° 20, juillet 1951.
- *L'Echo d'Alger*, n° 14175, du 21 avril 1950.
- *El-Moudjahid*, n° du 14 janvier 2013.
- *L'Est algérien*, n° 14860, du 17 février 1951.
- *Le quotidian d'Algérie*, 16 mai 2011.
- *Le quotidien d'Oran*, 18 juin 2012.
- *Le quotidien d'Oran*, 2 Javier 2013.
- *Liberté*, quotidien algérien, 1 novembre 2012
- *Le Soir d'Algérie*, 11 novembre 2013.
- *La Vérité*, n° 256, 2ème quinzaine de juin 1950.
- *La Vérité*, n° 277, du 21 juin au 4 juillet 1951.
- *La Vérité*, n° 304, 4 – 17 décembre 1952.

**VI.)** الرسائل الجامعية.

سعداوي مصطفى، *المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر*، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة البويرة، 2005 - 2006.

**VII.)** الملتقيات.

JAUFFRET Jean-Charles, « Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'œil du cyclone (1946-1954) », [en ligne]. Colloque *Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne*, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007.

## VIII. المقالات.

1. AGERON Charles-Robert, *À propos des archives militaires de la guerre d'Algérie*. In: Vingtième Siècle, Revue d'histoire, n°63, juillet-septembre 1999.

2. DJERBAL Daho, « Dissonances et discordances mémorielles. Le cas des Aurès (1930-1962)» , L'Année du Maghreb [En ligne], IV | 2008, mis en ligne le 01 octobre 2011, consulté le 06 mars 2014. URL : http://anneemaghreb.revues.org/438 ; DOI : 10.4000 / anneemaghreb.438

3. DJERBAL Daho, « La question démocratique dans le Mouvement national (1945-1962)», *Insaniyat* n° 25-26, juillet – décembre 2004.

4. ELBAZ Sharon, *L'avocat et sa cause en milieu colonial. La défense politique dans le procès de l'Organisation spéciale du Mouvement pour le triomphe des libertés en Algérie (1950-1952)*, in: Politix. Vol.16, n° 62. Deuxième trimestre 2003.

5. GIRARD Youssef, *L'influence du cheikh Abdelhamid Ben Badis sur le PPA*, [Site internet], www.fondation-benbadis.asso.dz.

6. ZEROUAL Abdelhamid, *PROCES POLITIQUES. L'O.S (les "56" de Blida")*, in Liberté, site internet: http ://www.liberte-algerie.com/liberte-numerique/l-os-les-56-de-blida-proces-politiques-7622

- http://maitron-en-ligne.univ-paris1.fr/ [Dictionnaire Algérie] par René Gallissot, version mise en ligne le 16 mars 2014.

# فهرس الموضوعات.

# المنظمة الخاصة و "مؤامرة تبسة"

بحلول تاريخ 18 مارس 2016 القادم، تكون قد مرت 66 سنة على اكتشاف المنظمة الخاصة، من قبل مصالح الأمن الاستعماري، إثر حادثة وقعت في مدينة تبسة في نفس اليوم والشهر من عام 1950.

وقد ظل فهم حيثيات هذه الواقعة التاريخية لغزا غامضا حيّر الباحثين والمهتمين بتاريخ الحركة الوطنية. ولكن صدور مذكرات لرجال المنظمة الخاصة منذ بضع سنوات، وإفراج الأرشيف الوطني الفرنسي عن وثائق شرطة الاستعلامات العامة حول هذه الحادثة في عام 2012، سمح لنا بالغور في أعماقها وتتبع مسارها والوقوف على آثارها، وبالتالي تكوين تصور شامل عنها. كما شجّعنا على إعادة النظر في الرواية التاريخية الغالبة حول الأسباب الكامنة وراء اكتشاف المنظمة الخاصة، والأطراف المتسببة فيه.

فالرواية الشائعة عن كشف عبد القادر خياري المدعو "رحيّم"، سر المنظمة الخاصة لمصالح الأمن الاستعماري، لا تزال تروى منذ أكثر من 60 سنة بالطريقة نفسها. ولكنها اليوم لم تعد جديرة بالتصديق في ظل إدلاء بعض شهود العيان من رجال المنظمة الخاصة من أبناء تبسة، بشهاداتهم عما جرى في ذلك اليوم المشؤوم، مثل السيد الطيب مسلم (رحمه الله) أول قائد للتنظيم في تبسة، والسيد نور الدين سواعي قائد فوج.

إن القصد من وراء هذا الكتاب، ليس إعداد محاكمة للمنظمة الخاصة حول أسباب اكتشافها، وإنما هو إعادة كتابة أحداثها كتابة علمية تعتمد على المقاربة التاريخية في تفسير الحدث التاريخي، وإعادة الكلمة إلى الفاعلين الأساسيين، الذين قدّموا من خلال شهاداتهم توضيحات ومعلومات مهمة، سمحت بتسليط الضوء على العديد من النقاط الملتبسة في تاريخ المنظمة الخاصة.